المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية



دراسات سعودية

مجموعة من الأبحاث المتخصصة

الجزء الثاني

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

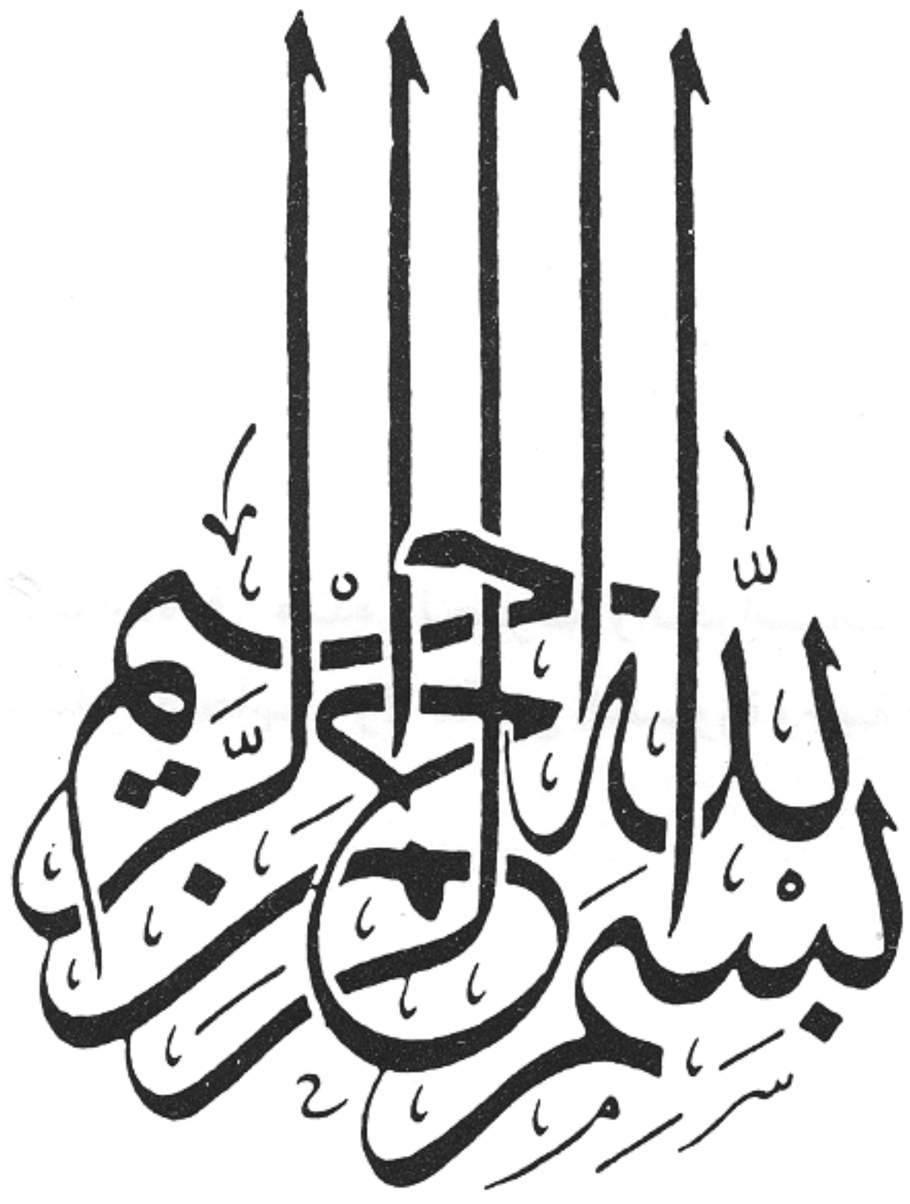


دراسات سعودية

مجموعة من الأبحاث المتخصصة

الجزء الثاني

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

حقـــوق التـأليـــف والطـــبع والنشـــر محفـوظـــة لمعهـــد الـدراســـــات الدبـلوماســـيـــة ، ولا يجـــوز اقتبـــــاس جـــزء مـــن هـــذه الـدراســـات أو إعـــادة طبعهـــا بـأيـة صـــورة دون مـوافقـــة كتابيـــة إلا في حـــالات الاقتبـاس القصـيرة بغـــرض النقـــد والتحليـل مـــع وجـــوب ذكـــر المصـــدر

الآراء الـــواردة في هـــذه البحـوث والـــدراســـات تعـبر عـن وجهـات نظـر أصحابهـا ، ولا تعكـس بالضـرورة وجهـة نظـر المعهـد أو الوزارة

جـميـــع المـراســـلات المتعلقـة بهـذه الـدراســات تـرسـل إلى إدارة البحـوث بمعهـد الـدراســات الـدبلوماسية بـوزارة الخـارجيـة
ص . ب : ٥١٨٨ - الريـاض : ١١٥٥٣ - المملكـة العربيـة السعودية
تليفـون : ٤٠٥٩٠٠٠ - تلكـس : ٤٠٥٩٢٠

الأشـراف العـام على المجلـة

اللجنـة العلميـة

١ – السفير الدكتور/ محمـد عمـر مـدني
مديـر عـام معهـد الدراسـات
الدبلوماسـية ، عضـو مجلـس المعهـد
ورئيـس اللجنـة العلميـة

٢ – الأستاذ الدكتور / أسـعد سـليمان عبده
رئيـس قسـم الجغرافيـا – كليـة
الاداب – جامعـة الملك سـعود ،
عضـو مجلـس معهـد الدراسـات
الدبلوماسـية وعضـو اللجنة العلمية

٣ – الدكتور/ سـليمان محمـد الغنـام
أسـتاذ التاريـخ الحديـث والمعاصـر
المشـارك – كليـة الاداب – جـامعة
الملك عبدالعزيز وعضو اللجنة العلمية

٤ – الدكتور / عبـدالله عبـدالمحسـن الخـلف
اسـتاذ العـلوم السـياسـية المسـاعـد –
قسـم العـلوم السـياسـية – جـامعـة
الملك سـعود وعضـو اللجنـة العلميـة

٥ – الدكتور / محمـد بن مسـلم الـردادي
اسـتاذ الاقتصـاد المسـاعد وعميـد
شـئون الانتسـاب بجامعـة الملـك
عبدالعزيز ، عضـو مجلـس معهـد
الدراسـات الدبلوماسـيـة وعضـو
اللجنـة العلميـة .

الفهـــــرس

رقم	الموضـــــــــوع	الصفحة
١ –	الملك عبدالعزيز آل سعود والقضية الفلسطينة الدكتور / تاج السر حسن	١١
٢ –	اضواء على الدبلوماسية العربية السعودية «الثوابت والمستجدات» الدكتور / فاضل زكي محمد	٤٩
٣ –	الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية «المقومات البشرية للدولة» محاضر / فرج مبارك المولد	١٣٧
٤ –	مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور / محمد رضا الديب	١٧٥
٥ –	دور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجي للفترة من ١٩٥٠م – ١٩٨٠م مع دراسة خاصة لتجربة المملكة العربية السعودية في نقل التكنولوجي الدكتور / عاطف النقلي	٢٢٧

مقـــدمـــة

عندما أصدر معهد الدراسات الدبلوماسية أول مطبوعة له ، وهي العدد الأول من مجلة الدبلوماسي ، تكرم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ورئيس مجلس المعهد وخص المجلة بتقديم كريم أكد من خلاله أنها ستكون حلقة وصل هادفة بين المعهد ودارسيه ومنسوبي الوزارة ، من جهة ، وبينه وبين القراء المهتمين بشتى ضروب وافرع الدبلوماسية من جهة أخرى .

ومنذ أن صدر العدد الأول في عام ١٤٠١هـ الموافق عام ١٩٨١م أصبح التطور افقيا ورأسيا ، إذ سرعان ما صدرت مجلة الدراسات الدبلوماسية ثم الكتاب السنوي لتصبح الحصيلة كماً متكاملاً بينما سخر كل لتحقيق أهداف معينة ترتبط ببعضها البعض .

وما نحن بصدده الآن هو كتيب الدراسات السعودية الذي اشار سموه إلى ان صدوره يجعل المعهد « يخطو مخطوة جديدة وجادة في مجال سعيه منذ أنشائه لتعزيز الأبحاث المرتبطة بالعمل الدبلوماسي وتعميق المعرفة بكل ما يتعلق بالدبلوماسية عامة والدبلوماسية السعودية بوجه خاص » .

ولقد وقع الاختيار على نخبة من الاستاذة ، سعوديين وغيرهم ، ليعالجو ، كل في مجال اختصاصه ، موضوعات تختص بالمملكة العربية السعودية – فيها ما هو دبلوماسي وما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي ، الخ .. وباسلوب علمي رفيع يتوخى الأمانة والدقة في جمع المعلومات الهامة وصياغتها بأسلوب يحبب الدارس ويجعله في شوق للمزيد .

وإذ نضع هذا بين يدي القارىء المتطلع الحصيف ، فأنه يحدونا أمل في أن نتكون قد أوفينا طرفا من حاجته للاستزاده من العلم في هذا المجال الحيوي من مجالات التعرف إلى المملك . ونعد في نفس الوقت بأن نطور الاداء على طريق الأجود فالأجود .

فليوفقنا الله لتحقيق أهدافنا وخدمة قرائنا أنه سميع الدعاء مجيب .

الملك عبدالعزيز آل سعود
والقضيـة الفلسطينية

الدكتور/ تاج السـر احمد حران

أستاذ التاريخ الحديث المشارك

بمعهد الدراسات الدبلوماسية

الملك عبدالعزيز آل سعود
والقضيـة الفلسطينية

ليست هذه الدراسة عرضاً لتاريخ القضية الفلسطينية ، وإنما هي محاولة لتحليل موقف الملك عبدالعزيز آل سعود – مؤسس المملكة العربية السعودية – من تلك القضية ، منذ ظهورها على مسرح الحوادث كقضية ذات أهمية وخطر وحتى الأعلان عن قيام دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨م ، ولم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عما كان يجري في فلسطين في تلك السنوات وإنما كان قريباً منه ومهتماً به إلى حد بعيد ، وكان اهتمامه ذلك نابعاً من كونه حاكماً للحجاز والذي أعطت الحكومة البريطانية وعودها للعرب اثناء الحرب العالمية الأولى باسمه ، وقد وعد العرب ساعتها بأن فلسطين ستكون ضمن اطار الدولة العربية الكبرى المستقلة .. كما كان اهتمام جلالته بالقضية الفلسطينة لكونها قضية عربية اسلامية تهم كل العرب المسلمين ، ولكونها قضية ذات خطر عظيم لما يمكن ان تجره من تطورات جسيمة على مستقبل منطقة الشرق الأدنى والبلاد العربية ، ولما قد تلقيه من ظلال على علاقات العرب ببريطانيا ، وقد كان جلالته يرى كصديق لبريطانيا أهمية بقاء العرب كحلفاء لها[1] . فبريطانيا آنذاك هي القوة العظمى المسيطرة على منطقة الشرق الأدنى ولشعبها وحكومتها تقاليد راسخة في حب العدل والأنصاف ، ومتى ما تبين لها الحق العربي فستقف إلى جانبه .

وسنرى أن المملكة على عهد الملك عبدالعزيز لم تكن بعيدة ولا منعزلة عن قضايا العرب المصيرية ، رغماً عما يشاع من أن نجداً كانت دائما وأبداً على أطراف عالم العرب ، ولكن بضم الحجاز زاد الارتباط بذلك العالم ، وزاد اهتمام جلالته بالمشكلات العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينة حيث وقف مناصراً لحق الشعب الفلسطيني العادل . وعمل مافي وسعه لمنع قيام دولة يهودية في فلسطين تشرد سكانها وتحل اليهود الصهيونيين محلهم فقد كان يحمل

---

(١) أحمد عبد الغفور عطار ، صقر الجزيرة ، بيروت (دون تاريخ) ج٦ ، ص١٢٤٣ و ص١٢٤٩ .

أمر فلسطين في نفسه ووجدانه ، وينفعل بأحداثها لدرجة أنه صرح في أكثر من مناسبة أنه ليشرفه أن يموت دفاعاً عن فلسطين[١] .

كان اسهام الملك عبدالعزيز في محاولة حل القضية الفلسطينة واضحاً وفاعلاً في المجال الديبلوماسي أكثر منه في المجالات الأخرى ، فقد قام جلالته بمجهود ضخم في مخاطبة الحلفاء بغرض الاتفاق معهم على حل عادل للقضية ، وقد وجه همه إلى بريطانيا أولاً ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية في فترة لاحقة ، في محاولة لكسب الدولتين لصالح القضية الفلسطينية ، فقد كان يرى «أن كل مسعى لا يكون بالأتفاق معهم مقضي عليه بالفشل[٢]» ، وكذلك شاركت المملكة في عدة مؤتمرات عن فلسطين ، وتعاونت بأخلاص مع الدول الاسلامية والعربية المؤيدة للحق الفلسطيني ، كما تعاونت مع قادة الفلسطينيين ، وكانت في كل ذلك تعارض بشدة كل المقترحات والمشروعات التي كانت تتجاهل حقوق عرب فلسطين .

وكان منطلق جلالته في كل مراسلاته ومكاتباته وجهوده الديبلوماسية كلها هو أن لا يغمط حق العرب في فلسطين بما يثيره زعماء الصهيونية من حجج تاريخية باطلة ، ونظريات لا يسندها واقع ، وكان همه هو توضيح ذلك الحق العربي للمسئولين البريطانيين والأمريكان حتى لا يضيع في غضون أباطيل الدعاية الصهيونية التي كانت تسيطر على عقول المسئولين والشعوب في تلك البلاد ، وكان يرى ان دوره ينحصر في ابداء الرأي والنصح لحكومات تلك الجهات بحكم الصداقة القائمة بينه وبينهم ، حتى تغير من مواقفها وتنحاز إلى جانب الحق العربي الظاهر[٣] ، كما كان جلالته يعتقد أنه لا يستطيع القيام بأي مجهود لحل القضية الفلسطينية إلا بعد استطلاع رأي أصحابها ، زعماء عرب فلسطين ، وأنه لا يجوز لنفسه حق الوصاية عليهم .. ولعل جلالته بهذا الاعتقاد أدرك في ذلك الوقت البعيد ما أدركته الحكومات العربية الآن وبعد عشرات السنين ، وتجارب مريرة ، من أن حل قضية فلسطين

---

(١) E. Monroe, **Philby of Arabia**, N. Y. 1973, P. 37.

أيضاً خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في الملك عبدالعزيز ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٧٧ ، ج٦ ، ص .

(٢) الزركلي ، ص١١٤٩ – ١١٥٠ .

(٣) **Foreign Relations of The United States, Diplomatic Papers, Washington 1969.**
Vol. III, P. 679.
See also: Barry Rubin, **Arab States and the Palestine Conflict**, New York 1981, P. 16

لا يتأتى إلا عن طريق أهلها ، وعن طريق منظمتهم وممثلهم الشرعي الوحيد .

وكان للملك عبدالعزيز استراتيجية واضحة في التعامل مع القضية الفلسطينية ، فهو يؤمن مثلا بضرورة العمل السلمي مع بريطانيا صاحبة الانتداب على فلسطين إذ لا مجال لمصادمة أو حرب بريطانيا ، وهي ذات حول وطول ، وصاحبة نفوذ واسع ، في المنطقة ، كما أنها الطرف الرئيسي في قضية فلسطين والذي ينبغي التعامل معه لحماية حقوق الفلسطينيين ، وكانت خطته هي اعتبار بريطانيا دولة صديقة يمكن ان يصارحها بنصائحه وآرائه حول القضية الفلسطينية «مصارحة الصديق لصديقه[1]» . وهي صداقة كثيراً ما تحدث عنها الملك ، وعن حرصه عليها في رسائله لرجالات الحكومة البريطانية ، كما أنه كان شديد الثقة «في حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، وبرغبتها في تحقيق العدالة» . وانصاف العرب[2] . وكان منطقه أن بريطانيا هي الدولة التي تساعد الصهيونيين ، فإذا أمكن انهاء تلك المساعدات وفك التحالف القائم بينها وبين زعماء الحركة الصهيونية ، فان الطريق لحل المشكلة الفلسطينية سيكون مفتوحاً ، خاصة إذا استمر العرب في صداقتهم لبريطانيا ، وإذا اثيرت مخاوف الحكومة البريطانية من احتمال انقلاب اليهود الصهيونيين عليها ، واحتمال تحول الأمر إلى مواجهة شاملة بين العرب واليهود . وهو أمر كثيراً ما ركز عليه في رسائله لتلك الحكومة ، كما ركز أيضاً على محاولة اقناع المسئولين البريطانيين على ان للعرب وبريطانيا مصلحة مشتركة في عدم اقامة دولة يهودية في فلسطين[3] . وجلالته في كل ذلك انما يحاول اقناع بريطانيا بضرورة حل المسألة الفلسطينية حلاً عادلاً ، وبضرورة الاحتفاظ بصداقة العرب ، وفك العلاقة القائمة بينها وبين الحركة الصهيونية ، فقد كان رأي جلالته هو ان هناك انسجاماً تاماً في المصالح بين العرب والدول الغربية ، وأن تأييد تلك الدول للحركة الصهيونية نابع من تصورها الخاطىء أنها تعمل لخدمة الأهداف الانسانية ، أو لعدم فهمها الصحيح للمطالب العربية في فلسطين .

---

(١) أحمد عبد الغفور عطار ، ابن سعود وقضية فلسطين ، صيدا ١٩٧٣ ، ص١٤٦ ، كذلك الزركلي ، ص١٢٥٠ .

(٢) العطار ، ابن سعود والقضية .. ص١٣١ ، أيضاً العطار ، صقر الجزيرة ، ج٦ ، ص١٢٣١ .

(٣) المصحف والسيف ، مجموعة خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ، جمع واعداد محي الدين القابسي ، الرياض ، دون تاريخ ، ص١٥٣ ، كذلك صفحات ١٧١ - ١٧٢ و ص٢١٣ .

وسنرى لاحقاً أن الملك عبدالعزيز أوضح وشرح كل هذه الآراء وغيرها في رسائله للقادة البريطانيين والأمريكان ، مضافاً إلى أنه يطرح في تلك المكاتبات فهماً واعياً لمرامي الحركة الصهيونية وآمالها في فلسطين ، ولاساليب عملها ، ولدعاويها الزائفة ، ولتهديدها السلام ليس في فلسطين وحدها وإنما في كل منطقة الشرق الأوسط ، ولكون مخططها التوسعي لا يقف عند حد فلسطين وإنما سيتخطاها إلى بقية البلدان العربية ، فقد كتب إحدى رسائله للرئيس الأمريكي ترومان في أكتوبر ١٩٤٦ – الموافق ذو الحجة ١٣٦٥هـ «أضف إلى ذلك اطماعهم التي بيتوها ليس لفلسطين وحدها بل «لسائر البلاد العربية المجاورة[١]» ، ولقد برهنت الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية اليوم بسبب نشاط دولة اسرائيل التوسعي على صدق توقعات الملك عبدالعزيز ، وعلى فهمه الواعي والعميق لمخططات الحركة الصهيونية .

لقد أوضح الملك عبدالعزيز – كما قدمنا – أن قضية فلسطين تهم المسلمين والعرب بصفة عامة ، كما تهمه هو بصفة خاصة ، لأنه مسلم وعربي ، وكان جلالته يرى ان العداء بين اليهود والمسلمين عداء قديم يرجع إلى آلاف السنين ، وتبينه الآية الكريمة ﴿**لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا ، ولتجدن اقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ، ذلك بان منهم قسيسين ورهبانا ، وانهم لا يستكبرون**﴾[٢] ، ويقول ان ما جاء في هذه الآية هو عماد سياسته وسياسة المسلمين الدينية نحو اليهود والذين هم «أعداؤنا في كل مكان ، وهم في كل بقعة يأتون إليها يفسدون ويعملون ضد مصلحتنا[٣]» ، وان عداء اليهود للمسلمين انما ينبع من الطبيعة اليهودية التي تنطوي على الغدر ومن عدائهم التاريخي للمسلمين ، ومن ثم فهو يرى ان اهداف الصهيونية في فلسطين ليست مجرد أهداف مرحلية مؤقته وإنما هي أهداف توسعية عامة ودائمة وكامنة في عداء اليهود للمسلمين[٤] .
وكان جلالته يرى أن دوره في القضية الفلسطينية يأتي كواحد من المسلمين ، وفي اطار الاجماع الاسلامي . وان انتمائه الاسلامي له الاسبقية على انتمائه العربي ، فهو مسلم عربي ، ويفضل إلى جانب العمل السلمي مع بريطانيا لحل القضية الفلسطينية ، يفضل التدرج في

---

(١) المصحف والسيف ، ص ١٩٤ .

(٢) الآية رقم ٨٢ – سورة المائدة .

(٣) الزركلي ، المرجع السابق ، ص١٢٥٢ .

(٤) المصحف والسيف ، ص ١٧٤ .

حلها ، فقد أوضح أنه لا يمكن حل القضية السورية وقضية فلسطين إلا بالعمل «بحزم وتؤده» . وبشكل «هادىء وصامت[1]» ، ولذا فهو يعمل من أجل فلسطين في صمت تام ، فلا يعلن عن جهوده الديبلوماسية ، ولا يذيع مكاتباته مع هذه الحكومة أو تلك على الناس ، أو في الصحف «مما جعل بعض المتعجلين يظنون صمته عجزاً أو تواطؤاً مع الحكومة البريطانية ، واقراراً لسياستها في فلسطين ، وكان رده دائما «نحن لا نعمل للناس ، نحن نعمل «لمرضاة رب الناس[2]» ، وهكذا عزف عن استغلال عمله من أجل فلسطين للدعاية لنفسه ، أو الابانه عن جهوده من أجل الاستهلاك المحلي . بل ظل على نهجه الذي اختطه لنفسه ، يصارح وينصح بريطانيا حول سياستها في فلسطين ، محاولا ابانة عدالة المطالب الفلسطينية ، ومن ثم كسب بريطانيا إلى جانب الحق والعدل ،بكشف أساليب وأباطيل الدعاية الصهيونية والتي كانت تسيطر على العقول في أوروبا وأمريكا . وكان يستغل صداقته لبريطانيا في جهوده تلك ، إذ أن بريطانيا كانت لا تسمح لغيره بالتدخل في أمر فلسطين باعتبارها قضية داخلية ، لا يحق للحكومات العربية الأخرى التدخل فيها .

كانت المواجهة الأولى بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا يوم بدأت بينهما المفاوضات الخاصة بمراجعة اتفاقية دارين لسنة ١٩١٥م . فقد ارادت بريطانيا منه في تلك المفاوضات الأعتراف بمركزها الخاص في فلسطين . ولكنه رفض ذلك رفضاً باتاً أدى إلى تعطيل المفاوضات لفترة من الزمن ، ثم إلى رضوخ بريطانيا لرأى جلالته ، فجاءت الاتفاقية الجديدة المبرمة بينهما – اتفاقية جدة – خالية من أي اعتراف منه بوضع خاص لبريطانيا في فلسطين[3] .

كذلك حين اعتدى الصهيونيون على المصلين في المسجد الأقصى في ربيع الأول ١٣٤٨هـ – أغسطس ١٩٢٩م ، كتب الملك عبدالعزيز إلى ملك بريطانيا معرباً عن ألمه من ذلك العدوان الاثم ، ومناشداً له معاقبة الفاعلين وعدم تكرار الحادث ، فأجابه الملك

---

(١) المصحف والسيف ، ص ٢٠٣ .

(٢) الزركلي ، ج٣ ، ص ١٠٧٢ .

(٣) مقال د. أحمد طربين ، عبدالعزيز آل سعود ملكاً ومنشىء دولة وباعث نهضة في : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، يوليو ١٩٧٦ ، ص٥٩ ، راجع أيضاً ، الزركلي ، ص١٠٧٣ وما بعدها . أيضاً ، عطار ، صقر الجزيرة ، ج٦ ، ص١٢٢٢ – ١٢٢٤ ، أنظر أيضاً : عبدالمنعم الغلامي ، الملك الراشد ، جلالة المغفور له عبدالعزيز آل سعود ، الطبعة الثانية ، الرياض ١٩٨٠ ، ص١٤٥ .

بأنه مهتم بالأمر ، ووعد بأنه لن يتكرر مرة أخرى[1] . ولعل كل ذلك يوضح مدى اهتمام ومتابعة ابن سعود لما كان يجرى من احداث في فلسطين ، وسنرى ان هذا الاهتمام استمر وازداد مع تفاقم الموقف في فلسطين .

والواقع ان الدليل الظاهر على عمل العاهل السعودي الدؤوب من أجل فلسطين يتجلى في مذكراته ورسائله وفي مفاوضاته ومقابلاته والتي استطاع عن طريقها نقل القضية الفلسطينية من نطاقها المحلي والعربي إلى النطاق الاسلامي ثم إلى النطاق العالمي ، وقد أوضح في كل تلك الرسائل والمذكرات وغيرها ان السياسة البريطانية في فلسطين تتنافى والصداقة التي تنشدها بريطانيا مع المسلمين والعرب ، وأنها تخالف عهود ومواثيق بريطانيا المقطوعة للعرب ، كما أنها لا تتفق مع أسس الحق والعدل . ونصح جلالته بريطانيا بالعدول عن تلك السياسة الموالية لقيام دولة يهودية في فلسطين ، لأن قيام تلك الدولة سيكون منافياً «لمصالح العرب ومهدداً بمحو العرب ليس في فلسطين وحدها ، بل وفي سائر البلاد العربية[2]» . كما أنه سيكون ضد مصالح بريطانيا ذاتها – وناشد جلالته عرب فلسطين بأن يتخذوا «طريق التفاهم مع بريطانيا لأن ذلك أسلم الطرق للوصول للمقصود[3]» ، وكرر القول أنه لا سبيل الان للعمل السلمي مع بريطانيا ذات القوة الحربية الهائلة ، والتي لا يشك أبداً في أنها ستنصف اصدقاءها العرب ، لأنها دولة تؤمن بالعدل والانصاف .

ولكن ورغم ثقة الملك عبدالعزيز الراسخة في عدل بريطانيا وانصافها ، إلا أنها أستمرت في تطبيق سياسة جائرة في فلسطين ، ومنحازة تماماً للصهيونيين هناك ، وكان كل همها تحقيق وعد بلفور المقطوع لزعماء الحركة الصهيونية في ٢ نوفمبر ١٩١٧م ، وبالتالي التمكين للصهيونية من اقامة دولة لها في فلسطين . وقد أدت هذه السياسة البريطانية لوقوع اضطرابات في فلسطين في العشرينات من هذا القرن وصلت مداها في ثورة فلسطين المعروفة في ١٩٣٦م – ١٣٥٥هـ ، وقد كان للملك عبدالعزيز مواقف مشرفة يسجلها له التاريخ بأحرف من نور من كل هذه الأحداث الفلسطينية . ومن تلك المواقف على سبيل المثال مواقفه اثناء الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦م – ١٣٥٥هـ .

---

(١) أحمد طربين ، المرجع السابق ، عطار ، صقر الجزيرة ، ص١٢٢٤ ، عطار ، ابن سعود والقضية ، ص١٢٣ – ١٢٧ ، أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، الرياض ، ١٩٧٣ ، ج٢ ، ص٣٣١ .

(٢) عطار ، صقر الجزيرة ، ص١٢٤٩ – ١٢٥٠ .

(٣) نفس المصدر .

فقد وقف موقفاً انسانياً من منكوبي تلك الثورة حيث أعانهم بارسال المساعدات من الأرزاق والمؤن إليهم في ١٥ ربيع أول ١٣٥٥هـ – الموافق ٥ يونية ١٩٣٦م . ثم تدخل لدى الحكومة البريطانية لصالح ثوار فلسطين حينما أبرق الخارجية البريطانية مبدياً تأثره واستنكاره لما وصل إليه الحال في فلسطين ، ومطالباً بتدارك الموقف بما يضمن حقوق العرب ، ثم أبرق مرة أخرى إلى وزيره المفوض في لندن في صفر ١٣٥٥هـ – ابريل ١٩٣٦م ليسعى لدى الحكومة البريطانية للافراج عن المعتقلين الفلسطينيين والمحكوم عليهم ، ولوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، تمهيداً لعقد مباحثات لحل المشكلة ، ثم اتصل بملوك العرب في اليمن والعراق وشرقي الأردن من أجل وساطة جماعية لدى بريطانيا بشأن فلسطين ، وفي ٢٢ رجب ١٣٥٥هـ – ٨ اكتوبر ١٩٣٦م وجه مع بقية الملوك العرب نداء للفلسطينين لوقف الاضطرابات وأعمال العنف ، بناء على رغبة بريطانيا ، فاستجاب أهل فلسطين لذلك النداء احتراماً للملك عبدالعزيز زملائه بقية ملوك العرب . وتبع ذلك ان ارسلت بريطانيا لجنة ملكية للنظر في أسباب الاضطرابات في فلسطين ، وفي المطالب العربية ، فقرر عرب فلسطين – ممثلين في اللجنة العربية العليا – مقاطعة اللجنة والادلاء بافاداتهم أمامها فاستجابوا للرجاء وعرضوا على اللجنة مطالب أهل فلسطين ، كما أوضحوا لها رأيهم في أسباب الثورة وسبل علاجها[١] .

وقد كان غرض الملك عبدالعزيز في كل جهوده تلك هو محاولة اقناع بريطانيا بضرورة فهم وجهة النظر العربية حول مسألة فلسطين ، وبضرورة اتباع سياسة لينة مع الفلسطينيين ، اعتقاداً منه في حسن نوايا بريطانيا ، وفي رغبتها المخلصة لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . ولعل اعتقاده ذاك في حسن النية البريطانية هو الذي جعله يتوسط لدى زعماء الثورة الفلسطينية من أجل ايقاف حوادث العنف . فقد قال أنه عندما فعل ذلك انما كان يعتمد «على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية وبرغبتها في تحقيق العدالة[٢]» . – وعندما كتب لأولئك الزعماء بعد مقاطعة اللجنة الملكية البريطانية ، فقد قال أنه فعل ذلك» لما لنا من ثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب[٣]» .

---

(١) تفاصيل كل ذلك ، ونصوص البرقيات والنداءات في الزركلي ، شبه الجزيرة ، ص١٠٧١ وما بعدها ، وكذلك في عطار : صقر الجزيرة ، ص١٢٢٦ – ١٢٢٨ ، أيضاً في عطار : ابن سعود والقضية ، ص١٣١ ، أنظر أيضاً ، حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٥٥ – ١٥٦ .

(٢) عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٣١ .

(٣) عطار ، صقر الجزيرة ، ج٦ ، ص ١٢٣١ .

– والملك عبدالعزيز في كل هذه الرسائل يكرر ويؤكد على استراتيجية العمل السلمي مع بريطانيا ، وان ذلك السبيل هو السبيل الوحيد والأمثل لنيل المطالب الفلسطينية ، وقد ظل هذا رأيه حتى عام ١٩٤٨ حينما املت حوادث فلسطين عليه وعلى غيره من حكام العرب ، استراتيجية اخرى – هي الحرب .

قلنا ان اللجنة الملكية جاءت فلسطين لتقصي أسباب الثورة ، وبعد ان اجتمعت بكافة الأطراف ، وجابت نواحي فلسطين وغيرها ، نشرت اللجنة تقريرها في ربيع الآخر ١٣٥٦هـ – يوليو ١٩٣٧م ، وكان التقرير يقضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام : قسم لليهود ، وآخر للعرب ، وثالث يضم الأراضي المقدسة ليبقى تحت الانتداب البريطاني . وآثار قرار التقسيم هذا ثائرة الجميع ، فقد كان مرفوضاً من كل الجهات ، وبالذات من عرب فلسطين .. وكذلك كان مرفوضاً رفضاً قاطعاً من جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أوضح وعلل رفضه ذاك في مذكراته ورسائله العديدة لرجالات الحكومة البريطانية ، التي كانت تؤكد رفض التقسيم وأنه لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال .

فمثلا في مقابلة له مع السير بولارد الوزير البريطاني المفوض في جدة ، في ذي القعدة ١٣٥٦هـ ، يناير ١٩٣٨م ، شرح الملك عبدالعزيز رأيه مطولا في الموقف في فلسطين ، وبين مدى امتعاضه من السياسة البريطانية هناك ومدى تأثير تلك السياسة على مركز بريطانيا في العالمين العربي والاسلامي وكيف ان سياسة التعاطف مع اليهود ومساعدتهم في اقامة دولة لهم في فلسطين سيجلب الضرر على بريطانيا في النهاية ، وسيقضي على صداقة العرب لها ، وأن قرار التقسيم سيؤدي إلى ظهور موجة جديدة من العنف في فلسطين لن يستطيع هو – كصديق لبريطانيا – أو غيره من وقفها ، وانه على بريطانيا ان هي ارادت صداقة العرب ان تصرف النظر نهائياً عن مشروع التقسيم ، وان تستبدله بحل آخر يحفظ لليهود القاطنين في فلسطين حقوقهم ، ويضمن لبريطانيا مصالحها ، ويعترف بحقوق العرب كأهل البلاد الاصليين[1] . ويضيف جلالته انه لا يزال عظيم الثقة في عدالة الحكومة البريطانية وشعبها ، وأنه لم ييأس من أن تراجع الحكومة موقفها ، والذي سبب له حرجاً شديداً وجعله عرضة لانتقاد العرب والمسلمين ، وهو يناشد بريطانيا باسم «الصداقة التي تربطها مع العرب ، وباسم العدل والانصاف ان تعطف النظر على قضية فلسطين بعين العدل والانصاف ، وان تضع نفسها موقف الضعفاء الذين يراد تمزيقهم ، واحلال شعب

---

(١) الزركلي ، ص١٠٧٩ ، وكذلك ص١٠٨٦ وما بعدها ، وكذلك عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٣٠ – ١٢٣١.

أجنبي محلهم ، ليذلهم ، ويهدد البلاد المجاورة لهم ، كما يهدد السلام في هذا الشرق العربي[1]» ، ثم أكد جلالته مرة أخرى ان التقسيم لن يحل مشكلة اليهود العالمية ، وأنه ليس بامكان فلسطين حل تلك المشكلة باستيعاب كل اليهود المشردين ، وان الأمر لو سار على ما هو سائر عليه الان ، فان فلسطين ستكون بؤرة للقلاقل والفتن بسبب الخصومات والعداوة التي ستنشأ بين العرب واليهود والتي لتن تنتهي إلى الأبد[2] .

وأكد الملك عبدالعزيز في موضع آخر أن أهل فلسطين وكثيراً من العرب يرون في اصرار بريطانيا على مشروع التقسيم تصميماً على إزالة الفلسطينيين ، وإحلال اليهود محلهم ، وهم لا يرون مخرجاً من ذلك إلا بالقتال حتى النهاية ، ويعتقدون أن اقامة دولة لليهود في بلادهم مناف لمصالحهم ، ومهدد لبقائهم ، ومعارض لمصلحة بريطانيا ، ثم يقول جلالته أنه ينصح حكومة بريطانيا بالعدول عن سياستها تلك ، كما ينصح أهل فلسطين ألا يلجأوا للعنف لتحقيق مطالبهم من بريطانيا ، وأن يتبعوا الأساليب السلمية في مطالبتهم ، فبريطانيا لازالت الصديقة ، ولم ينقطع حبل الرجاء في انصافها للعرب[3] .

واستمر تبادل الملك عبدالعزيز للمذكرات مع الحكومة البريطانية خاصة خلال سنتي ١٣٥٥ - ١٣٥٦هـ /١٩٣٧ - ١٩٣٨م ، وكانت كلها تدور حول أحداث فلسطين ، ووجهة النظر العربية حولها ، ومحاولة اقناع الحكومة البريطانية بها املا في الوصول معها إلى حل عادل لمشكلة فلسطين . ولعل أهمها المذكرتان اللتان يوردهما خير الدين الزركلي في كتاب **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز** . وينقلهما عنه كتاب آخرون - واللتان توضحان نشاطه الدوؤب من أجل القضية الفلسطينية وغيرته الاسلامية والعربية على فلسطين وأهلها .

فالمذكرة الأولى مؤرخة ١٩ ذي القعدة ١٣٥٥هـ - ١ يناير ١٩٣٧ موجهة من الملك عبدالعزيز إلى الحكومة البريطانية[4] ، وفيها - وكعادته في مثل هذه المذكرات - يؤكد جلالته

---

(١) الزركلي ، ص ١٠٩٠ .

(٢) تفصيل ذلك كاملا في الزركلي ، ص١٠٨٦ - ١٠٩٠ .

(٣) الزركلي ، ص ١١٠٠ - ١١٠٢ .

(٤) نص المذكرة في الزركلي ص ١٠٧٩ - ١٠٨٣ ، كذلك في عطار ، صقر الجزيرة ، كذلك في عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

صداقته لبريطانيا ، وحرصه الشديد على ان يسود السلام ، ويقوى التعاون بين الحكومة البريطانية والعرب ، ويبين أن هناك قلقاً متزايداً في سائر بلاد العرب بسبب تكاثر اعداد اليهود في فلسطين ، وان الكتب التي ترده تتحدث عن مخاوف المسلمين والعرب من نشاط الصهيونيين ، ونياتهم المبيتة ، فهناك من يتخوف من أنهم ينوون احتلال المدينة المنورة وخيبر وهدم قبر النبي ﷺ ، ويقول أنه شخصياً يشك في هذه المزاعم ، ولكنها توضح الدعايات التي يروجها أعداء بريطانيا في المنطقة على أمل أحداث الوقيعة بينها وبين العرب بسبب مساندتها للصهيونية ، ويمضي الملك قائلاً : «وقد منعنا عقد المؤتمر الاسلامي في مكة خشية من أن تثار هذه القضية الخطيرة التي سيكون لها اسوأ الأثر في نفوس المسلمين والعرب على الأخص[1]» ، وهو إذ يفعل ذلك – إنما يفعله كما يقول حرصاً منه على صداقته لبريطانيا ، وعلى ان تظل بريطانيا صديقة لكل العرب ، وان تظل تعتمد عليهم بما فيهم عرب فلسطين ، ولكن اعداء بريطانيا واعداء العرب لا يريدون ذلك – ثم يقرر ويكرر ما قاله سلفاً مرات عديدة وهو ان تصريحات اليهود المتوالية من ان غرضهم هو اقامة دولة يهودية في فلسطين تسبب القلق للمسلمين والعرب ، وكذلك تسببه سيل الهجرة اليهودية المتدفق على فلسطين ، والذي يهدد مصالح ومستقبل سكان البلاد ، ثم يختتم الملك عبدالعزيز رسالته باقتراح حل لمشكلة فلسطين ، ويتلخص حله أولاً في محاولة خلق جو من الثقة بين الحكومة وعرب فلسطين باطلاق سراح المحكوم عليهم اثناء الاضطرابات ، وباصدار عفو عام عن كل من ارتكبوا جرائم اثناء الاضراب . فهذا الجو من الثقة سيساعد على حل المشاكل . ثانياً : وقف الهجرة اليهودية لمدة عشر سنوات ، وثالثاً : منع بيع الأراضي وسن قانون يحمي أملاك صغار المزارعين من الضياع ، ورابعاً : تتشاور الحكومة البريطانية مع أهل فلسطين للاتفاق حول شكل الحكومة المقترحة . ثم اضاف الملك عبدالعزيز قائلاً : أن مخاوف العرب ستزول إذا ما نفذت الحكومة اقتراحاته هذه ، وسيعود حسن ظن العرب في صديقهم بريطانيا[2] .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فرغماً عن اقتراحات الملك عبدالعزيز التي لو طبقت لكانت حلا ناجعاً للقضية الفلسطينية ، فان الحكومة البريطانية لم تأبه لها ، فاستمرت الهجرة اليهودية واستمر بيع الأراضي ، واستمرت الخلافات العربية – البريطانية ، وبدأ الأمل

---

(١) الزركلي ، ص ١٠٨٠ .

(٢) الزركلي ص ١٠٨٠ – ١٠٨٤ ، أنظر أيضاً مقال أحمد طربين ، المرجع السابق ، ص٦٠ وما بعدها .

يضعف والثقة تقل في عدل بريطانيا وانصافها ، ولكن كل ذلك لم يجعل العاهل السعودي ييأس ، وانما واصل مجهوده مع بريطانيا وتوالت رسائله لحكامها ومقابلاته مع ديبلوماسييها ، من أجل الوصول إلى حل عادل لقضية فلسطين .

ففي رجب ١٣٥٦هـ الموافق سبتمبر ١٩٣٧م أرسل الملك عبدالعزيز آل سعود مذكرته الثانية للحكومة البريطانية[١] . وفي تلك المذكرة يلفت الملك نظر الحكومة إلى معالجتها الخاطئة لقضية فلسطين ، ويقرر رفضه التام لمشروع التقسيم ، وينبه إلى أن الاصرار على تلك السياسة سيضر بالعلاقات العربية – البريطانية على وجه العموم ، وبعلاقاته مع بريطانيا على وجه الخصوص ، ويقول أنه يجب النظر إلى قضية فلسطين كقضية عربية اسلامية تهم كل المسلمين والعرب ، وتهم حكامهم ، وانه لا يمكن لأي بلد عربي اسلامي ، أو لأي حاكم عربي مسلم ان يتجاهلها دون ان يكون عرضة للنقد والتجريح ، والملك هنا يشير إلى الرأي العام الذي بدأ يظهر في تلك البدان العربية والاسلامية والذي يساند وبشدة المطالب العربية في فلسطين ، ثم يضيف جلالته ان له التزاماً أدبياً نحو القضية الفلسطينية ، وان ذلك الالتزام نابع من تدخله مع ملوك العرب لدى قادة الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦م بغرض اقناعهم بوقف أعمال العنف ، ثم اقناعهم بالتعاون مع اللجنة الملكية التي أرسلت إلى فلسطين لتقصي أسباب الثورة في فلسطين . وقد استجاب عرب فلسطين لوساطته تلك ، الأمر الذي يعطيه علاقة خاصة بقضية فلسطين ويجعل اهتمامه بها خاصاً أيضاً . وهنا يذكر الملك عاملاً جديداً وهاماً يجعل من قضية فلسطين محط اهتمامه الشخصي ، وهو كونه حاكم على الحجاز ويقول ان وعود بريطانيا للعرب بالاستقلال ، وتضمين فلسطين في الدولة العربية الكبرى التي وعد بها الشريف حسين «اعطيت في الأساس باسم الحجاز والذي الان في قسم مهم من مملكتنا[٢]» . وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها الملك عبدالعزيز إلى هذا العامل الهام والذي يخوله حقاً اضافياً للاهتمام بفلسطين كقضية عربية اسلامية . ولكنه لم يردد هذا العامل في رسائله اللاحقة كما ردد بقية العوامل التي تجعله يهتم بأمر فلسطين . ومضى الملك في رسالته ليحذر من أن عدم حل القضية الفلسطينية سيؤدي «إلى هوة سحيقة بين العرب وبريطانيا» . تكون نتائجها جد خطيرة ، وهو يسعى من جانبه لعدم حدوث ذلك ، واختتم

---

(١) نص المذكرة في الزركلي ، ص ١٠٨٣ – ١٠٨٦ ، كذلك في عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٣٧ – ١٤٠ ، أيضاً عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٢٦ – ١٢٤٠ .

(٢) الزركلي ، ص ١٠٨٤ .

الملك رسالته بالقول أنه ومن منطلق الاخلاص لبريطانيا وللمصلحة المشتركة بينهما ، ورغبة منه في تقوية أواصر التعاون معها ، وحرصاً منه على تأمين السلم واقراره بشكل دائم في المنطقة العربية ، فانه يرغب في اقتراح حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية يرضي كل الأطراف . ثم أورد ذلك الحل وتفاصيله .

والحل الذي قدمه الملك عبدالعزيز يقوم على أسس متعددة ، أولاها : أن تقوم الحكومة البريطانية بتأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك فيها السكان بنسبة اعدادهم الحالية ، وبحيث تكون حرية الأماكن المقدسة مكفولة للجميع ، وكذلك تكفل حرية الأقليات ، ومصالح بريطانيا في فلسطين . وثاني تلك الأسس هو أن تحدد الهجرة اليهودية تحديداً لا يقبل الزيادة بحال من الأحوال ، كأن تحدد نسبة عدد سكان فلسطين الحاليين ، أما الأساس الثالث للحل المقترح فهو سن قوانين ثابتة تنظم عملية تحويل ملكية الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم[1] . ثم خلص جلالته في النهاية إلى الرجاء بأن تجد ملاحظاته واقتراحه القبول لدى الحكومة البريطانية الصديقة ، «قبل استفحال الخطر» . وقال ان بريطانيا ستجده دائماً «الصديق الذي يهمه ادامة حسن التفاهم ، وتثبيت الصداقة بين بريطانيا والعرب[2]» .

وهكذا ظلت استراتيجية الملك عبدالعزيز نحو قضية فلسطين تقوم على استغلال صداقته لبريطانيا في تقديم آرائه ، ونصائحه ومقترحاته لحكومتها فيما يخص سياستها في فلسطين ، وتقوم أيضاً على محاولة اقناع بريطانيا بضرورة كسب وادامة صداقة العرب لها ، وعدم التفريط في تلك الصداقة . وهو في كل ذلك لا ينسى حقوق أهل فلسطين ، ولضرورة ايجاد حل عادل لقضيتهم ، وانما ظل يفاتح ويصارح بريطانيا بتلك الحقوق ، وبذاك الحل ، وبخطورة اقامة دولة يهودية في فلسطين ، والنتائج السلبية التي قد تترتب على ذلك ، كما أن جلالته ظل مواصلا لجهوده الديبلوماسية مع بريطانيا دون كلل أو ملل في وقت كانت فيه بريطانيا لا تسمح لأي حكومة عربية بالتدخل في أمر فلسطين باعتباره أمراً داخلياً لا يهم غير بريطانيا ، وكل همه الأول هو توضيح وجهة النظر العربية حول فلسطين ، بشتى الوسائل المتاحة ، وان يكون عمله ذلك في صمت ، ودونما اعلان أو مساومة أو متاجرة بقضية فلسطين ، وان تكون كذلك مواقفه ثابتة لا تتغير مادامت هي مواقف مع الحق

---

(١) تفاصيل ذلك في الزركلي ، ص ١٠٨٦ ، كذلك في عطار ، صقر الجزيرة ، ص١٢٣٨ - ١٢٣٩ .

(٢) الزركلي ، المصدر السابق .

الفلسطيني ، فقد ظل مثلا يعارض مشروع تقسيم فلسطين حتى النهاية [١] . كما ظل مقتنعاً بأنه لا مناص من العمل لحل قضية فلسطين إلا بالأساليب السلمية ، اذ لا سبيل للعرب للوقوف امام بريطانيا وقوتها الحربية[٢] . وقد برهنت الأيام على صحة تمسكه بأسلوب العمل السلمي، إذ أن هناك اقتناعاً تاماً الآن أن الحرب لن تحل قصية فلسطين، بل تؤدي إلى تعقيدها أكثر فأكثر ، والكل الان يسعى وراء الحل السلمي الذي اقترحه الملك عبدالعزيز في الثلاثينات من هذا القرن .

كذلك كان واضحاً من رسائل ومذكرات الملك عبدالعزيز للمسئولين البريطانيين أنه وضع اصبعه على مكمن الداء في قضية فلسطين ، وأنه حاول جاداً اقتراح العلاج لذلك الداء ، فقد ادرك مثلا ان تكاثر واستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستيلائهم المستمر على الأراضي هناك ، هو من العوامل الرئيسية وراء ظهور وتفاقم مسألة فلسطين ، وأدرك أيضاًن أن مسألة استقلال فلسطين وتأسيس حكومة دستورية فيها هو أيضاً عن عوامل ازدياد القلق والاضطرابات في فلسطين . وكنتيجة لهذا الادراك فقد كان الملك عبدالعزيز يقترح دوما على الحكومة البريطانية ضرورة معالجة هذه العوامل الثلاثة ، فكان مثلا يطالب بوقف الهجرة ، بمنع بيع الأراضي ، ثم باستقلال فلسطين ، وباقامة حكومة دستورية تمثل أهل فلسطين تمثيلاً صحيحاً ، ويرى أن اجابة هذه المطالب سيرضي أهل فلسطين وسيعيد الهدوء إلى تلك البقعة من العالم العربي[٣] .

الواقع أن جهود الملك عبدالعزيز الديبلوماسية حول فضية فلسطين لم تكن محصورة في رسائله اتصالاته بالحكومة البريطانية فحسب ، وانما تعدتها إلى رسائل مماثلة ثم صلات مباشرة وغير مباشرة برؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالذات بالرئيس روزفلت وخليفته الرئيس ترومان . وقد أوضح جلالته في هذه الصلات الجديدة أهتمامه المتزايد بالقضية الفلسطينية ، ومعرفته التامة بأصولها والتيارات السياسية المحيطة بها ، فهو مثلا واع تماماً لمرامي الحركة الصهيونية في فلسطين ، وواع أيضاً للنفوذ الاقتصادي والسياسي الصهيوني

---

(١) أنظر مثلاً مذكرته للحكومة البريطانية بتاريخ صفر ١٣٥٧ – ابريل ١٩٣٨ في الزركلي ، ص ١٠٨٩ – ١٠٩٠ ، أيضاً عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٤٢ – ١٢٤٤ ، كذلك عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٤٢ – ١٤٤ .

(٢) أحمد طربين ، ص ٦٠ – ٦١ .

(٣) انظر تعليماته لأبنه الأمير فيصل ، ممثلة في مؤتمر لندن الخاص بفلسطين ، في الزركلي ، ص ٧٦٩ – ٧٧٢ .

المتغلغل في بريطانيا وفي الولايات المتحدة ، ومدرك لأساليب الدعاية الصهيونية التي كانت تسيطر وتضلل الرأي العام في كلا البلدين حول قضية فلسطين ، وإلى محاولتها تضييع معالم الحق العربي ، كما كان جلالته مدركا أيضاً إلى ضرورة توصيل وجهة النظر العربية رسمياً واعلاميا إلى حكومة وإلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية ، لغرض تحقيق حل عادل للقضية ، يضمن حقوق العرب الفلسطينيين في بلدهم .

ففي ٧ شوال ١٣٥٧هـ – الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨م أرسل الملك عبدالعزيز خطاباً طويلاً للرئيس الأمريكي روزفلت ، يشرح فيه موقف العرب من القضية الفلسطينية ، ووجهة نظرهم فيها ، ويبين فيها صحة دعوى العرب في فلسطين ، وبطلان دعاوي الصهيونيين فيها ، وكان ذلك الخطاب أول خطاب رسمي للرئيسي الأمريكي من حاكم عربي[١] – كما أنه كان الأول في سلسلة خطابات موجهة من الملك عبدالعزيز إلى الرئيس روزفلت ، وخليفته ترومان – وقد وجهت في نفس الوقت خطابات اخرى إلى روزفلت من الملوك والرؤساء والزعماء العرب في العراق والأردن واليمن وسوريا وفلسطين ، في محاولة عربية أعلامية جماعية لتوضيح حقيقة القضية الفلسطينية ، وربما كانت تلك الحملة الاعلامية بايعاز وتنظيم من الملك عبدالعزيز ، فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تكاتف فيها مثل هذا الجهد العربي من أجل القضية الفلسطينية[٢] .

يتحدث الملك عبدالعزيز في رسالته تلك للرئيس الأمريكي روزفلت عن رغبته في توضيح قضية العرب العادلة في فلسطين له وللشعب الأمريكي ، ويعرب عن ثقته في عدل الرئيس الأمريكي ، وفي عدل الشعب الأمريكي وحبه للانصاف ، وتأييد الحق ونصرة المغلوب ، ثم يؤكد الصلات الودية القائمة بين المملكة وحكومة الولايات المتحدة ، ويبين أن غرضه من شرح القضية الفلسطينية للرئيس الأمريكي ، شعوره بأن «مسألة فلسطين قد نظر لها من وجهة نظر واحدة ، هي وجهة نظر اليهود والصهيونية ، واهملت

---

(١) لأصل الخطاب العربي ، أنظر الزركلي ، ص ١١٠٣ – ١١٠٨ ، كذلك عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٥٠ – ١٢٥٥ ، أيضاً عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٤٩ – ١٥٣ ، للترجمة الانجليزية أنظر :

Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers – 1938, Washington 1955, Vol. II, PP. 994–998.

(٢) Pry. Glenn E. Perry: **King Abdul Aziz and the Palestinain Problem** – Paper Presented to the International Conference on the History of King Abdul Al-Aziz, 19 – 23/3/1406 A.H. – 1 – 5/12/1985 A.D. Riyad, PP. 2 – 3.

وجهات نظر العرب» . وان الدعاية الصهيونية الواسعة قد ضللت الشعب الأمريكي ضلالاً عظيما «أدى إلى اعتبار مناصرة اليهود على سحق العرب في فلسطين عملاً انسانياً[1]» . ثم يعرب الملك عن أمله في أنه إذا ما صححت هذه المفاهيم الخاطئة ، فان روزفلت والشعب الأمريكي سيتفهمون طبيعة القضية الفلسطينية ويساندون الحق العربي في فلسطين .

ثم يمضي الملك في خطابه فيوضح أن دعاوي اليهود في فلسطين تقوم على تشبثهم التاريخي بفلسطين ، وعلى تمسكهم بوعد بلفور المقطوع لزعمائهم ، كما أنها تقوم على أسس انسانية باعتبار أن اليهود المشتتين المشردين ينشدون مأوى لهم في فلسطين . هذه هي الأسس لدعاوي اليهود في فلسطين كما يوردها جلالته في رسالته تلك ، ولكنه لا يقف عند حد ايرادها فحسب بل يمضي ليفندها واحدة واحدة ، بطريقة منطقية واضحة تدعو إلى الاعجاب ، فيبين ان حقهم التاريخي في فلسطين باطل ولا يقوم على أساس ، بدليل ان استيلاء اليهود على فلسطين كان لفترة قصيرة جدا في حين أن العرب استوطنوا فلسطين لآلاف السنين ، وعلى فترات متواصلة ، وكانوا في كل تلك الفترات هم سادة فلسطين وسكانها ، محافظين على أماكنها المقدسة «محترمين لقدسيتها ، قائمين بشئونها بكل أمانة واخلاص[2]» ، واضاف أنه لا يمكن ان يكون احتلال أمة لبلد حقا لها في المطالبة بذلك البلد ، ولو صح هذا المبدأ لقامت أمم كثيرة تطالب ببلدان كانت قد احتلتها قديماً ، ولتغيرت خريطة العالم ، ولساد جو من الظلم والاجحاف .

ثم يمضي جلالته في رسالته ليفند دعوي الصهيونيين الانسانية في فلسطين ، فوضح ان فلسطين – على ضيق أراضيها – قد ساهمت بأكثر من طاقتها في حل مشكلة اليهود الانسانية ، حيث أوت الالاف من اليهود المشردين ، وقال ان فلسطين لن تستطيع ايواء كل اليهود المشردين حتى وان أخليت من سكانها ، وانه ليس من العدل في شيء ان توصد دول العالم – بما فيها أمريكا – أبوابها في وجه اليهود وتجبر فلسطين على ايوائهم ، وقد أبان جلالته في هذا الموضع من رسالته على فهم عميق للحركة الصهيونية عندما فرق بين قضية اللاسامية أو قضية اليهود العالمية ، وبين قضية اليهودية الصهيونية ، وقال ان الصهيونية تريد تشريد أهل فلسطين ، واحلال اتباعها محلهم ظلماً ، ولذا فهي تمثل « ناحية ظالمة غاشمة ،

---

(١) الزركلي ، ص ١١٠٣ ، عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٥١ ، ابن سعود والقضية ، ص ١٤٩ .

(٢) الزركلي ، ص ١١٠٤ .

سداها القضاء على شعب امن مطمئن وطرده من بلاده بشتى الوسائل ، ولحمتها النهم السياسي والطمع الشخصي لبعض افراد الصهيونية[1]» .

ثم مضى العاهل السعودي ليفند دعوى اليهود في فلسطين القائمة على أساس وعد بلفور ، فأوضح ان تلك الدعوى باطلة ، لأن وعد بلفور ذاته مخالف للحق والعدل ، مخالف لمبدأ تقرير المصير ، فضلا عن ان ذلك الوعد أعطى من قبل الحكومة البريطانية التي لم تكن يوم اعطائه تملك حق فرضه على فلسطين ، كما ان سكان فلسطين لم يستشاروا فيه ، ولا في نظام الانتداب والذي فرض عليهم فرضا ، وان وعد بلفور سبقته وعود اخرى من قبل الحكومة البريطانية وبمعرفة الحلفاء بحق العرب في فلسطين ، وبحقهم في غيرها من بلاد العرب ، والملك عبدالعزيز يشير هنا إلى الوعود المقطوعة للشريف حسين في محادثات مكماهون – حسين المعروفة . ولكنها وعود لم يوف بها . كما يوضح جلالته في رسالته حيث يقول : انه ورغم دخول العرب الحرب لصالح الحلفاء على أمل نيل الاستقلال ، فقد خذل الحلفاء العرب ، وحنثوا بعهدهم لهم ، وخرج العرب من الحرب «وقد جزئت بلادهم ، وقسمت تقسيماً جائراً ، واوجدت لهذه الأقسام حدود مصطنعة لا تبررها عوامل جغرافية ، ولا جنسية ، ولا دينية ، وعلاوة على ذلك وجدوا أنفسهم أمام خطر عظيم هو غزو الصهيونية لهم ، واستملاكها لبقعة من أهم بقاعهم[2]» ، وأوضح من هذا القول سعة أفق الملك عبدالعزيز ، وفهمه العميق لمشاكل العالم العربي والتي يعاني منها حتى اليوم ، بما في ذلك مشكلة فلسطين ، فهو يؤكد على ان عروبة فلسطين لا تقبل المجادلة ، ففلسطين «عربية عرقاً ولساناً وموقعاً وثقافة» . وأوضح عدم قانونية وعد بلفور ومعارضة أهل فلسطين له ، ولصك الانتداب وكرر القول ان استمرار الهجرة يخيف العرب ويهدد مصيرهم وحياتهم ، وانه السبب الرئيسي وراء اضطرابات سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٩ وفي ثورة سنة ١٩٣٦م ، ثم أنهى الملك رسالته بمناشدة الرئيس الأمريكي روزفلت وشعب الولايات المتحدة انصاف أهل فلسطين من مخططات الحركة الصهيونية التي تحاول ابتلاع بلادهم .

لم يهمل الرئيس روزفلت أو يتجاهل رسالة العاهل السعودي وانما رد عليها برسالة مؤرخة في ٩ يناير ١٩٣٩ ، الموافق ١٦ ذي القعدة ١٣٥٧هـ ، وأرفق معها صورة لبيان يوضح

---

(١) الزركلي ، ص ١١٠٥ ، عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٥١ ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٥٢ – ١٢٥٣ .

(٢) الزركلي ، ص ١١٠٧ .

سياسة الحكومة الأمريكية نحو قضية فلسطين كانت الحكومة الأمريكية قد نشرته في ١٤ اكتوبر ١٩٣٨م[١] . ويوضح هذا البيان بصفة قاطعة عطف واهتمام الشعب الأمريكي ورؤسائه بقيام وتطور الوطن القومي لليهود في فلسطين «والذي لعب فيه الذهب ورأس المال الأمريكي دوراً رئيسياً[٢]» ، ثم يقرر البيان أن الحكومة الأمريكية تساند وتعاضد قيام ذلك الوطن في فلسطين ، كما أنها تهتم بحماية المصالح الأمريكية هناك – ويمكننا القول أن هذا البيان أوضح سياسة أمريكية نحو الحركة الصهيونية وأمالها في فلسطين ظلت قائمة حتى يومنا هذا . فلازالت مشكلة فلسطين ، ومشكلة أهلها المشرين تعاني من السند الأمريكي المستمر لدولة اسرائيل .

ولعل هذا الرد من الحكومة الأمريكية هو الذي جعل الملك عبدالعزيز يواصل الكتابة للرئيس روزفلت ، بل ويجتمع به في البحيرات المرة في قناة السويس في ١٩٤٥م ، ثم يتابع الكتابة إلى خليفته ترومان ، محاولا في كل ذلك شرح عدالة وجهة النظر العربية حول قضية فلسطين ، وأملا في اقناع المسئولين الأمريكان بعدالتها ثم في كسبهم ومساندتهم لحل القضية حلاً عادلاً يضمن حقوق عرب فلسطين .

ففي ٢٥ ربيع الثاني ١٣٦٢هـ – الموافق ٣٠ ابريل ١٩٤٣م كتب الملك عبدالعزيز إلى روزفلت مرة ثانية[٣] ، منبها إلى حقيقة كثيراً ما كانت تشغله ، الا وهي أن زعماء الصهيونية قد انتهزوا فرصة الحرب العالمية الثانية ، وحرج موقف الحلفاء وجهل الشعب الأمريكي بقضايا العرب وقضية فلسطين ، لتضليل الرأي العام الأمريكي ولحمل الحلفاء على مساعدتهم لطرد شعب فلسطين من موطنه ، واحلال اتباعهم الصهيونيين محله ، والملك إذ ينبه لهذه الحقيقة إنما يرجو ان لا تنطلي هذه الدعاية الصهيونية على أذهان الشعب الأمريكي ، ثم أشار الملك إلى رسالته الماضية إلى الرئيس روزفلت ، والتي أوضح

---

(١) **Foreign Relations of the United States, 1939, Vol. IV. P. 696.**

صورة من خطار روزفلت بالانجليزية في :
صورة بالعربية للخطاب والبيان في الزركلي ، ص ١١١١ – ١١١٤ ، كذلك في عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٥٧ – ١٢٦٠ ، ابن سعود والقضية ، ص ١٥٤ – ١٥٨ .

(٢) الزركلي ، ص ١١١٢ .

(٣) نص الخطاب الكامل في الزركلي ، ص ١١٢١ – ١١٢٤ ، كذلك في عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٦١ – ١٢٦٥ .

فيها بجلاء حق العرب في فلسطين ، رجا الرئيس ان يمنع وقوع الظلم على عرب فلسطين ، ثم كرر الملك قوله السابق من ان فلسطين قد اسهمت بما هو فوق طاقاتها في حل قضية اليهود الانسانية وذلك باستيعابها اعداد كبيرة منهم . وقال انه لا يريد محو اليهود ولا يطالب بذلك «ولكنه يطالب بان لا يمحي العرب من فلسطين من أجل اسكان اليهود فيها[1]» ، ثم طلب جلالته من الرئيس روزفلت المساعدة بايقاف الهجرة إلى فلسطين تماماً ، وبمنع بيع الأراضي الفلسطينية لليهود ، وبايجاد أماكن يأوى إليها اليهود غير فلسطين .. وفي النهاية كرر الملك ثقته في عدل وصداقة روزفلت ، وفي تمسك الشعب الأمريكي بمبادىء الحرية وحقوق الشعوب ، وفي أمله ان يسود العدل ، وان تستمر علاقات العرب بالحلفاء علاقات طيبة ، وان يستجيب روزفلت لرجاءه «لأنه – لا سمح الله – لو أعطى اليهود بغيتهم في فلسطين ، لظلت فلسطين مقراً لفتن دائمة ، كما حصل في الماضي تسبب المتاعب للحلفاء عامة ، والحكومة البريطانية الصديقة خاصة ، واليهود بما أوتوا من قوة في المال والعلم ، قادرون على ايقاع الشقاق بين العرب والحلفاء في كل وقت كما كانوا سبباً لكثير من المشاكل التي وقعت من قبل[2]» .

ومرة أخرى نرى ان الملك عبدالعزيز يوالي استراتيجية فك التحالف القائم بين زعماء الصهيونية والحلفاء ، ونرى أيضاً فهمه العميق لأساسيات القضية الفلسطينية ، ومحاولاته للخروج بتلك القضية من اطارها المحلي إلى اطار عالمي أملا في كسب اصدقاء اقوياء لها ، يساعدون على حلها حلا عادلاً ، ثم محاولته الوقوف أمام أباطيل الدعاية الصهيونية مفنداً لها ، وراجياً ان يوضح حقائق القضية الفلسطينية والتي حاولت تلك الدعاية طمس معالمها ، وتزييفها أمام الرأي العام العالمي ، والذي لا شك فيه ان جهود الملك عبدالعزيز الديبلوماسية تلك توضح مدى نضجه السياسي ، ومدى بعد نظره في معالجته للقضية الفلسطينية ، خاصة واننا نرى اليوم ان قيادات العرب كلها تقريباً قد اقتنعت بجدوى الاستراتيجية التي سار عليها الملك عبدالعزيز قبل أكثر من ربع قرن ، وجلهم الان يحاول بشتى السبل تحقيق جوانب من تلك الاستراتيجية .

لم يكن الملك عبدالعزيز بالرجل الذي يتسرب اليأس إلى قلبه سريعاً ، فقد ظل مؤمناً بعدالة قضية فلسطين ، مدافعاً عنها ، مثابراً على جهوده الديبلوماسية المختلفة ، حتى في

---

(١) الزركلي ، ص ١١٢٤ .

(٢) نفس المصدر ، أيضاً ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٦٤ .

احلك الظروف وأصعبها ، وظل يكتب ويتصل برجالات السياسة في بريطانيا وأمريكا ، ويوالي ذلك وان كانت ردود بعضهم غير مشجعة ، ويحدوه أمل كبير في ان الحق باق والباطل زاهق .. وكان هذا منواله مع روزفلت وترومان .. فقد كتب لروزفلت كما أوضحنا خطابه الأخير الذي اشرنا إليه ، وتلقى رد روزفلت عليه ، ولم يكن رده مشجعاً .

وكان رد روزفلت المؤرخ ١٥ يوليو ١٩٤٣ – الموافق ١٩ رجب ١٣٦٢هـ يعبر عن اعتقاده الخاطىء في ان العرب واليهود سيتفاهمون تفاهماً ودياً في مسألة فلسطين قبل انتهاء الحرب العالمية ، وسيجدون الحل لمشاكلهم . وأضاف روزفلت بعد هذا الأمل الخاطىء فقرة هامة ، في خطابه ، وذلك حين قال أن رأي الحكومة الأمريكية «هو أنه في كل حال يجب ان لا يتخذ أي قرار يغير وضعية فلسطين الأساسية من دون التشاور الكامل مع كلٍ العرب واليهود[1]» ، وقد اعتبر الملك عبدالعزيز هذا القول تعهداً من الرئيس روزفلت بان لا يفعل شيئاً يغير الوضع في فلسطين دون التشاور المسبق مع العرب واليهود ، وظل يذكر به روزفلت في كل مناسبة ، وخليفته ترومان من بعده .

استمرت جهود الملك عبدالعزيز حول فلسطين ، واستمرت رسائله ومقابلاته ، فكانت أولى هذه المقابلات المقابلة التي تمت بين الملك عبدالعزيز ومبعوث الرئيس روزفلت الخاص الكولونيل «هارولد هو سكنز – Harold Ho Skins» ، والذي أرسل إلى المملكة «ليبحث بعض المسائل الخاصة ذات المصلحة المشتركة[2]» ، وقد شملت محادثاتهما موضوع فلسطين ، فذكر هوسكنز أن روزفلت ، وتشرشل يفكران في ايجاد حل سلمي لقضية فلسطين ، شريطة أن يكون ذلك الحل متفقاً عليه ومقبولاً من كلا الأطراف المعنية بالموضوع ، وان الرئيس روزفلت يريد الاطلاع على اراء الملك حول مواضيع معينة تهم فلسطين ، منها امكانية استقبال الملك عبدالعزيز للدكتور حايم وايزمان زعيم الصهيونية – أما في الرياض أو في أي مكان آخر – للتباحث معه حول حل لقضية فلسطين يكون مرضياً للعرب واليهود ، واضاف هوسكنز قائلاً للملك ، ان كان أمر الاجتماع المباشر بينه وبين وايزمان صعباً ، فهل يمكن لجلالته تعيين شخص ينوب عنه في مقابلة وايزمان ، أو

---

(١) الزركلي ، ص ١٢٢٥ ، آنظر صورة الرد كاملاً في عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٦٥ – ١٢٦٦ .

(٢) المقابلة وما دار فيها في الزركلي ، ص ١١٣٨ – ١١٤٢ ، عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٦٦ – ١٢٧٢ ، وابن سعود والقضية ، ص ١٥٩ – ١٦٤ ، أنظر أيضاً : **Foreign Relations of the United States, 1943, Vol. IV. PP. 807 – 810.**

حتى في مقابلة مندوب اخر عن الوكالة اليهودية غير وايزمان ، في مكان غير مدينة الرياض[1] ، واردف هوسكنز مؤكدا للملك ان تشرشل ووزير خارجيته ايدن موافقان على اقتراح اجتماعه بوايزمان . والذي تجدر الاشارة إليه هو أهمية هذه الواقعة لأنها توضح الأسلوب الذي بدأ زعماء الحركة الصهيونية يلجأون إليه في محاولة الاجتماع بالملك عبدالعزيز – العدو اللدود لمشاريعهم في فلسطين – بغرض اخماد معارضته ، أو ربما بغرض تشويه سمعته لدى الأوساط العربية الرسمية والشعبية ، ومن ثم اضعاف معارضته ، وافراعها من كل محتوى ، فقد ادرك زعماء الصهيونية ان معارضة العاهل السعودي تقف حجز عثرة في طريق تحقيق اطماعهم في فلسطين ، وان مجهوداته الديبلوماسية ومحاولاته توضيح حقائق قضية فلسطين ، بدأت تؤتي أكلها لدى المسئولين الأمريكان ، حيث بدأ بعضهم يتعاطف معها ، ويتأثر بحجج الملك عبدالعزيز والدي تجمع المصادر ان رسائله ومقابلته للرئيس روزفلت – مثلاً – قد تركت أثراً عميقاً على الرئيس الأمريكي وسنرى لاحقاً ان زعماء الحركة الصهيونية حاولوا شراء سكوت الملك عنهم وتأييده لهم بملايين الجنيهات ، ولكنه رفض في اباء وشمم .

بعد ان استمع جلالته لحديث واقتراح هوسكنز ، اجابه اجابة مفصلة على كل ما قاله ، فذكر أنه سبق وابلغ الرئيس روزفلت رأيه في قضية فلسطين في رسائله المتعددة له ، وكان رجاءه في كل مرة يكتب فيها له هو ان لا يضيع حق العرب الظاهر «بمغالطات تاريخية ، ونظريات اجتماعية واقتصادية من قبل اليهود الصهيونيين[2] ، كما أنه اقترح على الرئيس وقف الهجرة على الأقل في فترة الحرب حتى لا يقع الضرر على العرب ، وقال جلالته انه لا يستطيع الدخول في مفاوضات لحل القضية الفلسطينية دون استطلاع آراء اصحاب القضية الحقيقيين ، وهم عرب فلسطين . ثم تعرض جلالته لموضوع اجتماعه بوايزمان مطولا ، ولما كان الموضوع هاما وكذلك رد الملك رأينا ان نورد النص كاملاً ، فقال جلالته :–

«وأما ما ذكر فخامته من جهة مقابلتي للدكتور حايم وايزمان ، فأحب أن يعلم فخامة الرئيس بأننا نقابل كل من يأتي إلينا من جميع الأديان بكل ترحاب ، مع القيام بالواجب لهم حسبما يقتضيه مقامهم من الأكرام ، أما اليهود بصفة خاصة فلا يخفى على الرئيس ما

---

(١) الزركلي ، ص ١١٤٠ ، أيضاً أمين سعيد ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٣٥٨ – ٣٥٩ .

(٢) نص الرد في الزركلي ، ص ١١٤٠ – ١١٤٣ .

بيننا وبينهم من عداوة سابقة ولاحقة ، وهي معلومة ومذكورة في كتبنا التي بين ايدينا ، ومتأصلة من أول الزمان ، فمن هذا يظهر جلياً أننا لا نأمن غدر اليهود ، ولا يمكننا البحث معهم أو الوثوق بوعودهم .

أولاً : لأننا نعرف نواياهم نحو العرب والمسلمين ، وثانياً : لأننا لم نتصل بالعرب لنعرف رأيهم» . ومضى جلالته قائلاً : «أما الشخص الذي هو الدكتور وايزمان ، فهذا الشخص بيني وبينه عداوة خاصة ، وذلك لما قام به نحو شخصي من جرأة مجرمة بتوجيهه إلى من دون جميع العرب والأسلام تكليفاً دنيئاً لأكون خائناً لديني وبلادي ، الأمر الذي يزيد البغض له ولمن ينتسب إليه ، وهذا التكليف قد حدث في أول سنة من هذه الحرب ، إذ أرسل إلى شخصاً أوروبياً معروفاً يكلفني أن أترك مسألة فلسطين وتأييد حقوق العرب والمسلمين فيها ويسلم إلى عشرين مليون جنيه مقابل ذلك ، وان يكون هذا المبلغ مكفولاً من طرف فخامة الرئيس نفسه ، فهل من جرأة أو دناءة أكبر من هذه ؟ وهل من جريمة أكبر من هذه الجريمة يتجرأ عليها الشخص بمثل هذا التكليف ، ويجعل فخامة الرئيس كفيلاً لمثل هذا العمل الوضيع ؟ . أني لا أشك في أن فخامة الرئيس لا يقبل هذا ، لافي حقي ولا في حقه ، فهذه من جملة الأسباب التي أريد ان تعرضوها على فخامة الرئيس حتى يرى إلى أي حد يتجرأ اليهود للوصول إلى غاياتهم الباطلة ، وينظر برأيه السديد في هذه الأعمال التي يغنى بيانها عن وصفها[1]» .

ويذكر خير الدين الزركلي ان فكرة اجتماع وايزمان بالملك عبدالعزيز ، ومحاولة شراء صمته عن قضية فلسطين ، فكرة بريطانية ، وهي ربما من بنات أفكار المستر تشرشل ، وان سنت جون فيلبي Philby – المعروف – ربما لعب دوراً فيها[2] ، والمهم عندنا هو – ان الواقعة توضح – كما قدمنا – أسلوباً من أساليب العمل الصهيوني ، والذي تبرر فيه العاية الوسيلة ، كما أنها توضح مدى قلق الصهيونية من معارضة الملك عبدالعزيز لمشاريعهم في فلسطين ، وفاعلية تلك المعارضة ، ثم وطنية وصلابة موقف العاهل السعودي وثباته على الحق ، والواقعة أيضاً تبين سياسة الملك الواضحة في عدم اجراء مباحثات مباشرة مع

---

(١) الزركلي ، ص ١١٤٢ ، عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٧٠ – ١٢٧١ .

(٢) الزركلي ، ص ١١٣٤ – ١١٣٨ ، يناقش عرض العشرين مليون جنيه ، ودور فيلبي في ذلك وفي فكرة اجتماع وايزمن والملك بالتفصيل ، أنظر أيضاً ، عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٦٤ – ١٧١ ، لجانب آخر من تورط فيلبي ، أنظر محمد المانع ، توحيد المملكة العربية السعودية ، ترجمة د . عبدالله الصالح العثيمين ، الدمام ، (بدون تاريخ) ، ص ٢٧٨ – ٢٨٠ .

الصهيونية ، وعدم الدخول في مشاريع لحل قضية فلسطين دون الرجوع إلى أهل القضية . وهذه السياسة الحكيمة الصادرة عن بعد نظر ودراية هي نفس السياسة التي تؤكدها وتتبناها اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، وتصر عليها مؤتمرات القمة العربية المختلفة .

تلي هذه الواقعة الهامة اجتماع الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر اليخت الأمريكي «كوينسى Quincy» في البحيرات المرة بمصر في ١٤ فبراير ١٩٤٥ . والواضح أنه ورغماً عن تضارب الأقوال فيما دار في ذلك الاجتماع فان الملك والرئيس قد ناقشا أمر فلسطين ، وان المناقشة كانت «قصيرة وحاسمة» كما وصفها بعض من حضروا ذلك الاجتماع[1] ، وقد بين فيها الملك لروزفلت أنه ليس باستطاعة فلسطين ايواء اليهود المشردين ، وان واجب ايوائهم يقع على الدول التي شردتهم ، وأنه ليس بامكان اليهود والعرب العيش في مكان واحد ، ثم نبه إلى المخاطر الناجمة عن استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وتملك اليهود للأراضي هناك ، وان العرب سيقاومون حتى الموت . تملك اليهود لبلادهم ، وأوضح أن أمل العرب في الحل العادل لقضيتهم مبني على وعود الحلفاء ، وعلى ثقتهم في حب الرئيس الأمريكي وشعبه لمبادىء العدل والانصاف . وقد رد الرئيس روزفلت على حديث جلالته انه – كرئيس للولايات المتحدة – لن يقوم بعمل معاد للعرب ، ولن يساعد اليهود على حساب العرب ، كما أنه لا يستطيع منع الصحافة الأمريكية أو البرلمان الأمريكي من ابداء الرأي حول أي موضوع (وواضح ان روزفلت ربما كان يرد على شكوى الملك من الحملات الصحفية والسياسية المؤيدة للحركة الصهيونية ، والمناوئة للقضية الفلسطينية) ، المهم ان جلالته شكره على تأكيداته تلك ، وقال أن هناك فكرة بارسال وفد عربي إلى أمريكا وبريطانيا لشرح قضية العرب في فلسطين ، فاستصوب الرئيس روزفلت الفكرة ، وقال أنها فكرة مفيدة . وانتهت المقابلة على ذلك[2]» . فكانت فرصة سانحة ليتعرف الرئيس الأمريكي على اراء العاهل السعودي حول قضية فلسطين (وربما قضايا

---

(١) المقابلة والاجتماع في الزركلي ، ص ١١٥٨ – ١١٦٦ ، أيضاً المقابلة وملخص للاجتماع في أحمد عسه ، معجزة فوق الرمال ، لبنان ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧ ، كذلك في عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٨٩ – ٢٠١ . لبعض النصوص الانجليزية حول الاجتماع أنظر

Memorandum of Conversations **Foreign Relations of the United States,** 1945, Vol. VIII, P. 2 – 3. See also W. A. Eddy, F. D. R. Meets Ibn Saud. PP. 34 H.

أنظر أيضاً مذكرات هوسكنز، كما يوردها الزركلي ، ص ١١٦٣ .

(٢) اضافة إلى المصادر السابقة في (٥٢) أنظر حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، ص ١٦٨ – ١٦٩ .

أخرى) مباشرة ، وليتأكد بنفسه من ثبات جلالته على الدفاع عن حقوق العرب في فلسطين ، ومعارضته الصلبة لمشاريع الحركة الصهيونية في تلك البقعة العربية .

لم تتوقف جهود الملك عبدالعزيز بعد اجتماعه بروزفلت ، وانما اعقب ذلك اجتماع مماثل برئيس الوزراء البريطاني تشرشل في فندق الفيوم بمصر بأيام بعد اجتماعه بالرئيس الأمريكي في ١٧ فبراير ١٩٤٥[١] ، وليس المهم هو هذا الاجتماع والذي لا تتحدث مصادرنا عنه كثيراً ربما لجهلها بما دار فيه ، ولكن المهم هو الرسالة التي وجهها الملك عبدالعزيز إلى تشرشل بعد الاجتماع وأرسل صورة منها للرئيس روزفلت[٢] . والرسالة مؤرخة ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤هـ الموافق ١٠ مارس ١٩٤٥م ، ويتحدث الملك في مستهلها وفي شيء من الاسهاب عن حق العرب التاريخي في فلسطين ، ويثبت ذلك من خلال سرد واع لتاريخ فلسطين من اقدم العصور ، ثم يقرر أن حق الحياة لكل شعب في موطنه هو حق طبيعي ضمنته الحقوق الطبيعية ، والمبادىء الانسانية التي أعلنها الحلفاء في ميثاق الاطلنطي ، ثم قال ان حق العرب الطبيعي في فلسطين ظاهر لا يحتاج لبيان ، وان العرب هم سكان فلسطين منذ اقدم العصور ، وأن حقهم الثابت فيها يقوم على أسس أربعة هي :-

أولاً : حق الاستيطان والذي استمر منذ ٣٥٠٠ ق.م دون انقطاع ،

ثانياً : حقهم الطبيعية في الحياة ،

ثالثاً : لوجود أماكنهم المقدسة فيها ،

رابعاً : لأن العرب ليسوا بدخلاء على فلسطين يراد جلبهم لها من كل انحاء العالم[٣] ،

وقال : ان دعوى اليهود في فلسطين «انما هي مغالطة» ، لأن حكمهم لفلسطين كان قصيراً ولفترات متقطعة ، كما ان احتلال بلد والخروج منه لا يخول لشعب ادعاء ملكية ذلك البلد . ثم كرر الملك ما كان قد قاله سلفاً وفي رسائل سابقة من أنه لابد من التفريق بين قضية اليهود الانسانية ، وبين مزاعم الحركة الصهيونية الظالمة ، وانه ليس بامكان فلسطين استيعاب كل اليهود المشردين على حساب أهلها الأصليين ، فاستيعابهم واجب يقع عبؤه

---

(١) تفاصيل الاجتماع في الزركلي ، ص ١١٨٢ - ١١٨٥ ، أيضاً عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ٢١١-٢١٦ .

(٢) صورة الرسالة في عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٧٢ - ١٢٨٠ ، وفي ابن سعود والقضية ، ص ١٧٤-١٧٩، أنظر أيضاً الزركلي ، ص ١٨٨٩-١١٩٥ ، أيضاً عبدالمنعم العلافي ، الملك الراشد ، ص١٤٩ - ١٥٥ .

(٣) عبد المنعم العلافي ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ، أيضاً الزركلي ، ص ١١٩٢ ، كذلك لتفاصيل أكثر حافظ وهبة ، خمسون عاماً ، ص ١٦٣ - ١٦٦ .

على كل دول العالم . ثم مضى جلالته ليؤكد حقيقة هامة الا وهي ان مساعدة الصهيونية خطر لا يهدد فلسطين وحدها وانما يهدد سائر الدول العربية ، وقال «ان أعمال الصهيونيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه» ، وان لهم تشكيلات عسكرية سرية في فلسطين بدأت تمارس ارهابا ملحوظاً حتى ضد السلطات البريطانية التى أحسنت إليهم ، فقد قاموا باغتيار اللورد موين مثلاً ، وتوقع الملك ان يتسع ارهاب الصهيونيين فيشمل كل فلسطين وما جاورها ، وقال ان أمر اليهود هين لولا حماية بريطانيا لهم ، وان خطرهم نابع من تلك الحماية البريطانية لهم . وبين الملك مخاوفه من ان اليهود الصهيونيين سيقومون بمذابح ضد العرب ، وسيفسدون ما بين العرب والحلفاء ، وأن مطامعهم ليست «في فلسطين وحدها ، فان ما اعدوا من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية[1] ، وقال ان قيام دولة يهودية في فلسطين سيشكل خطراً على كيان العرب ، وسيهدد السلام في الشرق الأوسط لأنه سيكون سبباً لاضطرابات بين العرب واليهود على مر الأيام ، واختتم الملك عبدالعزيز رسالته مؤكداً ان غرضه هو توضيح الحق العربي حتى يكون الحلفاء على علم بالحقيقة ، ولتؤخذ تلك الحقيقة في الاعتبار في الاجتماعات التي ستقر السلام في العالم .

رد الرئيس روزفلت على هذه الرسالة في ١٩٤٥/٤/٥م ، ولكننا لم نظفر برد لتشرشل عليها ، رغم ان الرسالة موجهة أساساً له ، وأكد روزفلت في رده ما أكده مسبقاً من أنه لن يتخذ أي قرار يغير الوضع في فلسطين دون التشاور مع العرب واليهود ، وكرر القول أنه لن يقوم بأي عمل مضر بالعرب[2] . والذي ينبغي التنبيه إليه هنا هو أن الملك عبدالعزيز اعتبر تصريح روزفلت الأخير بأنه لن يقدم بأي عمل دون مشاورة العرب واليهود الخ . بمثابة الوعد الرسمي له ، ومن ثم فقد تمسك به إلى حد بعيد حيث ذكر به روزفلت ثم خلفه ترومان مرات ومرات ، وحتى عندما اقتضيت ظروف السياسة الأمريكية الداخلية والضغوط الصهيونية روزفلت ثم ترومان من اعطاء تصريحات مغايرة لزعماء الصهيونية ، ظل الملك عبدالعزيز يؤكد في رسائله للحكومة الأمريكية ، من أن روزفلت قد اعطاه وعداً واضحاً بأن لا يقوم بعمل يضر بمصالح العرب في فلسطين ، وان لا يغير شيئا من وضع فلسطين

---

(١) الزركلي ، ص ١١٩٢ – ١١٩٣ ، عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ١٧٨ .

(٢) صورة للرف في Eddy, W. – **F. D. R. Meets Ibn Saud, P. 36.**
ترجمة الرد في الزركلي، ص ١١٩٧ ، وفي عطار، ابن سعود والقضية، ص ١٧٩ – ١٨٠ ، أيضاً في عبد المنعم العلافي ، الملك الراشد ، ص ١٥٥ – ١٥٦ .

دون مشاورة كل من العرب واليهود . وسنرى ان ترومان تحلل من هذا الوعد ، وانكر ان روزفلت قد قطع للملك أي وعد .

والواقع أن كل شيء تغير بوفاة روزفلت ومجيء ترومان للحكم ، فقد كان روزفلت متعاطفاً إلى حد ما مع آراء الملك عبدالعزيز حول قضية فلسطين ، أما ترومان فقد انحاز كلية إلى مساندة الحركة الصهيونية ، وتأييدها تأييداً مطلقاً ، وكان اهتمام ترومان على ما يبدو باصوات اليهود في الانتخابات الأمريكية أكبر من حرصه على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط – ولعله من نافلة القول ان ننبه إلى ان سياسة ترومان تلك هي ذات السياسة التي يسير عليها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مشكلة الشرق الأوسط حتى اليوم .. ولما كان اليأس لا يعرف سبيلاً إلى قلب الملك عبدالعزيز فقد ظل جلالته – رغم مواقف ترومان المؤيدة للصهيونية – يواصل الكتابة له ، بغرض اقناعه بعدالة الحق العربي في فلسطين ، وبعدالة مطالب أهل فلسطين ، وبمحاولة فك التحالف القائم بينه وبين الحركة الصهيونية ، على أمل كسبه صديقاً ونصيراً للقضية الفلسطينية .

وسنتعرض هنا لبعض مراسلات العاهل السعودي والرئيس الأمريكي الهامة ، وليس لها كلها . فمثلاً كتب الملك عبدالعزيز في ٢٦ رمضان ١٣٦٤هـ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٥م رسالة للرئيس ترومان يقول فيها أنه سمع في الأذاعة تصريحات لترومان تتعاطف مع أماني اليهود في فلسطين ، وان تلك التصريحات تتعارض مع مصلحة الأمة العربية كلها ، ومع مصلحة المملكة العربية السعودية ، وتسيء إلى جميع المسلمين في العالم ، كما أنها تناقض وعود الحلفاء للعرب ، وتأكيدات سلفه روزفلت له شخصياً ، ويطلب منه توضيح سياسة الولايات المتحدة ، والتي يرجو أن لا تكون مناقضة لتأكيدات سلفه ، أو ضد العرب والمسلمين[1] .

وكان رد ترومان على هذه الرسالة هو أنه عقد مؤتمراً صحفياً في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٥ ، نفى فيه ان يكون سلفه روزفلت قد قطع على نفسه أي وعد للملك عبدالعزيز آل سعود فيما يخص أمر فلسطين . وأبدى ترومان في المؤتمر الصحفي وبعده تأييده لهجرة اليهود إلى فلسطين وعطفه المتزايد على الحركة الصهيونية .

ولكن كل ذلك لم يوقف الملك عبدالعزيز – فكتب في ٣٠ محرم ١٣٦٥هـ الموافق ٤

---

(١) الزركلي ، ص ١٢٢١ .

يناير ١٩٤٥م رسالة أخرى إلى الرئيس ترومان يعرب فيها عن دهشته من القرارات المنسوبة إلى الكونجرس الأمريكي في تأييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ويقوم أن صح ما سمعه من تلك القرارات ، فان ذلك يبين مدى وقوع رجالات الكونجرس تحت سيطرة أباطيل الدعاية الصهيونية ، وينبه الملك إلى أن الاستعدادات التي يقوم بها الصهيونيون في فلسطين لا تشكل خطراً على فلسطين وحدها ، وإنما تشكل خطر أكبر على المملكة العربية السعودية ، والتي – كما يقول الملك – لا شك يهم الولايات المتحدة أمر سلامتها ، ويشير إلى الصداقة التي تربط بلديهما ، ثم يمضي جلالته ليكرر القول من أن «قضية الصهيونية نراها مهددة للامن في الشرق الأوسط ، ونعتبرها مهددة لامن مملكتنا ، وهو الذي نعتقد ان حكومة الولايات المتحدة لا يمكن ان تساعد على السماح به اذا تأكد لديها[1] ، وقال جلالته في ختام رسالته ، انه ليرجو ان يكون خطابه ذاك عاملا مساعدا في تفهم خطورة الموقف .

ولعل أهمية هذا الخطاب في أن الملك عبدالعزيز بدأ ينبه ولأول مرة ، وبصفة قاطعة واضحة ، من أن الصهيونية تشكل خطراً على أمن وسلامة المملكة العربية» فهو لم يشر من قبل إلى المملكة بهذه الصفة المباشرة ، وإنما كان حديثه عن خطر الصهيونية الماثل على سائر البلاد العربية ، وكأن جلالته اراد ان يذكر الرئيس ترومان والحكومة الأمريكية بأهمية المملكة الاستراتيجية والنفطية للولايات المتحدة ولكل العالم الغربي ، وان يشير من طرف خفي إلى خطورة الدعوة الصهيونية على هذه المصالح النفطية ، ولعل الملك في اتباعه لهذا التكتيك الجديد ، إنما كان يرمي إلى محاولة فك الارتباط القائم بين الادارة الأمريكية والحركة الصهيونية بشتى الوسائل ، وان يكسب الولايات المتحدة لجانب الحق العربي في فلسطين . وان ينبهها إلى مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية تدعوها للوقوف مع العرب في قضية فلسطين .

وتوالت مكاتبات الملك مع الرئيس ترومان ، فقد كتب له مرة أخرى في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ الموافق ٢٤ مايو ١٩٤٦م ، معترضاً على طلب ترومان من الحكومة البريطانية الموافقة على هجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين ، بتعاطف ترومان مع هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين ، وأوضح الملك عبدالعزيز في رسالته تلك أنه لا يجوز اغاثة اليهود المشردين على حساب الشعب الفلسطيني ، وان فلسطين لا يمكن ان تحل قضية اليهود

---

(١) الزركلي ، ص ١٢٢٤ .

ضحايا الظلم النازي والفاشستي ، وان الصهيونيين يستغلون أمر اليهود المشردين كوسيلة لنيل اغراضهم السياسة في فلسطين ، وان العرب بدأوا «ينظرون إلى قضية فلسطين على أنها قضية حياة أو موت ، وهي أن لم تعالج بالحكمة ، وعلى أساس احترام حقوق العرب ، فانها قد تجر إلى مشاكل لا يعلمها إلا الله» ، واختتم بقوله أنه يأمل ان تؤيد الحكومة الأمريكية نصيرة الحق والعدل – قضية العرب في فلسطين[1] .

كان رد ترومان مخيباً للأمال ، إذ أنه قال ان دخول مائة ألف يهودي لايعد تعديا على حقوق العرب وامتيازاتهم في فلسطين ، ولا يغير من وضع فلسطين الحالي وأن بامكان فلسطين استيعاب هذا العدد من اليهود دون أن يؤثر ذلك على اقتصادها ومواردها[2] . وقد ظل ترومان يؤكد في كل رسائل اللاحقة للملك عبدالعزيز تأييد الحكومة والشعب الأمريكي لمشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وتأييده الشخصي لاستمرار الهجرة اليهودية ، كحل لمآسي اليهود المضطهدين في أوروبا ونافياً ان يكون قد نقض أي عهد مقطوع للملك ، والرئيس ترومان في كل هذه الرسائل لا يشير إلى عرب فلسطين وحقوقهم ، وانما يؤكد على أن هجرة اليهود إلى فلسطين لا تشكل سلوكا عدائيا تجاه العرب .

لم تحبط رسائل ترومان تلك همة الملك عبدالعزيز وتجعله ييأس من محاولة اقناع الحكومة الأمريكية بوجهة النظر العربية حول فلسطين ، بل ظل يكتب ، يشرح أحياناً موقف العرب ، ويرد اخرى على حجج ترومان ، فقد كتب جلالته في ٧ ذو الحجة ١٣٦٥هـ الموافق أول نوفمبر ١٩٤٦م إلى ترومان مؤكداً ان الحركة الصهيونية انما تخطط لجعل اليهود أغلبية في فلسطين عن طريق الهجرات اليهودية المتواصلة ، وانها ترمي في النهاية إلى قيام دولة يهودية في فلسطين ، وان هذه الدولة ستكون قاعدة للعدوان الصهيوني ضد الدول العربية المجاورة[3] . والرسالة هذه هامة ، اذ فيها يبرهن الملك عبدالعزيز مرة أخرى على بعد نظره ، وعلى دقة توقعاته وصحتها ، فالذي توقعه جلالته في الرسالة هو ما وقع فعلاً ، من قيام دولة

---

(١) الزركلي ، ص ١٢٦٦ ، نص الخطاب في عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ٢١٧ – ٢١٩ ، المراسلات مع ترومان في عطار ، نفس المصدر ، ص ٢١٨ – ٢٣٤ .

(٢) الزركلي ، ص ١٢٦٨ ، عطار ، ابن سعود والقضية ، ص ٢٢٠ .

(٣) أنظر أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، ج٢ ، ص٣٥٥ ، نص الخطاب في الزركلي ، ص ١٢٧٦ – ١٢٧٩ .

يهودية ثم اعتداءها المتكرر على ماجاورها من بلدان ، كما فعلت في ١٩٥٦م ، ١٩٦٧م ثم غزوها للبنان ، وعدوانها على الأردن ، والعراق ، وحتى تونس في المغرب العربي .

جاء رد ترومان على رسالة الملك هذه لا يحمل جديداً ، فقد كتب الرئيس الأمريكي في ١٣ يناير ١٩٤٧ يوافق ٢٠ صفر ١٣٦٦هـ ليؤكد مرة أخرى على مساندة الولايات المتحدة لمسألة الوطن القومي لليهود في فلسطين وليطمئن الملك الملك عبدالعزيز انه ليس في نية الحكومة الأمريكية اتباع سياسة مجحفة بحقوق سكان فلسطين الاصليين ، وان حكومته لن تسمح بأي حل للمسألة الفلسطينية يؤدي إلى تمييز الأغلبية السكانية ضد الأقلية دينياً أو عرقياً ، وقال ترومان أنه مقتنع بان المجموعات اليهودية وقادتها الذين يريدون اقامة وطن قومي لهم في فلسطين ، لا يفكرون في طرد السكان الأصليين الان أو اجلاً ، أو أنهم يفكرون في جعل فلسطين قاعدة للعدوان على البلاد العربية[١] . هذا ما قاله ترومان ، وما كتبه من توقعات خاطئة .

فقد أوضحت حوادث السنين المقبلة خطل اقوال ترومان تلك ، وسذاجة توقعاته ، ولا ندري أن كان ترومان صادقاً مع نفسه فيما قال ، أم أنه يموه الحقائق ويخفيها رغم علمه بها ، أم ان الرجل كان واقعاً فريسة لتضليل الدعاية الصهيونية .

استمرت المكاتبات بين الزعيمين ، فكان الملك عبدالعزيز يحاول فيها اقناع ترومان بخطل سياسته المساندة للصهيونيين ، وعلى المخاطر التي قد تسببها تلك السياسة على المصالح الأمريكية ، ويذكر دائماً بمواقف العرب الطيبة مع الحلفاء ، وبصداقة المملكة للولايات المتحدة ، وبالوعود التي وعد بها سلفه روزفلت له ، وبثقته في حب حكومة وشعب الولايات المتحدة لمبادىء الحق والعدل – وان الحكومة الأمريكية لن تدع مبادئها ، وإنما ستقف مع حق شعب فلسطين – والملك عبدالعزيز فوق هذا وذاك أنما يحاول في كل رسائله تلك تحرير السياسة الأمريكية من وقوعها فريسة لنفوذ اليهودية – الصهيونية المحلية ، وتحريرها أيضاً من سيطرة الدعاية الصهيونية البارعة ، كما ان جلالته كان يحاول اقناع حكومة الولايات المتحدة ورئيسها ترومان بضرورة الفصل بين قضية اليهود الانسانية ، وقضية الصهيونية السياسية ، والتي تريد خلق دولة يهودية في فلسطين تهدد أمن واستقرار كل المنطقة العربية ، وتهدد مصالح العرب وأمريكا ودول الغرب[٢] .

---

(١) See: **Foreign Relations of the U. S. – 1946**, Vol. VII, P. 708 H. and also PP. 714 – 717 – 718.

(٢) أنظر تعليمات الملك لأبنه الأمير سعود في رحلته لأمريكا ، الزركلي ، ص ٧٧٣ – ٧٧٩ .

بحلول سنة ١٣٥٦هـ – ١٩٤٦م ، اتضح للملك عبدالعزيز ولحكومته تمادي بريطانيا والولايات المتحدة في مساعدة الصهيونية ، فتغيرت لهجة جلالته في مخاطبة الدولتين ، وبدأ يحذرهما من غضبة اسلامية عربية شاملة اذا استمرتا في دعمهما للحركة الصهيوينة ، ففي مقابلة الملك عبدالعزيز ثم في مذكرته للجنة التحقيق البريطانية – الامريكية والتي ارسلت لتقصي حقائق الموقف الفلسطيني ، ثم اقتراح لحل للقضية – في تلك المقابلة مع اللجنة في ١٣٦٥/٤/١٦هـ الموافق ٩ مارس ١٩٤٦م ، يقول العاهل السعودي مخاطباً بريطانيا والولايات المتحدة «أحب أن تكونوا على يقين أنه اذا استمرت هذه السياسة في استمرار الهجرة ، وبيع الأراضي ، ومنع العرب من حقوقهم الطبيعية التي وعدوا بالمحافظة عليها ، فان الحكومتين البريطانية والأمريكية لا تستهدفان لنقمة العرب وحدهم ، بل أنهما ستستهدفان لنقمة كل من يقول لا اله إلا الله ، محمد رسول الله ، من عرب ، وعجم ، وهند ، وسند ، وصين ، وكل مسلم على وجه الكرة الأرضية ، في مشرق الأرض ومعربها ، وشمالها وجنوبها ، وهذا لا مصلحة لأحد منه ، وفيه كل الضرر على المسلمين والعرب وبريطانيا وأمريكا ، والصهيونيون لا تهمهم مصلحة بريطانيا ولا أمريكا ولا العرب ، ولا يهمهم إلا مصلحة أنفسهم ، ولو تقوى اليهود في هذا المكان الدقيق ، وصارت لهم دولة – لا سمح الله – فمن السهل عليهم ان يكونوا في جانب أي قوة تعادي بريطانيا وأمريكا[1]» . ثم انتقد جلالته سياسة بريطانيا في فلسطين حيث تشدد على العرب ، وتزج بهم في السجون وتنكل بهم ، وتتساهل مع الصهيونيين رغما عن قيامهم بكثير من الأعمال الارهابية ضد رجال ادارتها وضد العرب ، وبريطانيا فوق هذا وذاك تساعد الصهيونيين – كما تساعدهم أمريكا على تحقيق برنامجهم الرامي إلى تشريد سكان فلسطين وإلى اهدار حقوقهم ، وقال ان قضية فلسطين تهم المسلمين والعرب عامة وتهمه هو بصفة خاصة ، وان العداء بين المسلمين واليهود قديم ، وان الصهيونيين يسعون لافساد ما بين العرب وبريطانيا وأمريكا ، وأنهم سيكونون خطراً داهماً على العرب لما لديهم من سلاح ومال ، ورفض جلالته بصفة قاطعة استمرار الهجرة إلى فلسطين ، وقال : «الموت خير لنا من قبول الهجرة – وكل جهادنا لئلا يهاجر اليهود إلى فلسطين ، ولا يمتلكوا أرضها[2]» ، ثم أكد رفضه لمشروع تقسيم

---

(١) أنظر ، المصحف والسيف ، ص ٢١٣ ، أيضاً الزركلي ص ١٢٦٣ .

(٢) الزركلي ، ص ١٢٥٨ .

فلسطين ، وكرر وعد روزفلت وتشرشل له بعدم الاجحاف بحقوق العرب[1] .

وفي هذا الاطار قدم الملك عبدالعزيز مشروعا لتسوية القضية الفلسطينية ، وقد دار مشروعه حول عدة أسس – أهمها معارضة تقسيم فلسطين وابقاءها كدولة موحدة ، مع الحفاظ على مصالح اليهود المقيمين فعلا في فلسطين شريطة التزامهم الهدوء واحترامهم للسلطة العربية ، اما الأساس الثاني لمشروع حل جلالته ، فهو تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك فيها سكان فلسطين بنسبة اعداهم الحالية ، والأساس الثالث هو تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ثم مضى جلالته ليضع حلال آخر لمشكلة اليهود المشردين ، فاقترح ان تتحمل الدول الغربية مسئولية توطينهم في المانيا ، واستراليا أو في الامريكتين ، وان العرب ليسوا المسئولين عن ايوائهم في فلسطين أو في غيرها ذلك أنهم – أي العرب – غير مسئولين عما حدث لليهود على أيدي النازيين[2] – والذي يلاحظ الان هو أن لهجة الملك عبدالعزيز بدأت تحتد في مخاطبة الدولتين في أمر فلسطين .

ازدادت لهجة العاهل السعودي حدة في مخاطبة بريطانيا وأمريكا بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م ، وقد لقى القرار معارضة شديدة من العرب ، ففي ٣ ديسمبر ١٩٤٧م استقبل جلالة الملك الوزير المفوض الأمريكية في جدة ، وأخبره بأن المسألة الفلسطينية ستؤثر على علاقة العرب مع كل من بريطانيا وأمريكا ، وان الجامعة العربية في اجتماعها القادم في ٨ ديسمبر ١٩٤٧ ستتخذ قرارات ضد البلدين ، وان موقف امريكا المنحاز لاسرائيل «سيجعلنا نتصادم معها خصوصاً في المسائل الاقتصادية وخاصة البترول» وكان واضحاً من قول جلالته هذا أنه ربما بدأ يغير استراتيجيته في العمل لقضية فلسطين ، وانه ربما كان يفكر في استعمال سلاح الضغط الاقتصادي وسيلة للتضييق على أمريكا لتغير موقفها[3] .

كما ان جلالة الملك عبدالعزيز بدأ جهداً كبيراً لدعم القوات السعودية ، بينما رفضت

---

(١) مقابلة الملك مع لجنة التحقيق ، في الزركلي ، ج٤ ، ص١٢٥١ ، ونص المذكرة التي سلمها جلالته للجنة ، ص ١٢٦٠ –١٢٦٣ ، أنظر أيضاً عطار ، صقر الجزيرة ، ص ١٢٩٦ – ١٣٠٥ ، لنص المقابلة ، وانظر ص ١٣٠٥ – ١٣٠٩ لنص المذكرة .

(٢) المصحف والسيف ، ص ١٧٢، ١٧٤، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١٢ .

(٣) جاد محمد طه ، الملك عبدالعزيز والقضية الفلسطينية ١٩٤٣ – ١٩٤٨ في ضوء الوثائق السرية الأمريكية ، مقال في بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز ، ديسمبر ١٩٨٥ ، (غير منشرو) رقم ١٧ ، ص ١٢ .

الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً تقديم أية مساعدات عسكرية للمملكة نتيجة للاوضاع القائمة في فلسطين ، كما ان جلالته حشد أربعة جيوش في شرق الجزيرة تحت قيادة بن جلوي ، استعدادا للقتال ضد اليهود في فلسطين ، وفتحت مكاتب للتبرعات وللتطوع للخدمة العسكرية في كل من الخبر والدمام والقطيف والجبيل ، كما ابدى الأهالي حماسا زائداً لنصرة الفلسطينيين[1] . أما على الصعيد الديبلوماسي فقد استمرت مجهودات الملك في رفضة تقسيم فلسطين ، وفي رفضه التام لمخططات الحركة الصهيونية في فلسطين والتي بدى جلياً أن بريطانيا وأمريكا تدعمها .

فعندما قررت بريطانيا التخلي عن فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ م ، لفت الملك عبدالعزيز نظر بريطانيا إلى خطورة ذلك القرار ، وإلى مالدى الصهيونية من استعدادات عسكرية تهدد الكيان العربي في فلسطين وفي خارجها ، وأوضح أنه اذا تعهدت بريطانيا بوقف العدوان الصهيوني بعد ١٥ مايو «فنحن مستعدون للسعي مع الدول العربية للتعاون على احلال السلام ، وإذا ظل اليهود على اعتداءاتهم فلا يوجد حام لأرواح أهل فلسطين العرب من عدوان اليهود المسلح[2]» – وقال : جلالته أنه في هذه الحال سيكون واجب الدول العربية حماية أهل فلسطين العزل ، ثم حمل الملك بريطانيا المسئولية كاملة ، وقال أنه لايمكن ان يصد هذا الخطر المائل إلا بريطانيا .

ونلاحظ أن الملك عبدالعزيز تحول كلية في استراتيجيته إلى أسلوب العمل المباشر لصد الخطر الصهيوني عن فلسطين ، وذلك عندما أيقن أنه لا مناص من العمل الحربي المباشر لخلاص فلسطين وأهلها من السيطرة الصهيونية ، فمثلاً – في مقابلة مع رئيس وزراء سورية جميل مردم ، ورئيس وزراء لبنان ، رياض الصلح – وكانا قد حضرا للرياض لعرض الموقف في فلسطين على جلالته ، أيد الملك كل القرارات التي اتخذت للدفاع عن عروبة فلسطين ، متضامناً مع بقية الدول العربية . وهذا ما حدث فعلاً فقد أرسل الملك عبدالعزيز طابوراً من جنده النظامي لينضم للقوات المصرية ويقاتل في صفوفها ، وربما كان لقرار الملك هذا

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٢ – ١٣ .

(٢) الزركلي ، ص ١٢٨٦ ، أيضاً أحمد طربين ، عبدالعزيز آل سعود ، في مجلة دراست الخليج ، عدد ٧ ، ص ٦٧ .

بارسال جنده ليقاتل مع الجند المصري أسباباً لا تهمنا في هذا البحث[1] ، ولكن الذي يهم هو وقوف جلالته إلى جانب الحق الفلسطيني حتى النهاية ، وليس بالقول فقط ، وإنما بالعمل ، وبالحرب عندما دعى الداعي لذلك .

ولكننا نعود ونقرر ان مجهودات الملك عبدالعزيز الديبلوماسية تجاه الفضية الفلسطينية كانت هي الأكثر أثراً ، والأقوى فاعلية ، فمراسلاته مع القادة البريطانيين والأمريكان ، واجتماعاته المباشرة وغير المباشرة بهم ، وبمندوبيهم ، هي في الواقع التي توضح موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ، والاستراتيجية التي سار عليها في سبيل ايجاد حل عادل للقضية يكفل لأهلها حقوقهم الطبيعية ، وكانت خطته في ذلك هي محاولة كسب التأييد البريطاني والأمريكي للقضية وذلك عن طريق ابانة الحقائق الخاصة بها والتي كثيراً ما شوهتها وسائل الدعاية الصهيونية – كما ان جلالته كان دائم الجهد في محاولة فك التحالف القائم بين الحركة الصهيونية وحكومتي كل من بريطانيا وأمريكا . ومن ثم كانت مراسلاته ومذكراته دائمة ومستمرة مع السلطات البريطانية والأمريكية . وكان الملك عبدالعزيز مؤهلاً أكثر من غيره من حكام وملوك العرب للتحدث للزعماء البريطانيين والأمريكان عن عدالة وجهة النظر العربية حول قضية فلسطين ، وضرورة حلها حلاً عادلاً ، فقد كانت تؤهل جلالته لذلك عدة عوامل أهمها العلاقة الخصوصية والصداقة التي كانت تربطة ببريطانيا وأمريكا ، والاحترام الزائد الذي كان يتمتع به لدى حكومة البلدين[2] ، والعامل الثاني هو سنده الذي لم يتزعزع للحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية ، وثقته الشديدة في المبادىء البريطانية والأمريكية الرسمية والشعبية والتي تقف دائماً إلى جانب الحق والعدل ، والتي كان يرى أنها ستقف إلى جانب الحق العربي في فلسطين في النهاية ، ولعل هذه العوامل هي ذاتها التي جعلت الحكومتين البريطانية والأمريكية تأخذان رسائله وارائه حول موضوع فلسطين مأخذ

---

(١) أحمد طربين في مقاله عبدالعزيز آل سعود ، في مجلة دراسات الخليج ، عدد ٧ ، ص ٦٨ ، يورد سبب ارسال القوة السعودية لتقاتل مع الجيش المصري لارسال القوة والمساعدات الاخرى انظر :

J. B. – Philby –
Arabian Jubilee, New York, 1953, PP. 348 – 349, also PP. 352 – 353.

أنظر أيضاً محمد عبدالله ماضي ، النهضات الحديثة في جزيرة العرب ، طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٠٨ – ٢١١ ، لتفصيل أكثر حول ارسال فرقة للجيش المصري ومكاتبات الملك بذلك الخصوص مع الملك فاروق .

(٢) لرأي بعض القادة الأمريكان عن جلالته أنظر :

Foreign Relations of the United States 1939, Vol. IV, P. 695.

الجد ، والذي لا شك فيه ان تلك الرسائل تركت – في كثير من الأحيان – اثاراً عميقة وايجابية على رجال الحكومتين – فقد كان أثرها ذاك واضحاً مثلا على الرئيس الأمريكي لروزفلت – وأهم من ذلك فقد أوضحت رسائل جلالته تلك ، ومذكراته ومقابلاته ، مدى عمق فهمه لطبيعة الحركة الصهيونية ، ولمراميها القريبة والبعيدة في فلسطين ، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، فقد رأينا كيف أنه يفرق بين اليهودية والصهيونية ، ويوضح اغراض الاخيرة في فلسطين وما جاورها ، ومخاطر تلك الأغراض ، كما أن المدقق في رسائل الملك عبدالعزيز تلك يرى بوضوح صحة الاستراتيجية التي سار عليها جلالته في محاولته إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، ولعل المذهل في تلك الرسائل أنها تبين بصفة ظاهرة مدى فراسة الملك عبدالعزيز ، فقد قال جلالته وأكد أن توقعات ستحدث في فلسطين وما جاورها من البلاد العربية من جراء النشاط الصهيوني فيها ، وقد اثبتت حوادث الأيام صحة ودقة تلك التوقعات ، كما ان جلالته رسم خطة عمل لحل القضية الفلسطينة تبرهن الحوادث كل يوم علي صحتها . ولعله تجدر الاشارة في النهاية إلى مدى قوة ووضوح ادراك الملك عبدالعزيز رحمه الله – للمشكلة الفلسطينية وإلى محاولاته الدؤوبة – المبنية على فهم عميق لجذور تلك القضية – لحلها – ولمواقفه الملحة لدى رؤساء الدول المعنية ، وفي المؤتمرات الدولية ، لدفع خطر الحركة الصهيونية عن فلسطين بايقاف الهجرة اليهودية وبمنع بيع الأراضي الفلسطينية للصهيونيين ، ثم بايجاد حكم دستوري ينعم به أهالي فلسطين ويمكنهم من الوقوف بصلابة ضد مخاطر الحركة الصهيونية عليهم وعلى بلادهم . والملك عبدالعزيز في كل تلك المواقف ينبه ويحذر من الاخطار الجسيمة التي ستنجم عن نشاط الصهيونيين ليس على فلسطين وحدها وإنما على سائر المنطقة العربية .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربيـة :

(١) أحمد عبدالغفور ، **ابن سعود وقضية فلسطين** ، صيدا ، ١٩٧٣ .

(٢) احمد عبدالغفور عطار ، **صقر الجزيرة** ، ج ٣ ، بيروت ١٩٧٧ ، كذلك ج ٥ – ٦ .

(٣) أحمد عسه ، **معجزة فوق الرمال** ، لبنان ، ١٩٦٥ .

(٤) أمين سعيد ، **تاريخ الدولة السعودية** ، ج ٢ ، بيروت ، (بدون تاريخ) .

(٥) **المصحف والسيف** ، مجموعة خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ، جمع واعداد : محي الدين القابس ، الرياض ، (دون تاريخ) .

(٦) بنو ميشان ، **عبدالعزيز ال سعود – سيرة بطل ومولد مملكة** ، نقله للعربية عبدالفتاح ياسين ، بيروت ، (دون تاريخ) .

(٧) حافظ وهبة ، **جزيرة العرب في القرن العشرين** ، طبعة ثالثة ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٨) حافظ وهبة ، **خمسون عاما في جزيرة العرب** ، طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

(٩) خيرالدين الزركلي ، **الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز** ، بيروت ، طبعة ثالثة ، ١٩٧٧ .

(١٠) خير الدين الزركلي ، **شبه الجزيرة ، في عهد الملك عبد العزيز** ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(١١) سيد محمد إبراهيم ، **تاريخ المملكة العربية السعودية** ، الرياض ١٩٧٣ .

(١٢) عبد المنعم الغلامي ، **الملك الراشد ، جلالة المغفور له عبدالعزيز آل سعود** ، طبعة ثانية ، الرياض ، ١٩٨٠ .

(١٣) محمد المانع ، **توحيد المملكة العربية السعودية** ، ترجمة د. عبدالله صالح العثيمين ، الدمام ، (دون تاريخ) .

(١٤) محمد عبدالله ماضي ، **النهضات الحديثة في جزيرة العرب** ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

(١٥) منير العجلاني ، **تاريخ البلاد العربية السعودية** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (بدون تاريخ) .

المجـــلات العربيـــة :

(١) **مجلة الدارة** ، عدد ثاني ، السنة الثانية ، رجب ١٣٩٦ هـ – يوليو ١٩٧٦م ، مقال سامي حكيم ، حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية .

(٢) **مجلة الدارة** ، عدد ٤ ، السنة الخامسة ، رجب ١٤٠٠هـ – يونيو ١٩٨٠م ، مقال عصام ضياءالدين ، المملكة العربية السعودية والجامعة العربية .

(٣) **مجلة الدارة** ، عدد واحد ، السنة التاسعة ، شوال ١٤٠٣هـ – يوليو ١٩٨٣م ، مقال أحمد حامد ، الملك عبد العزيز ورحلة الكفاح من أجل العروبة والاسلام .

(٤) **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، عدد ٧ ، سنة ثانية ، يوليو ١٩٧٦م – رجب ١٣٩٦هـ ، مقال أحمد طربين ، عبدالعزيز آل سعود ملكاً ومنشىء دولة وباعث نهضة .

مقـالات غير منشـورة :

(١) بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ديسمبر ١٩٨٥ ، رقم ١٧ :

١ – الدكتور جاد محمد طه ، الملك عبد العزيز والقضية الفلسطينية ١٩٤٣ – ١٩٤٨م ، في ضوء الوثائق الأمريكية السرية .

٢ – Pry. G. E. Perry, **King Abdul Al-Aziz and Palestine Problem.**

مراجع باللغة الانجليزية

(1) St. John Philby — **Arabian Jubilee** — New York — 1953.;

(2) E. Monroe — **Philby of Aravia** — New York — 1973.;

(3) M. Al-Mana — **Arabia Unified — A Portrait of Ibn Saud** — London — 1980.;

(4) *W. A. Eddy* — **F. D. R. Meets Ibn Saud** — New York 1954.

(5) **Foreign Relations of the United States — Diplomatic Papers** (Several Vols.) **Middle East and Africa** — Washington 1969.

أضـواء على
الدبلوماسية العربية السعودية

«الثوابت والمستجدات»

الدكتور/ فاضل زكي محمد

أستاذ الدبلوماسية

بمعهد الدراسات الدبلوماسية

الفصـل الأول

مقـدمـات عـامـة

ان البحث في موضوع الدبلوماسية عامة والدبلوماسية العربية السعودية خاصة ، يفرض على الباحث ان يقف على حقيقتين رئيسيتين : الحقيقة الأولى وهي تلك التي تتصل بطبيعة الدبلوماسية ، والحقيقة الثانية وهي تلك التي تتصل بوسائل الدبلوماسية .

فكما هو معروف أن الطبيعة العامة للدبلوماسية (من حيث فحواها) قد ظلت ثابتة وغير متغيرة وذلك لأن طبيعة الانسان هي هي لم تتغير . ويتبين لنا ذلك من واقع طبيعة الانسان التي تسعى إلى التفاوض بهدف تقليل نطاق الخلافات بين المجتمعات السياسية وتوسيع دائرة اللقاءات بأمل الوصول إلى حلها واعادة العلاقات إلى أحوالها الاعتيادية بحيث ينشأ بينها جو يسوده الاستقرار والسلام .

أما حينما نتحدث عن الوسائل الدبلوماسية (من حيث منهجها) فاننا نتحدث عن أمر آخر يختلف عن طبيعة الدبلوماسية . ذلك أننا نبحث في هذه الحالة عن شيء اسمه الوسيلة المستخدمة من أجل الوصول إلى الهدف وهو اعادة العلاقات إلى حالتها الاعتيادية : وهنا نقف هنيهة أمام أمر آخر له صلة بحياة الشعوب والدول وكيف ان احوالها تتبدل وتتغير ، أمام تبدل وتغير ظروفها الداخلية من جهة ، وأمام تبدل وتغير الظروف الخارجية المحيطة بها ، وكذلك ما يسودها من أوضاع متجددة على الساحة الدولية في العصر والزمان المعينين .

ومن هنا يمكن القول في ضوء ما تقدم ، أن الوسائل تتغير من عصر إلى عصر ، تبعاً لتغير المفاهيم السائدة في العصر المعين ، بحيث يؤدي ذلك إلى حصيلة ما هو مقبول من مفاهيم أو قل من وسائل لمعالجة القضايا المختلفة . وعلى هذا الأساس فان وسائل

الدبلوماسية التقليدية هي غير وسائل الدبلوماسية الحديثة ، ووسائل الدبلوماسية المعاصرة بالذات . فبينما كان أهم القضايا التي تشغل الدبلوماسية في الأمس القضايا الأمنية والعسكرية ، اذا بهذه القضايا تتنوع بعد تطور الدول نتيجة ما حصل من ثورة علمية وتكنولوجية في الإتصالات والمواصلات وغيرها ، وما عكسته على انماط حياة الشعوب والدول نتيجة الاحتكاك المباشر بينها ، فظهرت على أثرها مشكلات وخلافات جديدة ، لا تقتصر على نواحي الأمن حسب ، وإنما امتدت إلى النواحي الاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والتعليمية وغيرها ، الأمر الذي أدى بالدبلوماسية إلى ان تسلك سبلا ووسائل جديدة ، فظهرت على أثرها ما أخذ يعرف بالدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الاعلامية والدبلوماسية العلنية التي فرضت الظروف العالمية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى في ان تغير الدبلوماسية اسلوبها ومسارها إلى مسار علني بعد أن كان مسارها مساراً سرياً .

والدبلوماسية العربية السعودية ، شأنها شأن دبلوماسيات الدول الأخرى ، قد أخذت هي الأخرى تخضع لمسارات مختلفة ومستجدة مع الحفاظ في عين الوقت على نهجها المعبرة عنه بتقاليدها وثقافتها ومعتقداتها ومصالحها الحيوية ، بحيث اعطتها طبيعتها الخاصة بها . وهنا يجب ان نفرق بين أمرين :

الأول وهو الذي يتعلق بنهجها الثابت الذي تسعى في الحفاظ عليه ، والثاني وهو الذي يتعلق بمساراتها المتغيرة التي تسلكها تبعا لظروفها الداخلية والخارجية المتغيرة . فالنهج العربي والنهج الاسلامي مثلا ، يعبران عن شخصية المملكة العربية السعودية الثقافية والدينية (القدسية) ، وهما امران تتمسك بهما السعودية وهما بنظرها يكملان بعضهما البعض الاخر ، وانها تقاوم كل المؤثرات التي تجعلها ان تحيد عنها . ويتبين هذا المقياس في قدرة الدولة على الاستمرار في هذا النهج ، ومدى حرصها عليه ، طالما يعبر وكما قلنا عن شخصيتها الثقافية والدينية .

أما الأمر الثاني فهو الذي يتعلق فيما يعرف بالمسار وبلورته . والمقصود بذلك أن الظروف ، المستجدة تفرض على المملكة العربية السعودية ، اعادة النظر في بعض جوانب المسار أو قل في بلورته وتكييفه لظروفها المستجدة مع الحفاظ في نفس الوقت على روح النهج المعبر عادة عن اصالة ثقافتها ومعتقداتها ومصالحها الحيوية الأساسية .

فلقد بلورت المملكة العربية السعودية مثلا الجانب الأمني – الدفاعي الذي تغير بتغير ظروف الدولة الجيواستراتجية والجيوسياسية الجديدة بحيث تطلب تغطية حاجتها الأمنية والدفاعية على مدى أوسع وادق ، سواء في وضع الاستراتيجيات الجديدة أم في بناء القوة الدفاعية (البرية والبحرية والجوية) أم في نوعية السلاح الدفاعي المتطور الذي يفي بمتطلبات دولة حديثة تزداد أهمية اقليمياً وعالمياً .

هذا وان موضوع البحث في الدبلوماسية العربية السعودية ، هو موضوع حديث نسبياً ، ولا تتوفر فيه المصادر المباشرة ، مما يفرض على الباحث ان يستقي معلوماته من مصادر غير مباشرة . من خلال جمعها وتنسيقها وتحليلها ، أملاً في أن توضع من بعد كل ذلك بايدي الدارسين والقراء الخطوط العريضة لطبيعتها العامة بما فيها الاطار الذي فرضته التقاليد العربية وصقلته الرسالة الاسلامية وصاغته قياداتها بدأً بالقيادة التاريخية للملك المؤسس الراحل عبدالعزيز آل سعود الذي كانت له اليد الطولى في رسم نهجها الرئيسي .

ان هذا البحث الذي لا يدعي الكمال ما هو إلا محاولة علمية متواضعة لسبر غور موضوع واسع لم يكتب عنه إلا النزر اليسير وذلك بأمل أن يكون نافعاً ومحفزا في عين الوقت لبحوث أوسع واشمل . ولقد حرص الباحث في ان يكون البحث مبسطا خاليا من التعقيد لكي يكون في متناول عدد أكبر من القراء . وعلى هذا النحو جاء البحث تحت عنوان «**أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية : الثوابت والمستجدات**» وفي ضوء ما تقدم فان البحث سيتناول الفصول القصيرة التالية :

الفصل الأول : مقدمات عامة .
الفصل الثاني : الطبيعة العامة للدبلوماسية .
الفصل الثالث : الطبيعة العامة لنهج الدبلوماسية العربية السعودية .
الفصل الرابع : الطبيعة الخاصة لنهج الدبلوماسية العربية السعودية .
الفصل الخامس : الثوابت في الدبلوماسية العربية السعودية .
الفصل السادس : المستجدات في الدبلوماسية العربية السعودية .
الفصل السابع : خلاصات عامة .

الفصـل الثاني

الطبيعة العامة للدبلوماسية

المبحث الأول

الدبلوماسية والاستراتيجية

لعل من طبيعة الاشياء ، ونحن نتحدث عن الدبلوماسية بوجه عام ، الاشارة إلى أن الدول لا تعيش حياتها في فراغ ، وإنما تضع لنفسها خططاً ذات مدى قريب توضح صورة حاضرها المرتبط بغدها القريب ، واخرى ذات مدى بعيد يمكن لها ان تصل الحاضر بالمستقبل البعيد من خلال ما يتم من تطور الحاضر ، وما يمكن ان يؤول إليه هذا الحاضر من تغيير أمام المتغيرات التي تعايشها الدولة ، سواء أكانت متغيرات داخلية أم خارجية وإلى ما بينها من ارتباط قوي في أي تتطور للمستقبل .

ان وضع الدولة لمخطط يوجه حياتها أخذ يعرف عند المعنيين والمتخصصين في الفترة الحديثة بالاستراتيجية . وإذا كانت الاستراتيجية في معناها التقليدي تعني بناء خطة عسكرية من أجل تحقيق النصر في معركة من المعارك ، ووضع التكتيكات (الاساليب) التي تساعدها على تحقيق ذلك النصر ، فانها اليوم في المفهوم الحديث والمعاصر بالذات قد امتد معناها لوضع خطط تشمل جوانب حياتها كلها ، من سياسية واقتصادية وثقافية وأمنية وأعلامية وغيرها .

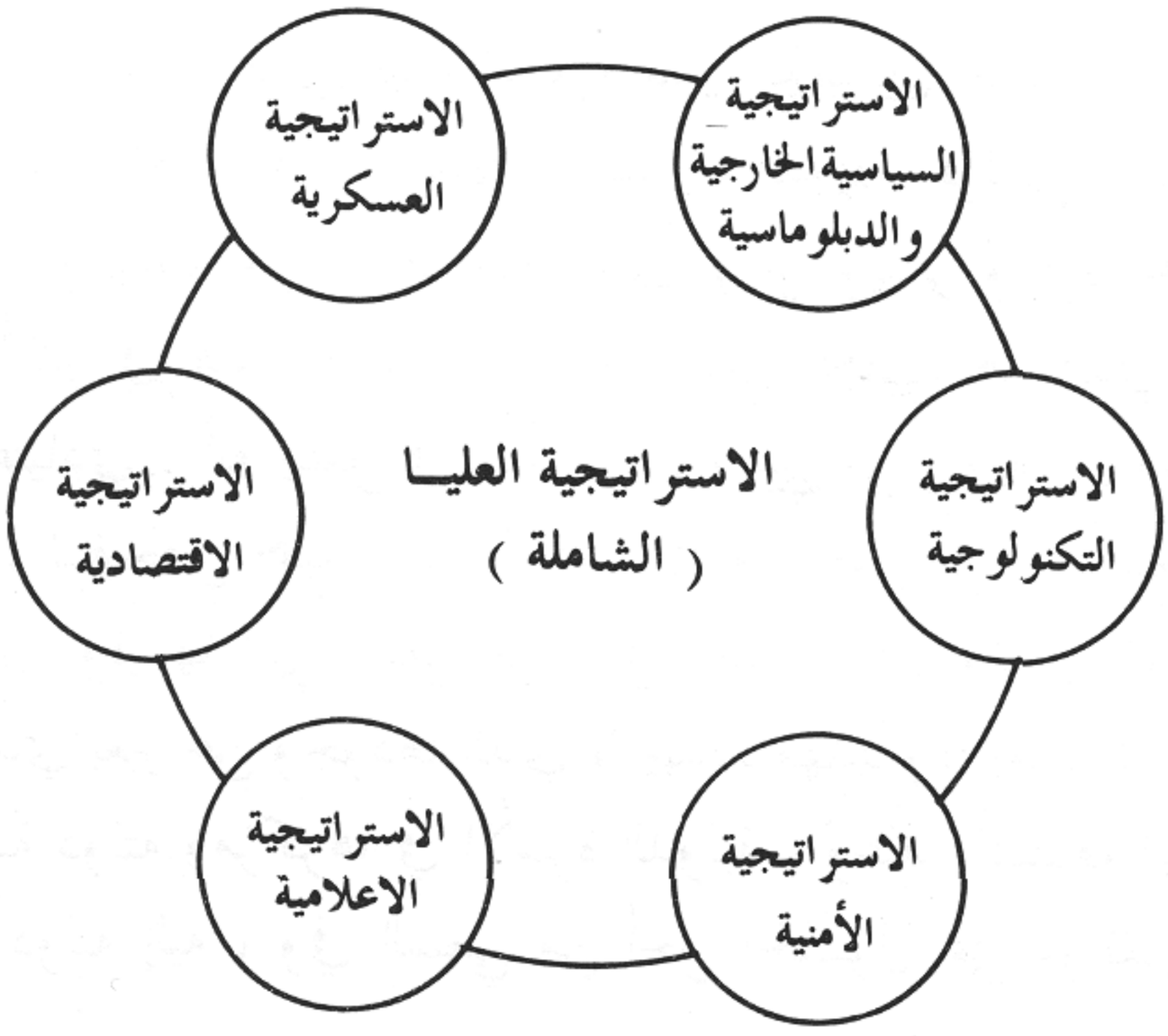
وبهدف الوقوف على التكامل الاستراتيجي ، فقد وجد الباحثون والمختصون في الشئون الاستراتيجية أن هناك رابطاً أعلى يربط ما بين الاستراتيجيات المختلفة التي تضعها الدولة ، وان هذا الرابط الأعلى يشكل القاسم المشترك الأعظم بينها . بمعنى ان هناك استراتيجيات فرعية وأن كل الاستراتيجيات الفرعية تصب في مصب عام وذلك هو الاستراتيجية العليا .

ان الاستراتيجية العليا أو كما يسميها بعض الاستراتيجيين بالاستراتيجية الكبرى* أو الشاملة ، هي تلك الاستراتيجية التي تعلو على جميع الاستراتيجيات الأخرى ، وانها تمثل الصورة التي تنصهر فيها جميع الاستراتيجيات الفرعية في بوتقتها . ذلك لأنها تتمثل فيها قمة القيم والمصالح الحيوية للدولة وأمنها : وجودها وبقاءها وهيبتها بين الدول وأخيراً وليس آخر استمراريتها .

ولتوضيح العلاقة بين الاستراتيجيات الفرعية وبين الاستراتيجية العليا بصورة دقيقة تفسر لنا معنى صورة الانصهار ، فان بالامكان القول ، أنه إذا كان الاستراتيجيات الفرعية تعبر عن جانب حيوي ومهم في حياة الدولة ، فان الاستراتيجية العليا تضم جميع الجوانب التي ترفد إليها جميع الروافد الفرعية مكونة نهراً له مجرى واحد . وأذن فان الاستراتيجية العليا تمثل لنا هذا المجرى الواحد المتكون من التقاء جميع الروافد ، ويمكن توضيح العلاقة أكثر في النظر إلى الدائرة الكبرى الموضحة بالشكل رقم (١) والتي يتغذى محيطها بدوائر صغرى تتلاحم مع ذلك المحيط .

شكل رقم (١)

الاستراتيجية العليا والاستراتيجيات الفرعية



* للوقوف على التفاصيل الخاصة بالاستراتيجية الكبرى (العليا أو الشاملة) أنظر :

John M. Collins, "**Grand Strategy** ", Naval Institute Press, Annapolis, 1973.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الخارجية والاستراتيجية الدبلوماسية

والآن ، ما هي العلاقة بين الاستراتيجية الخارجية وبين الاستراتيجية الدبلوماسية ؟ ثم ما هو موقعها أخيراً من الاستراتيجية العليا ؟ وللاجابة على السؤال فان بالامكان القول بادىء ذي بدء أنه إذا كانت الاستراتيجية الخارجية تعبر عن خطة الدولة المتضمنة أهدافها ومصالحها وأمنها التي تتعامل بموجبها مع غيرها من الدول ، فان الاستراتيجية الدبلوماسية هي الاستراتيجية التي تضع هذه الأهداف بما يضمن مصالحها وقيمها وأمنها موضع التطبيق . أنها الاستراتيجية التي تتجسد فيها الأهداف وتتحول من عالم الأفكار إلى عالم الواقع . ان الاستراتيجية الدبلوماسية هي المحك العملي لنجاح مخطط استراتيجية السياسية الخارجية . فهي التي تنبه إلى ما هو مثالي وما هو فعلي .. وما هو ممكن التطبيق وما هو غير ممكن التطبيق . ومن خلال الأفعال وردود الأفعال التي تتلقاها الاستراتيجية الدبلوماسية في عالم الواقع ، يتضح لمخططي السياسة الخارجية ما يجب اجراؤه من تعديلات أو اضافات وحذوفات ، كي يتناسق لا بل يتناعم فيه المخطط النظري مع المخطط العملي . ومن هنا تصبح قيمة الدبلوماسين الكفوئين عالية ومهمة وخطيرة بنظر منظري السياسة الخارجية – بدءاً برئيس الدولة فرئيس الوزراء والوزراء (والمستشارين) ، وبخاصة وزير الخارجية الذي يرأس ويدير وزارة الخارجية التي يقع عليها العبء الأكبر في هذا المضمار . فالدبلوماسي الكفء هو الذي يرى ما لا يراه الدبلوماسي الاعتيادي . أنه ينتقل في عالمه الدبلوماسي من زاوية إلى اخرى ، ومن قناة إلى قناة أخرى ، ليتفحص جميع الزوايا والقنوات وليتحقق من ان جميع القنوات تصب في مصالح دولته ، وقيمها التي تسعى من اجل الحفاظ عليها وتبذل الغالي والرخيص في سبيلها وأمنها الذي يعبر عن وجودها الذي لا يهدده مهدد ولا يعكر صفو سيره ما يمكن ان يقلل من هيبة دولته ومركزها في الأسرة الدولية . وعند اكتشافه أي خلل ، فانه لا يتوانى في تنبيه دولته إليه ، وفي السعي من أجل الحصول على موافقتها لاصلاح ذلك الخلل .

هدا وان التنبيه عن الخلل لا يعني بالضرورة أنه ينحصر في قناة معينة فقط . فقد يوجد الخلل في أكثر من جانب أو أكثر من قناة . وعليه فان الدبلوماسي الكفء يسعى

في هذه الحالة إلى تقديم مقترحاته إلى دولته لمعالجة الخلل في القنوات المختلفة شارحاً فيها الأسباب التي عملت على ذلك الخلل ، ومقدماً الأسباب التي تدعوه إلى تقديم مقترحاته ومعالجاته التي يمكن لها ان تتخطى الخلل .

ان الدبلوماسي الكفء يمكن ان يجعل من دبلوماسية بلده دبلوماسية فاعلة وناجحة . وليس من المبالغ فيه القول ان الدبلوماسية الفاعلة – بسبب ما حدث ويحدث من متغيرات على الساحة الدولية ، كالتطورات التي حصلت في وسائل الاتصالات ووسائل المواصلات والثورة التكنولوجية التي قذفت بأجهزة متطورة وحديثة تؤمن للدبلوماسي الاتصال بدولته في زمن قياسي وسريع كالطيارة والتيلكس والفاكسمالي وغيرها ، نقول ان هذه الادوات المتاحة قد سهلت للدبلوماسي الكفء في ان يحصل منها على أعلى ما يمكن من منافع التي من شأنها تمكينه بدفع العملية الدبلوماسية وانجاز مهماتها في اقصى سرعة ، وبذلك يكون قد أمن على الاستفادة من عامل الزمن الذي أصبح في عصرنا ذا قيمة مضاعفة .

على أن الادوات الحديثة المتاحة أمام دبلوماسية الدولة الحديثة لا تكفي لوحدها ، مثلما أن الدبلوماسي الكفء لا يكفي لوحده ، لتحقيق الأهداف المتوخاة ، إذ لابد من توفر عناصر ضرورية لكي تكون دبلوماسية الدولة دبلوماسية فاعلة . والسؤال الذي يفرض نفسه ما هي هذه العناصر الضرورية التي يجب أن تتوفر للدولة لكي تكون دبلوماسيتها فاعلة وقادرة على تحقيق أهدافها الوطنية والقومية التي تتقدمها مصالحها وأمنها وقيمها . وهنا يمكن القول بادىء ذي بدء ، أن الدبلوماسية الفاعلة هي الدبلوماسية التي تستند إلى القوة بكافة أنواعها ، بعكس الدبلوماسية الخاملة التي لا تتوفر في أيديها ما يساندها ويعمل على قدرتها وفاعليتها . ولا نبالغ إذا قلنا ان مفتاح قوة الدولة ونفوذها ينطلق من مدخلين طبيعين اساسيين هما : القوة الاقتصادية والقوة العسكرية[1] . وقد اثبت واقع الدولة الحديثة أنها لا تستخدم قوتها العسكرية ، كوسيلة من وسائل الدفاع عن مصالحها وأمنها ، إلّا بعد ان تستنفذ جميع الوسائل الأخرى . فهي غالباً ما تلجأ إلى وسائل الاقناع قبل ان تلجأ إلى وسائل القهر . والسبب في ذلك ان وسائل الاقناع هي أرخص ثمناً لتحقيق الأهداف . كما أنها لا تعمل على زعزعة

---

(١) د. عبدالله سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٦ م ، ص (١٨٧) .

الاستقرار المحلي والاقليمي والعالمي ، الذي قد يتداخل كعامل مضاف ليعمل كعائق أمام تحقيق الأهداف .

على أن ما يجب أن لا يغيب عن البال دائماً هو ان استخدام القوة المسلحة ليس هو هدفاً بحد ذاته وإنما هو سيلة من الوسائل المختلفة التي تستخدمها السياسة لتحقيق أهدافها . وهنا نصل إلى بيت القصيد : ذلك ان السياسة هي التي تقرر الأهداف الوطنية والقومية ، وأنها هي التي تقرر الوسائل المختلفة لتحقيق تلك الأهداف . وان السياسة ليست مصطلحا جامدا ، وإنما هي مصطلح حيوي . وتتمثل حيويتها في تعبيرها عن السلطة ، وان هذه السلطة تكون عادة بيد القادة السياسيين الذين يرسمون الخطط والأهداف ويقررون المسالك والوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف .

وإذا كانت اهداف الدول ، سواء أكانت صغرى أم كبرى تتمثل عموماً في تحقيق المصالح والأمن والهيبة بين الدول والحفاظ على القيم ، فان وسائلها في الدفاع عن مصالحها وأمنها وهيبتها يظل مرتبطاً بما «يتوفر لديها من وسائل وادوات»[1] يمكن توظيفها لخدمة اغراضها . وعليه فان ما يتوفر من وسائل وادوات أو من قدرات على استخدامها ، هو الذي يقرر نوع الدولة : من حيث أنها دولة صاحبة نفوذ أم أنها دولة خاضعة للنفوذ ، ومن ناحية أخرى فان الدول صاحبة النفوذ والدول الخاضعة للنفوذ تستخدم وسائل مختلفة لتحقيق أهدافها ، وأنها تستخدم وسائل بديلة حين تعجز هذه الوسيلة أو تلك عن تحقيق تلك الأهداف .

---

(١) المصدر السابق نفسه .

المبحث الثالث

الدبلوماسية الفاعلة ومرتكزاتها وصورها

الدبلوماسية الفاعلة ومرتكزاتها :

تظل الدبلوماسية أوسع الوسائل التي تستخدمها السياسة في تحقيق أهدافها . وتزداد الدبلوماسية أهمية وفاعلية ونجاحاً كلما كانت حالة السياسة الدولية تعبر عن السلام والانسجام بين الدول . ولكن الدبلوماسية من الجهة الأخرى ، لا تصل إلى النجاح ولا تكون فاعلة ، إلا إذا كانت كل ادوات السياسة الاخرى تدعمها : بما فيها الادوات الاعلامية والاقتصادية والعسكرية[1] . فالقوة الاقتصادية تعكس عادة صناعة أساسية لا تسد حاجة الدولة حسب ، وإنما توفر لها مجال تصديرها إلى الخارج ، كما تعكس عادة حركة دؤوبة في التجارة وميزان تجاري يعمل لصالحها . والقدرة العسكرية تعكس عادة قدرة الدولة على صنع سلاحها ، وقدرتها على تملك أحدث الأسلحة المتطورة ، وجيش شجاع متدرب له قدرة استيعاب احدث الاستراتيجيات والخطط والأسلحة واستخدامها حينما يدعو داع لتلبية الدفاع عن الوطن . أما القدرة الاعلامية ، فانها تعكس توفر جهاز كفء ومتدرب على أحدث الأساليب الاعلامية ، التي يمكن للدولة استخدامها في الوقت المناسب ، وقدرة هذا الجهاز في نفس الوقت على اظهار صورة الدولة بأجلى مظهر لها .

والذي يمكننا ان نستنتجه من كل ما تقدم هو ان الدبلوماسية في مثل هذه الظروف المواتية تستطيع ان تعمل من موقع قوة ، وان موقع القوة هذا هو الذي يتفاعل مع الدبلوماسي الكفء بحيث تكون الحصيلة : دبلوماسية فاعلة وناجحة .

صورة الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة :

وفي ظل ظروف الدولة الحديثة وما قد يتوفر لها من أدوات فنية جديدة لم تتوفر للدولة القديمة من قبل (كالثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات) ، فقد

---

(١) د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقة السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص (٣٩١) .

استطاعت الدبلوماسية أن تأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة .

فقد تأخذ الدبلوماسية شكل الدبلوماسية الأعلامية حين تتخذ من الاعلام محوراً للكشف عن الأهداف ، وشكل الدبلوماسية الاقتصادية حين تعبر عن الجانب الاقتصادي في العلاقات الدبلوماسية ، وشكل الدبلوماسية الثقافية حين تعبر فيها الدولة عن ثقافتها وقيمها ، وشكل الدبلوماسية العالمية حين يتسع نطاقها إلى المستوى العالمي ، وشكل الدبلوماسية الاكراهية حينو تهدد فيها الدولة من خلال قنواتها الدبلوماسية ، نقول تهدد باستخدام القوة الفعلية ، وشكل الدبلوماسية العسكرية حين تستخدم القوة الفعلية طريقاً لتحقيق أهدافها وهكذا .

ان الشيء المهم الذي تجب الاشارة إليه هو أن نكون قادرين على التمييز بين دبلوماسية الاكراه ودبلوماسية القوة من جهة ، وبين الدبلوماسية التقليدية من جهة ثانية . فالدبلوماسية التي تعمل في ظل اجواء تتميز بالاستقرار والسلام على الساحة الدولية هي تلك الدبلوماسية التي ينطبق عليها اسم الدبلوماسية التقليدية ، والتي تكون التها الاقناع والاقتناع ، الذي هو مجال عملها الطبيعي أصلاً ، والتي غالباً ما تتوفر لها سبل النجاح الأفضل . ولكن الثورة العلمية والتكنولوجية التي سادت عصرنا ، قد ادخلت الدبلوماسية في مسالك ودروب جديدة وخطرة احيانا . وبفعل هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي امتدت إلى جانب التكنولوجية العسكرية ، فقد ظهرت دبلوماسية عرفت باسم دبلوماسية الاكراه وهي التي تهدد باستخدام السلاح[1] ، ولا تستخدمه فعلياً . كما ظهرت دبلوماسية القوة ، وهي التي تستخدم القوة العسكرية الفعلية .

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم ، ان الاستراتيجية الدبلوماسية تعبر عن امكانية وضع الاستراتيجية الخارجية موضع التطبيق العملي الذي يتحدد سيره من خلال تفاعل الأفكار مع عالم الواقع الداخلي والخارجي . بعبارة أدق ان الاستراتيجية الدبلوماسية هي الوجه التطبيقي للاستراتيجية الخارجية المعبرة عن أهداف الدولة . نعود فنقول ان الخطط والاستراتيجيات في عالم اليوم ، لا تستطيع ان تكون فاعلة وناجحة إلا إذا استندت على مرتكزات أساسية ، وأن أهم مدخلين طبيعيين لها هما القوة الاقتصادية والقوة العسكرية . واخيراً فان الدبلوماسية الفاعلة والكفؤة لا تتم إلا بدبلوماسين فاعلين وكفؤين .

---

(١) قد يأخذ السلاح في مفهوم عالم السياسة الدولية المعاصرة اشكالاً سياسية واقتصادية وعسكرية . لكن حين يستخدم السلاح الفعلي فمعنى ذلك ان ميدان المعركة هو الذي يقرر النتيجة .

الفصـل الثالث

الطبيعة العامة لنهج الدبلوماسية العربية السعودية

المبحث الأول

الواقع الجغرافي والتاريخي

ان واقع المملكة العربية السعودية الجغرافي يشير إلى ان اقليمها يغطي الجزء الأكبر من جزيرة العرب . وجزيرة العرب كما يشير التاريخ البعيد هي الأصل والمنبع التي نشأ فيه العرب ، وان من هذا الأصل خرجت كل الموجات البشرية إلى الاطراف (أطراف الجزيرة) التي عرفت بالهلال الخصيب وامتداداته .

لقد كانت موجة وادي الرافدين ووادي النيل من أقدم الموجات البشرية تاريخياً ، التي خرجت من الجزيرة العربية . وكما يقول العلماء ان الجزيرة العربية قبل ملايين السنين كانت أرضاً مخضرة وتغطيها المياه ، وأن الهجرة إلى وادي الرافدين ووادي النيل كانت بسبب ما لحق بالجزيرة من جفاف في وقت لاحق . فكانت الموجات البشرية المهاجرة تقتفي أثر المياه حيث الخصب الذي وجدته في وادي الرافدين ووادي النيل : الهلال الخصيب وامتداداته .

وقد كان طبيعياً ان ينعكس كل ذلك على اسم المملكة ، لتكون عربية معبرة بذلك عن اسم الجزيرة (العربي) الموغل في القدم التاريخي نسبة إلى العرب الأجداد . وان عرب اليوم هو احفاد لأولئك الأجداد . وعن الأسرة العربية الحاكمة ذات الأصول التاريخية والموحدة لها ممثلة بأحد ابنائها الملك الراحل عبدالعزيز الذي يمتد نسبه إلى آل سعود وقيام الدولة السعودية الأولى .

وقد كان من خير الجزيرة العربية ان شرفها الخالق العظيم وشرف أهلها بالرسالة الاسلامية الانسانية وليختار منها النبي محمد بن عبدالله ﷺ خاتم النبيين والمرسلين وخير البشر أجمعين ، وليضفي كل ذلك على قدسية أرضها وبذلك أصبحت قبلة جميع المسلمين في سائر بقاع الدنيا .

وصفوة القول أن للعربية السعودية تاريخاً طبيعياً موغل بالقدم ، وقد خرجت من أرضها اقدم الموجات البشرية العربية ممثلة بوادي الرافدين فوادي النيل وهما اقدم وأعرق

الحضارات القديمة في العالم . كما أن شعبها ينتمي إلى قوم هم العرب الذين يحيطون بالجزيرة من كل جانب .

وهذا الانتماء الطبيعي والبشري والتاريخي يجعل من طبيعة نهج الدبلوماسية العربية السعودية نهجاً دبلوماسياً عربياً ينبع من وحدة الأصل الاقليمي والبشري والتاريخي .

المبحث الثاني

الرسالة الإسلامية

تمثل الرسالة الإسلامية حدثاً كبيراً لا على الجزيرة العربية وعلى العرب حسب ، وإنما لتمتد إلى بني البشرية جمعاء . فلقد هزت الرسالة الإسلامية قلوب العرب وعقولهم أيّما اهتزاز ونقلتهم بثقافتهم من المستوى المحلي والاقليمي إلى المستوى العالمي . ولقد كان لنزول القرآن الكريم بلغة العرب أن جعل منها لغة عالمية فكان لمن اراد اعتناق الإسلام أن يقرأ دستوره باللغة العربية . ومع ان قيم الثقافة العربية قد حملت معاني ايجابية كالاعتزاز بالنفس والصدق والوفاء وعدم قبول الضيم والشورى ، والتحكيم لمن لهم رجاحة العقل والمعرفة إلا ان الرسالة الإسلامية عمقت هذه المفاهيم إلى أبعد الحدود ، وأضفت على هذه القيم معاني روحية وقدسية فزادتها عمقاً بحيث ربطت قيم السماء بقيم الأرض ، ولتتفاعل مع دخائل النفس البشرية ولتمتحن الضمير الحي ليكون عوناً في دحض الباطل .

إلا أن ما هو أعظم هو أنها لم توحد العرب في أمة لها كيان ولها دولة ولها دستور موحد هو الدستور الإسلامي فحسب ، وإنما لتحملهم مسئولية حمل لواء الإسلام إلى سائر بني البشر . ولم تكتف الرسالة بما تقدم وحسب ، وإنما لتآمرهم في أن نشر الإسلام يجب ان يتم دون استغلال أو تمييز وإنما على أساس أنّ الناس سواسية كاسنان المشط وعلى أساس أن لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى[1] .

ان من يغوص في المعاني البعيدة لكلمة «التقوى» يجد أنها لا تتحدد بتقوى الله وعبادته وطاعته فحسب ، وإنما لتمتد إلى آفاق أخرى جديرة بالذكر والتذكر . وإحدى هذه الآفاق هي أن من يسلم نفسه إلى الله خاشعاً فلابد له يكون صادقاً في خشوعه مع

---

(١) د. فاضل زكي محمد ، الفكر السياسي العربي الاسلامي ، دار الطبع والنشر الأهلية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ص (١٢٢ – ١٢٣) .

نفسه ، وان عليه من بعد ذلك ان يكون صادقاً مع الآخرين . ان عليه ان يكون مستقيماً مخلصاً مؤمناً إيماناً حقيقياً بما يؤمن به ، وأكثر من ذلك ان يكون قدوة للآخرين .

والحق أن الرسالة الإسلامية قد جاءت ثورة لتحرير الانسان من الظلم والعبودية «ولتعطي هذا الانسان قيمة وأهمية في الكون: «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا»[1] ، وبذلك استحقت ان تكون أول ثورة في تاريخ العالم تستحق اسم «الانسانية» . وتتمثل هذه الانسانية في عدم التميز بين الناس ، مما جعلها رسالة عالمية تجمع بين جميع بني الإنسان مهما كان لونهم وعرقهم . إنها حقاً مبادىء لفكر وحضارة عالمية انسانية .

ولقد كان الاسلام بالنسبة للعرب قوة دفع ليسيروا في الأرض وليتعرفوا على سائر ابناء البشر ، ثم ان نزول الرسالة على قوم الجزيرة العربية ، كان ذا معنى من حيث أنهم أهل لمثل هذه الرسالة العليا وأنهم أهل لحمايتها وحماية أماكنها المقدسة المتمثلة بالحرمين الشريفين : (الحرم المكي ، والحرم المدني) ، كما ان كل من انضوى تحت لواء الإسلام من بني البشر ، اصبحوا بنعمة الله اخوانا . ومن هنا تظهر انسانية الإسلام وأفكاره العالمية التي تكون بنتيجتها فكراً وحضارة عالمية لم تستطع آية حضارة – لا سابقة ولا لاحقة – ان تصل إلى ما وصلته من قدرة على احلال الانصهار بين قلوب أجناس البشر المختلفة ولتجمعهم في عقيدة واحدة .

لقد كان لهبوط الوحي على أرض الجزيرة العربية وانطلاق الدعوى[2] الإسلامية منها ، شرف أيّما شرف للمملكة العربية السعودية الحديثة ولقائدها ولموحدها الملك عبدالعزيز آل سعود بالذات . ان اعلان الملك عبدالعزيز في أن الدولة التي وحدها لا دستور لها إلا الدستور الإسلامي ، كآن يعني تشربه بالعقيدة السماوية وبقوانينها الانسانية وبالسير على هديها في بناء كيان الدولة وفي ادارتها الداخلية واقامة علاقاتها الخارجية . ومن هنا تأتي الدبلوماسية العربية السعودية لتكون دبلوماسية إسلامية بروحها وجسدها وبخططها ومساراتها .

---

(١) سورة الاسراء ، الآية ١٧ .

(٢) للوقوف على بعض تفاصيل المركز الاسلامي الخاص الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية عن سواها من الدول الاسلامية أنظر :

Baghat Korany, **" The Foreign Policies of The Arab States ", Westview Press, 1984, P. 241.**

المبحث الثالث

القيـادة التاريخية

لا نبالغ إذا قلنا ان النظام القبلي يقوم أساساً على تأمين وحدة وسلامة ابناء القبيلة الواحدة دون الالتفات إلى ما يجرى خارجها من احداث ومتغيرات . ولعل ما كان سائداً في جزيرة العرب قبل توحدها في مملكة واحدة تضم اطراف الجزيرة جميعاً هو انتشار النظام القبلي في اصقاعها المختلفة ، مما ساعد بصورة أو اخرى على استمرار التجزئة السياسية في الجزيرة العربية[1]. وربما خير من عبر عن الاوضاع السياسية في المجتمعات القبلية عند العرب هو العلامة ابن خلدون الذي قال في مقدمته : «فهم متنافسون في الرئاسة وقل ان يسلم احد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء فيتعدد الحكام منهم وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص»[2] . وبالاضافة إلى ظاهرة التنافس في الرئاسة ، فقد لاحظ ابن خلدون ظاهرة اخرى وهي «ان العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصفة دينية من نبوّة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين والسب في ذلك أنهم اصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض للغلظة والانفة والهمة والمنافسة في الرئاسة فقلما تجتمع اهواءهم[3] .»

والملك عبدالعزيز آل سعود لم يكن بعيداً عن واقع الجزيرة العربية وواقع تجزئتها في كيانات سياسية متعددة . «وكان مدركاً بنظرته وحسه ان المسار الحتمي للجزيرة هو ليس باستمرار الكيانات السياسية المتعددة وإنما بتوحيدها[4] . وان عليه العمل بجد وهمة على تحقيق هذه الوحدة . وقد وجد ان السبيل الأفضل إلى هذا الهدف ، ليس هو باستخدام القوة لاخضاع الكيانات القبلية تحت امرته ، وإنما باستخدامه سبل الاقناع .

---

(١) الأستاذ سعود بن عبدالعزيز الدايل ، السياسة الخارجية للملك عبدالعزيز (رحمه الله) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المنعقد في الفترة من ١٩ – ١٤٠٦/٦/٢٣ هـ الموافق ١ – ١٩٨٥/١٢/٥ م . وقد قدم البحث في ١٤٠٧/٣/٢٣ هـ الموافق ١٩٨٥/١٢/٥ ، ص (٣) .

(٢) عبدالرحمن ابن خلدون ، مقدمة بن خلدون ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٨ م ، ص ص ١٥٠ – ١٥١ ، اقتباس سعود الدايل ، المصدر السابق ، ص ص (٢ – ٣) .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص (٣) .

(٤) المصدر السابق نفسه .

وكان لايمانه العميق بالمبادىء الإسلامية وقوة نفاذها في دخائل النفس البشرية ، ان وجد ان أفضل سبل الاقناع هو نشر هذه المبادىء الإسلامية بين ابناء القبائل وهدايتهم إلى الطريق الإسلامي الذي يقوم على التراحم والتعاون والترابط الذي يوصلهم إلى الاقناع بوحدتهم : إذ أن يد الله مع الجماعة .

ولما كانت المبادىء الإسلامية قد أصابها بمرور الزمن التشويه والبدع ، فان عليه أولاً أن يدعو إلى دعوة إسلامية نقية خالية من التشويه والبدع ، مقتفياً بذلك دعوة اجداده من آل سعود الذين ساروا على هدي الشيخ محمد بن عبدالوهاب . ولكن حنكة الملك عبدالعزي ظهرت حينما استطاع إيجاد طريق عملي ناجح يجمع بين وحدة القبائل وبين نقاوة الإسلام . وكما يذكر التاريخ ، فان انشاء الملك عبدالعزيز لعدد كبير من الهجر كمعسكرات لتوطين البدو وتوجيههم نحو الحياة المستقرة القائمة على الزراعة وتعيينه لعدد من الدعاة لنشر التعاليم الإسلامية الحقة[1] ، الدور الفاعل في زرع الإيمان في قلوب القبائل وفي «تفجير طاقة روحية هائلة للجهاد في سبيل الله وظفها الملك عبدالعزيز لدمج وتوحيد الامارات التي عمتها الفوضى والاضطرابات والفتن في كيان واحد يسوده الأمن والاستقرار بعد جهود مضنية وحروب طويلة استمرت ما يقارب ثلاثين عاماً»[2] . وقد كان له ذلك .

واذن فان حنكة الملك عبدالعزيز ظهرت أول ما ظهرت في ارادته في استعادة ملك أبائه واجداده وفي ارادته وصبره على تحقيق وحدة الجزيرة العربية . وكان المسار الذي سلكه في تحقيق ذلك يجمع بين الاقناع والاكراه وذلك تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع القبلي وبدرجة وعيه آنذاك .

وإذا كانت ارادة الملك الراحل عبدالعزيز قد ظهرت في حنكته في توجيه الشئون السياسية والاجتماعية الداخلية بنجاح ، فانه سلك نفس المسار في ادارة شئون المملكة الخارجية بعد توحيدها . فكانت أول سمة من سمات هذا المسار قد تمثلت في الحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها والابتعاد عن الانزلاقات نحو الاخطار التي تجر إليها القوى الاجنبية صاحبة النفوذ بوحي من مصالحها ونشر نفوذها . وتحاشياً من الانزلاقات إلى الاخطار التي قد تجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه فقد رفض الانغماس في الأحداث العالمية

---

(١) المصدر السابق نفسه .
(٢) المصدر السابق نفسه .

والدخول في الحرب العالمية الأولى الذي دعته إليه بريطانيا ، كما رفض ان يفسح المجال للحلفاء لاستخدام بلاده في الحرب ، وذلك لتجنيب بلاده من ويلاتها[1] وقد ظل كذلك في التزامه الحياد في الحرب العالمية الثانية[2] ولم يحدد موقفه من الحرب العالمية الثانية إلا في أيامها الأخيرة .

لقد كان سبيل الملك عبدالعزيز الدبلوماسي يتمثل في التروي وبعد النظر والحكمة في إتخاذ القرار . وتتجلى هذه الحكمة في تجنب الدخول في آية قضية دولية يسودها الغموض والمصير المجهول . وبذلك وضع لبنة أساسية في مسار المملكة الدبلوماسي ، وسمة من سماتها ، وهي ان التروي وأن استهلك بعض الزمن إلا أنه أكثر ضماناً من التسرع في تحديد المواقف من الاحداث الدولية ، وخاصة إذا اتسمت تلك القضايا بانعدام وضوح الصورة فيها مما قد يتسبب في الوقوع في اخطار هي في غنى عنها .

وإلى جانب سمته الاستقلالية وسمة التروي ، تأتي سمة مهمة لا تقل عن سابقتها ، ألا وهي سمة الصمت الدبلوماسي المتمثلة في العمل الكثير أمام الكلام القليل ، وخير مثال على ذلك أن الملك الراحل عبدالعزيز استعاد عاصمة بلاده الرياض بالعمل الجدي وفي أقل ما يمكن من التصريحات الكلامية . وينطبق نفس الحال على توحيده الجزيرة التي سبق فيها عمله قوله أيضاً .

وإذا كان المسار الإسلامي قد أحتل أهمية بالغة ومرتكزاً أساسياً في دبلوماسية الملك عبدالعزيز ، فان المرتكز الأساسي الآخر من مرتكزات الدبلوماسية السعودية ، التي وضعها قائد الدولة ومؤسسها قد تبلور في تأكيده على الطابع العربي في الدبلوماسية السعودية . وقد تمثل هذا الطابع العربي بالانغماس الكلي والمباشر في القضايا العربية المصيرية والتي شكلت قضية فلسطين مداراً ومحوراً رئيسياً فيها . وهنا تفرض أمانة البحث العلمي الاشارة إلى سعي الملك عبدالعزيز الحثيث في منع قيام دولة يهودية في فلسطين .. لأن اقامة دولة يهودية – كما ظهر في موافقة ولقاءاته مع زعماء الدول العظمى واخصها بالذكر لقاءه مع الرئيس روزفلت في البحيرات المرة بقناة السويس عام ١٩٤٥ – معناها ، كما قال ، تشريد شعب بأسره ، شعب يرتبط بفلسطين منذ اجداده الكنعانيين العرب المهاجرين إليها من الجزيرة العربية ، وكان ذلك قبل الفي سنة ونيف ،

---

(١) احمد عسه ، معجزة فوق الرمال ، بيروت ، المطابع الأهلية ، ١٩٦٥ ، ص (١٢٦) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

وهو ما يدخض الادعاءات التاريخية للحركة الصهيونية[1] . كما كان جوابه واضحاً وصريحاً للرئيس روزفلت حين سأله عن تصوره لمشكلة اليهود بقوله : «ان على اليهود المبعدين عن بلادهم في أوروبا أن يرجعوا إلى البلاد التي أبعدوا منها ، مؤكداً في الوقت نفسه ان حل مشكلة اليهود لا يجوز ان تكون على حساب العرب الفلسطينين سكان البلاد الأصليين ، ثم ان فرض اليهود على العرب سوف لا يثير الاضطرابات في المنطقة فحسب ، وإنما سيعمل على تشريد الفلسطينين وفي كل ذلك انعدام للحق والعدل . ولذلك فقد كانت مطالبة الملك عبدالعزيز من الرئيس روزفلت في ان يقف إلى جانب الحق والعدل»[2] .ولقد رد الرئيس روزفلت على ذلك بأنه «لن يعمل عملا يساعد به اليهود ضد العرب وان هذا ما سوف يتبعه في سياسته المقبلة»[3] . وقد حدد الرئيس روزفلت أيضاً هذا الوعد في خطاب جوابي للملك عبدالعزيز قال فيه : «وجلالتكم تذكرون أيضاً بدون شك أنني اثناء محادثاتي الأخيرة أكدت لكم أني لن أقوم بأي عمل بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية في الحكومة يضر بالعرب»[4] .

ولقد اثبتت الأحداث التي تلت ، استمرار حرص المغفور له الملك عبدالعزيز الشديد على مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين حين قابل لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية الموفدة من قبل حكومتهما بهدف إيجاد حلول مرضية للفلسطينين ، أوضح مدى الظلم الفادح الذي سيلحق بالفلسطينين في تملك اليهود للأراضي العربية[5] .

أما بالنسبة لبقية القضايا العربية الأخرى التي عاصرته ، فان التاريخ السياسي لاستقلال سوريا ولبنان يتضمن ما بذله الملك عبدالعزيز من جهود لمناصرة حقوق سوريا ولبنان الشرعية في الاستقلال مما يدعوه إلى المطالبة بجلاء القوات الفرنسية من اراضيها وذلك تحقيقاً لاستقلالها التام . ولقد كان دور الملك عبدالعزيز مشهوداً فيما بذله من نشاط واسع مع بريطانيا والولايات المتحدة اثناء الحرب العالمية من أجل تحقيق جلاء فرنسا[6] .

---

(١) الدايل ، مصدر سبق ذكره ، ص (٥) .
(٢) المصدر السابق نفسه .
(٣) المصدر السابق نفسه .
(٤) المصدر السابق نفسه .
(٥) احمد عسه ، مصدر سبق ذكره ، ص (١١٤) .
(٦) الدايل ، مصدر سبق ذكره ، ص (٦) .

وكانت السياسة السعودية في عهد الملك عبدالعزيز إزاء الاشقاء العرب تسير سيراً طبيعياً في توثيق عرى الأخوة بتبادل التمثيل الدبلوماسي معها . وهذا ما حدث مع العراق وسوريا ومصر وشرق الأردن وغيرها . ولم تكتف بالتبادل الدبلوماسي ، وإنما الحق ذلك في عقد معاهدات صداقة وحسن جوار ، كمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع العراق عام ١٩٣١[١] ، ومعاهدة تثبيت حدود مع الأردن عام ١٩٢٧[٢] . ثم تبعتها معاهدة صداقة وحسن جوار أيضاً ، إلى جانب معاهدات مشابهة مع الأقطار العربية الأخرى .

فلا غرابة إذن ان تكون المملكة العربية السعودية في عهد مؤسسها وموحدها أحد الأعضاء المؤسسين للجامعة العربية ، مما يؤيد توجيهه الدبلوماسية السعودية نحو ارتباطها الوثيق بالعرب والتحامها معهم في القضايا المصيرية التي تهم الجميع .

ولقد سارت الدبلوماسية السعودية في علاقاتها مع الدول الأجنبية في تثبيت المسار الاستقلالي والتأكيد عليه سيما مع الدول الأجنبية صاحبة النفوذ والتمييز ما بين الصداقة وبين الخضوع للنفوذ . فقد رفض الملك عبدالعزيز الدخول في الحرب الثانية ، ورفض استخدام بلاده من قبل بريطانيا بالذات . وحين طالبته بريطانيا بالوقوف إلى جانب الحلفاء ، فما كان منه إلا وأن يثبت لها أنه وقد أصبح صاحب الكلمة في الجزيرة ، مما يفرض عليها تأييده ووقوفها موقف الحياد من تصفية النزاعات الداخلية[٣] التي لا دخل لها بها . وبذلك أدركت بريطانيا بأهميته ، كما أدرك هو بقوتها كدولة عظمى ، في خطب وده . مما جعلها تسهم إيجابياً في تسوية القضايا المعلقة مع الأقطار العربية الخاضعة لنفوذها آنذاك .

أما بالنسبة للولايات المتحدة التي تنامي نفوذها بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الملك عبدالعزيز اراد التعاون معها لعدم وجود خلفية استعمارية لها ، والاستفادة من تقدمها الاقتصادي والعلمي ، مما أدى في عام ١٩٣٣ إلى توقيع اتفاقية الامتياز بالتنقيب عن النفط مع الشركات الأمريكية . وكان أول تنقيب قد بدأ في عام ١٩٣٥ ، وأول انتاج بكميات تجارية عام ١٩٣٩ ، واتسعت أعمال التشييد مما رفع دخل المملكة من ١٦٦

---

(١) حافظ وهبة ، خمسون عاما في جزيرة العرب ، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ص (١١٧) .

(٢) الدايل ، مصدر سبق ذكره ، ص (٨) .

(٣) بنوا ميشان ، عبدالعزيز آل سعود ، دار الكاتب العربي ، ص (١٩١) ، كذلك المصدر السابق ، ص (١٠) .

ألف دولار إلى ٦٦ مليون دولار عام ١٩٤٩[١] . وكل ذلك ساعد على زيادة المصالح المتبادلة بين القطرين مما ادى إلى اقامة علاقات التمثيل الدبلوماسي بينهما .

وصفوة القول ان دور القيادة التاريخية للملك عبدالعزيز كان كبيراً في وضع المرتكزات والمسارات الأساسية الثابتة للدبلوماسية السعودية . وتتجلى هذه المسارات الرئيسية في التمسك بالرسالة الإسلامية واعتمادها دستوراً للمملكة وبذلك تكون الرسالة الإسلامية المرتكز الأول للدبلوماسية السعودية . أما المرتكز الثاني فيتمثل في انغماسه في قضايا العرب المصيرية وبذلك استحقت ان تسمى المرتكز العربي في الدبلوماسية السعودية . وتأتي الاناة والتروي لتشكيل مرتكزاً ثالثاً ، أما الاستقلالية وعدم الخضوع إلى قوى النفوذ فهو ما يشكل المرتكز الرابع لنهج الملك عبدالعزيز في الدبلوماسية السعودية . وأخيراً يأتي مرتكز العمل قبل القول ليشكل مرتكزاً رئيسياً حاسماً والذي يمكن تسميته بالدبلوماسية الصامتة إذا صح التعبير .

والمعروف أن الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود لم يقم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لبلاده في مطلع عهده . إنما كان هناك بعض القنصليات الأجنبية التي لم يكن لها صفة رسمية[٢] وانه لم تظهر الحاجة لديه لانشاء الجهاز الدبلوماسي في أول أيام الدولة ، اذ اكتفى بأن يقوم بالمهمة بنفسه أو أن «يبعث بعض مستشاريه من ذوي الخبرة إلى الدول الأجنبية»[٣] . إلا أنه بعد فتح الحجاز عام ١٩٢٥[٤] . وبالنظر لأهمية المنطقة الدينية ، فانه ظهرت لديه الحاجة إلى انشاء جهاز دبلوماسي متواضع عام ١٩٢٦ أطلق عليه اسم مديرية الشئون الخارجية . ولم تتحول إلى وزارة إلا في عام ١٩٣٠ حيث عين الأمير فيصل نائب الملك في الحجاز وزيراً للخارجية . وكان الكادر لا يتجاوز ال (١٥) شخصاً بدءاً بالوزير ووكيل الوزارة وثلاثة معاونين وسكرتيرين ورئيس كتبه ومحاسب وستة موظفين[٥] . ولكن هذه الحال كانت وقتية حيث تطورت الوزارة من حيث

---

(١) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، ج ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص (٧٠٨) .

(٢) الدايل ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٢) .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) يذكر د. محمد عمر مدني في كتابه «التمثيل الدبلوماسي الدائم» : الايجابي والسلبي للمملكة العربية السعودية ، ط ٢ ، جدة ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤ م ، على وجه الدقة ان الملك عبدالعزيز بدأ يعطي اهتمامه للتمثيل الدائم بعد استسلام جدة وترحيبها بجلالته في ١٣٤٤/٦/١٨هـ الموافق ١٩٢٥/١٢/٢٤ م ، ص (١٥) .

(٥) فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ، مكتبة النهضة الحديثة ، الرياض ، ١٩٦٨م ، ص (١٢١) .

أعدادها وتنظيمها وزادت أعداد البعثات الأجنبية من مفوضيات وقنصليات ، فقفز العدد من ٩ بعثات في الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ليصل إلى ٢٩ بعثة في عام ١٩٥١[١] . وبينما لم يكن هناك أية بعثات دبلوماسية رسمية للمملكة في الخارج عند انشاء مديرية الشئون الخارجية ، فان العدد قد وصل بعد ست سنوات من تحويلها إلى وزارة إلى ٥ بعثات : ثلاثة مفوضيات في كل من لندن ، بغداد ، القاهرة ، ومكتب قنصلية في كل من السويس ودمشق ، وليرتفع العدد في عام ١٩٥١ إلى ١٨ بعثة ممثلة للمملكة في ١٦ دولة[٢] ، كما تحولت المفوضيات في عهده إلى سفارات . وهذه تطورات ليست بالقليلة خلال فترة زمنية قياسية . ويمكن ملاحظة هذا التطور بصورة أوضح في الجدول رقم (١) .

---

(١) الدايل ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٣) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

جـدول رقم (١)
البعثات الدبلوماسية للمملكة في الخارج
والبعثات الدبلوماسية الأجنبية
(١٩٢٦ - ١٩٥١)

البعثات الدبلوماسية في الخارج		البعثات الدبلوماسية الأجنبية		
الدولـــة	مستوى التمثيل	الدولـــة	مستوى التمثيل	تاريخ انشاء العلاقات
بريطـانيـا	مفوضيـة	الأتحاد السوفيتي	مفوضيـة	١٩٢٦
الولايات المتحدة	مفوضيـة	بريطـانيـا	مفوضيـة	١٩٢٦
فـرنسـا	مفوضيـة	هـولنـدا	مفوضيـة	١٩٢٦
مصـــر	مفوضيـة	تـركيـا	مفوضيـة	١٩٢٦
مصـــر	قنصليـة (مكتب السويس)	سـويسـرا	مفوضيـة	١٩٢٧
سـوريـا	مفوضيـة	المانيـا	مفوضيـة	١٩٢٨
لبنـــان	مفوضيـة	إيـــران	مفوضيـة	١٩٢٩
العـــراق	مفوضيـة	بـولـونيـا	قنصليـة	١٩٢٩
تـركيـا	مفوضيـة	الولايات المتحدة	قنصليـة	١٩٣١
إيـــران	مفوضيـة	العـــراق	مفوضيـة	١٩٣١
باكســتان	مفوضيـة	اليمـــن	مفوضيـة	١٩٣١
افغانســتان	مفوضيـة	افغانســتان	مفوضيـة	١٩٣٢
الأردن	مفوضيـة	الأردن	مفوضيـة	١٩٣٣
العـــراق	قنصليـة	الحبشـــة	مفوضيـة	١٩٣٤
إيطـاليـــا	مفوضيـة	مصـــر	قنصليـة	١٩٣٦
انـدونيســيا	مفوضيـة	سـوريـا	مفوضيـة	١٩٤١
		لبنـــان	مفوضيـة	١٩٤٤
		شـــيلي	مفوضيـة	١٩٤٥
		الأرجنتـــين	مفوضيـة	١٩٤٦
		الهنـــد	قنصليـة	١٩٤٧
		باكســـتان	مفوضيـة	١٩٤٧
		انـدونيســيا	مفوضيـة	١٩٤٨
		أسـبانيـا	قنصليـة	
		الصـــين	قنصليـة	
		بلجيـــكا	قنصليـة	
		كنـــدا	معتمـديـة	

المصدر : خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز ص‌ص (٨٣٤ - ٣٨٥) .

الفصـل الرابع

الطبيعة الخاصة لنهج
الدبلوماسية العربية السعودية

لابد وقبل الدخول في البحث في تفاصيل الطبيعة الخاصة لنهج الدبلوماسية العربية السعودية ، من توضيح ما المقصود بالطبيعة الخاصة للنهج أولاً . وللاجابة على ذلك يمكن القول بأنها تمثل خصوصية النهج الدبلوماسي السعودي . فمع ان هناك دول عربية تشترك مع المملكة في التراث الثقافي العربي ، ومع أن هناك دول إسلامية تشترك معها في نفس المعتقد الذي جاءت به الرسالة الإسلامية ، إلا أنه تظل هناك خصوصية خاصة بالنهج العربي السعودية الدبلوماسي . وليس هناك غرابة في ذلك طالما عرفنا أن شخصية الدولة ، لها بعض الخصوصيات التي تميزها عن غيرها .

فما هي هذه الخصوصية ؟ ان الاجابة على خصوصية النهج الدبلوماسي العربي السعودي تتمثل في العوامل والظروف الخاصة التي عملت مجتمعة في ان تضفي عليها مساراً خاصاً بها . وقبل ان ندخل في تفاصيل هذه الخصوصية فانه من الضروري الاشارة إلى خصوصية العوامل والظروف التي تشكل بمجموعها ما يعرف بالطبيعة الخاصة للدبلوماسية العربية السعودية : التي تنتظم وتتكامل في المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي العربي السعودي .
المبحث الثاني : الشـــرعية .
المبحث الثالث : خصوصية القيادة (الكارزمية) .
المبحث الرابع : المسار العلني في النهج الدبلوماسي .
المبحث الخامس : المسار المعتدل في النهج الدبلوماسي .
المبحث السادس : المسار التوفيقي في النهج الدبلوماسي .
المبحث السابع : المسار الهادىء في النهج الدبلوماسي .
المبحث الثامن : المسار اللاإنحيازي في النهج الدبلوماسي .

المبحث الأول

الطبيعة الخاصة والعوامل والظروف

طبيعة النظام السياسي العربي السعودي

عند دراسة طبيعة النظام السياسي العربي السعودي هناك حقيقة أولى وهي أن النظام الذي نحن بصدده يتخذ من الرسالة الإسلامية دستوراً أعلى يوجه حياة الدولة بأكملها . وتعتبر المملكة في مقدمة الدول الإسلامية التي تلتزم بالشريعة الإسلامية نصاً وروحاً . وهذا يعطيها خصوصية تختلف فيها عن الدول الإسلامية الأخرى كونها تجعل خططها واستراتيجياتها الداخلية والخارجية خططا واستراتيجيات مستوحاة بالصورة المباشرة من الشريعة الإسلامية . ولما كانت الدبلوماسية التجسيد العملي لاستراتيجية الدول الخارجية ، من هنا كانت القواعد الإسلامية والمفاهيم الإسلامية قد حددت مسارات العربية السعودية تحديداً لا يمكن لها الخروج عنه .

ومن طبيعة الرسالة الإسلامية ، أنها قد وضعت للانسان في حياته الدنيا هدفاً أعلى ما فوقه من هدف إلا وهو تقدم الإنسان وسعادته وتوجيه مساراته نحو الخير والسعادة . ومن هنا كانت الدولة أداة لتحقيق التقدم الانساني الهادف إلى الخير والرفاهية والسعادة[1] . ومن هنا أيضاً كانت الدولة حاملة لرسالة حضارية وانسانية لا يجوز لها ان تحيد عنها . ولما كانت الدبلوماسية تعبر عن آراء الدولة وعن مواقفها التي تعبر عن المفاهيم التي تؤمن بها في الانسان الكون والحياة ، ولما كانت الدولة تأخذ بالأفكار والمناهج الإسلامية التي تعبر من خلالها عن ارادتها ومواقفها وسلوكها ، من هنا كانت الدبلوماسية السعودية دبلوماسية إسلامية . ولكن أي نوع من الدولة الإسلامية : أنها الدولة الإسلامية التي تشكل أرضها قبلة المسلمين جميعاً ، قبلة تتميز بخصوصية وسلوكية تتناسب وعلو وسمو الكعبة المشرفة وعلو ومكانة صاحب الرسالة الذي اصطفاه الخالق العظيم فجعله خاتم النبيين والمرسلين ، وشرف الجزيرة العربية والمملكة

---

(١) د. فاضل زكي محمد ، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق ، مطبعة شقيق ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٧٣م ، ص (٢٨) .

العربية السعودية ، فجعل من مدينة الرسول المنورة ، مدينة مقدسة جنباً إلى جنب مع الكعبة المشرفة . وكل هذا يجعل من سلوكية الدولة سلوكية خاصة تفرض عليها ان تكون قدوة للمسلمين جميعاً .

ان الرسالة الإسلامية إذ تحث الانسان على الخير «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»[1] ، فإنها قد فرضت بطبيعتها هذه على الدولة العربية السعودية التي جعلها الخالق في موضع القدوة ، ان تكون دولة خير[2] . وان تكون دبلوماسيتها الناطقة بلسانها ، دبلوماسية مودة وخير لا دبلوماسية اثم وعدوان . بمعنى ان أولى المسارات الرئيسية للدبلوماسية السعودية قد تحددت بالمسار السلمي .

وماذا يعني المسار السلمي في افقه البعيد ؟ إنه يعني ان الدولة من خلال موقعها الذي شرفها الخالق به ، أن لا تكون سلمية الاتجاه والمسار فحسب ، وإنما عليها أن تدعو جميع الدول ، الإسلامية خاصة ، إلى اتخاذ طريق السلم لا العدوان ، وانها تعرض خدماتها السلمية ، الخالية من الغرض على الدول المتنازعة ، للمشاركة في حل نزاعاتها ، فتكون بذلك قدوة لهم في ضرب الأمثلة على التوافق والتسامح . وكل ذلك من أجل أن يسود السلام والرخاء . لأن الإسلام الذي تتخذ منه دستوراً ، ما هو في حقيقته إلا السلام الذي يقوم بين المجتمعات والدول ، السلام الذي يقوم على العدالة والانصاف .

وهنا لابد من الوقوف هنيهة لتبيان معنى السلام القائم على العدالة . انه يعني المساواة . فمتى تحققت المساواة في الحقوق ، بمعزل عن كبر أو صغر الدولة ، فان ذلك معناه توفير ظروف صحيحة لقيام العدالة على ساحة العلاقات الدولية : بمعنى ان الحقوق تكون مصانة .. فلا تهديد ولا عدوان وإنما بدلا عنه تقارب وتوافق يؤدي إلى سلام حقيقي .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٠٤ .
(٢) الفكر السياسي العربي الاسلامي ، مصدر سبق ذكره ، ص (٢٢٠) .

المبحث الثاني

الشـــرعيـة

ان ادارة العلاقات الدولية ، تسير عادة وفق أحد مسلكين :

الأول وهو مسلك الآراء التي تظهر كردود فعل آنية للازمات القائمة ، وبهذه الصفة تكون عاطفية أكثر منها عقلية ، وانها بالاضافة إلى ذلك لا يسيرها قانون ونظام فعلي ، وانما تسيرها آراء الأشخاص الذين يجعلون أنفسهم في مرتبة أعلى من القانون . وبهذا تكون مثل هذه الادارة ادارة متذبذبة لا تستقر على قرار . والسبب في كل ذلك أن من بيدهم الحل والربط لا يؤمنون باحترام القانون المشرع ويعتبرون أنفسهم فوقه . وكل ذلك يؤدي إلى الفوضي في العلاقات وتكون الدبلوماسية المعبرة عن هذه الفوضى لا أكثر من دبلوماسية متذبذبة ، سريعة التقلبات ولا تستقر على قرار .

أما المسلك الثاني في ادارة العلاقات الدولية ، فهو الذي يحترم القوانين والمواثيق ، ويؤمن بأهمية القانون الأعلى وهو الدستور الذي يضع الخطوط العريضة للمخططات (الاستراتيجيات) وللسلوك الذي على الدولة أن تسير عليه . بمعنى ان القانون الأعلى والقوانين الأخرى المستوحاة منه ، هي كلها قوانين أعلى من الأشخاص . وتصبح مهمة الأشخاص في هذه الحالة مهمة التزام بالقانون الذي ارتضته الدولة لنفسها وجعلته المرشد لها ، وكل ذلك من أجل ان يسود النظام الذي يهيىء الجو الصالح لتنفيذ الخطط المرسومة في الداخل والخارج . وفي هذه الحالة تصبح الدبلوماسية دبلوماسية منضبطة ، دبلوماسية تعبر بصدق عن المفاهيم والمعتقدات التي تؤمن بها الدولة ، ووسيلة لشرح تلك المفاهيم . وهي بهذا المسار تعبر عن الشرعية التي تعلو على الآراء الشخصية وعلى الاهواء ، وبذلك تظهر مثل هذه الدولة أمام اقرانها في الأسرة الدولية دولة تحترم نفسها ، ومن يحترم نفسه يحترم غيره ويحترمه بالتالي الآخرون . وبمثل هذا النمط من التعامل تخلق أمام الدبلوماسية فرص النجاح لأنها ترتكز على العقل والمنطق وعلى القوانين التي لا تلتزم بها حسب ، وإنما تعتبرها جزءا من كيانها وشخصيتها وهيبتها بين الدول . فاذا كانت هذه القوانين سماوية تلتحم فيها قيم الأرض بالسماء . عندها تصبح القوانين قوانين قدسية ، وتصبح مخالفتها اصعب على الدولة : لأنها إذا خالفتها فانها تفقد وجودها

الروحي والدنيوي في آن واحد . وهنا تصبح دبلوماسيتها دبلوماسية قائمة على قانون ونظام وأصول . وبذلك تصبح دبلوماسية منضبطة ومتزنة ولا تتخذ المواقف إلا بعد تدقيق وتمحيص ومشورة ، وبذلك أيضاً تكون المعبر الحقيقي عن دولتها .

وإذا ما اردنا اقتفاء أثر الشرعية في دولة المملكة العربية السعودية ، لوجدنا أنها دولة من نمط خاص ، ولها خصوصية تميزها عن غيرها من الدول . فهي قبل كل شيء تجعل من القانون أن يكون أعلى من الأشخاص . كيف لا وأن القانون الأعلى الذي يسير حياتها الداخلية والخارجية هو قانون السماء المطبق على الأرض .. هو قانون الشريعة الإسلامية الذي جاءت به الرسالة الاسلامية إلى الجزيرة العربية وإلى العرب بالذات ليتولوا أمانة نشرها قادة ومقودين إلى بقاع الأرض كافة .

ومن هنا نجد ان المملكة العربية السعودية ، بانضوائها تحت لواء الشريعة الإسلامية الانسانية الغراء ، ولما لهذه الشريعة من قدسية ، نقول نجد ان دبلوماسيتها هي الأخرى تحمل كل هذه المعاني . إنها دبلوماسية لها من الخصوصية ما يجعل منها دبلوماسية متروية متأنية ، حتى وان سبب لها ذلك البطء في الحركة . ان هذا التأني والتروي في الحقيقة يفرض الوقوف على حقيقة المعاني التي تتضمنها الشريعة ، والابعاد القريبة والبعيدة التي تحملها المعاني ، وإلى أخذ آراء كل من تجب أخذ آرائهم واستشاراتهم من عليّة القوم وحكمائه الذين يتميزون بالمعرفة والحكمة ، وذلك من قبل ان تتخذ الدولة الموقف الذي تراه باجتهادها صحيحاً وقوياً ، لأن خروج الدبلوماسية عن طريق التروي والتأني والحسابات الدقيقة لا يضر بمصالح الدولة الشرعية الدنيوية التي تسعى إلى تحقيقها فحسب ، وإنما هو خروج أيضاً على شرعيتها الروحية ، التي يكون ضررها كبيراً سيما وأنه خروج على تعاليم الرسالة وقوانينها ، التي ترتبط فيها قيم السماء بالارض .

وخير توضيح لارتباط قيم الأرض بالسماء ، في الرسالة الإسلامية الخالدة ، هو القول ان العمل السياسي – والعمل الدبلوماسي جزء منه – الذي تقوم به الدولة ، يخضع لحرية منضبطة وليس لحرية سائبة[1] ، فالحرية المنضبطة في العمل السياسي ، تعني خضوع العمل السياسي لمراقب . وان هذا المراقب هو الضمير . وانه يعمل بصورة ذاتية حين يتشرب صاحب العمل السياسي بالوازع الديني الذي يدخل في أعماق النفس البشرية ، وبذلك يتوقد الضمير فيصبح ضميراً حياً مراقباً مراقبة ذاتية لأعمال صاحبه السياسية .

---

(١) المصدر السابق ، ص (٣٢) .

إن الرسالة الإسلامية هي التي تربي المؤمن الحقيقي بها في أن يكون ذا ضمير حي . وهذا بعينه ينطبق على ما هو متداول في عصرنا وهو ان العمل السياسي له مقياس خلقي (الرسالة الإسلامية هي رسالة اخلاقية انسانية قبل كل شيء) . وان المقياس الخلقي يطبقه الضمير الحي : فيرفض هذا العمل أو ذاك . ويقر هذا أو ذاك من الأعمال السياسية التي تترجم إلى الخارج من خلال الدبلوماسية ومن خلال الدبلوماسين بالذات .

ومن هنا تصبح حرية العمل السياسي والعمل الدبلوماسي المرتبط به حرية منضبطة تخضع للقيم الاخلاقية التي جاءت بها الرسالة الإسلامية . وهذا النوع من الحرية السياسية يختلف تمام الاختلاف عن الحرية السياسية السائبة ، التي أقل ما يمكن التعبير عنها بأنها لا تتقيد بأي انضباط خلقي أو روحي الذي هو سائد في الحضارة الحديثة . فلا غرابة ان نقرأ أو نسمع ونرى كيف ان القوانين والانظمة تخفي وراءها المصالح ، التي كثيراً ما تعبر عن مصالح القلة على حساب الكثرة والتي لا نبالغ إذا قلنا أنها أصبحت من مشكلات الحضارة الحديثة المعقدة . ويكفي ان نذكر كيف ان القوانين والأنظمة لا تخدم الكثرة الكاثرة من الشعب ، وكيف أن الكثير من رجال السياسة ورجال الدبلوماسية يختارون لا على أساس مقدار ما يؤدونه من خدمة لأوطانهم وشعوبهم وإنما لخدمة ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي . وعالمنا اليوم ملىء بالخيانات والرشوات التي تقترف على حساب الأوطان .

المبحث الثالث

خصوصية القيادة الملهمة (الكارزمية)

تختلف آراء العلماء والحكماء في دور الشعوب والقادة في نهضة الشعوب والأمم . فمنهم من يرى ان الشعوب والامم الحية هي التي توفر الأجواء الصالحة لبروز القادة العظام من بين ابنائها . فهي بنظرهم المدرسة الشعبية التي تربّى ابناء الشعب على قيمها ومثلها العليا وتغرس في نفوسهم منذ نعومة اظافرهم حب التضحية من أجلها والوفاء لها والدفاع عنها وعن مثلها . وهي التي تربي في النفوس الشجاعة والاقدام والعزيمة . فهي كالهواء والماء ودرجة الحرارة المناسبة للنبته ، فاذا ما كانت هذه الأجواء بالقدر الكافي إذا بها تشب وتعطي أكلها على أفضل وجه لها وعندها تكون نبتة أصيلة[1] كنبتة وشجرة النخيل التي تعبر خير تعبير عن البيئة الطبيعية العربية . وكذا الحال بالنسبة للعلاقة بين الشعوب وابنائها . فهي في كل جيل تقذف بنخبة من ابنائها ورجالها ، ممن تفاعلوا تفاعل البيئة الأصيلة مع اجوائها الطبيعية الأصيلة ليحتلوا مكانهم الائق بهم في تولي قيادة سفينتها إلى شاطىء الرقي والعز والامان والاستقرار .

وإلى جانب هذا الفريق من العلماء والحكماء من يرى ان الرجال العظماء في تاريخ الأمم والشعوب هم الذين يبعثوا في النفوس روح العزيمة والاقدام والرقي ، فهم بذلك يكونوا معلمي شعوبهم وواضعي أسس نهضتهم وتقدمهم .

والواقع ان علاقة الأمم بقياداتها هي علاقة تشبه الطريق ذي الممرين الذي يجمع بين الذهاب والأياب . فاذ ان الشعوب الفذة هي التي تخلق القادة الافذاذ ، فإن هؤلاء القادة الافذاذ يمدونها بدورهم بكل ما يعمل على تجديد الحيوية والنشاط والفاعلية .

والمملكة العربية السعودية التي قامت في شبه جزيرة العرب تحكي قصة شعب ارتبط بأمة حية استطاعت ، وهي أمة بسيطة ، ان تبني لها مجداً خالداً بين الأمم . وهي نفس الأمة التي اصطفاها الخالق العظيم من بين أمم عديدة لتتولى نشر مبادىء الرسالة الاسلامية العالمية السامية .

ولكن هذه الأمة ، التي قدمت للأمم الأخرى كل ما هو انساني ، وعمرت البلدان

(١) المصدر السابق ، ص (٣٨) .

واستنهضت الأمم الأخرى ، إذا بها بعد لأي من المزمن وقد اصابها الضعف والوهن . فإذا بها تضعف بعد ان كانت قوية ، وتتجزأ بعد ان كانت موحدة . ثم كان لهذا الضعف والتجزأ ، ان جذب الأمم الأخرى ، بعد ما دار الزمن ، لتجعل من اقاليمها المجزأة مناطق لمصالحها ونفوذها . وكان من المقدر ، ان يؤدي الحال بها السائر من وهن إلى وهن ، إلى الزوال ، وهو ما أصاب أمم كثيرة سبقتها في التاريخ الانساني .

إلا أن مشيئة الله قدرت لأحفاد أولئك الأجداد ، ممن بقوا على أرض الجزيرة العربية ، نقول قدرت مشيئة الله لها ان يبرز من بين ابنائها وهي في حالة تجزأ وتناحر ، ابناً باراً من ابنائها ليبني لها مجداً جديداً . وكان ذلك الابن البار هو عبدالعزيز بن سعود ، الذي استطاع في زمن قياسي ان يجمع الشمل ويزيل الفرقة وينشر المحبة بين الأسر والقبائل ، ويعمل بوحي من ذكائه الفطري وشهامته العربية الأصيلة وقيمه التي استوحاها من الرسالة الإسلامية السامية ، وأن يتعامل بحنكة ، إلى بناء من قاومه من الرجال والاسر ، بناءاً جديداً ، بناءاً تنطبق عليه مثل الشهامة العربية ، بأن أحسن إلى من اساء إليه . وكل ذلك من أجل استنهاض قوم عملت السنين المظلمة على ضعفهم . ولقد كان له ذلك .

وتتجلي قيادة الملك عبدالعزيز آل سعود ، الكارزمية في أنه كان يرى المستقبل بمنظار يختلف عن منظار الرجال الآخرين . لقد عرف كيف يجتذب إليه الاصدقاء والاعداء .. وعرف كيف يتعامل معهم بسلوك هادىء وصبر جميل ، وإرادة قعساء وصدق وصراحة[1] ، وتواضع لا يملكه إلا الرجال الواثقون من أنفسهم .

لقد خاطب الملك عبدالعزيز جماهير الشعب بمكة المكرمة في ١١ آيار ١٩٢٩ ، بعد أن أنجز ما لم يستطع غيره انجازه في زمانه ، مجسداً حلم أجداده من آل سعود وهو توحيد الجزيرة ووضعها على طريق الحركة والنهضة ، بهذه العبارات الصريحة الواضحة :

«لقد كنت لا شيء واصبحت اليوم وقد استوليت على بلاد شاسعة ، لقد فتحت هذه البلاد ولم يكن عندي من الاعتاد سوى قوة الايمان وقوة التوحيد . ومن التجدد غير التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ، فنصرني الله نصراً عزيزاً . لقد خرجت وأنا لا أملك شيئاً من حطام الدنيا ومن القوة البشرية وقد تألب الاعداء علي ، ولكن بفضل الله وقوته تغلبت على اعدائي وفتحت كل هذه البلاد ...

---

(١) للتفصيل ، أنظر خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، الجزء الأول ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧ م ، ص ص (١ - ٢٤) .

أنا لست من رجال القول الذين يرمون اللفظ بغير حساب ، أنا رجل عمل إذا قلت فعلت ، وعيب على في ديني وشرفي ان اقول قولاً لا اتبعه بالعمل وهذا شيء ما اعتدت عليه ، ولا أحب ان اتعوده ابداً»[1] .

وقد خاطب في حث الشعب على الصدق والصراحة والايمان بالله ساعة التأسيس قائلاً : «ما من رجل يستطيع أن يكون له أثر وان يقوم بعمل جيد ، إذا كان لا يخشى الله . وأني احذركم من اتباع الشهوات ، احثكم على الصراحة والصدق في القول .. اني احمد الله الذي جمع الشمل وأمن الأوطان ولكن علي عهد الله وميثاقه أني انصح لكم كما أنصح لنفسي وأولادي .. أننا الآن في وقت العمل وفي ساعة التأسيس ، ولا يستقيم الأمر إلا بحسن التدبير وبالصدق والنزاهة ..»[2] .

وحينما وحد الجزيرة وأصبح صاحب الكلمة الأولى فيها ، فانه ظل يعتقد أنه جندي لبلاده قبل أن يكون ملكاً . فها هو يترجم حالة الجندي في قوله :

«لست ملكاً بمشيئة أجنبية ، بل أنا ملك بمشيئة الله ثم بمشيئة العرب الذين اختاروني وبايعوني على أنها القاب واسماء فما أنا إلا عبدالعزيز . قال [قالت] العرب انني ملك فرضيت قولهم وشكرت ثقتهم . وفي اليوم الذي لا يريدوني زعيماً لهم أعود إلى الصف واحارب معهم بسيفي كأصغر واحد فيهم دون ان ينال نفسي شيء من الغضاضة[3]» .

ان ما يمكن قوله في القائد الملهم الملك عبدالعزيز بن سعود هو أنه من خلال أقواله وأعماله قد ترك بصماته على نظام الدولة ، ووضع الخطوط العريضة لتكون الدليل على أساليب عملها . ولا نبالغ إذا قلنا ، ان دوره في بناء الدولة في الداخل وفي تخطيط علاقاتها الخارجية واستراتيجيتها الدبلوماسية وأساليب تفاعلها مع الدول الأخرى ، كان كبيراً جداً ومرشداً كبيراً لكل من تولى قيادة سفينة الدولة من بعده .

والآن وبعد ما تقدم ، من عرض وتحليل للعوامل والظروف ، فانه يمكن لنا القول ان الدبلوماسية العربية السعودية تتميز بسمات ومسارات خصوصية تميزها عن غيرها . ويمكن حصر هذه الخصوصية في مسارات رئيسية معينة تتمثل بالعلنية والاعتدال والتوفيقية والهدوء واللاإنحيازية وهو ما سنبحثه في الصفحات المقبلة .

---

(١) محمد عنان ، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣ - ١٩٧٨ ، منشورات المكتب العالمي ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص (١٠) .

(٢) المصدر السابق ، ص (١٨) .

(٣) الزركلي ، مصدر سبق ذكره ، ج ٢ ، ص (٧٩٢) .

المبحث الرابع

المسار العلني في النهج الدبلوماسي

يتمثل هذا النهج أول ما يتمثل في أن الدبلوماسية تختط لنفسها طريقاً ومساراً يتسم بالعلنية . بمعنى أن ما تريد الدولة أن تفعله تعلنه للناس ، وتتحاشى كثيراً ان تحاط أعمالها بالسرية ، اللهم إلا تلك التي لها صلة بالامن والمصالح الحيوية والتي يستدعى الامر ان تحجم الدولة عن الاعلان عنها طالما أن هناك ضرراً أو خطراً في اعلانها في حينها ، إلا أنها لا تتردد في عين الوقت في إعلانها متى زال ما تعتقده انه الضرر أو الخطر . وينطوي هذا المسار العلني في النهج الدبلوماسي ، بالاضافة ، على ابتعاد الدبلوماسية السعودية عن العمل في الخفاء سواء كان ذلك في الانضمام إلى التكتلات السرية أم التحالفات غير العلنية ، أم عقد المعاهدات السرية مع الدول الأخرى . والمسار العلني في النهج الدبلوماسي العلني يعني الصراحة أيضاً . فحين تجابه الدولة شعبها بما تريد الاقدام عليه فانها تقول ذلك صراحة . وليس معنى هذا اطلاق الكلام دونما قيد أو ضبط . فهي صريحة في حدود ما تسمح به تقاليدها العربية والاسلامية . وهي صريحة بالقدر الذي لا يتعارض مع الاخلاق العامة في المجتمع ، وهي صريحة في التعبير عن نهجها ومخططها وأساليبها بقدر من الكلام المنضبط الذي يميل إلى تكثيف الأقوال والابتعاد عن الاطناب الذي لا مبرر له . وهي بذلك تؤكد المقولة التقليدية العربية السائدة وهي أن خير الكلام ما قل ودل . بمعنى أن التعبير عن النهج يحتاج إلى عدم خروج الكلام عن دلالته وقصده والوقوف عنده عند تحققه .

وعندما نقتفي أثر هذه الصراحة في تاريخ الدولة الدبلوماسي ، فاننا نجد ذلك في سلوك مؤسسي الدولة المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود مع رؤساء الدول الذين عودهم بالافصاح عن آرائه بصراحة لا يشوبها الغموض . فحين سعى الرئيس الأمريكي روزفلت إلى لقائه ارسل إليه بواسطة قنصله في جده يقول : «سأكون سعيداً جداً بالتعرف اليكم خلال مروري بالاسكندرية . وقد ازعجت هذه المحاولة المستر تشرشل فسعى إلى معرفة أهداف اللقاء فجاءه الجواب : ان الملك عبدالعزيز سيبحث مع الرئيس روزفلت الحالة في فلسطين»[1] .

---

(١) محمد عنان ، مصدر سبق ذكره ، ص (٢٣) .

«وتمت المقابلة وكانت المفاجأة فيها قول الملك للرئيس : ولقد سعدت باستقبالكم الودي ولكن ليس لي أي طلب اتقدم به ، وأنتم الذين رغبتم في رؤيتي ، ولهذا افترض ما تقولونه لي»[1] . وقد وصف هاري هوبكنز شعور رئيس الولايات المتحدة ومقدار معرفته بالشخصية السياسية التي أراد التعامل معها بقوله : «لا ريب ان الرئيس كان يجهل تماماً حقيقة الرجل الذي دعاه لزيارته ، أنه ملك مهيب ، ذو سلطة كبيرة ، جندي بالنظرة ، وعربي صميم أولاً ...[2]» والأهم من كل ذلك ، ما لقيه الرئيس الأمريكي من صراحة متناهية من قبل الملك عبدالعزيز حين طلب منه «ان يوافق على مجيء مهاجرين جدد من اليهود إلى فلسطين ، فأصيب بصدمة عندما سمع ابن سعود يجيب لا ... وأعلن الملك بصراحة أنه سيكون بصفته الدينية والسياسية في طليعة المحاربين إلى جانب أخوانه في فلسطين[3]» .

ونشهد الموقف الدبلوماسي والسياسي القائم على اعلان الحقيقة بصراحة متناهية ، حين نقف على نماذج من مواقف الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز ، الذي سار على نفس النهج الذي سار عليه أبوه من حادثة واقعية جرت له اثناء زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية . وكانت هذه الواقعة قد جاءت من خلال أجابة الملك على سؤال اراد فيه أحد الصحفيين احراج الملك متسائلاً عن رأيه في اليهود الأمريكيين الذين يساعدون اسرائيل فكان جواب الملك فيصل مقتضبا ومحدداً وفي صراحة متناهية : «ان جميع من يساعدون إسرائيل ويساندوهم هم اعداؤنا»[4] . وقد أدى هذا التصريح بعمدة نيويورك والأوساط الصهيونية إلى الغاء جميع التزامات ولايتة ازاء ضيف أمريكا . «إلا أن رجلاً واحداً لم لم ينثن ولم يهتم .. ذلك الرجل هو فيصل .. فقد قال ما أراد أن يقول»[5] .

أما في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز ، فان المتتبع لنهج الدبلوماسية السعودية ومسيرتها يجد استمرار العلنية والصراحة أيضاً . «فحين افتتح الملك فهد بن عبدالعزيز دورة المجلس الأعلى للجامعة الاسلامية ، جاء في كلمته تأكيداً على الصراحة وصدق القول بقوله : «ان هذه البلاد لا تستمد قوتها إلا من رب العزة والجلال وكتاب الله الكريم وسنة نبيه ﷺ والخلفاء الراشدين . وقد عرفت هذه البلاد وأهلها بالخير وصدق القول وعدم التدخل في شئون الآخرين»[6] .

---

(١) (٢) (٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) المملكة العربية السعودية ، وزارة الاعلام ، فيصل يتكلم ، المقدمة بقلم جميل حجيلان ، وزير الأعلام ، في ٣ شعبان ١٣٨٧هـ/٤ نوفمبر ١٩٦٧م .

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية) ، الأحد ٢٣ صفر ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٦/١٠/٢٦ م .

المبحث الخامس

المسار المعتدل في النهج الدبلوماسي

يتمثل المسار المعتدل في كونه أحد خصوصيات النهج الدبلوماسي السعودي . ورب ، سائل يسأل ما معنى الاعتدال في السياسة والدبلوماسية والعلاقات الدولية ؟ ان الاعتدال يعطي معاني كثيرة . ومن هذه المعاني عدم التسرع . وعدم التطرف ، إلى جانب أمور اخرى . فأما أنه عدم التسرع فهو ما يمكن توضيحه بالقول انه التروي في اتخاذ القرارات واتخاذ المواقف ، وتقليب وجهات النظر المختلفة ، والركون إلى استشارة من له علم ودراية وبعد نظر . وأما عدم التطرف فهو يعني انجاز الأعمال من دون المبالغة في الاشياء التي لا مبرر لها سواء في تفخيم الأعمال واعطائها درجة أكثر مما تستحق أو في تحميل الكلمات معاني لا تستطيع حملها ، من حيث أنه انجاز لم يقدم عليه أحد من قبل .

ولعل سمة الاعتدال في خصوصية النهج الدبلوماسي السعودي مرده المركز الوسطي الذي حباه الله العرب عامة وعرب الجزيرة خاصة ، سواء في مركزهم الجغرافي ، أم في ما نادت به تقاليدهم ، أم ما دعت إليه الرسالة الإسلامية بحيث جاء الآية الكريمة لتحض العرب حملة الرسالة الاسلامية في ان أن لا يميلوا إلى هذا الفريق أو ذاك في نشر دعوتهم التي أمروا بنشرها ولتقول لهم : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا ، لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا»[1] . أضف إلى ما تقدم ، ما جاءت به الآية الكريمة من تذكير لصاحب الرسالة حين خاطبته : «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك»[2] ولتقول أيضاً «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»[3] ، مما يوحي لنا بالقول ان فن القيادة الدينية والسياسية قد طرحت نموذجاً اسلامياً خاصاً إلا وهو التعقل والتروي والابتعاد عن القسوة والغلظة في معاملة القائد لرعيته . وكذلك كان الاعتدال في بناء المجتمع الاسلامي بحيث لا يطغى فرد على جماعة ولا جماعة على فرد

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٤٣ .
(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .
(٣) سورة النحل ، الآية ١٢٥ .

وذلك هو الاعتدال لا بل قل المعادلة والتوازن الذي لا يتحابى إلى طرف دون طرف وبذلك تقوم العدالة .

ويكفي ان نشير في تاريخ الدبلوماسية العربية الاسلامية أنها أول من مارس الاعتراف بحقوق البعثات الدبلوماسية وعدم التعصب في النظرة إلى الاديان السماوية الأخرى ، وإلى من يعتقد بها ، في السماح لافرادها في ان يمارسوا حق حرية العبادة ، وان كانوا على أرض اسلامية[1] ، فكانت بذلك أول من ارسى قواعد روح التسامح مع الشعوب . وكل هذا يحدث في زمن كان التعصب ضاربا اطنابه في بلدان العالم الاخرى .

واذن فلا غرابة ان نجد ان مشاهير الرجال من قادة العرب والمسلمين كانوا من الرجال الذين تحلوا بالتواضع والحلم والاعتدال . وحينما ننتقل إلى المملكة العربية السعودية ، لا نجد أيضاً هذه الغرابة حين نعلم ان تعامل مؤسس المملكة مع الاخرين كان يقوم على التواضع والاعتدال . انه كان يعامل الاخرين بالحلم والتواضع والاعتدال ، لأنه ، وكما وصفه أحد المؤرخين « .. حليم الطباع ، طيب العشرة ، ولطيفها ، قليل الكلام ، كثير التفكير ، لا يغضب إلا نادراً ، صبوراً ، شجاعاً ، متواضعاً ، يكره العظمة والكبرياء رحب الصدر ، يصغى إلى محدثه ، ويستقبل زائره ببشاشة واياس»[2] .

ولا نبالغ إذا ما قلنا ان ما تركه مؤسس المملكة من ممارسات فعلية في التواضع والاعتدال قد أصبح بمرور الزمن تقليداً ظلت تسير عليه الدولة إلى يومنا هذا .

---

(١) للتفصيل ، أنظر د. فاضل زكي محمد ، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق ، الجزء الخاص بالمفاهيم الدبلوماسية العربية الاسلامية ، مصدر سبق ذكره .

(٢) السعودية وهموم العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٥) .

المبحث السادس

المسار التوفيقي في النهج الدبلوماسي

يتمثل المسار التوفيقي في النهج الدبلوماسي العربي السعودي في التوفيق بين الآراء والمواقف التي تتخذها الدولة عموما من خلال مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات ، ومن خلال ما تجريه من مفاوضات .

ومن يقف على تاريخ الدبلوماسية السعودية يجد ان ممارسة الدبلوماسية التوفيقية ظاهرة واضحة في القضايا العربية والاسلامية . والذي يبدو ان السعودية تهدف من وراء نهجها التوفيقي هذا ، لا بازالة الخلافات فحسب ، وإنما الحث على التعاون والتضامن بين العرب خاصة والمسلمين كافة . وفي السنين الاخيرة ، وبعد تنامي الامكانيات المالية والاقتصادية والسياسية للدولة ، فان هذا النهج التوفيقي قد امتد إلى خارج حدود العالمين العربي والاسلامي .

ويتكشف لنا النهج التوفيقي العربي السعودي ازاء العالمين العربي والاسلامي حين نتأمل الملك عبدالعزيز وهو يدعو العرب والمسلمين في احدى خطبه في ٩ كانو الثاني ١٩٤٠ إلى التضامن قائلاً : «يجب على المسلمين عامة والعرب خاصة ان يتمسكوا بعرى الاسلام حتى لا تذهب ريحهم ، وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم ليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم . والذي نشهد الله عليه ونحن اوسطكم في الاسلام واوسطكم في العروبة ، اننا ما ننام ليلة إلا وأمر جميع المسلمين يهمنا ، ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم منه ذل أو خذلان . ونرجو الله أن يوقظ المسلمين من غفلتهم ليتعاضدوا ويتعاونوا»[1] .

كما يتجلى نفس هذا النهج التوفيقي لدى الملك فيصل بن عبدالعزيز وهو يخاطب السودانيين من خلال رده على الخطبة الترحيبية التي القاها الرئيس السوداني السابق اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة السوداني في ٧ ذي القعدة ١٣٨٥هـ/٥ آذار (مارس) ١٩٦٦م ، بقوله : «انني أود في هذه المناسبة ان اشرح لاخواني في هذا البلد

---

(١) المصدر السابق ، ص (٢٧) .

الشقيق .. أننا كأخوة مفروض علينا ان نسعى إلى روح التفاهم وإلى التعاون في سبيل الله وفي سبيل أوطاننا وامتنا .. اننا في الأيام الأخيرة سمعنا ما يقال في بعض الأقطار الأجنبية من تخويف وتزييف لما نقوم به من دعوة للاسلام والمسلمين للتفاهم والتعاون والتعارف فيما بينهم وفيما هو صلاح دينهم ودنياهم . وانني أريد في هذه اللحظة أن أوكد اننا بعيدون كل البعد عن أي غرض أو مطلب لا يتفق مع عقيدتنا ولا يتفق مع مطالب أمتنا وفي هذا لا نجهل القوى التي تعارض ما نقوم به اليوم اذ هي قوى استعمارية وقوى يهودية وصهيونية وقوى شيوعية»[٢] .

وفي مناسبة أخرى واثناء زيارة موكب الخير للمغرب ، يوضح الملك فيصل بن عبدالعزيز نفس هذا النهج في رده على خطاب جلالة العاهل المغربي الحسن ، قائلا : «يطيب لي أن أعبر لجلالتكم عن شكري لما تفضلتم به من تأييد لما نقوم به جميعاً من مساع تهدف في اتجاهها إلى ربط أواصر الأخوة والمحبة بين الأخوة العربي والأخوة المسلمين .. وانه ليس لنا أي غرض أو مطمع سوى ان تتحد كلمة العرب والمسلمين فيما فيه صالحهم جميعاً . وفي ما يختص بما هو حاصل اليوم في البلاد العربية من بعض الخلافات ، فانني أؤكد لجلالتكم بأننا لسنا سبباً من الأسباب ولا طرف من الأطراف التي أوجدت هذه الخلافات أو هذه التضاربات .. وليس لنا أي مشكلة وليس لنا أي غرض من الأغراض سوى غرض واحد هو التفاف العرب وتآخيهم وتعاونهم فيما يصلح شأنهم .. اننا نؤيد بكل أخوة التعاون المنبثق عن الاخلاص الذي لا يسعى إلى التدخل في شئون الاخرين ولا إلى وضع الحزازات والاحقاد بين العائلة الواحدة وانني بكل اطمئنان ارحب بما تفضلتم به في محاولتكم الكريمة للسعي في اصلاح ذات البين وازالة أي مشكل أو عائق اذا كان هناك مشكل أو عائق ، في سبيل التفاهم العربي والتآخي العربي والتعاون العربي ...»[٢] .

والواقع ان للملك فيصل دوراً توفيقياً وتنسيقياً بارزاً في الدبلوماسية السعودية الحديثة . فلقد كان لتصريحاته وجولاته بين عواصم الدول المختلفة من عربية واسلامية واجنبية ، وحضوره المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والدولية ، ومواقفه المتزنة والثابتة

---

(١) فيصل يتكلم ، مصدر سبق ذكره ، خطبته في السودان في ٧ ذي القعدة ١٣٨٥هـ - ٥ آذار (مارس) ، ١٩٦٦ م .

(٢) المصدر السابق نفسه ، خطاب الملك فيصل في المغرب اثناء زيارة موكب الخير في ١٩ جمادى الأول ١٣٨٦هـ/ ٤ أيلول (سبتمبر) ، ١٩٦٦ م .

ما أعطى للدولة ثقلاً سياسياً ودبلوماسياً متميزاً . ولا غرابة في كل ذلك حين نعلم ان الملك فيصل مارس الدبلوماسية منذ شبابه وحتى شيخوخته . لقد بدأ في ممارسة الدبلوماسية منذ عام ١٩٢٦ حينما أوكلت له إدارة الشئون الخارجية اضافة لنيابته عن والده الملك عبدالعزيز في الحجاز . وما ان دخل عام ١٩٣٠ حتى عين وزيراً للخارجية إلى جانب مسئولياته الاخرى . وعند تنصيبه ملكاً ، تميزت الدبلوماسية العربية السعودية بالحكمة وبعد النظر[١] . ولا تزال اصداء مواقف الملك فيصل السياسية والدبلوماسية التنسيقية والتوفيقية ازاء القضايا العربية والاسلامية والدولية باقية إلى اليوم . وانه لم يخرج عن هذا المسار إلا في القضايا المصيرية ، ان مواقفه في استخدام البترول كسلاح سياسي[٢] ، وفي الدفاع الدؤوب عن القضية الفلسطينية ، التي ترتبط بشعب اغتصب حقه واخرج من وطنه بالقوة من قبل اليهود الصهيونيين ما جعله ان يتخطى المسار التوفيقي الدبلوماسي ، لان ما يتعلق بالمصير وبالحقوق لا يقبل أية حالة توفيقية . إلا أنه ظل مؤكداً على النهج التوفيقي في حثه العرب على التوافق فيما بينهم والتسامح في القضايا الثانوية والوقوف صفاً واحداً أمام التحديات الصهيونية والاستعمارية .

وفي السنين الأخيرة ، ومنذ تولى الملك فهد بن عبدالعزيز قيادة البلاد ، زادت فعالية الدبلوماسية السعودية ، بحيث لم تعد تكتفي بالممارسة التوفيقية وبمواقف التأييد والمساندة التقليدية ، وإنما أخذت على عاتقها طرح المبادرات والمشاريع السياسية (والدبلوماسية) الجريئة[٣] . فلقد تعاظم دور الدبلوماسية السعودية بحيث أخذت تطرح صيغة توفيقية من نوع جديد : صيغة تجمع بين التخطيط العلمي المدروس وبين الواقعية . وقد تجسدت هذه الواقعية بمشروع فهد لحل الصراح العربي الاسرائيلي الذي أصبح يسمى بمشروع فاس بعد ان تبناه العرب في قمة قاس . «كما أن مواقف الدبلوماسية السعودية من الحرب العراقية – الايرانية ، ومشكلة افغانستان ، والمشكلة اللبنانية ، ومشكلة اسعار البترول تعتبر (كلها) أمثلة واضحة على توسع الدور السعودي (الدبلوماسي) في عهد الملك فهد وتطوره بشكل ملفت للنظر[٤] .

---

(١) دكتور عبدالله القباع ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٨٩) .

(٢) يقول سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض في حديثه إلى المفكرين والادباء والشعراء في مهرجان التراث الشعبي الثالث الذي نقلته مجلة الصياد في عددها ٢٢١٤ الصادر بتاريخ ١٠ – ١٦ نيسان ١٩٨٧ م ، ما مجمله أن المملكة العربية السعودية استخدمت النفط كسلاح سياسي في ثلاث مرات ، الأولى في عام ١٩٥٦ ، والثانية في ١٩٦٧ ، والثالثة في عام ١٩٧٣ .

(٣) د. القباع ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٨٩) .

(٤) المصدر السابق نفسه .

أما على الصعيد الدولي فقد ازداد حضور الدبلوماسية العربية السعودية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية[1] ، داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها . وما دخول الدبلوماسية السعودية ، ومشاركتها الفعالة سواء في اسهامها في تقرير المواقف واتخاذ القرارات ، كمؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في كانكون عام ١٩٨١ وغيره إلا أمثلة حية على هذه الفاعلية .

ولقد غدت الدبلوماسية السعودية في الاونة الأخيرة لا تكتفي بالمواقف التوفيقية الوسيطة ، وإنما أخذت تتحول من دور الوسيط إلى دور الرائد[2] بتقديمها الحلول التوفيقية الواقعية بصيغ جديدة ، التي من شأنها أن تزيد من فرص الاستقرار والسلام العالمي . وسنتعرف على هذا الدور الرائد في الصفحات القادمة .

---

(١) يقول الاستاذ ماكلورين : لقد أصبحت المملكة العربية السعودية اليوم مشاركاً فعالا في العلاقات الدولية ، انظر كتابه (مع اخرين)

R. D. Mclaurin (and others), " Middle East Foreign Policy " , New York, 1982, P. 213.

(٢) د. القباع ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٨٩) .

المبحث السابع

المسار الهادي في النهج الدبلوماسي

ان المسار الهادي في النهج الدبلوماسي السعودية هو ذلك المسار الذي يتسم بالابتعاد عن الصخب والضجيج في العمل الدبلوماسي ، ويتدرج هذا المسار من المستوى الخليجي إلى المستوى العربي فالمستوى الاسلامي فالمستوى العالمي .

والآن ما هي السمات المميزة للمسار الهادي في النهج الدبلوماسي السعودي ؟ قبل كل شيء علينا أن نوضح أنه نقيض للانفعال وردود الفعل الصاخبة والمهاترات التي تسخر فيها الدبلوماسية ادواتها الاعلامية . ومن خصائص المسار الهادى للدبلوماسية أيضاً أنها قد لا ترد على النقد الموجه إليها اذا كان لا يمسّ الأمور الحيوية ، وذلك تحاشياً من الدخول في ما ذكرناه من مهاترات تتم من خلال الدبلوماسية الاعلامية التي قد تدخلها في مسار عاطفي وما يسببه ذلك من فقدان للاتزان في العمل الدبلوماسي الذي يعتبر ركيزة أساسية . ولكن عدم الرد يجب ان لا يفسر بالضعف . فالدبلوماسية السعودية ترد ببيانات رسمية وشبه رسمية ، في الأحوال التي يصل فيها النقد ذروته أو يمس فيها هيبتها وسمعتها الدولية . ومن خير الأمثلة على ذلك ما حاولته الصحافة الغربية في زج المملكة العربية السعودية في فضيحة ايران جيت . لقد اتخذت الدبلوماسية السعودية في هذا الموضوع وفي البداية موقف عدم الرد على أساس ان ليس كل من يتحدث في صحيفه ما ، يستحق الرد . ولكن تكرار هذا النقد عبر وكالات الانباء الأمريكية والبريطانية فرض عليها الرد . وقد كان الرد خالياً من التشنج . لقد كان الرد مقتضباً وجاء على شكل تعقيب صادر من ناطق رسمي ، نفى فيه ان يكون للمملكة أي ضلع في هذا الأمر مشيراً إلى أنه يتنافى مع المبادىء التي تسير عليها الدولة ، مؤكداً ان هذا النفي هو نفي قاطع ، لأن الدبلوماسية السعودية لا تسير في المسالك المظلمة القائمة على الخداع والتضليل وحبك المؤتمرات ازاء الدول الاخرى . لقد ذكر البيان ان ما تعودت عليه الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى ، هو ان تسلك دبلوماسيتها السبيل العلني الواضح ، الذي ينسجم مع مبادئها الاسلامية الانسانية وتراثها العربي القائم على الشهامة . وقد وصفت هذا السلوك بأنه نموذج من نماذج الدعايات المغرضة التي تعودت عليها جهات استعمارية يهودية صهيونية .

هذا وان المسار السعودي بالاضافة هو منهج بطىء في سرعته . ولعل من أهم اسباب ذلك ، هو ان القرارات والمواقف لا تتخذ من قبل فرد واحد . فمع ان رئيس الدولة وهو الملك ، له صلاحيات واسعة في هذا المضمار ، إلا أنه لا يتخذ قراراته ومواقفه إلا بعد التشاور مع أهل الحل والعقد[1] . وهذا التشاور الذي تقلب فيه وجهات النظر بهدف الوصول إلى اجماع الآراء ، غالباً ما يأخذ وقته ، وبذلك يضغى على الدبلوماسية العربية السعودية سمة البطء ، الذي يمكن أن يفسر من زاوية اخرى بانه التريث والتروي في الأمور .

ولعل هذا الجانب الأخير المتمثل بالتروي والتريث في النهج الدبلوماسي السعودي قد ظهر في المسارات السعودية ، من التجارب التي مرت بها الدولة والتقلبات السياسية التي واجهتها من قبل القوى الأجنبية إلى جانب كونه يتصل اتصالا مباشراً بما يعرف بقاعدة الشورى التي هي قاعدة عربية اسلامية وتمتد بجذورها إلى الماضي السحيق .

ان تبدل مواقف الدول الأجنبية ، سيما في العصور الحديثة ، تبعاً لمتغيراتها الداخلية والخارجية ، قد انعكس ومنذ عهد مؤسس الدولة ، وإلى الوقت الحاضر ، نقول قد انعكس على الدبلوماسية السعودية ، فجعلها متأنية بدرجة أكبر . وهو دليل على الحرص في توفير حد أدنى من الأمان والاطمئنان الذي يجب توفره في المسار الذي تسير عليه . وهذا الحد الأدنى هو ما جعل بعض من كتبوا عن السياسة الخارجية والدبلوماسية السعودية في ان يصفها بأنها سياسة خارجية ودبلوماسية حذرة[2] ، فبينما هي متأنية من جانب ، إذ هي حذرة في نفس الوقت وكلاهما سمتان متميزتان في نهج الدبلوماسية السعودية الهادىء .

وثمة ناحية مهمة اخرى في الطبيعة الخاصة للدبلوماسية السعودية إلا وهي أنها دبلوماسية هادئة ساكنة . ولقد بدأ هذا الهدوء الدبلوماسي بأنه هدوء يميل إلى السكون أكثر منه الحركة ، وفي أنه هدوء يبتعد عن حب الظهور . وقد فسر هذا الابتعاد عن حب الظهور في الرغبة في عدم تزعم الآخرين : أي العمل بدرجة ساكنة وهادئة

---

(١) ان مراحل اتخاذ القرارات والمواقف ، سيما الخارجية منها ، لا تقتصر في مشورتها على العائلة المالكة أو مجلس الوزراء أو وزارة الخارجية حسب ، وإنما تمتد إلى جهات مختلفة من ثقافية ودينية وتكنولوجية وغيرها انظر :

The Foreign Policies of Arab States, Op. Cit. P. 256.

Richard F. Nyrop. (ED) " **Saudi Arabia : A Country Study**, The American University, Foreign Area Studies, 1984, P. 324.

وجدية ، من دون الرغبة في الاشارة إليها بأنها زعيمة . فهي تسهم في حل المشكلات التي تقوم بين الأقطار العربية والاسلامية ، كوسيط ، ورائد – كما تشير إليها مساراتها في السنين الأخيرة – يعمل بسكون وبصمت وبقليل من الكلام ، والدليل على ذلك ان الملك عبدالعزيز عندما انغمس في القضية الفلسطينية ، فان انغماسه بنظر من يعرف حقيقة تفكير الملك السعودي ، هو انغماس نابع من ارتباطه بفلسطين كعربي أصيل ، ومن إيمانه بأن فلسطين قبلة اسلامية ، وعليه ان يدافع عنها . ولم يظهر في تحركه السياسي والدبلوماسي بأنه يعمل من موقع الزعيم القائد . كما ظهرت الدبلوماسية الساكنة الهادئة فيما بعد في سلوك الملك فيصل بن عبدالعزيز حين قرر بكل سكون وهدوء ان البترول يجب ان يتدفق إلى الاقطار وفقاً لموقفها من فلسطين . وبذلك استخدم البترول كسلاح سياسي خطير ولكن دون اثارة أي ضجيج سياسي ، فاستحق بذلك ان يكون مثالاً فعالاً وعونا لجمع كلمة العرب في القضايا المصيرية .

لقد كان لخروج مصر بعد كامب – ديفيد من العضوية الفعالة في الاسرة العربية ، وانشغال العراق في حرب مستمرة لبضعة سنين وتنامي قدرة المملكة الاقتصادية والمالية ، ان وجدت نفسها أمام مسئوليات جديدة ، بحيث فرضت عليها ان تتخطى الدور التقليدي كوسيطة ، وإلى أن تدخل في القضايا العربية بدور ريادي ، يتسم بالمشاركة بثقل سياسي أكثر فاعلية[1] . وقد ازداد هذا الدور وضوحاً في أواسط السبعينات ، وازداد أهمية في الثمانينات بفعل اشتداد التحديات الموجهة إلى الامة العربية والاسلامية . وبفعل هذه التحديات ، فقد فرضت عليها الظروف الجديدة المليئة بالصراعات السياسية والايديولوجية ، إلى الدخول في خضم السياسة الدولية ، مما أعطاها ثقلاً دولياً إلى جانب ثقلها العربي والاسلامي .

وفي الواقع فان الدور السياسي والدبلوماسي والاقتصادي الريادي قد سعى بذاته إليها ومن دون أن تسعى هي إليه . وأنها لم تنظر إليه بعين الارتياح[2] .

ومن الجهة الأخرى ، فان المملكة التي حققت في السنين الأخيرة الرخاء الاقتصادي ، باتت تشعر ان التقدم والرخاء قد تم من دون ان تدعمه قوة بشرية وعسكرية موازية وقادرة على حمايته ، خاصة وأنها تعيش في عصر غير مستقر تتكالب فيه الأطماع[3] وعليه فان غياب الثقل السكاني والثقل العسكري ، كان لابد لها من التغلب عليها ، لعلمها أن غيابهما يعترض مسار أي دبلوماسية فاعلة

---

(١) (٢) (٣) المصدر السابق نفسه .

المبحث الثامن

المسار اللا انحيازي في النهج الدبلوماسي

يتمثل هذا المسار ، من النهج الدبلوماسي السعودي ، في الاستقلالية في صنع السياسة الخارجية والاستقلالية في تنفيذ هذه السياسة عبر دبلوماسيتها . وابرز ما في هذا المسار هو أن المملكة تقف ضد سياسة التكتلات والاحلاف العسكرية وتدعو إلى الحد من الاسلحة المدمرة . وترى في ان التوازن الدولي القائم على الرعب مسئولية كبرى للدول صاحبة النفوذ وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين عليهما ، وهما يقودان كتلتين متصارعتين ، رؤية الأحداث رؤية عميقة ومتبصرة والتنبه إلى ما قد ينجم عنه صراعهما – وهما اللتان تمتلكان السلاح النووي المتقدم والخطر – من خطورة قد تؤدي إلى قيام حرب عالمية ثالثة يهلك فيها الغالب والمغلوب . ولذلك فهي ترى ان المسئولية الكبرى في حفظ السلام وتحقيق العدالة والمساواة تقع على عاتق الدولتين العظميين : اللتين عليهما مسؤولية أخلاقية كبرى في تثبيت دعائم واستقرار وأمن وسلام العالم . وتتمثل هذه الاخلاقية في ان على الدولتين العظميين مسئولية توجيه العلم والتكنولوجيا وما وصله الانسان من رقي فيهما وجهة تخدم الانسان وتعمل على اسعاده ، والابتعاد كل الابتعاد عن تسخيرها في بناء السلاح المدمر الذي يقضي عليه وعلى كل منجزاته . وبدلا من التهديد باستخدام السلاح المدمر وتخويف الدول للانضمام إلى خيمة هذه الكتلة أو تلك التي تتزعمها الدولتان العظميان ، هناك سبيل أفضل تحتكم فيه إلى العقل والحكمة وتبادل الرأي في حل المشكلات والذي يتم من خلال المفاوضات الدبلوماسية ، بهدف حلها سلمياً منذ ان كان هو اسلم الطرق وافضلها لاستمرار تقدم ورقي الانسان .

ان الركون إلى المفاوضات الدبلوماسية في حل المشكلات ، هو السبيل الاسلم لتحقيق الاستقرار والتقدم الانساني ، لانه هو السبيل الافضل الذي يحول دون تطور المشكلات إلى توترات بين الدول وإلى تحويلها إلى أزمات دولية . فاذا ما عولجت هذه الأساليب باساليب تبتعد عن المفاوضات السلمية فانها ولا شك تصبح سبباً رئيسياً في قيام الحروب التي أصبحت تتميز بالخطورة الشديدة وذلك من خلال ما يستخدم فيها من اسلحة تدميرية مهلكة .

ان المملكة العربية السعودية اذ تعبر عن نفسها عبر دبلوماسيتها ، ترى ان الاستمرار في بسط النفوذ والسيطرة على الاخرين من قبل الدول العظمى والكبرى ، سوف يورط الكثير من الدول الوسطى والصغرى في الدخول في أتون الصراع الدولي ، والذي يتم على حسابها وعلى حساب استقلالها بالذات . وكي يمكن تجنب كل ذلك ، فان على الدول ، سيما الدول الكبرى والعظمى ، ان تحترم استقلال الدول الأخرى ، وتحترم سيادتها على اراضيها ، وان لا تتدخل في شئونها الداخلية[1] وان يكون تعاملها على أساس المساواة بين الأمم بغض النظر عن حجمها أو عدد سكانها .

وكل هذا يفرض عليها (الدول الكبرى) عدم زج الدول التي تريد الحفاظ على سيادتها واستقلالها ، سيما الحديثة منها ، في احلاف عسكرية تجعل منها تابعة للدول الكبرى ، وبذلك تفقد استقلالها وسيادتها التي كافحت طويلا من أجل الحصول عليها . ومن هنا فان المناداة بالمساواة يفرض على الدول جميعاً نبذ سياسات العدوان والتسلط على الاخرين . ويفرض عليها – ولا سيما الدول الكبرى – احترام حقوق الانسان وحقوق الدول كما جاءت في ميثاق الأمم المتحدة . ومن هنا تصبح مسئوليات الدول الكبرى في احترام المواثيق والقوانين الدولية أكبر من غيرها .

ووفقا لما تقدم ، فان الدبلوماسية السعودية نهجت نهجا يتسم في عدم خضوعها في السير وراء مصالح الدول الكبرى التي تريد كل منها ان تبسط نفوذها على الآخرين ، من خلال ما تقيمه من نفوذ واحلاف بحكم مصالحها وافاقها الكونية .

وقد عبر عن هذا المنحى الملك فيصل الراحل خير تعبير وهو يعقد مؤتمراً صحفياً في آيار (مايو) ١٩٦٥ حول قضية فلسطين وعلاقة الشرق والغرب بها قائلا : «فاذا حلت الساعة ودق جرس الحرب والنضال فستروننني أنا بنفسي واخوتي وابنائي أمامكم . وأنني لا أقول هذا رياءاً ولكنني أقول عن عقيدة ثابتة .. لأنه إذا لم ندافع بدمائنا وكياننا وبكل

---

(١) يقول الدكتور نزار مدني في مقاله المعنون : «المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية بصدد التدخل الخارجي» : «تبدي المملكة اهتماما خاصا بظاهرة التدخل الأجنبي والتي تشكل خطرا جسيما على دول العالم الثالث ، وهي تقف بكل صلابة ضد هذا التدخل من حيث المبدأ ، ولا ترى ان العلاج هو التدخل المضاد من طرف آخر واقامة القواعد الأجنبية بل أنها تؤمن ان العلاج الأمثل له تمكين تلك الدول من زيادة قدراتها على مقاومته وردعه عن طريق تأمين وسائل الدفاع عن النفس وعن طريق إيجاد أكبر قدر من التنسيق والتعاون بين دول المنطقة الواحدة» ، انظر مجلة الدبلوماسي التي تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية ، العدد ١ ، ١٤٠١/١٩٨١ ، ص (٧) .

ما نملك ، عن قضايانا ، فلن نكون أصحاب شأن ولن تقوم لنا قائمة اذا اقتصرنا فقط على الخطب والتصريحات والوعود وهذا ليس شأننا» . وأضاف «ونحن نصارح بسياستنا لا يهمنا ان يزعل الغرب أو الشرق ، لأن الغرب والشرق اتفقا على هضم حقوق العرب وسلبهم أراضيهم المقدسة» . والذي يمكن استنتاجه هو ان السياسة الدبلوماسية السعودية ، كما عبر عنها الملك الراحل فيصل هي أنها لا تميل إلى الشرق أو الغرب ، وإنما تنبع من روح استقلالية عربية سعودية[1] .

كما عبر عنه الملك الراحل خالد بن عبدالعزيز أمام قادة الدول العربية والاسلامية في مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في ربيع الأول ١٤٠١ هـ – كانون الثاني (يناير) ١٩٨١م حين قال : «ان ولاءنا لا ينبغي ان يكون لكتلة شرقية أو كتلة غربية وإنما أمن الأمة الاسلامية لن يتحقق بالانضمام إلى حلف عسكري أو بالانضواء تحت جناح دولة كبرى ولكنه ينبع من الثقة بالله ثم بالنفس .»[2]

أما خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز فاننا نجده يقود الدبلوماسية السعودية في استمرارية واضحة لهذا النهج ، من خلال تصريحاته لصحيفة الرأي الكويتية المنشورة في بداية صفر ١٤٠٤هـ – تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٨٣م) التي قال فيها : «ان العلاقة بين القوى الكبرى في هذا العالم تحكمها عدة اعتبارات وكل منها يحاول بشكل أو آخر ان يحافظ على نفوذه ومصالحه . وصونا لشعوبنا من التورط في اتون الصراع الدولي وحفاظاً على استقلال دولنا وسيادتها فنحن ننادي دائماً بالبقاء خارج مناطق نفوذ القوى الاجنبية شرقية كانت أم غربية .»[3]

ولهذا كله فقد تبلورت السياسة الخارجية للمملكة ونهج دبلوماسيتها في خط سير حركة عدم الانحياز ، فكانت من مؤسسي هذه الحركة في مؤتمر باندونك في اندونيسيا في نيسان (ابريل) ١٩٥٥ التي مثلها وفد كبير برئاسة الملك فيصل (ولي العهد آنذاك) ومشاركتها في المؤتمرين اللذين تلا الاجتماع التأسيسي ، مؤتمر القمة الأول في بلغراد عام ١٩٦١ ومؤتمر القمة الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ . «وعندما بدأت تظهر علامات لاخراج الحركة عن مسارها الصحيح من خلال محاولات بعض اعضائها جرها في اتجاه

---

(١) محمد عنان ، مصدر سبق ذكره ، ص (١١٩) .

(٢) مؤتمر القمة الاسلامي ، مكة المكرمة ، ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق كانون الثاني ١٩٨١ م .

(٣) السفير مأمون القباني ، حركة عدم الانحياز ودور المملكة العربية السعودية فيها ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، العدد الأول ، رجب ١٤٠٤هـ – ابريل ١٩٨٤ ، ص (١٠) ، اقتبست من قبل السفير نفسه) .

يوالي احدى القوتين الكبريين توقفت المملكة عن المشاركة في نشاطاتها وذلك بعد مؤتمر القمة الثاني . ولم تستأنف مشاركتها إلا في مؤتمر القمة الرابع عندما وجه الرئيس الجزائري الراحل السيد هواري بومدين بنداء يناشد فيه جلالة المغفور له الملك فيصل بالاشتراك شخصياً في المؤتمر نظراً للأهمية البالغة التي تعلقها الجزائر على مشاركة جلالته في هذا المؤتمر الكبير الذي تستضيفه الجزائر»[1] .

وقد استمرت مشاركة المملكة العربية السعودية في كل المؤتمرات التي تلت مؤتمر الجزائر عدا مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩م بسبب اعتراضها على مكان انعقاده . وهي لاتزال إلى اليوم تعمل عضواً فعالاً في حركة عدم الانحياز بالتنسيق مع الوفود العربية والاسلامية .

لقد ركزت الدبلوماسية العربية السعودية في حضورها على محور ظلت مؤكدة عليه ، الا وهو «ان تحظى القضايا العربية والاسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين بأكبر دعم ممكن من جانب الحركة[2] » .

وصفوة القول ، ان النهج اللاانحيازي في الدبلوماسية العربية السعودية وجد طريقه في حركة عدم الانحياز التي تضم دول العالم الثالث وتقوم مبادؤها لا على التكتل وإنما السير في اتجاه طريق ثالث هدفه تحقيق السلام في العالم من خلال حركتها الايجابية اللاإنحيازية المستقلة .

---

(١) المصدر السابق ، ص (١١) .
(٢) المصدر السابق نفسه .

الفصل الخامس

الثوابت في الدبلوماسية العربية السعودية

ان السؤال الذي يطرح نفسه عند الحديث عند الثوابت في الدبلوماسية العربية السعودية هو : ماذا نقصد بالثوابت ؟ والجواب الموضوعي والدقيق على ذلك يكمن في حقيقة واضحة وهي ان هناك في الدبلوماسية مرتكزات استراتيجية أساسية تعبر عن كيان الدولة وشخصيتها وتراثها السعودي العربي الاسلامي ، الأمر الذي جعلها ان تكون ملازمة للدولة في سلوكها الدبلوماسي مع غيرها من الدول .

وعلى ضوء ما تقدم ، فانه يمكن حصر هذه الثوابت فيما سنبحثه في ما يلي من صفحات .

المبحث الأول : البعد السعودي .
المبحث الثاني : البعد الخليجي .
المبحث الثالث : البعد العربي .
المبحث الرابع : البعد الإسلامي .

المبحث الأول

البعـد الســعودي

لعل من أهم المؤشرات التي يجب التطرق لها في المرتكز السعودي للاستراتيجية الدبلوماسية ، تلك التي تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية التي كانت ولم تزل ملازمة للدبلوماسية السعودية .

وحينما نتطرق إلى الجانب السياسي ، فان الحاجة تظهر إلى التمييز بين أمرين : الأول وهو الاستقلالية في العمل الدبلوماسي والثاني وهو الصداقة . فأما الاستقلالية ، فانها تعني بالنسبة للسعوديين وهم الذين لم يخضعوا إلى الاستعمار الأجنبي عبر تاريخ دولتهم ، استقلالية الاستراتيجية الخارجية ، فلا توجد هناك خلفية من التعقيدات التي خلفها الاستعمال كما هو الشأن مع الأقطار العربية الاخرى التي لا تزال حتى بعد استقلالها تئن من بقايا ممارسات الاستعمار . ومن الأمثلة على ذلك ، ان الانكليز عندما تركوا اليمن الجنوبية فأنهم تركوها بخزينة خاوية ، فمنذ ولادة الدولة المستقلة ، وجدناها تجابه بصعوبات مالية وعجز مالي كبير ، منعها من التفكير في أي مشروع اقتصادي ، من قبل ان تحل مشكلة الخزينة المفلسة التي عليها ان تدفع نفقات الدولة اليومية والشهرية وخاصة بالنسبة لموظفيها . لقد تركت هذه الحالة في نفس اليمانيين الجنوبيين عقدة سياسية مع الانكليز . فالدولة التي تمتص كل خيرات بلادها ، دولة مستعمرة ، ولم تترك لها شيئاً بعد خروجها ، فان من الطبيعي لها أن تطلب معونة دول أخرى غير بريطانيا ، ان هذه الحالة لم تجابهها السعودية في أول قيامها وبعد وحدة أراضيها بالذات . ولا يعني أن السعودية لم تجابه صعوبات في أول قيامها ، وإنما يعني أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي أحاطت بها في أيام نشأتها لم تكن محاطة بعقدة الأجنبي المستعمر .

ولكن هذا لم يمنع الدولة في أن تأخذ الدروس من الاخرين ولا سيما من شقيقاتها وتجاربها المرة بالذات . فالاستقلالية في تخطيط العلاقات الخارجية وفي رسم مؤشرات التعامل الدبلوماسي مع الدول الأخرى ، تعني اذن من جهة اخرى ان الباب مفتوح لها مع الجميع ، تتعامل مع من تشاء بروح استقلالية ، كما تعني ان هذا التعامل لم يضلله أي تعقيد ناجم من السيطرة الأجنبية في الماضي . إلا أن الدرس الذي تعلمته من تجارب شقيقاتها ومن غيرها ، هو أن تكون حذرة من الدول التي شاب تاريخها النزوع إلى

السيطرة والتوسع . وهكذا بدأ مسارها بالاستفادة من كل درس ، درس الشقيقات مضافا إلى درس بريطانيا وسلوكها السياسي والدبلوماسي في الحجاز ، وتقلبات هذا السلوك تبعاً لتغير مصلحتها ، ومن هنا جاء الحذر ، وظل حتى يومنا هذا ، على الرغم مما نشأ بين الدولتين من علاقات متطورة ، ولكن ظل هناك فرقاً بين المصلحة وبين الصداقة . وقد كان الملك عبدالعزيز بن سعود ذكياً في أنه قرأ مقولة أحد ساسة بريطانيا الكبار في أنه لا يوجد صديق دائم أو عدو دائم لبريطانيا وإنما توجد لها مصلحة دائمة .

ولقد ظل هذا المؤشر باقياً في الدبلوماسية السعودية ، والذي تأخذه بنظر الاعتبار سيما بعد أن أصبح للسعودية ثقل اقتصادي ومالي عالمي .

ثمة ناحية أخرى في مفهوم الصداقة السعودية مع الدول الأخرى . فمن يقف على تاريخ العلاقات الدبلوماسية السعودية يجد ان الملك عبدالعزيز آل سعود كان من أهم عوامل اقامة صداقة مع الولايات المتحدة ، فقد رأى ان تاريخها في زمانه كان تاريخ مستعمرة بريطانية خرجت من قبضة بريطانيا ، وأنها لم تكن لها مطامع أو سجل استعماري في المنطقة[1] وهكذا بدأ الملك عبدالعزيز في دبلوماسيته الاقتصادية في التعامل مع الشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول في المملكة ودونما التعامل مع شركات اخرى ومن دول اخرى . ولكنه مع كل ذلك لم يغفل الجانب السياسي حين نبه الرئيس روزفلت إلى خطورة تشجيع هجرة اليهود الصهيونين الواسعة إلى فلسطين التي ستجعل من الغرباء أكثرية ومن الوطنيين أصحاب الأرض أقلية . وأنه أخذ وعداً من روزفلت بأنه سوف لا يتخذ اجراء يتخطى فيه حقوق العرب . ولكن السياسة الأمريكية لم تلتزم بذلك فيما بعد .

أما المرتكز السعودي في الدبلوماسية الاقتصادية فانه قد تمثل في نهج دبلوماسي يعبر عن نهج يقوم على الاقتصاد الحر ولا يزال هذا الجانب مرتكزاً ثابتاً تسير عليه الدولة إلى هذا اليوم .

وأخيراً المرتكز الدبلوماسي الاعلامي الذي ارادت منه الدولة ان تعبر من خلاله عن هويتها ، ولكنها وان تمسكت بتقاليدها السعودية والعربية والاسلامية ، فانها لا تنغلق على الاخرين في مجال العلم والمعرفة ، الذي يجب ان تفتح فيه الباب أيضاً ، لتأخذ منه ، وذلك بهدف تطوير الدولة وتقدمها لأن العلم والتكنولوجيا هو الأساس في تقدم وتطور الدولة الحديثة .

---

(١) هكذا كانت الولايات المتحدة كما بدت لا للسعودية فقط وانما لكل العرب . ولكن العرب لم يستطيعوا ان يتنبأوا بما كان يخبىء لهم التاريخ ، حينما وجدوا أنفسهم من بعد زمن قصير أنهم أمام دولة وقد تحولت إلى حليف لمن اغتصب أرض فلسطين العربية .

المبحث الثاني

البعد الخليجي

يشكل البعد الخليجي محور اهتمام خاص في الاستراتيجية الدبلوماسية السعودية . وينشأ هذا الاهتمام الخاص في كون الخليج يمثل العمق الاستراتيجي الاقليمي .

لقد جاءت خطوة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعيد تفاؤل العرب بامكانية لم شملهم ووحدتهم . وان توحد بعض الاجزاء في خطى متأنية ومدروسة لاحلال التكامل بين اقطار الخليج العربي المتشابهة في نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لا يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية وحسب وإنما هو الأكثر من ذلك يشكل السير في الخط الصحيح نحو وحدة عربية شاملة[1] .

والمعروف ان آخر تطورات تاريخ اقطار الخليج العربي الحديث يعود إلى اواخر الستينات حين اعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٩ عن عزمها بالانسحاب عن منطقة شرق السويس والذي احتوى من بين ما احتواه الخليج العربي .

ولقد نشأت من جراء اعلان بريطانيا عن خطة الانسحاب اقاويل بثتها وسائل الاعلام الاجنبية الغربية المحتلة ، وتدور كلها حول محور واحد وهو ان الانسحاب البريطاني قد خلق فراغاً ، وان هذا الفراغ لابد وان تملاءه قوة النفوذ الوارثة وهي الولايات المتحدة ، لأن ترك منطقة استراتيجية كمنطقة الخليج العربي سوف يهدد أمن المنطقة وبالتالي أمن العالم وبوجه خاص فانه سوف يهدد مصالح الغرب الذي اصبحت تتزعمها بعد الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى أثر ذلك أخذت الدبلوماسية الاعلامية لدول الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة تعلن في ان الأمر يتطلب اجراءاً سريعاً لحماية أمن الخليج التي يمكن ان تكون قوة مرابطة في مواقع معينة من اقطار الخليج ، نظراً لأن دول الخليج الحديثة الاستقلال لا تملك القوة الكافية لحماية الخليج . إلا أن رد الفعل العربي العام ورد الفعل العربي الخليجي ، الذي ظهر من خلال

---

(١) الأستاذ عبدالله بشارة ، دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية ، مقدمة لاجتماع الهيئة العامة لمنقذي الفكر العربي المعقودة في الرياض والمنشورة في مجلة مجلس التعاون ، العدد الأول ، يناير (كانون الثاني) ، ١٩٨٦ ، ص (١٣٨) .

وسائل اعلامه ، على شكل تمثل في ان دول الخليج التي استقلت حديثا لا يمكنها ان تقبل بقوة عسكرية تابعة لدولة أو دول أجنبية ترابط على أراضيها . لأنها بقبول ذلك معناه ارجاع عجلة التاريخ إلى الوراء بغرض هيمنة الأجنبي عليه بأسلوب جديد . واضافت ان ما تناقلته وسائل الاعلام الغربية لا يتناول الحقيقة بأكملها ، اذ ان الحقيقة الكاملة هي أن مهمة دول الخليج العربي اليوم ، هي المطالبة بالانسحاب من كل القواعد التي هي من مخلفات الاستعمار والنفوذ الاجنبي . ثم ان الاستقلال كما تراه دول الخليج العربي يعني طموح هذه الدول في الدفاع عن نفسها ، وذلك من خلال تعاونها وتضامنها مع بعضها وتنمية قواتها الدفاعية بحيث تتناسب ومتطلبات أمنها . وعليه فان سد الفراغ هو من مسئولية ابناء المنطقة ودولها وليس مسئولية أية دولة أجنبية .

ان هذه الدول الخليجية التي أثارتها الدعايات والأقاويل ، أخذت تفكر بعد الانسحاب البريطاني بجدية في مسألة أيجاد اتحاد يضم جميع الامارات[1] ، وقد بدأت المساعي في عام ١٩٧١ لتحقيق الوحدة الخليجية بين تسع أمارات[2] ، إلا أن فكرة الاتحاد التساعي اخفقت وتحول الاتجاه إلى الاقتصار على الامارات السبع ، حيث لم تكن الظروف مهيأة له[3] .

إلا ان الملفت للنظر ، هو ان قيام الاتحاد لم يقض على نظرية ملء الفراغ من قبل الغرب . وهكذا ظهرت أفكار اخرى تدرجت من قوة انتشار سريع تكون جاهزة عند الطلب ، إلى وضع الاساطيل العسكرية البحرية لأكثر من دولة غربية التي تظل حارسة للمنطقة وتعسكر في منفذ الخليج الجنوبي وتكون قريبة من هذه الدول . وقد تبلورت الفكرة فيما بعد في ان تؤجر بريطانيا جزيرة دياكَو كارسيا في المحيط الهندي للولايات المتحدة لتكون مرتكزاً رئيسياً للانطلاق . إلا ن الاتحاد السوفيتي وجد ان مثل هذا التواجد يشكل خطراً عليه وعلى مصالحه ، اذ أن اقتراب الأساطيل الغربية من الحدود السوفيتية يعمل على هذا الخطر وعلى استمراره ، وهكذا وجد الاتحاد السوفيتي نفسه وهو يلقى بسفنه الحربية تجوب بين المحيط الهندي والبحر العربي .

والحقيقة ان الانسحاب البريطاني من الخليج الذي جاء مفاجئا لاقطار الخليج ،

---

(١) المصدر السابق نفسه .

(٢) كان واضحاً بان الاتحاد التساعي الذي نادت به الكويت والمملكة العربية السعودية عند قيام الوفد السعودي – الكويتي المشترك بزيارة المنطقة عام ١٩٧٠ لن يرى النور ، حيث لعبت إيران دوراً سيئاً في ابعاد البحرين عن الاتحاد التساعي ، كما أن الاجواء لم تكن مهيأة لهذا الاتحاد ، المصدر السابق ، ص (١٣٨) .

(٣) المصدر السابق نفسه .

والدبلوماسية الاعلامية التي اعقبت هذا الانسحاب حول نظرية الفراغ وملء الفراغ وردود فعل الاقطار الخليجية في الأمن والفراغ القائلة بانه من مسئولية ابنائه وليس مسئولية أية قوة اجنبية ، قد أثار تساؤل الاقطار الخليجية حول أفضل الخطط التي يمكن بها جمع اقطار الخليج . إن جمعها في اطار عمل موحد ، لم يتحقق ، كما رأينا ، إلا على اطار جزئي (الامارات العربية المتحدة) الأمر الذي ترك منافذ مهددة لأمن الخليج . وإذ ظل التفكير قائما في كيفية سد الثغرات ، إذا بعامل جديد يظهر على الأفق ، ألا وهو الحرب العراقية – الايرانية التي فسرها الخليجيون بأنها حرب لتغيير الوضع القائم سياسياً وجغرافياً واجتماعياً ، «وهو أمر يرقى إلى مصاف الطوفان بنتائجه ، ولا يمكن للمنطقة ان تقبل تغيير» تركيبة «سياسية وجغرافية ، عمرت فاثبتت منطقها وجدواها والطوفان لن يدمر المنطقة وحدها ، وإنما يدمر المنطقة» وقيمة «المنطقة اقتصادياً وسياسياً وهي قيمة عالمية للكل مصلحة في المحافظة عليها»[1] .

وقد كان لعامل الحرب العراقية – الايرانية الأثر في تحريك كل العوامل الاخرى وذلك للاستجابة إلى حاجة الاقطار الخليجية للعمل في اطار موحد . وتأتي في مقدمة هذه العوامل ، تزايد أهمية البترول على الصعيد العالمي ، ودخوله في حسابات العلاقة بين المنتج والمستهلك ، وارتباطه بحسابات القوى العالمية التي تزايدت حاجتها إليه ، وما شكله كل ذلك من ضغوط على اقطار الخليج العربي ، التي وجدت نفسها انها لا تستطيع ان تقاوم هذه الضغوط إلا مجتمعة ، وكل هذا فرض عليها الترابط والشعور بالحاجة إلى العمل في اطار موحد[2] .

اضف إلى ذلك ، التغييرات العربية ، التي تمثلت بالتداعي والتآكل العربي وسقوط وحدة الأمن العربي ، الذي سبب صدمة لاقطار الخليج العربي ، وزاد من قلقها وهمومها . لقد سقطت بفعل هذا التداعي نظرية أن أمن الخليج هو أمن العرب[3] .

ان التداعي العربي في التحليل الدقيق ، ما هو الا صورة لاحداث متتابعة فرضت نفسها على الساحة العربية وتركت اثارها السلبية عليها متمثلة بمعاهدة كامب ديفيد وما ادت إليه من نتائج والحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على اطراف عربية متعددة[1] ، والأسوأ من ذلك ظاهرة خروج دولتين عربيتين ترتبطان بالجامعة العربية وبمعاعدة الدفاع العربي المشترك ، نقول دولتين عربيتين هما سوريا وليبيا ، تتخذان موقفا مناوئاً لدولة

---

(١) المصدر السابق ، ص (١٤١) .
(٢) المصدر السابق ، ص (١٤٠) .
(٣) المصدر السابق نفسه .

عضو في الجامعة العربية وهي الجمهورية العراقية ، في الحرب العراقية – الايرانية .

لقد كانت الحرب العراقية – الايرانية . ناقوساً للتحسس بالخطر ، وصدمة كهربائية سريعة لكشف حالة التداعي العربي العام . أما بالنسبة للخليج العربي ، فقد كانت شرارة هذه الصدمة ، شرارة يمكن لها ان تحدث هزة في صميم كيان الخليج خاصة وان طبيعته الجيوسياسية والاقتصادية والدولية تتكون من عناصر قابلة للالتهاب .

لقد كانت الحرب العراقية – الايرانية بمثابة رسالة واضحة لدول الخليج ، رسالة تقول لها «ان على دول الخليج ان تفكر وتتصرف بصورة غير تقليدية ، وتخرج من المألوف ، اذا ما ارادت ان تصد الطوفان ، ان على الخليج ان يعتمد على وسائله ، بعد الطلاق من المفاهيم القديمة حول وحدة الأمن العربي ، اذا اراد ان ينجو .»[1]

وهكذا جاءت الصيغة الجديدة لأطار العمل الخليجي الجماعي في ثوب جديد ، ليسد ثغرات الماضي واخطار الحاضر والمستقبل ، وقد كان ذلك الثوب الجديد قد اتخذ اسما جديداً له هو «مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ان هذه التسمية قد ابعدته عن كل القوالب السياسية المعروفة كالتحالف والتكتل والاتحاد الفدرالي . والاتحاد الكونفدرالي وغيرها . وكما وصف اطاره أمينه العام الاستاذ عبدالله بشارة : «هو اطار مرن يتجاوب مع تحولات التطور ، وديناميكية الانجاز فلا أوتاد تشده ولا اعمده تحده»[2] ، وكما تقول ديباجته انه «ليس لخدمة الخليج وإنما يحدو الاقتناع بان التسنيق والتعاون والتكامل فيما بين دوله إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية .»

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي هو حصيلة للجهود المشتركة لجمع اعضائه الست (المملكة العربية السعودية – الكويت – قطر – البحرين – الامارات – سلطنة عمان) فان المملكة العربية السعودية تتمتع بدور فعال وبارز سواء أكان ذلك في قيام المجلس[3] ، أم في توجهاته السياسية والاقتصادية والامنية والاعلامية .

ان الانتماء السياسي والاقتصادي والأمني والاعلامي إلى دول الخليج العربي ، هو انتماء طبيعي ، لمنطقة متكاملة تجمعها قواسم مشتركة تأتي في مقدمتها الشعب المتجانس في

---

(١) المصدر السابق نفسه ، لقد تحمل العراق مسئولية صد الطوفان عنه وعن العرب في ظروف عربية غريبة . وسيذكر التاريخ مدى وعظم مثل هذه المسئولية .

(٢) المصدر السابق ، ص (١٤٤) .

(٣) قامت السعودية بمجهود كبير في سبيل انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، انظر القباع ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٠٧) .

عاداته وتقاليده ونظمه ، التي لها بعض لمساتها الخاصة بها ، ولكنها تدخل في عين الوقت ضمن اطارها المؤتلف ، الذي يجمع جميع العرب في ثقافة واهداف وأماني واحدة . وقد رأت المملكة العربية السعودية من بين ما رأت أن مثل هذا التعاون في المجالات كافة ، سيما المجالات الأمنية والاقتصادية ، يعطي ثقلا جديداً لها يتخطى ويقوى على كل ثقل وجهد فردي تقوم به أياً من دولها خاصة في الجوانب الأمنية[1] والاقتصادية ومتطلبات حمايتها .

وصفوة القول ان المرتكز الخليجي مع أنه يهدف إلى التنسيق في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية للدول الأعضاء في المجلس ويعطيه سمة التعاون والتكامل ، من بين مجالات اخرى ، إلا أنه في عين الوقت يندرج في كونه محفزاً للعرب على التقارب والتكامل ومعلناً لهم أن الأمة العربية لا تزال بخير ، وان دول مجلس التعاون الخليجي بانضمامها إلى هذه المظلة المحلية ، تكون قد خطت خطوة إلى الأمام في طريق التكامل «من أجل تحقيق اهداف العرب عموماً»[2] .

ومن هنا كان المرتكز الخليجي يشكل العمق الاستراتيجي الاقليمي بالنسبة للسعودية ويحفزها على احلال تنسيق في منهجها الدبلوماسي يتكامل مع الافاق العربية الاسلامية والعالمية . وهكذا تكون الحرب العراقية – الايرانية على سبيل المثال ، قضية يتمثل فيها البعد الأمني كونها تهدد أمن الخليج (البعد الاقليمي) وتهدر طاقات العراق وتعرقل قيامه بمسئولياته القومية (البعد القومي) وتلحق ضرراً بالغاً بدولتين اسلاميتين (البعد الاسلامي)[3] . وتهدد بالتالي أمن وسلامة العالم لارتباط مصالحه بمنطقة الخليج ذات الأهمية الحيوية العالمية .

---

(١) ركزت المملكة العربية السعودية على «أهمية العامل الأمني على أساس ان أمن المنطقة هو المفتاح الحقيقي لأية تنمية حقيقية ، وإذا كان الخليج العربي يشكل الحزام الاستراتيجي لحدود المملكة الشرقية ، فانه يعتبر من ناحية ثانية البوابة الكبرى لتصدير ثروات المملكة النفطية إلى الخارج» ، المصدر السابق ، ص (١٠٧) .

(٢) الأستاذ عبدالرحمن المنصوري ، مرتكزات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ، محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون بين دول المجلس ، الرياض ، ٨ – ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٨ – ٢٩ يناير ١٩٨٦م ، اشرف عليها معهد الدراسات الدبلوماسية ، ص (٣٢) .

(٣) المصدر السابق ، ص (٣٣) .

المبحث الثالث

البعـد العـربي

ان النهج العربي وكما المحنا إلى أبعاده الجذرية يشكل سمة ثابتة من ثوابت النهج الدبلوماسي العسودي وعمقاً قومياً للاستراتيجية العربية السعودية . على أن ما يجب الوقوف عنده في الدبلوماسية السعودية هو تأكيدها على الارتباط الوثيق بين التراث العربي والرسالة الإسلامية . فالسعودية لا ترى العرب إلا وهم يحملون تراثا واحدا وبالتالي نهجا واحدا . وان تقسيم العرب إلى معتدلين ومتشددين أو رجعي وتقدمي هو ليس من الواقع ومن التاريخ العربي الاسلامي بشيء ، وانه جاء من فكر اجنبي نقله بعض العرب الذين درسوا في الخارج . ولضعف في فهم حقيقة التراث العربي فانهم اخذوا ينشرون المفاهيم الاوربية التي تقيم القومية على أساس علماني وبمعزل عن الدين وكانهم بذلك يقحمون تاريخ الصراع الاوربي بين الملوك والكنيسة في التاريخ العربي والتراث العربي ، الذي لا يمكن دراسته إلا من خلال تكامله مع الرسالة الاسلامية التي نقلت الثقافة العربية من مستواها المحلي والاقليمي إلى المستوى العالمي .

ولقد تفاعلت القيم العربية مع القيم الاسلامية بحيث اعطتها فاعلية تمثلت باهمية الايمان بالعقيدة في حياة العربي ، وكيف ان الايمان الحقيقي بالمبادىء هو الذي عمل على ضرب أروع الأمثلة في التاريخ العربي والفكر والحضارة العربية الاسلامية . ان الايمان الحقيقي بالرسالة السماوية ، لم يقض على الصفات القبلية فحسب ، وإنما عمل على توحيد العرب[1] وحملهم مسئولية نشر الرسالة إلى العالم . ولما كانت الرسالة الاسلامية تقوم على اسعاد الانسان وعلى المساواة بين الانسان والانسان ، من هنا ظهر العرب أمام العالم حاملي أكبر رسالة حضارية انسانية . وهكذا تكون مقومات القومية العربية وقد

---

(١) يقول الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية : «اتى الاسلام ليخلق في نفوسهم (العرب) عقيدة ترفض العصبية القبلية وتحل محلها الطاقة اللازمة لصهر عوامل الفرقة التي ظلت تجهض الفاعلية قرون طويلة» . الكلمة التي القاها سموه في الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي الذي استضافته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في (٩ - ١٠ شعبان ١٤٠٥هـ/ ٢٩ - ٣٠ ابريل ١٩٨٥م) ، المنشورة في مجلة التعاون ، عدد ١ ، يناير ١٩٨٦ ، تحت عنوان الوحدة العربية ، نظرة عامة ، ص (١٣١) .

ارتكزت على اللغة والتاريخ والرسالة الاسلامية[1] وهي بذلك تختلف عن المفهوم القومي الاوربي العلماني . ولعل ابرز اختلاف بين المفهوم العربي والمفهوم الاوربي للقومية ، اضافة إلى العلمانية ، هو ان العرب ، كما يجمع اغلب مفكريهم لا ينظرون إلى انتمائهم العربي نظرة عرقية وإنما ينظرون إليها نظرة ثقافية حضارية . فالعروبة باللسان وليس بالعرق . أما ما هو أعمق من ذلك ، فهو انسانيتها في كونها لا تستعلى على الاخرين كما هو الشأن مع الاوربيين .

ولقد انتقد المفهوم السعودي للعروبة من العرب التقدميين ، واعتبروا ان ربط العروبة بالاسلام هو سمة من سمات العيش في الماضي . إلا ان التحليل الموضوعي ، للموضوع بأكمله ، يفرض على أي محلل الاعتراف بأن التراث العربي المتشابك مع التراث الاسلامي لا يقوم تشابكه كونه ينطلق من الاسلام على اعتباره دين وحسب ، وانما لكون الاسلام دين ودولة وحضارة . فالرسالة الاسلامية فرضت نفسها على العربي المسلم وغير المسلم[2] ولقد ادرك الكثير من العرب اليوم ان التشرب بالاسلام ، هو عين الاصالة ، وان التشرب بغيره لا يعدو عن كونه دخيلا .

في ظل هذا المفهوم اذن فان نهج الدبلوماسية السعودية هو نهج عربي إسلامي متكامل ثابت ، يدل عليه تاريخ المملكة ومواقف مؤسسها ومن أتى بعده من قادة . ويكفى ان نشير إلى فحوى هذا المفهوم لدى الملك عبدالعزيز حين خاطب الشعب في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ قائلاً : «ان خدمة الشعب واجبة علينا . لهذا فنحن نخدمه بعيوننا وقلوبنا ، ونرى ان من لايخدم شعبه ويخلص له فهو ناقص . شعبنا العرب فنحن من العرب وإليهم ، وخدمة الاسلام والعرب واجبة علينا بصفة عامة ، وخدمة شعبنا وامتنا واجبة علينا بصفة خاصة ...»[3] وكان موقفه (رحمه الله) من وحدة العرب واضحاً عبر عنه بالقول : «اني على استعداد لأن أكون أنا واسرتي جندي بسيط اجاهد في سبيل العرب وتوحيد كلمة العرب ، وتأسيس الوحدة العربية . ولست أريد من وراء ذلك جزاء ولا شكورا»[4] . وحين عبر من بعده الملك فيصل بن عبدالعزيز عن نفس النهج ،

---

(١) يجد المتتبع لتطور فكرة القومية العربية «ان دعاتها من العرب المسلمين وغير المسلمين يتفقون على عدم امكانية الفصل بين القومية العربية وتراث الاسلام الحضاري ...» المصدر السابق ، ص (١٣١) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) السعودية وهموم العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٩) .

(٤) خير الدين الزركلي ، شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبدالعزيز ، ج ٢ ، ص (٧٩٣) .

توضيحا منه لسياسة خارجية بلاده ونهج دبلوماسيتها قال : «يجب على العرب ان يتصلوا ببعضهم البعض ، وان يتفاهموا وان يتجاوبوا وان يعتصموا بحبل الله جميعاً ولا يتفرقوا ليدرؤا عن أنفسهم وعن مستقبلهم ما يهددهم من اخطار سواء من الناحية الدينية أو من الناحية السياسية والمذهبية ولقد اثبتت التجارب أن الفرقة تجلب الاخطار وان وحدة الصف تدرأها»[1] . وفي البيان التاريخي الذي القاه الأمير فهد بن عبدالعزيز نيابة عن الملك خالد ، الذي بايعه الامراء السعوديون والمواطنون ملكاً على البلاد بعد وفاة المغفور له الملك فيصل، الذي جاء فيه «... ومهما كان من أمر ، فان ما يخفف من هول الفاجعة وعمق المصيبة ، ان الفيصل وان غاب عنا بجسمه ، فقد ترك لنا خطة سياسية واضحة ، ومنهجا للبناء مدروساً ، واسلوب في العمل يكفل لشعبه آمال قائده الراحل ، وللامة العربية والاسلامية استمرار الدور البناء الذي قام به الفيصل حتى آخر لحظة من حياته»[2] . مؤكدا في اختتامه للبيان المذكور استمرار السياستين الداخلية والخارجية بقوله : «وعلى رغم ان سياسة الملك الراحل الداخلية والخارجية معروفة للقاصي قبل الداني ، فان حكومتنا تجد من واجبها ان تعيد ذكر أهم اركانها وأسسها مؤمنة بان في تطبيقثها والاستمرار في تنفيذها عزاء لنفوس المؤمنين الصابرين على فقده واسعاداً لروح الفيصل عند بارئها وهي تحس رفاهية ابناء الشعب السعودي واستمرار تقدمه وبلوغ الأمة العربية والاسلامية امالها»[3] .

لقد اخذ هذا النهج العربي الثابت في الدبلوماسية السعودية اشكالاً مختلفة تجمع بين الوساطة والمشاركة والارشاد والتوجيه ، وقد مارست السعودية كل هذه الاشكال حسبما اقتضته ظروفها وامكانياتها التي تطورت بمرور الزمن .

وإذا ما حاولنا الاحاطة بالمسارات العربية لنهج الدبلوماسية الثابت والمستمر إلى هذا اليوم ، لأمكننا الوقوف عليها من خلال ما جاء في البيان الختامي الذي تلى اللقاء بين العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الحادي عشر من رجب ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٧/٣/١١م ، في التأكيد على الوضع العربي العام والعمل على التضامن العربي وما يتخلله من مشاكل ، اخصها بالذكر قضايا رئيسية ثلاث ، عدا القضايا الاخرى التي تأتي بالدرجة الثانية ، وهي القضية

---

(١) السعودية وهموم العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص (٨٢) .
(٢) المصدر السابق ، ص (٨٠) .
(٣) المصدر السابق نفسه .

الفلسطينية ، والحرب العراقية – الايرانية والوضع في لبنان . لقد جاء في البيان الذي نشرت بعضاً من جوانبه ، صحيفة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٧/٣/١٣ بخصوص التضامن العربي ما نصه : «انه تعزيزا للروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقتين الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية ، وتدعيما لوشائج القربي والانتماء المشترك للحضارة العربية والاسلامية ، وانطلاقا من الرغبة المشتركة في تعزيز مواصلة التشاور والتنسيق وايمانا بضرورة مواصلة الجهود الخيرة للبلدين من أجل الحفاظ على التضامن العربي والعمل على الارتقاء به إلى مستوى التحديات التي تواجه الأمة العربية في مشرقها ومغربها ... [فقد] عبر الطرفان عن قناعتهما بضرورة توفير الاجواء التي تسمح بعقد القمة الثالثة عشر لوضع استرتيجية جديدة للتضامن العربي يرتكز إليها على أساسها الخلافات القائمة بين الدول العربية»[١] .

وعند الوقوف على مضامين هذا البيان بشأن الوضع العربي العام ، نجد ان النهج السياسي والدبلوماسي أخذ يرتقي في السنين الأخيرة إلى مستوى دبلوماسي يعبر عن دور سعودي ريادي يتضمن ، إلى جانب العلاقات الثنائية بين السعودية والجزائر وسبل تدعيمها ، نقول يتضمن وضع استراتيجية عربية جديدة بهدف تحقيق تضامن عربي افضل .

وإذا ما تغلغلنا في عمق البيان وعرجنا على القضية الفلسطينية لوجدنا ان السعودية ظلت ولم تزل تدعم بكل امكانياتها المادية والمعنوية قضية فلسطين ، وذلك بتطرق البيان نفسه إلى القضية الفلسطينية بالقول : «وفي هذا الصدد أكد الجانبان دعمهما ومساندتهما المطلقة لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في استعادة اراضيه وتقرير مصيره بما في ذلك اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني»[٢] . واعقب البيان تصريح لسمو ولي عهد المملكة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أكد فيه ان المملكة تؤيد بشدة ما يرغب إليه الفلسطينيون[٣] .

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط السعودية ، في ١٣ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ١٣ مارس/آذار ، ١٩٨٧ م .
(٢) المصدر السابق نفسه .
(٣) الشرق الأوسط ، في ٢٠ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ٢٠ اكتوبر ١٩٨٧ م .

وأما بشأن القضية الخطيرة الثانية وهي الحرب العراقية – الايرانية فقد حظت باهتمام السعودية الشديد منذ قيامها وإلى اليوم . فلم تحن فرصة إلا واستغلتها ، سواء على صعيد المؤتمر الاسلامي أم حركة عدم الانحياز أم على صعيد منبر الأمم المتحدة ، من أجل أنهاء هذه الحرب المدمرة ، التي ترى في خطورتها أمر لا يهدد أمن المنطقة وإنما أمن واستقرار العالم . وآخر ما أعربت عنه الدبلوماسية السعودية هو ما ورد في البيان الذي اعقب لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالملك السعودي فهد بن عبدالعزيز بشأنها ذاكراً : «وتناول البيان الحرب العراقية – الايرانية واعرب في هذا الاطار الجانبان عن اسفهما لاستمرار هذه الحرب ومناشدتهما الطرفين المتنازعين لجعل حد لهذه الحرب المدمرة التي انهكت اقتصادهما واستنفدت طاقتهما واعاقت مسار التقدم فيهما وذلك باللجوء إلى الوسائل السلمية لايجاد تسوية نهائية وعادلة تضمن حقوق الطرفين وكرامتهما»[1] .

وما زيارة خادم الحرمين الملك فهد إلى انكلترا في ٢٤ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ٢٤ مارس (آذار) ١٩٨٧م إلا تحركا جديدا على الصعيد الدولي في حث الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن واخصها بريطانيا للاسهام الجدي في انهاء الحرب العراقية الايرانية .

أما في قضية لبنان ، فلم يقتصر الدور السعودي على الجانب السياسي فقط وإنما تعداه إلى المساعدة المادية لانقاذ شعب لبنان من حربه الأهلية التي مضى عليها اثنا عشر عاماً ، وقد تمثل آخر موقف للدبلوماسية السعودية ، الاشارة إلى لبنان في جولة الملك فهد إلى الاقطار العربية والاجنبية التي بدأت بالجزائر في «رجب ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧/٣/١١م فكان ان شملها بيان الجزائر في ١٣ رجب ١٤٠٧هـ للاطراف المعنية للوصول إلى صيغة من التفاهم فيما بينها لانهاء الحرب الأهلية والحفاظ على عروبة لبنان»[2] .

وهكذا يمكن القول في الخلاصة أن المرتكز العربي في النهج الدبلوماسي السعودي ينبع من منطلقات تاريخية ثقافية حضارية ثابتة .

---

(١) الشرق الأوسط ، في ١٣ رجب ١٤٠٧هـ ، الموافق ١٩٨٧/٣/١٣م .
(٢) المصدر السابق نفسه .

المبحث الرابع

البعـد الاسـلامي

يتمثل البعد الاسلامي في الجانب الاسلامي الذي يأخذ حيزاً كبيراً في الدبلوماسية السعودية . والبعد الاسلامي في الدبلوماسية السعودية يعني من بين ما يعنيه رفع الدولة في تفاعلها مع الآخرين شعار دولة اسلامية إلى جانب كونها دولة عربية .

ويتوضح النهج الاسلامي في الدبلوماسية السعودية حين نعلم ان الخالق قد كرم أرض الجزيرة العربية في أن تكون مهبطاً للوحي ومنطلقاً للرسالة الاسلامية . وهذا أمر تاريخي قد ارتبط بالجزيرة وبأهلها العرب منذ أول مهبط للوحي الذي سبق قيام الدولة وتوارثته المملكة العربية السعودية من الأجداد . لقد اعطى أمر انطلاق الرسالة الاسلامية من مكة المكرمة في الجزيرة العربية للدولة جملة من الاعتبارات والرموز الروحية والسمات الخاصة الثابتة التي وضعتها في موضع خاص من غيرها من الدول الاسلامية وجعلها تتبوأ مكانة روحية خاصة . وقد فرضت هذه المكانة الروحية الخاصة على السعودية جملة من المسئوليات والالتزامات تتبلور في قيادة روحية للم جميع المسلمين تحت الراية الاسلامية وقيادة سياسية تحثهم على التضامن وتتكامل مع القيادة الروحية .

فاذ ان افئدة المسلمين (الذين يقاربون الالف مليون) تتوجه في عبادتها نحو مكة المكرمة ، قبلة المسلمين جميعاً ، خمس مرات في اليوم فان اعداداً كبيرة منهم تتوجه كل سنة إلى بيت الله الحرام (الحرم المكي) لاداء مناسك الحج التي فرضتها الشريعة الاسلامية على كل من استطاع إليه سبيلا . وإلى زيارة قبر الرسول العظيم تبركا به لما له من مكانة خاصة بين الرسل والانبياء ، فهو خاتم الانبياء والمرسلين .

واذن فان أرض المملكة هي أرض مقدسة كونها تضم الحرمين الشريفين المكي والمدني . وايفاء من الدولة ومن شعبها الذي ينحدر من أولئك العرب المسلمين الاوائل الذين حملوا الرسالة الاسلامية بأمانة إلى كافة اصقاع الدنيا ، وكانوا المثل الأعلى في الالتزام بما أمرتهم الرسالة ان يلتزموا به ، وهو أن يكونوا متواضعين غير مترفعين وناشرين لأعلى مبدأ انساني جاءت به الرسالة ألا وهو : «أن أكرمكم عند الله اتقاكم» .

الذي لا يفرق بين الناس جميعاً إلا بالتقوى : التقوى في العبادات وفي المعاملات التي يشكل التعامل الدبلوماسي جزءاً منها .

هذا وان ما يجب الاشارة إليه هو ان مبادىء الرسالة الاسلامية الانسانية العالمية السامية ، كان لها الدور الكبير على العرب في أنها ارتقت بلغتهم وثقافتهم إلى المستوى العالمي الانساني الذي ينسجم مع قيم الرسالة الانسانية العالمية ، مما اكسبهم فاعلية وقوة . كما هذبت الرسالة نفوس العرب وصقلت طباعهم وبذلك اتمت ما لديهم من مكارم الاخلاق . ولا نبالغ إذا قلنا ان المبادىء الاسلامية السامية هي التي جذبت المسلمين جميعاً ليعملوا في صف واحد وتحت مبادىء اسلامية انسانية واحدة .

ولكن هذه الفاعلية سرعان ما وجدنا أنها بعد لأي من الزمن ، تخبو وتضعف وبالتالي تنحسر . «وعندما بدأ في القرن الثامن عشر الميلادي ان عرب الجزيرة العربية قد عادوا إلى أوضاع شبيهة بأوضاع .. ما قبل ظهور الاسلام نتيجة لبعدهم عن جوهر الاسلام وتعاليمه حيث عادوا إلى نهجهم وسلوكهم القبلي ، قيض الله لهذه الأمة شخصية تاريخية هو الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، التي أخذت على عاتقها مهمة تجديد الاسلام فكرا وعملا وذلك بالرجوع إلى الينابيع الأولى لهذا الدين الحنيف . وكان طبيعياً ان يواكب هذه النهضة الاسلامية نقلة حضارية اخرى لعرب الجزيرة باتجاه وحدة سياسية بدأت جذورها في قيام الدولة السعودية الاولى بقيادة الامام محمد بن سعود وبلغت ذروتها في عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن مؤسس المملكة العربية السعودية»[1] الحديثة .

وفي الواقع فان الاسلام كان قد تغلغل في عروق الملك عبدالعزيز الذي ترك بصماته على منطلقات الدولة في جميع الميادين بما فيها المنطلقات السياسية والدبلوماسية . وقد انعكست هذه المنطلقات على نهج الدولة بالنسبة لانجاله من بعده بدءا بالملك سعود فالملك فيصل فالملك خالد فالملك فهد .

ولقد أخذ النهج الاسلامي في الدبلوماسية السعودية لدى الملك فيصل عمقا جديداً . لقد حول الملك فيصل أيام الحج من كل عام إلى لقاء لكافة المسلمين للتداول في قضاياهم

---

(١) الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية : الوحدة العربية نظرة عامة ، نص الكلمة التي القاها سموه في الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي الذي استضافته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض ، ٩ – ١٠ شعبان ١٤٠٥هـ ، ٢٩ – ٣٠ ابريل ١٩٨٥ م ، المنشورة في مجلة التعاون ، العدد الأول ، ٢ يناير ١٩٨٦م ، ص (١٣١) .

الاسلامية .. وكان يخطب بالمسلمين يدعو فيها إلى تضامنهم وتكاتفهم ولم شملهم أمام التيارات الالحادية الغازية للبلاد العربية والاسلامية .

ولهذا كانت دعوته إلى إقامة منظمة مؤتمر اسلامي التي تنامت وأصبحت اليوم ذات مكانة عالمية ، احدى الوسائل الرئيسية التي اتخذها لمحاربة الأفكار الغربية عن العرب والمسلمين . ولقد رأى في المؤتمر الاسلامي طريقاً مهياً في تآخي العرب وفي تضامن المسلمين .

وعندما وجد ان طريق عدم الانحياز لا يتعارض مع الرسالة الاسلامية ، فقد اقترحت السعودية ان يقام ترابط بينهما ، بحيث تمثل منظمة المؤتمر الاسلامي في مؤتمراتها .

لقد لاقت الدبلوماسية العربية السعودية الاسلامية صعوبات جمة في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر . وقد كان لحنكة الملك فيصل المتسمة بالحكمة والصبر وعدم تركه اخوانه أيام المحن ، سيما ما أصاب مصر بعد ٦٧ ، جنباً إلى جنب مع واقعية الرئيس عبدالناصر ، أن رأب الملك الصدع بحكمته ، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام تنامي منظمة المؤتمر الاسلامي ونهجها .

ان اخطر ما يواجه النهج الاسلامي في الدبلوماسية السعودية اليوم ، هو قيام قوى اسلامية تأخذ بالاسلام طريقاً متعصباً بحيث تجره إلى طوائف متناحرة ، لا تعمل على وحدة المسلمين وإنما على فرقتهم .

وقد كشفت الحرب العراقية الايرانية مدى خطورة هذا التيار الاسلامي الجديد في زعزعة استقرار وتضامن المسلمين ، وفي خدمته بصورته هذه لأهداف الاستعمار والصهيونية العالمية . ولا تزال الدبلوماسية السعودية تعمل بكل طاقتها لوقف هذا التيار الخطير بالحكمة والتعقل ودون المجابهة المباشرة . ذلك لأن هذا التيار بالاضافة لما تقدم ، يمس السعودية ودورها الاسلامي بالذات : فالاسلام دستورها ، لأنها مهبط الوحي ، وان عليها خدمة أماكنه وشعائره المقدسة ، وهو دور قيادي وروحي لا يحتمل تعدد الاسلام إلى مذاهب وشيع ، الأمر الذي يهدد مركزها وواجباتها التي تنطلق من قوله تعالى «واعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا» .

الفصـل السـادس

المستجدات في الدبلوماسية العربية السعودية

كان للمتغيرات الجديدة التي طرأت على المملكة في العقدين الاخيرين والتي شملت الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية والعلمية وما لها من انعكاسات على الميدان السياسي والدبلوماسي في داخل المملكة وخارجها على الساحة الدولية والمنظمات العالمية ، أن دفعت بالدولة إلى مستويات أعلى وأشمل ، مما اعطاها ثقلاً اقتصادياً ودوراً سياسياً متقدماً تخطى المجالات الاقليمية وادخلها إلى المجالات الدولية العالمية .

وكان من الطبيعي ان هذه المتغيرات الجديدة تكون لها تأثيراتها على السياسة الخارجية للدولة وعلى دبلوماسيتها بالذات . فظهرت نتيجة ذلك جملة من انماط دبلوماسية مستجدة يمكن حصرها بالآتي :

المبحث الأول : الدبلوماسية السياسية .
المبحث الثاني : الدبلوماسية الأمنية .
المبحث الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية .
المبحث الرابع : الدبلوماسية العالمية .

المبحث الأول

الدبلوماسية السياسية

من المفيد ، وقبل ان نبحث في مجال الدبلوماسية الذي يمثل احدى المستجدات في الدبلوماسية العربية السعودية ، إلقاء بعض الضوء على فحوى الدبلوماسية السياسية وما تضمه من أبعاد . وكتوضيح مبسط ، فان بالامكان القول ، أن الدبلوماسية تمارسها الدول عبر قناتين : القناة الأولى ، التي يقوم بها الدبلوماسيون التقليديون وهم المحترفون الذين يعملون في الكادر الدبلوماسي . أما القناة الثانية فهي التي يقوم بها سياسيون من مستوى قيادي ، فوق الكادر الدبلوماسي . فأما بشأن الدبلوماسية التقليدية ، فانها تتم من خلال الأجهزة المحترفة التي تضمها وزارات خارجية الدول المختلفة . والشيء المميز لهذا النمط التقليدي الاحترافي في الدبلوماسية ، هو ان الدبلوماسي يدخل المفاوضات التي تجريها دولته مع الدول الأخرى ، أو يشترك في مؤتمر دولي مستقل أو تابع للمنظمات العالمية ، أو يبدي رأياً من خلال التصريحات والردود على ما تنشره الصحافة ، نقول أن الدبلوماسي الذي نحن بصدده ، يدخل كل هذه المجالات وفقاً للتعليمات التي ترسلها له دولته ولا يجوز له ان يتخطاها . بمعنى أن عليه ان ينقل وجهة نظر حكومته بأمانة ، ودونما تعليق عليها منه شخصياً ، بعبارة أوضح ، أن الرأي المطلوب عرضه في المفاوضات التي يشترك فيها الدبلوماسي يجب ان يعبر فيها عن رأي دولته ، وليس التعبير عن رأيه الشخصي . فرأيه الشخصي غير مطلوب . وحتى إذا اختلف الرأي الشخصي مع الرأي الرسمي ، فان على الدبلوماسي ، ان يحتفظ برأيه الشخصي لنفسه ، وان ينقل الرأي الرسمي لدولته ويعمل على البرهنة في احقيته وأسباب اتخاذ حكومته هذا الرأي أو ذاك . والذي يمكن استخلاصه مما تقدم هو ان هذا النمط في الدبلوماسية هو نمط الدبلوماسية التنفيذية .

أما الدبلوماسية السياسية فهي تمثل نمطاً آخر من الدبلوماسية . انه نمط يكون فيه الدبلوماسي ذا موقع رفيع جداً في دولته . وهذا الموقع الرفيع جداً ينحصر في شخص رئيس الدولة فقط . والسمة البارزة في هذا النمط من الدبلوماسية هو ان المشارك فيه يحتل ، وكما اشرنا درجة رفيعة تنحصر في شخص رئيس الدولة الذي يجمع بين العمل الدبلوماسي والعمل السياسي . فهو اذن من خلال هذا الجمع ، مخطط ومنفذ في آن

واحد . وقد جرى العرف الحديث في ان يطلق على هذا النمط اسم دبلوماسية القمة ، وهي التي يمارسها رؤساء الدول عبر مؤتمرات القمة التي تتم بين الدول عبر المستويات الاقليمية والعالمية . ومن ابرز خصائص هذا النوع في الدبلوماسية ، هي أنها سريعة ولا تحتاج الانتظار للحصول على موافقة الدولة : لأن الدبلوماسي هنا هو مخطط ومنفذ في وقت واحد . والشيء الذي يتم في هذه الحالة هو ان رؤساء الدول في لقآءاتهم على مستويات القمة يرسمون الخطوط العريضة تاركين التفاصيل لمن هو دونهم في المسئولية للبحث فيها .

ومع ان هذا النمط ، لا يمكن القول بأنه وليد العصر الحديث ، والفترة المعاصرة بالذات ، ذلك لأن رؤساء الدول في الماضي كانوا يجتمعون أيضاً على هذا المستوى ، ولكن الشيء الذي تجدر الاشارة إليه ، هو ان الرؤساء قد اجتمعوا في حالات نادرة ، أما في العصر الحديث ، فان هذا النمط قد ازدادت ممارسته بحيث خرج من حالة الممارسة النادرة إلى حال الممارسة المستمرة . ولعل من أهم اسباب شيوع اجتماع الرؤساء في لقاءات قمة ، هو ما حدث في القرن الحالي من ثورة تكنولوجية في الاتصالات والمواصلات ، ما جعل الالتقاء بين الرؤساء أكثر يسراً . ويمكن ان يضاف إلى ذلك ، ان القضايا السياسية الدولية قد ازدادت تعقيداً وخطورة ، بحيث تطلب الأمر اتخاذ قرارات سريعة على أعلى المستويات ، ومن أهم جوانب التعقيد والخطورة ، ما تملكه الدول سيما الدول العظمى والكبرى ، من اسلحة سريعة الفتك وشاملة التدمير بحيث لا يخرج منها غالب أو مغلوب .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ، فان مما يلاحظ على دبلوماسيتها المعاصرة ، أنها قد تحولت في العقدين الاخيرين ، من مستويات اقليمية إلى مستويات عالمية ومن مستويات الوساطة إلى مستويات المشاركة والتوجيه والقيادة . ويعزي أمر ذلك ، إلى ما طرأ على المملكة من تحولات مالية واقتصادية وما عكسته من تحولات سياسية . أضف إلى ذلك ازدياد خطورة المنطقة بفعل موقعها الجيوسياسي وتملكها لسلع استراتيجية كالبترول مثلاً ، الذي تمتلك المملكة أعلى نسبة منه ، وما نجم عنه من صراع بين القوى العالمية في تأمين نفوذ لها يضمن استمرار تغذيتها به نظراً لأهميته المتزايدة في صناعاتها السلمية والعسكرية .

وازاء هذه التطورات المحلية والاقليمية والعالمية التي جابهتها السعودية في السنين الأخيرة ، فقد وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى معالجتها عبر أعلى مستويات المسئولين

فيها . وقد شكل هذا النهج الدبلوماسي فيما أخذ يعرف بالدبلوماسية السياسية[1] .

والواقع ان هذا النهج الدبلوماسي المستجد كان قد بدأ مع الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز ، الذي جاء حكمه في ظل ظروف عربية واسلامية وعالمية أكثر تعقيداً عن ذي قبل . فقد كان عليه ان يدافع عن النهج الاسلامي الثابت في الدبلوماسية السعودية ، وان يختط له طريقاً جديداً ، خاصة بعد ان ظهرت في أكثر من قطر عربي سياسات اخذت تعلن عن نهج تقدمي وتصف النهج السعودي بأنه نهج رجعي محافظ . وقد ظهر أكثر ما ظهر هذا النهج السياسي الدبلوماسي في مصر عبدالناصر ، وكما اشرنا من قبل ، مما خلق بعض الفتور بين البلدين . وبينما كانت العلاقات بين مصر والسعودية على هذه الحال ، إذا بحرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ ، تهز كيان مصر وتدمر قوتها العسكرية ، التي كان من نتائجها أن أصيب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بالذهول بحيث قدم استقالته معلنا أنه يتحمل مسئولية كل ما آلت إليه الأحوال في مصر . إلا أن مناشدة الشعب له في البقاء والاستمرار في قيادة البلاد ورضوخه لذلك ، لم يخف ان البلاد قد اصيبت بكارثة مأسوية فما كان منه إلا وأن توجه إلى طلب نجدة الأشقاء العرب .

وهنا تبرز حكمة الملك فيصل ودهاءه السياسي وحنكته الدبلوماسية في الاستجابة لحضور مؤتمر الخرطوم الذي عقد في ٢٩ أغسطس (آب) سبتمبر (ايلول) ١٩٦٧ ، لبحث الأحوال العربية عامة وما اصاب مصر خاصة . ولقد كانت الاراء التي طرحها الملك فيصل بتحمل القسط الأكبر من الخسارة التي ألمت بمصر على شكل تعويضات مستمرة حتى تسترد مصر عافيتها ، حافزاً لأقطار عربية أخرى كالكويت وليبيا[2] للسير في التخطيط السعودي ذاته . وبذلك ضرب الملك فيصل مثلاً أعلى في النهج الدبلوماسي السياسي .

---

(١) من أحدى ممارسات الدبلوماسية السياسية التي أدت إلى لقاء الملك فهد عامل السعودية بالرئيس الفرنسي ميتران ، وهو لقاء قمة ، ما قالته الأوساط السياسية الفرنسية في تحليلها لأهمية زيارة الملك فهد لباريس : ان أهمية الزيارة تقول الأوساط السياسية الفرنسية «ان المملكة العربية السعودية تعد قوة مؤثرة وركيزة أساسية في العمل العربي المشترك وفي عرض وتقديم وجهة النظر العربية ، كما ان فرنسا تعد قوة رئيسية في بلورة السياسة الأوربية ، انظر صحيفة الشرق الأوسط ، في ١٧ شعبان ١٤٠٧هـ ، الموافق ١٩٨٧/٤/١٥ م . والمعروف ان هذه الزيارة جاءت تكريسا للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية من جهة ومع دول أوربا من جهة ثانية .

(٢) بنوا ميشان ، فيصل الانسان الحاكم (تعريب رمضان لاوند) ، دار أسود للنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص (٩٩) .

وقد استمر هذا النهج الدبلوماسي السياسي الجديد للفترة التي تلت حكم الملك فيصل . وإذا ما اردنا ان تقتفي أثر مسيرة هذا النهج الجديد حتى يومنا هذا ، فان ابرز نموذجٍ له ، هو مشروع الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط الذي نال موافقة العرب جمعياً في قمة فاس ١٩٨١م ، وأصبح بعدها مشروعاً عربياً تحولت فيه الدبلوماسية السعودية من دور المشاركة إلى دور التوجيه . ولعل ابرز ما وما وصف به هذا المشروع هو أنه جاء بديلاً لكامب ديفيد . لقد أكد المشروع على شروط ثلاثة لابد من توافرها حتى يتحقق السلام في الشرق الأوسط . «الشرط الاول هو ايقاف المساعدة غير المحددة التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل ، والشرط الثاني هو وضع حد لغطرسة اسرائيل – وهذا الشرط يتحقق تلقائياً إذا ما تحقق الشرط الأول . أما الشرط الثالث فهو الاعتراف بالعنصر الفلسطيني الذي يعد العامل الرئيسي لتحقيق العدل في الشرق الأوسط[1] .» وكان المشروع من حيث تفاصيله قد تضمن المبادىء الثمانية التالية :

١ – انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية .
٢ – إزالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الأراضي العربية عام ١٩٦٧م .
٣ – ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .
٤ – تأكيد حق الشعب الفلسطيني والتعويض لمن لا يرغب في العودة .
٥ – تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .
٦ – قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .
٧ – تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام .
٨ – تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادى[2] .

وهكذا تصبح العربية السعودية في دبلوماسيتها السياسية ذات دور فاعل على المستويين الاقليمي والعالمي .

---

(١) مجلة الدستور ، العدد ١٩٦ ، لندن ، ١٩٨١/٨/٢٤ ، ص (٢٨) .

(٢) محمد جاسم محمد وظمياء كاظم الكاظمي ، مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط في الدوريات العربية والأجنبية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٦٨) ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ ، مقتبس عن مجلة المستقبل ، العدد (٢٤٧) ، بيروت ١٩٨١/١١/١٤ .

المبحث الثاني

الدبلوماسية الأمنية

تشكل الدبلوماسية الأمنية احدى المستجدات المهمة جداً بالنسبة للمملكة العربية السعودية . وقبل ان نتحدث عن بعض تفاصيل الدبلوماسية الأمنية المهمة ، من الضروري القاء بعض الضوء على الدبلوماسية الأمنية .

ان الدبلوماسية الامنية تعني النظر بعين مفتوحة إلى كل ما يجري على الساحات المجاورة والاقليمية والدولية ، بالدرجة والمقدار الذي يعمل على الحفاظ على أمن المملكة ، والعمل بصورة جادة على كل ما يعمل على ضمان دوام واستمرار هذا الأمن ، ومعالجة أي اختلال أمني بالوسائل الفعالة .

ثم أن أمن المملكة ودبلوماسيتها الامنية ، تعني من ناحية تفصيلية توفير الاستقرار في الداخل وتحقيق الامن في الخارج . وبتفحصنا لمدلول مصطلح الأمن أكثر فأكثر نجد أنه يعني ذلك العنصر الذي يوفر للدولة الاستقلال ووحدة الاقليم والاستقرار والبقاء والدوام والرخاء والهيبة داخل حدود المملكة وخارجها .

ومما تقدم يتضح ان دبلوماسية أمن الدولة تعنى بالحفاظ على كيانها وأبعاد عنه كل ما يعمل على زعزعته .

وحين نلقي نظرة عامة على الدبلوماسية الأمنية للمملكة العربية السعودية ، نجد أنها في الثلاثينات من هذا القرن لم تكن بحاجة إلى أكثر من احتياطات أمنية اسمية[1] .

وخلال تلك السنين ، كانت مسألة توحيد الدولة وتثبيت كيانها وحل مشكلات الجوار أكثر العقبات الأمنية التي كانت تشغل بال الدولة . وحينما توحدت عام ١٩٣٢ ، كان اقليم الدولة الواسع خير حامي لأمن الدولة الخارجي ، كما لم تكن آنذاك منغمسة في قضايا المشرق العربي ومغربه ، انغماسا مباشراً : وذلك بسبب ان المملكة ، خلافا للدول العربية الاخرى لم تر الاستعمار الاجنبي الذي رأته شقيقاتها بخضوعها للقوى

---

(١) Richard F. Nyrop, Op. Cit. P. 255.

الاجنبية التي كانت توجه علاقاتها الخارجية ودونما ان يكون لها رأياً فيها . وحتى امارات الخليج الملتصقة بأرض الجزيرة ، فانها لم يكن بالامكان الاتصال بها لسبب خضوعها لدولة اجنبية وهي بريطانيا .

ان هذه الظروف الأمنية المحيطة بالدولة الناشئة هي التي جعلت من دور دبلوماسية أمن الدولة ان يكون ضعيفاً نسبياً . ولكن هذه الظروف لم تبق على ما هي ، وانما بدأت تتغير بفعل المتغيرات الجديدة التي طرأت على المملكة من جهة ، وعلى الدول الأخرى ، من عربية واسلامية وغيرها مما انعكس على مسار الدبلوماسية الأمنية السعودية بحيث فرض عليها ان تسلك وتختط لنفسها مسارات جديدة من جهة اخرى .

ولقد قدر للظروف الجديدة ان تعمل على اضطراد انتاج البترول السعودي بحيث اصبحت في سنين قليلة في مقدمة الدول الكبار في انتاجه في العالم ، وان تزيد في عين الوقت من أهميتها الاستراتيجية الأمنية[1] . اضف إلى ذلك الظروف الجديدة التي خلقتها الانتفاضات والثورات العربية ، كرد على السرطان اليهودي الصهيوني المغتصب لفلسطين ، وما حملته من افكار جديدة نقلتها من مراكز قوى النفوذ الغربي التقليدية إلى مراكز النفوذ الشرقي . وإلى جانب هذا وذاك تأتي الثورة في ايران لتعلن عن منطلقات توسعية مستجدة . على ان ما يجب ان لا يخفى على المتتبع للمتغيرات الجديدة ، هو ان الرخاء الذي جلبه البترول قد امتدت اثاره من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بحيث أصبح امن الدولة المنتجة مرتبط بأمن ومصالح الدول المستهلكة ، وهو ما ادى بالتالي إلى دخول البترول إلى افاق عالمية .

ان كل هذه المتغيرات قد فرضت نفسها على السعودية . فهل تبقى تعالج أمنها وفقاً لمسارات سابقة وتبقى تدافع عن القديم من خلال دبلوماسيتها التي تتحدث عن القديم ، أم هل أنها تتكيف نحو الاوضاع الجديدة فتضع لنفسها مخططاً جديداً تختط لها مسارات جديدة تتناسب وهذه المستجدات ، وتحافظ في عين الوقت على الثوابت الأمنية التي لا يمكن التنازل عن الدفاع عنها .

ان احلال التغيير في المخططات والمسارات لا يعني إلا التكّيف نحو الاوضاع الجديدة التي وصلت إليها المملكة العربية السعودية . كما لا يعني قبول التحديات التي تهدد الدولة

---

(١) William B. Quandt. "**Saudi Arabia in The 1980's : Foreign Policy, Security and Oil** ", The Brooking Institution Washington D. C., 1981, P. 3.

في معتقداتها وكيانها ووجودها . ان عدم قبول التحديات التي تروج للعنف والتطرف والذي اخذت تعبر عنه بعض الظواهر المستجدة في المنطقة وخارجها يعني رفضها من قبل السعودية ، طالما أنها تهدد المعتقدات والكيان والمصالح الحيوية للدولة .

ولقد نبهت هذه التحديات إلى ان الرفض يجب ان يقترن بالاستعداد : أي بناء استراتيجية عسكرية وقوة دفاعية تستطيع ان تدافع عن الدولة[1] . والحقيقة ان هذه القوة العسكرية التي أخذت تتنامى في عددها وعدتها ، قد كلفت الدولة البلايين من الدولارات وأدخلت وزارة الدفاع والطيران السعودية في عقود عسكرية مع دول متعددة كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكل ذلك من أجل بناء جيش حديث كامل العدة والعد ، جيش يتكون من قوات أساسية ثلاث برية وجوية وبحرية . ولقد وصلت التجهيزات والاسلحة والاعداد اليوم ، إلى مستوى يمكن ان يدافع عن الدولة بكثير من الثبات والاعتماد على النفس[2] . وهو لا يزال ينمو ويقوى وستكشف السنين القليلة المقبلة ، بعد الانتهاء من الايفاء بتنفيذ العقود ، وتخرج الدفعات المدربة تدريباً حديثاً في الكليات العسكرية المتخصصة ، استعدادا جديداً وجيشاً متكاملا وحديثا يمكن له ان يدافع باقتدار عن الدولة[3] . ولم يقتصر بناء القوة العسكرية على الجيش الحديث الذي مهمته صد أي عدوان أو غزو خارجي ، وإنما امتدت الخطط إلى بناء سلاح حديث ومتطور للطيران مزود بأحدث أجهزة المراقبة ، ومثله بالنسبة للقوة البحرية . كما امتد البناء العسكري الجديد إلى تحديث الحرس الوطني ورفع كفاءته الذي له مهمة اسناد

---

(١) لقد عبر عن هذه الاستراتيجية والاستعداد العسكري الملك فهد بن عبدالعزيز في كلمة عقب افتتاح مبنى القيادة بقاعدة الملك عبدالعزيز الجوية بالشرقية والذي نشرته جريدة الشرق الأوسط (السعودية) بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤ م قائلاً : «في الوقت الذي أكد فيه (الملك فهد) ان السعودية لا تريد إلا أن تكون في مقدمة الدول التي تدعو للسلام والاستقرار في العالم ، أعلن في جانب آخر أن السعودية مصممة على أن تكون لديها قوة رادعة لصد أي عدوان عليها ، أنظر كذلك التفاصيل الخاصة بالدفاع والأمن :

Nadav Safran, Saudi Arabia, The Caeseless Quest For Security, Chap. 17.

(٢) صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران لمجلة الحوادث في ١٩٨٧/٣/٦ م والمنشور في جريدة الشرق الأوسط (السعودية) في ٦ رجب ١٤٠٧هـ ، معبرة عنه بقولها : «وصف (سمو الأمير سلطان) سياسة المملكة بأنها تتميز بالحكمة والتعقل دائماً ، ولكنه أكد أنه اذا اعتدى على المملكة فان لها كل القدرات على التصدي ورد الاعتداء» .

(٣) للوقوف على التفاصيل ، انظر عن المملكة العربية السعودية ، الشئون الدفاعية والخارجية فى :

Gregory R. Copley (Ed. in Chief), Defense & Foreign Affairs Hand Book, The Perth Corporation, Washington D. C., 1985.

الجيش في حالة امتداد العدوان إلى الداخل . أما قوى الأمن وسلاح الحدود ، فانه قد نال هو الاخر تطورا مهما وملحوظاً .

وان دل ما تقدم على شيء ، فانما يدل ان الجانب الأمني أخذ يشغل في السنين الاخيرة حيزا مهما في الدبلوماسية السعودية وان الدولة تبذل قصارى جهدها لحماية أمنها من خلال بناء قوتها العسكرية لتقف سدا منيعا أمام كل التحديات .

المبحث الثالث

الدبلوماسية الاقتصادية

ان الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية يدخلنا إلى جانب معين من المهمات الملقاة على الدبلوماسية ألا وهو الجانب الاقتصادي . وحينما يرتبط الجانب الاقتصادي بالدبلوماسية ، فانه يعني ان نقطة الارتكاز في المهمة الدبلوماسية قد تركزت على الاقتصاد الذي تنطلق منه الدولة للاعراب عن أهدافها وغاياتها الاقتصادية بسياستها الخارجية وبدبلوماسيتها التي تمثل التجسيد العملي لهذه السياسة . وليس هذا فحسب ، فان دبلوماسية الدولة الاقتصادية تكشف إلى جانب ما تقدم ، السلوك الاقتصادي الخارجي الذي تسلكه الدول الاخرى . والذي تسعى كل دولة إلى تحقيقه ، صغيرة أم كبيرة ، هو ان يظهر هذا السلوك الخارجي على نحو متكامل وغير متعارض أو متناقض بحيث تظهر الدولة غير منسجمة مع نفسها ومع الأهداف التي تعلنها بالذات . ويأخذ السلوك الاقتصادي عادة جوانب ومسارات متعددة ، تفرضها حالة الدولة والظروف المحيطة بها . فسلوك التعامل الاقتصادي مع الغير بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هو غير السلوك الاقتصادي للدول النامية .٠من ذلك مثلا ، ان الدول المتقدمة تنتج سلعاً مصنعة وترغب في تنفيق ما يزيد عن حاجتها منها أي أنها تبحث عن الأسواق التي تمتص هذه السلع ، التي قد تجدها في الدول المتقدمة من أمثالها أو في دول أقل منها تقدماً صناعيا وحينئذ تزداد نسبة امتصاص هذه السلع ، خاصة إذا كانت هذه السلع أساسية وضرورية ولا تستطيع انتاجها بنفسها .

ولا يغيب عن بالنا ونحن نتحدث عن السلعة الاقتصادية ، تداخلها مع السياسة ، بحيث تفضل دولة على دولة اخرى في الاستفادة من هذه السلع . ففي ظل عالم تتنازعه

الصراعات والمصالح والزعامات والتكتلات ، كعالمنا الذي نعيش فيه ، فان بعض الدول النامية الخاضعة لدولة نفوذ معينة كثيراً ما تحظى عند دولة النفوذ هذه افضلية على غيرها .

وهناك أمر مهم آخر ، الا وهو ان تبادل السلع بين الدول النامية يقوم على اهداف واغراض قد تختلف كثيرا عن الاغراض والاهداف التي تقوم عليها عملية تبادل السلع أو قل عملية التعامل الاقتصادي بين الدولة النامية والدولة المتقدمة صناعياً . فبينما يكون شعار التعاون بين الدول النامية ، هو التعاون والتبادل في المصالح المتكافئة ، والتعاون الانساني ، اذا بنا نجده شعارا يقوم على المصالح السياسية والعسكرية والنفعية وزيادة فرض الهيبة والزعامة عند الدولة المتقدمة صناعياً (والذي يعطي الدولة قوة سياسية كما نعلم) في تعاملها مع الدول الأقل تقدماً أو الدول النامية ، وحتى مع الدول المتقدمة الاخرى .

ولا يقتصر الامر في العملية الاقتصادية بين الدول على تبادل السلع فحسب وإنما يمتد إلى مجالات كثيرة ومتنوعة منها القروض ونقل التكنولوجيا ، والمساعدات والمنح والتكتلات الاقتصادية التي تقوم بين المجموعات ، كالمجموعة الأوربية مثلا ، التي تخضع إلى سياسات اقتصادية وسياسية مشتركة ، ولرسوم مخفضة ولحماية جمركية وغيرها لكثير من الأمور الاخرى .

إلا أن الشيء الذي يسترعى الانتباه في العصر الحديث ، وهو عصر التقدم العلمي والتكنولوجي ، هو ان عملية الانتاج الصناعي لا تتم إلا بتوفير الطاقة التي تتحرك بها الالة التكنولوجية للانتاج ، ومع ان هذه الطاقة قد توفرت لدى بعض الدول الصناعية المتقدمة ، كالولايات المتحدة وبريطانيا في السنين الأخيرة ، إلا ان الملاحظ ان هذه الطاقة قد بدأت بالنضوب كما هو الحال بالولايات المتحدة ، أو انها لا تسد حاجة الدولة المتقدمة صناعياً بدرجة كاملة مستقبلاً ، كما هو الحال مع بريطانيا ، الأمر الذي يفرض عليها استيرادها من دول اخرى . هذا إلى جانب نوع اخر من الدول الصناعية المتقدمة ذات الانتاج الواسع ، كاليابان مثلا ، التي لا تملك الطاقة أصلا ، وتحتاج إلى استيرداها من دول اخرى بالكامل .

بمعنى ان الدول المتقدمة صناعياً ، في عالمنا اليوم ، هي اما دول تملك من الطاقة ما يزيد عن حاجتها وهي قليلة جداً أو أنها دول تكاد تسد حاجتها من الطاقة ، أو أنها دول لا تملك أية نسبة من الطاقة وتعتمد كليا على الاستيراد الخارجي .

والذي يقرأ التاريخ السياسي العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية يجد فيه بعض المؤشرات والمفارقات . ومن بين هذه المؤشرات والمفارقات ان احدى وسائل الانتاج في تحريك ماكنة التقدم الصناعي في الدول الصناعية ، والمتمثلة بالطاقة (البترول) قد قدر لها ان تتواجد بأكثر نسبة من الاحتياطي في الدول النامية وفي منطقة الشرق الاوسط والشرق العربي بالذات . ومنها أيضاً ان الدول المتقدمة ، التي تملك القدرة على التنقيب عن البترول ،دخلت مع الدول النامية التي تملك البترول في عقود وامتيازات طويلة الأجل وذلك بهدف ضمان تدفق الطاقة إليها بصورة مستمرة . لأن استمراره معناه استمرار حركة العملية الصناعية واستمرار الانتاج الذي يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي .

وحينما نجسد ما تقدم من معلومات على المملكة العربية السعودية ، نجد ان لاكتشاف البترول فيها وتسويقه تجارياً عام ١٩٣٨ الدور الأكبر في تحويلها من دولة محدودة الموارد إلى احدى اغنى دول العالم . وكدولة نامية لا تملك الوسائل التكنولوجية اللازمة للحفر والانتاج والتسويق فقد كان عليها ان تركن إلى الدول المتقدمة صناعياً ، وان تدخل معها في عقود طويلة الأجل ، وذلك من أجل استخراج واستخلاص بترولها .

لقد كان وارد البترول المستخرج في سني الانتاج الاولى بنسبة ضئيلة[١] ومع أن الانتاج أخذ في التزايد في الخمسينات والستينات . إلا أن الرخاء لم يتحقق إلا في أواسط السبعينات . حيث أصبحت المملكة تحتل مرتبة أحدى اكبر الدول المنتجة والمصدرة للبترول في العام[٢] . ففي السبعينات بدأت الطفرات الانتاجية بحيث وجدنا ان الواردات صعدت من ٤,٣ بليون دولار إلى ٢٢,٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٤[٣] أما في عام ١٩٨١ فقد وصلت واردات الانتاج إلى ١٠٢,٠٠ بليون دولار سنوياً[٤] .

لقد استدعى هذا التطور الكبير في الموارد ، الذي حققته المملكة من خلال ارتفاع اسعار البترول[٥] ، والذي تم من خلال التعاون الوثيق بين دول الاوبيك (OPEC)

---

(١) لقد صاحب استخراج النفط استعداد في أمور كثيرة أخرى منها بناء موانىء حديثة ، طرق ومساكن ، قوة كهربائية ، شبكات مياه ، تدريب العمال السعوديين على الاحتراف وغيرها ، انظر (Nyrop) ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٣٧) .

(٢) المصدر السابق ، ص (١٣٥) .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) لقد تضاعفت الأسعار عدة مرات خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ بحيث ارتفع سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف من ٢,٥٩ دولار إلى ٣٤,٥ دولار ، انظر د. اسماعيل دعيس الملامح العامة للاقتصاد السعودي دراسات سعودية ، الجزء الأول ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص (٢١٠) .

(الدول المنتجة للبترول) ، إلى الاقدام على تنفيذ مشاريع كبرى شملت مختلف الميادين الصناعية[1] سواء في صناعات البتروكيماويات أم في الصناعات الأساسية أم في الصناعات التكميلية أم في الميدان الزراعي الذي لم تحقق فيه الاكتفاء الذاتي حسب وإنما لتصبح مصدراً للمنتجات الزراعية إلى اقطار عديدة في العالم . وقد كان الدخول في تنفيذ هذه المشاريع ان دعت الحاجة إلى تشكيل هيئة عليا للتخطيط تحولت فيما بعد إلى وزارة التخطيط التي تولت بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة إلى وضع خطط متعددة للتنمية[2] .

ان هذه المشاريع المختلفة قد رافقتها مشاريع أخرى متنوعة شملت قطاعات مختلفة كتلك التي تتصل بالصحة والتي تطلبت اقامة المراكز الصحية والمستشفيات وتلك التي تتصل بالمواصلات والتي تطلبت تعبيد الطرق والاتصالات التي لم تربط كافة انحاء المملكة ببعضها حسب ، واما لتربط المملكة بالعالم عبر الاقمار الصناعية والمايكرويف ، وتلك التي تتصل بالتعليم التي تطلبت العناية بتعليم المواطن السعودي في مستويات التعليم المختلفة من رياض الاطفال ومدارس ابتدائية وثانوية وجامعات وصلت بتعدادها اليوم سبعة جامعات . كل هذه المشاريع والخطط تطلبت استحضار أجهزة البنية الأساسية لها والمهندسين والخبراء والاداريين .

ان ما يمكن استنتاجه مما تقدم عما شاهدته المملكة العربية السعودية من تقدم في الميادين كافة ، واخصه بالذكر التقدم الصناعي والاقتصادي ، هو ان الدبلوماسية

---

(١) يقوم الهيكل الصناعي في المملكة العربية السعودية على دعامتين ، الأولى قطاع الصناعات الأساسية ، والثاني قطاع النشاطات الصناعية التحويلية ، انظر المملكة العربية السعودية ووزارة التخطيط ، خطط التنمية الرابعة ، ص (٢٢٣) ، وقد بلغ عدد المصانع اليوم (٢٠٠٠) مصنع وهو ما اعلنه المهندس عبدالعزيز الزامل وزير الصناعة والكهرباء السعودية ، في ندوة البنك الاسلامي عن البتروكيماويات السعودية حيث قال : «ان المملكة العربية السعودية شهدت طفرة صناعية كبيرة حيث بلغ عدد المصانع ما يزيد عن الفي مصنع فاقت استثماراتها الرأسمالية ستين بليون من الريالات السعودية» ، مجلة الشرق الأوسط السعودية في ١٩٨٧/٢/١٦م .

(٢) وضعت الدولة خطط تنمية أربعة امد كل منها خمسة سنوات وكانت اعتمادات الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥م ، ١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ هو حوالي ٤١,٣ بليون ريال (عدلت إلى ٥٦,٢ بليون ريال بموجب اسعار ١٣٩٤ - ١٣٩٥هـ) والثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠م ، ١٣٩٥/١٤٠٠هـ وكانت اعتماداتها ٤٩٨,٢ بليون ريال والثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ - ١٤٠٠/١٤٠٥هـ واعتماداتها ٧٠١,٧ بليون ريال ولكن انفاقها الاجمالي بلغ ٧٨٢,٧ بليون ريال، أما الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥ - ١٩٩٠م/١٤٠٥ - ١٤١٠هـ فقد اعتمد لها ١٠٠٠,٠٠بليون ريال ، المصدر المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، التنمية الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، وانظر كذلك بعض تفاصيل الخطط الخمسية :

Fouad Al-Farsy, **Saudi Arabia,** Chap. V.

السعودية قد دخلت اثناء عملية تحقيق التقدم والتطور الذي نقل الدولة إلى دولة حديثة ، نقول ان الدبلوماسية السعودية قد دخلت انشطة ولعبت أدوار لم تكن تعهدها من قبل . فقبل كل شيء ، انها دخلت هذه الانشطة تحت اسم الدبلوماسية الاقتصادية . فلقد فرض عليها اعداد دبلوماسيين علميين واقتصاديين وماليين ومحاسبين ليتابعوا مشاريع الدولة وليتعاملوا مع الشركات الأجنبية ومع الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات ، كما ان تنفيذ المشاريع قد دعا الدبلوماسية السعودية إلى التعامل مع البنوك الأجنبية والى الدول التي تنتمي إليها في حسابات ونفقات وديون وتسديد للديون باسم دولتها .

ان مثل هذه المهمات الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية السعودية قد جعلها تتحمل مسئولية كبيرة للمشاركة في عملية تطوير المملكة إلى دولة حديثة .

ومما تجدر ملاحظته ، إلى جانب ما تقدم ، هو ان الدولة السعودية إذ دخلت في مشاريع عديدة بقصد تنمية بلادها فانها لم تغفل عن اقتطاع جزء من مواردها لتقديمه ، عبر دبلوماسيتها وأجهزتها ، كمعونات إلى دول اخرى[١] بدأت بالدول العربية[٢] والاسلامية التي تربطها معها قيم ثقافية وقدسية ثم انتقلت من بعدها إلى دول نامية افريقية واسيوية وغيرها على شكل قروض ومساعدات ومنح عبر مؤسساتها المالية المختلفة والتي يتصدرها الصندوق السعودي[٣] .

---

(١) تخصص المملكة جزءا غير يسير من دخلها الوطني كل عام لمساعدة الدول النامية على تنفيذ العديد من المشاريع الانمائية بحيث فاضت هذه النسبة على ٦٪ في بعض السنوات في الوقت الذي عجزت فيه العديد من الدول الصناعية ومنها الولايات المتحدة في تحقيق الهدف الذي أوصت به الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ كمساعدة رسمية للتنمية وهي نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومي الاجمالي للدولة المانحة ، انظر الملامح العامة للاقتصاد السعودي للدكتور اسماعيل دعيس ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٠٤) وللوقوف على دخول المملكة كدولة مانحة للمعونات وعلى تطور نسبها ، انظر :

Ragaei El Malakh, Saudi Arabia – Rush to Development. (٣٦٩ وما بعدها) .

(٢) لم تقتصر الدبلوماسية الاقتصادية في علاقاتها مع الاقطار العربية على المعونات وإنما تعدته لمواصلة كل الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتجاوز العقبات التي تعترضه ، وهذا ما أكده سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لدى افتتاح أعمال الدورة ٤٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي عقد في الرياض ، أنظر صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٨٧/٢/١٢م .

(٣) ساهم الصندوق السعودي الذي تأسس عام ٧٤ برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال والذي زيد إلى (٢٥) بليون في تمويله لـ (٢٦١) مشروعا في (٦١) بلدا . الصندوق السعودي للتنمية مساعدات المملكة العربية السعودية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، الرياض ، محرم ١٤٠٥هـ ، اقتباس د. اسماعيل دعيس في ملامح عامة للاقتصاد السعودي ، دراسات سعودية ، الجزء الأول ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص (١٠٤) .

ومما تقدم يتضح مقدار الأموال التي انفقت بدوافع انسانية انطلقت بالأساس من مبادىء الرسالة الاسلامية والاصالة العربية والتي خلت من الدوافع التي سارت وتسير عليها الكثير من الدول ولا سيما الدول الكبرى التي لم تخلو من دوافع طلب النفوذ والسيطرة وغيرها من الدوافع النفعية .

ونعود فنقول ان حصيلة كل ما تقدم يؤدي بنا إلى حقيقة كبرى وهي أن الشئون الاقتصادية قد أخذت في العقدين الأخيرين حيزاً كبيرا من افاق الدبلوماسية السعودية . ولا شك ان ذلك قد اكسب المملكة أهمية اقتصادية وسياسية اقليمية وعالمية بالنظر لما لها من تداخلات وتأثيرات على الاقتصاد العالمي[1] وبذلك اصبحت كلمة السعودية تقترن بوزن له تأثيره على مسيرة الاحداث السياسية والاقتصادية العربية والاسلامية والعالمية[2] .

فليس من المستغرب اذن ان تشكل الدبلوماسية الاقتصادية احدى المستجدات المهمة في نهج الدبلوماسية السعودية الحديثة الذي لا حاجة إلى القول بأنه نتاج جملة من العوامل والاعتبارات التي وضعت الدولة في مكان مرموق في السنين الأخيرة .

---

(١) وتأكيداً لهذه الأهمية العالمية ، وجدنا ان البيان الذي صدر عقب لقاء الملك فهد عاهل السعودية بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ، قد تطرق إلى تمسك البلدين باقامة نظام اقتصادي دولي يأخذ بعين الاعتبار الطموحات المشروعة لدى العالم الثالث وتحقيق العدل والانصاف بين كافة شعوب العالم . صحيفة الشرق الأوسط ، في ١٣ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٧/٣/١٣م .

(٢) أصبحت الرياض في السنين الأخيرة المركز السياسي والاقتصادي الذي يستقبل ويودع رجال المال والرؤساء . ففي تصريح لوزير الاقتصاد والمالية السويدي المستر شل اريف بيينت في آخر زيارة له للرياض قال : «ان المملكة العربية السعودية تلعب دوراً حيوياً من أجل استقرار الاقتصاد العالمي . أن أوضح مثال هذا هذا الدور الحيوي للسعودية هو سياستها البترولية الحكيمة داخل وخارج منطقة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للحفاظ على المصالح الحيوية للدول المصدرة والمستهلكة للنفط على السواء ومن أجل استقرار السوق العالمية لتلك السلعة الاستراتيجية» ، انظر صحيفة الشرق الأوسط ، في ٨ رجب ١٤٠٧هـ ، الموافق ١٩٨٧/٣/٨م .

المبحث الرابع

الدبلوماسية العالمية

يقصد بهذا الجانب مقدار التحول الذي حصل في نطاق الدبلوماسية السعودية ، بحيث امتد من الساحة العربية والاسلامية إلى الساحة العالمية . واذا كان اهتمام الدبلوماسية بالقضايا العربية والاسلامية . يشكل احدى الثوابت الدبلوماسية السعودية التي تميزت بالدوام : فان الاهتمام بالشئون العالمية يشكل إحدى المستجدات فيها .

والواقع ان النطاق العالمي في الدبلوماسية السعودية قد وصلت إليه نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي افرزت بدورها ثقلاً سياسياً ودبلوماسياً على الصعيد العالمي .

ومن هنا فان التحولات الداخلية التي مرت بها السعودية في العقدين الأخيرين ، جنباً إلى جنب مع التحولات الخارجية والظروف الجديدة المحيطة من اقليمية وعالمية ، قد القت على الدولة مسئوليات جديدة بحيث اقل ما يمكن وصفها بأنها مسئوليات نقلت أبعاد الدبلوماسية فيها من أبعاد اقليمية إلى أبعاد عالمية .

ولقد تجلى دور الدبلوماسية السعودية العالمية في قناتين أساسيتين : الأولى خارج منظمة الأمم المتحدة والثانية داخل الأمم المتحدة . فأما خارج الأمم المتحدة . فقد تمثل دور الدبلوماسية السعودية الفاعل في التوسط والمشاركة في حل مشكلات لدول عربية واسلامية ونامية عديدة ، وفي مساعدتها للاسهام في تنميتها بالقروض والمنح من خلال صندوق النقد السعودي الذي يعتبر القناة الرئيسية لتعاون المملكة مع غيرها من الدول . من ذلك مثلاً اسهام الدولة في حركة عدم الانحياز التي تنتمي إليها أغلبية دول العالم . ويتمثل دور المملكة في الدعم المادي والسياسي لدول حركة عدم الانحياز التي تعاني الكثير منها صعوبة توفير الأموال اللازمة لتنميتها . ومنها أيضاً دورها الفاعل في منظمة المؤتمر الاسلامي التي تشترك فيها الدول الاسلامية جميعاً للتعاون الروحي والمادي ، واظهار دورها في نشر الاستقرار في العالم .

واذا ما أردنا ان نقف على اسباب ارتقاء الدبلوماسية السعودية إلى مرتبة الدبلوماسية العالمية ، لرأينا ان التحولات الاقتصادية والمادية والاستثمارية التي امتدت إليها قد انعكست كلها على مركزها السياسي بحيث اصبحت كلمة السعودية ، وكما اشرنا من قبل ، ذات ثقل سياسي عالمي . فاصبحنا نرى الدبلوماسية السعودية تلعب دورها العالمي في تثبيت أسعار البترول لأوبك معلنة ان استقرار الأسعار هو في فائدة المنتج والمستهلك على الصعيد العالمي ، كما اصبحنا نرى المملكة وهي ترمي بثقلها لأنهاء حرب الخليج التي اثبتت عدم جدواها[1] وأصبحنا نرى في الدبلوماسية السعودية تحث بريطانيا للتعاون مع أوبك في الحفاظ على الاسعار المستقرة بتقليل انتاجها ، كما أصبحنا نرى المملكة وهي تحث فرنسا على شد المجموعة الأوربية في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي[2] لحل مشكلات الشرق الأوسط التي تتصدرها الحرب العراقية – الايرانية والحرب الأهلية اللبنانية والقضية الفلسطينية .

أما مسيرة الدبلوماسية السعودية عبر منظمة الأمم المتحدة ، فان هذه المسيرة تبدأ في كون المملكة العربية السعودية أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة العالمية .

لقد رأت المملكة أن منظمة الأمم المتحدة تمثل المجتمع الدولي ، وأنها من خلال ميثاقها الذي يدعو إلى تحقيق الرخاء والأمن والسلام لجميع الشعوب ، وإلى حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية : يمكن لها ان تحث المجتمع الدول من خلال ايمانه بهذه المبادى وتزيد من حرصه على تطبيقها بشكل يحقق العدالة للجميع .

---

(١) لقد كشفت الدبلوماسية السعودية ان ما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود لوضع حد للحرب العراقية – الايرانية من خلال الكلمة التي القاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في مأدبة العشاء التي اقامها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ونشرته صحيفة الشرق الأوسط في ١٨ شعبان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧/٤/١٦م بتأكيده على : «ضرورة العمل على وضع حدد للحرب الدامية بين البلدين ايران والعراق لما ينطوي عليه استمرارها من مخاطر للسلام العالمي ولما خلفته من نكبات ودمار على شعبي ايران والعراق . ولقد حاولت المملكة العربية السعودية مخلصة بكل ما توفر لها من جهد بل لوضع حد لهذه الحرب المدمرة ، وستواصل مساعيها مع الدول الصديقة لاقرار السلام في هذا الجزء الحيوي من العالم» .

(٢) حينما سئل الملك فهد من قبل مندوب جريدة الحوادث «فيما يتردد ان الالام العربية لن تحل إلا كلها معا وفي اطار مؤتمر دولي يحضره الاتحاد السوفيت وخلاله تنهي القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية والحرب العراقية الايرانية ، فهل يعني ان علينا ان ننتظر انعقاده ؟ كان جواب الملك فهد : «المملكة العربية السعودية تدرك تماما ان العالم مصالحه متشابكة لذلك نحن ندعو في كل مناسبة إلى تحرك في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات عربيا واسلاميا ودوليا من أجل الاستفادة من مجمل الروافد التي نتوسم فيها الخير عن طريق ايجاد حلول تلاقي التأييد لقضايانا في المجتمع الدولي وتعاون ، في نفس الوقت القبول بين الاطراف المعنية .. ان ما يهمنا بالدرجة الأولى ان يتحقق الفوز لقضايانا في الاتجاه الايجابي» ، صحيفة الشرق الأوسط ، في ١٩٨٧/٢/٢٨ .

كما رأت أيضاً أنها عبر هذا المنبر الدولي وبالتعاون مع الدول العربية والاسلامية التى ترتبط ببعضها في التراث والعقيدة ، تستطيع أن تعبر عن مبادئها وأفكارها التي تشاركها فيه دول اسلامية واخرى عربية ، وان تدافع في الوقت نفسه عنه من خلال مجموعة عدم الانحياز عن وجودها وحقوقها في الوقوف سوية أمام قوى الاستعمار والصهيونية في قضاياها الرئيسية التي تأتي في مقدمتها قضية فلسطين .

ولقد وجدت المملكة ان النهج الأفضل لمسيرة دبلوماسيتها ، هو أن تسير في نهج ومسيرة متوازية بين الشرق والغرب . «فقد حرصت المملكة على شجب ما رأته خطأ في سياسة الكتلتين بصرف النظر عن علاقاتها الاقتصادية المميزة مع فرنسا» . وقد عبر عن هذا النهج خير تعبير الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي من على منبر الجمعية العمومية عام ١٩٨٥ بقوله :

«اننا من على هذا المنبر نعرب عن ارتياحنا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للشعب الافغاني في حقه في تقرير مصيره .. كما نعرب عن ارتياحنا لموقف الأتحاد السوفيتي المؤيد للشعب الفلسطيني في حقه في تقرير مصيره ، إلا ان مؤازرة الأتحاد السوفيتي للقضية العربية وتأييده للحق العربي في فلسطين لا يبرر اطلاق يده في افغانستان واحتلالها عسكريا وسلب الشعب الافغاني استقلاله وكرامته . كما ان معارضة الولايات المتحدة للاحتلال السوفيتي لافغانستان ومطالبتها بمنح حق تقرير المصير للشعب الافغاني لا يبرر دعمها غير المحدد وغير المشروط لاسرائيل وعدم تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه واقامة دولة على أرضه . ويجب على الولايات المتحدة تأييد الحق والعدل والشرعية الدولية»[1] .

ولكن مثل هذه الامال ، لم تكن في مقدورها تحقيقها ، في السنين الأولى لقيام المنظمة الدولية ، بسبب أن المملكة نفسها كانت تفتقر إلى الامكانيات المطلوبة لتحقيق امانيها . فالى جانب أنها دولة حديثة التكوين فهي في عين الوقت لم تكن تملك القدرات اللازمة التي تجعل منها ومن دبلوماسيتها امام المنظمة العالمية ان تكون ذات تأثير ، منذ ان كانت تفتقر إلى القوة العسكرية والاقتصادية اللتين تعطيان للدبلوماسية قوة فاعلة .

---

(١) صحيفة الجزيرة ، الرياض ، العدد ٤٧٥٢ ، تاريخ ١٤٠٦/١/١٨هـ الموافق ٢ اكتوبر (تشرين الأول) ، ١٩٨٥م .

إلا ان الدبلوماسية أخذت تكتسب قوة بعد ان أصبحت المملكة تسيطر على أكبر خزان للبترول في العالم ، وان دورها اخذ يتعزز داخل المنظمة الدولية مما اكسبها مركزا مرموقاً . وقد تمثل هذا المركز المرموق في تدعيم مصالحها القومية[1] وإلى جانب ذلك فان الاعتماد البالغ لدول العالم على منتجات البترول قد [اضفى] عليها «ميزة على الأمم الأخرى و [مكنها] من القيام بدور هام في السياسية الدولية»[2] والدبلوماسية العالمية .

وهكذا يمكن القول في الخلاصة ان احدى المستجدات في الدبلوماسية السعودية هي المجال العالمي ، الذي اعطى للدولة مكانة وأهمية متزايدة في الربع الأخير من هذا القرن .

---

(١) الدكتور عبدالله القباع ، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ، الرياض ، ١٩٨٠ ، ص (٢٣) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

خلاصـات عـامة

ان الهدف من البحث الموسوم : اضواء على الدبلوماسية العربية السعودية : «الثوابت والمستجدات» ، هو الوقوف على مسيرة الدبلوماسية العربية السعودية وما طرأ عليها من تحولات ومستجدات جنباً إلى جنب على ما حافظت عليه من ثوابت .

وكان من الضروري قبل الدخول في تفاصيل مسيرة الدبلوماسية السعودية وثوابتها ومستجداتها ، توضيح حقيقتين أساسيتين : الأولى وهي التي تتعلق بطبيعة الدبلوماسية والثانية وهي التي تتعلق بنهج الدبلوماسية . فأما عن الطبيعة العامة للدبلوماسية ، فهي أنها ظلت ثابتة لم تتغير ، لأن طبيعة الانسان هي هي لم تتغير . فها هو الانسان اليوم كما كان بالأمس ، يلجأ إلى الدبلوماسية ليقيم المفاوضات بهدف حصر نطاق الخلافات وتبادل وجهات النظر فيها وفق اسلوب تفاوضي سلمي بأمل الوصول إلى حلها واعادة العلاقات إلى أحوالها الاعتيادية التي تقوم على الاستقرار والسلام ، وأما عن نهج الدبلوماسية فهو الذي يتناول الوسائل ممثلة بالمسارات الدبلوماسية التي تختارها من أجل الوصول إلى الهدف وذلك لاعادة العلاقات إلى حالتها الاعتيادية .

ان هذه الوسائل تتصل بحياة الدول والشعوب التي تتغير عادة ، لأن أحوال الشعوب والدول تتغير من عصر إلى عصر ، تبعاً لتغير المفاهيم السائدة في كل عصر . وبناء على ذلك فان وسائل الدبلوماسية في العصور التقليدية القديمة قد أصبحت غيرها في العصور الحديثة . فبينما كانت أهم القضايا التي تشغل الدبلوماسية التقليدية لتتمحور في القضايا العسكرية والامنية ، اذا بهذه القضايا تزداد وتتنوع نتيجة ما حصل من ثورة علمية وتكنولوجية في المواصلات والاتصالات وفي غيرها ، وما عكسته على انماط حياة الشعوب والدول نتيجة الاحتكاك المباشر بينها . فظهرت على أثرها مشكلات وخلافات جديدة لا تقتصر على قضايا الأمن حسب ، وإنما امتدت إلى النواحي الاقتصادية والثقافية والفنية وغيرها ، الأمر الذي أدى بالدبلوماسية إلى ان تسلك سبلا ووسائل جديدة ، فظهرت على أثرها ما أخذ يعرف بالدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الاعلامية وغيرها .

وقد أخذنا بنظر الاعتبار هاتين الحقيقتين عند دراستنا للدبلوماسية السعودية فوجدنا ان الدبلوماسية العربية السعودية شأنها شأن دبلوماسية الدول الاخرى قد ظلت طبيعتها

ثابتة ، ولكن الذي تغير فيها هو النهج . ولكن أي نهج ذلك الذي تغير ؟ أنه النهج الذي لا يمس معتقداتها وثقافتها وتراثها . أما ما يمس هذه المعتقدات والتراث والثقافة ، فقد ظلت تحافظ عليه إلى يومنا هذا . أما ما عداه ، فقد اخذ فيه النهج مساراً لا بل مسارات مستجدة ، تبعاً للظروف المستجدة التي طرأت على حياتها . وخير مثال على ذلك ما يتعلق بأمن الدولة . فبينما كان أمن الدولة في أول نشأتها مقتصراً على تأمين جوانب محدودة ، اذ بهذا الجانب ، وبعد تغير ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والعالمية ، قد تطلب تأمين نمط جديد من الأمن : نمط يتناسب والعصر الذي فرض بناء قوة دفاعية من نوع وسلاج جديد وهكذا .

ولقد قام البحث على عدة فصول قصيرة .

فبينما تضمن الفصل الأول مقدمة مختصرة للتمهيد للموضوع ولتهيئة الدارس والقارىء على الحقائق المتعلقة بالنهج وبالمسار وصلتها بمسيرة الدبلوماسية السعودية وتطوراتها .

فان الفصل الثاني جاء ليبحث في تحديد الموضوع الذي نحن بصدده ، وتوضيح الصلة بين الدبلوماسية والاستراتيجية وهو ما تضمنه المبحث الأول ، وبين الاستراتيجية الخارجية والاستراتيجية الدبلوماسية وهو ما تضمنه المبحث الثاني ، والدبلوماسية الفاعلة ومرتكزاتها وهو ما تضمنه المبحث الثالث .

هذا وان ما توصل إليه الفصل هو ان الاستراتيجية الدبلوماسية اذ تمثل التجسيد العملي للاستراتيجية الخارجية ، فان الدبلوماسية الفاعلة هي وحدها التي يمكن لها تحقيق اهداف الاستراتيجية الدبلوماسية .

أما الفصل الثالث فقد جاء بعد تحديد موضوع الدراسة ، ليتحدث عن الطبيعة العامة للنهج الدبلوماسي السعودي من حيث صلته بالواقع الجغرافي والتاريخي (المبحث الأول) وبالرسالة الاسلامية (المبحث الثانث) ، وبالقيادة التاريخية (المبحث الثالث) .

أن أهم ما توصل إليه البحث في هذا الفصل من نتائج قد تمثلت في ان الطبيعة العامة للنهج الدبلوماسي السعودي قد ضمها اطار عام يقوم على مرتكزات أساسية هي التراث والعقيدة والقيادة من حيث أنها العناصر التي صنعت هذا الاطار العام .

وقد جاء الفصل الرابع ليبحث في الطبيعة الخاصة لنهج الدبلوماسية العربية السعودية موضحاً العناصر الخصوصية التي عملت على هذه الطبيعة الخاصة بما فيها النظام السياسي

السعودي الذي تحدث عنه المبحث الأول والشرعية التي تحدث عنها المبحث الثاني ، والقيادة الكارزمية التي تحدث عنها المبحث الثالث ، والمسار العلني الذي تحدث عنه المبحث الخامس ، والمسار التوفيقي الذي تحدث عنه المبحث السادس ، والمسار الهادىء الذي تحدث عنه المبحث السابع ، وأخيراً المسار اللاانحيازي الذي تحدث عنه المبحث الثامن .

ان بيت القصيد الذي وقف عنده الفصل الرابع هو ان ما عمل على خصوصية النهج الدبلوماسي السعودي هو جملة عناصر أساسية تفاعلت مع بعضها بحيث أدت بمجموعها إلى هذه الخصوصية .

أما الفصل الخامس فانه قد كرس لدراسة الثوابت في الدبلوماسية السعودية والتي شملت البعد السعودي ، والبعد الخليجي ، والبعد العربي ، والبعد الاسلامي والتي تم بحثها في المباحث الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي .

واذا كان هناك خلاصة لما توصل إليه هذا الفصل فهي ان الدبلوماسية السعودية تسير ضمن ضوابط ثابتة لا تتخلى عنها لكونها تتصل بتراثها وثقافتها ومعتقدها .

وأخيراً الفصل السادس الذي تناول دراسة المستجدات في الدبلوماسية العربية السعودية والتي عملت عليها ظروف جديدة مرت بها الدولة في العقدين الاخيرين بحيث ظهر على أثرها انماط جديدة في الدبلوماسية السعودية : كالدبلوماسية السياسية (المبحث الأول) والدبلوماسية الأمنية (المبحث الثاني) والدبلوماسية الاقتصادية (المبحث الثالث) والدبلوماسية العالمية (المبحث الرابع) .

ولقد كان محور ما توصل إليه الفصل هو أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي مرت بها المملكة في العقدين الاخيرين من هذا القرن قد فرضت عليها ان تمارس انماطاً جديدة من الدبلوماسية تتناسب والمكانة الجديدة التي وصلت إليها محالياً واقليمياً وعالمياً .

وصفوة القول أن الدبلوماسية السعودية إذ ظلت ثابتة في طبيعتها ونهجها التراثي والثقافي والعقائدي ، فانها قد مرت بتطورات اقتصادية واجتماعية مما فرض على الدبلوماسية ان تسلك نهجا متطورا ممثلا في مسارات جديدة لم تكن لتألفها من قبل ، كالمسار الدبلوماسي السياسي والمسار الدبلوماسي الاقتصادي والمسار الدبلوماسي الأمني إلى جانب مسارات دبلوماسية مستجدة اخرى .

المراجـــع

الكتب باللغة العربية :

- حمزة ، فؤاد : **البلاد العربية السعودية** ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، ١٩٦٨ .
- عنان ، محمد : **السعودية وهموم العرب (١٩٢٣ - ١٩٧٨)** ، المكتب العالمي ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- الزركلي ، خير الدين (ثلاثة أجزاء) ، **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- السعودية ، المملكة العربية ، وزارة الاعلام ، **فيصل يتكلم** ، ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٦٧م .
- القباع د. عبدالله ، **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية** ، عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٠ .
- ـــــ ، **السياسة الخارجية السعودية** : مطابع الفرزدق ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- عسـة ، أحمد ، **معجزة فوق الرمال** ، المطابع الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- محمد ، د. فاضل زكي ، **الفكر السياسي العربي الاسلامي** ، دار الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- ـــــ ، **الدبلوماسية في النظرية والتطبيق** ، جامعة بغداد ، ط ٤ ، بغداد ، ١٩٧٨ م .
- محمد ، محمد جاسم ، وظمياء كاظم الكاظمي ، **مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط في الدوريات العربية والاجنبية** ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السلسلة الخاصة (٦٨) ، البصرة ، ١٩٨٣ م .
- السفير مدني ، د. محمد عمر ، **التمثيل الدبلوماسي الدائم الايجابي والسلبي للمملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى** ، وزارة الخارجية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، جدة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

- ميشان ، بنوا ، (تعريب رمضان لاوند) **فيصل عاهل السعودية** ، دار اسود للنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- وهبة ، حافظ ، **خمسون عاماً في جزيرة العرب** ، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة .

البحوث باللغة العربية :

- معالي الأستاذ/ عبدالله بشارة ، **دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية** ، مجلة التعاون ، يناير (كانون الثاني) ، ١٩٨٦ م .
- الأستاذ/ سعود بن عبدالعزيز الدايل ، **السياسة الخارجية للملك عبدالعزيز** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض من ١٩ – ٢٣ ١٤٠٦هـ الموافق ١ ١٩٨٥/١٢/٥ م .
- د. إسماعيل دعيس ، **الملامح العامة للاقتصاد السعودي** ، كتاب دراسات سعودية ، الجزء الأول ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م .
- سمو الأمير سعود الفيصل ، **الوحدة العربية ، نظرة عامة** ، مجلة التعاون ، عدد ١ ، يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ م .
- السفير مأمون القباني ، **حركة عدم الانحياز ودور المملكة العربية السعودية منها** ، في مجلة دراسات دبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، عدد ١ ، رجب ١٤٠٤هـ الموافق ابريل ١٩٨٤ م .
- السفير د. نزار مدني ، **المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية** ، في مجلة الدبلوماسي ، وزارة الخارجية ، جدة ، عدد ١ ١٩٨١ م .
- معالي الأستاذ/ عبدالرحمن أمين منصوري ، **مرتكزات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون** ، الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون ، الرياض ٨ – ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ هـ ، ١٨ – ٢٦ يناير (كانون الثاني) ، ١٩٨٦ م .

الكتب باللغة الأجنبية :

* Copley., Gregory R. (Ed. in Chief) **Defense and Foreign Affairs,** The Perth Corporation, Washington D. C. 1985.

* Cordesman, Anthony H. **Western Strategic Imterests in Saudi Arabia,** Groom Helm, London, 1987.

* Al-Farsy, Fouad, **Saudi Arabia – A Case Study in Development,** Syaney and Hemley, London, 1982.

* Korany, Bahget. **The Foreign Policies of Arab States,** Westview Boulder, 1984.

* El Mallakh, Ragaei, **Saudi Arabia – Rush to Development,** The John Hopkins University Press, Baltimore, 1982.

* MC Laurin R. D. **Middle East Foreign Policy,** Praeger, New York, 1982.

* Nyrop, Richard F. (Ed.) **Saudi Arabia – A Country Study,** The American University, Foreign Area Studies, 1984.

* Quandt, William B. **Saudi Arabia in The 1980's Foreign Policy, Security, and Oil,** The Brooking Institution, Washington D. C. 1981.

* Safran, Nadav. **Saudi Arabia – The Ceaseless Quest for Security,** The Belkmap Press of Harvard, University Press, Cambridge 1985.

الدوريات : الصحف والمجلات :

- صحيفة الجزيرة (الرياض) في ٢ اكتوبر ١٩٨٥ م .
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن) في ١٩٨٦/١٢/١٤ .
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن) في ١٩٨٧/٢/١٦ م .
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن) في ١٣ مارس ١٩٨٧ م .
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن) في ١٩٨٧/٤/١٥ م .
- صحيفة الشرق الأوسط (لندن) في ١٩٨٧/٤/٢٠ م .
- مجلة الدستور (لندن) في ١٩٨١/٨/٢٤ م .
- مجلة المستقبل (بيروت) في ١٩٨١/١١/١٤ م .
- مجلة الصياد (بيروت) في ١٠–١٩٨٧/٤/١٦ م .

الجغرافيا السياسية
للمملكة العربية السعودية

« المقومات البشرية للدولة »

فرج مبارك جمعان المولد
محاضر بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقــدمــة

يمتاز علم الجغرافيا عن بقية العلوم الأخرى بشموليته وإذا كان أحد جوانب هذه الشمولية دراسة هذا العلم للأرض بظواهرها ومظاهرها الطبيعية فان الجانب الآخر لهذه السمة هو دراسة الانسان ونشاطه فوق سطح هذا الكوكب . ولئن كانت انشطة الانسان كثيرة وعديدة فأن ابرز سمات هذه الانشطة هي الوحدات السياسية التي أنشأها الانسان لينظم بها جماعاته المتباينة في ثقافاتها والمتعددة في لغاتها ومعتقداتها . وتعتبر دراسة الانسان داخل الوحدة السياسية من الجوانب التي يهتم بها علم الجغرافيا السياسية لكي يرسم الاطار الذي تقاس به قوة الدولة ومكانتها بين القوى العالمية . ويأتي كل من الدين واللغة والسكان كأكثر العوامل دوراً وأكبرها تأثيراً في تحديد قوة الانسان داخل الدولة ومن ثم انعكاس هذه القوة على الوحدة السياسية . مما سبق يتضح ان هناك عوامل أخرى تعمل بدورها في اكساب القوة لن نتطرق إليها في دراستنا هذه ، وهذا لا يعني التقليل من أثرها بقدر ما نهدف منه إلى التركيز على أكثرها أهمية لدراستنا .

الـديــن

أهمية الدين كعامل من المقومات البشرية في قوة الدولة

خلق الله سبحانه وتعالى الانسان لكي يعمر الأرض قال تعالى : « **إذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة ... الآية** »[1] ، وتعمير الأرض عبادة ضمن اطار كبير للعبادات التي خلق الانسان من أجلها . قال تعالى : « **ما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون** .. »[2] . من هذا نفهم ان الدين بدأ مع بداية الانسان على هذه الأرض مما يجعل الدين الهدف الأول والرئيسي لحياة الانسان والتي بها تستقيم أموره ويكون ضمن الاطار الذي رسمه الله سبحانه وتعالي لحياته وحدد مسيرتها السليمة .

وعلى هذا الأساس يعتبر الدين العامل الأول في وحدة البشر كما أن جميع الأديان التي نزلت على الرسل تدعو كلها إلى دعوة واحدة هي عبادة الله وحدة قال تعالى : « **ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت** »[3] ، كما أنها مهما اختلفت امكنتها وتباعدت أزمنتها نجدها ذات دعوة واحدة « **ان الدين عند الله الاسلام** »[4] .

وإذا نظرنا إلى عالمنا المعاصر لوجدنا ان الناس قد تعددت دياناتهم وتنوعت معتقداتهم حتى أصبحوا شيعاً واحزاباً وكان نتيجة هذا حتما صراعات وحروباً طاحنة بين هذه المعتقدات التي دخل الانسان فيها وأتى بها من نظرته للحياة بما يخدم به نفسه وبنى جنسه واطماعه وكان لزاما ان تصطدم مع اطماع اخرى تسعى للغرض ذاته .

اذن من معرفتنا لهذا الواقع الأليم أرجع جميع مشاكل عالمنا المعاصر إلى هذه الاختلافات العقائدية ان جاز لي التعبير في استخدام هذا اللفظ ليكون أكثر شمولاً ، كما أنني لا ارجع ما ذهب إليه الكثير ممن كتبوا في هذا الموضوع وقللوا من أهمية الدين ودوره في ترابط الوحدة

---

١) سورة البقرة ، آية ٣٠ .
٢) سورة الذاريات ، آية ٥٦ .
٣) سورة النحل ، آية ٣٦ .
٤) سورة آل عمران ، آية ١٩ .

السياسية ، كما ذهب إلى ذلك كل من الدكتور محمد عبدالمجيد[١] والدكتور محمد الديب[٢] والأخير ذهب إلى اعتبار الصراع العربي الاسرائيلي صراعاً استعمارياً والواقع ان اسرائيل نجحت في اعتبار صراعها مع العرب دينياً من جهتها في حين أنه قومي من الجهة الأخرى وهذا العامل من العوامل المساعدة في تفوقها على العرب ، اذ أننا بفقدنا الصفة الإسلامية على صراعنا مع العدو الاسرائيلي فقدنا الكثير من القوة الإسلامية ودعمها التي لا يزيد العالم العربي في مجموع سكانه عن دولتين اثنتين من الدول الإسلامية الأكثر سكانا .

ان حقيقة الصراع الديني في الحرب العربية الاسرائيلية امر واقع مهما عملت وسائل الاعلام الغربي بثقلها على ابعاده ولا ادل على ذلك من التدريبات التي يقوم بها افراد الجيش الاسرائيلي على الأسلحة بالذخيرة الحية حيث يكون الهدف دمي تعلوها الكوفية والعقال وترتدي اللباس العربي يرافقه صوت القائد باصدار الأمر بكل حقد وكراهية قائلاً : «صوب على محمد»[٣] .

الدين والقوة :

يعتبر الدين عاملاً من عوامل القوة في الدولة بما يلي :

أولاً : وحدة الدين في الدولة بمعنى هل يوجد في الدولة دين واحد أو أكثر .

ثانياً : أثر هذا الدين في ترابط افراد المجتمع وتكاتفهم داخل الدولة مما يجعل منهم عامل قوة .

واذا طبقنا هذين العاملين على المملكة لوجدنا الدين من عوامل القوة الرئيسية التي تجعل منها دولة ذات نفوذ وقوة في المجتمع الدولي حيث يعملان كلاهما ويكونان مؤثراً ايجابيا من حيث القوة .

فالمملكة لا تمتاز بوحدة الدين فقط بل أنها تعد المكان المقدس الذي يتجه إليه المسلمون خمس مرات في اليوم ومهبط الوحي ومنبع الرسالة المحمدية التي يدين بها جميع

---

(١) محمد عبد المجيد عامر ، الجغرافيا السياسية والدولة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ٢٥٤ .

(٢) د. محمد الديب ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، القاهرة ، ص٢١٥ .

(٣) عامر عبيد ، صوب علي محمد ، شعار التدريب في الجيش الامريكي ، جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٣٠٤٩ ، ١٤٠٧/٨/٦هـ ، ص١٢ .

المسلمين حيث يوجد بها الكعبة المشرفة (قبلة المسلمين) والمسجد النبوي الشريف (مزار المسلمين) . وهذا بلا شك عامل وحدة تجتمع عليه الامة الاسلامية في مشارق الأرض ومغاربها .

ولكي نبرز أثر الدين كعامل قوة في المملكة – وهذا لا يقتصر على المملكة وحدها بل يشمل جميع الدول الإسلامية على ما سبق ايضاحه – يجب ان ندرك ان الدين الإسلامي هو دستور شامل للحياة الانسانية في تطبيقه بالصورة التي جاء بها النبي محمد ﷺ لسعادة البشرية جميعها . فلقد بدأ الإسلام بتربية الفرد منذ نشأته تحت رعاية أبويه المسلمين فاعتنى بجميع قواه العقلية والجسمية والنفسية وفي القرآن الكثير مما ألف عنه الكتب الكثيرة التي لا يسعنا طرحها في موضوعنا هذا ، ويمكن ايجاز بعضها بما نزل في القرآن الكريم أو جاء في السنة النبوية التي تدعو الفرد المسلم وتأمره وتحثه على حسن الخلق والتواضع والصدق والأمانة والصبر والرحمة والمحبة والنظام والتوسط والاعتدال وما أكثر ما جاء من آيات قرآنية في ذلك وأحاديث نبوية أيضاً ، ولعل أبرز ما جاء به الإسلام قبل أربعة عشر قرناً هو حقوق المواطن الخمسة واقرارها وهي حق الحياة ، حق الحرية ، حق العلم حق الكرامة ، حق التملك والتي لا تتم كرامة الانسان ولا سعادته بفقدان واحد منها ، حيث اعتبر المجتمع هو المسؤول عن تحقيقها لهم ومن هنا انبعثت فكرة التكافل الاجتماعي في الإسلام[1] . ثم تلا ذلك بالعناية بالاسرة التي يتكون منها المجتمع حيث جاء الاسلام بمنهاج يسير عليه المسلم يبدأ باختيار الزوجة وحتى الوصاية والمواريث وحتى في أدق تفاصيل الحياة الزوجية ومشاكلها لكي يصبح المجتمع المسلم سليماً في تركيبه وصحيحاً في بنيانه . وبعد ايجاد الفرد المسلم الصالح والأسرة الصالحة عنى الإسلام بالمجتمع وأسهب في ذلك سواء من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ولعل أوضح دور للدين في وحدة المجتمع وترابط سكانه وتكاتفهم هي المؤاخاة بين المؤمنين قال تعالى : «**انما المؤمنون اخوة**»[2] ، والتعاون قال تعالى : «**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان**»[3] ، وقال رسول الله ﷺ (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[4] ، ولعل ابرز ما جاء في التكافل الاجتماعي وقواعده قوله

---

(١) عزالدين بليق ، منهاج الصالحين ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ ، بيروت ، ص٤٢٤ .
(٢) سورة الحجرات ، آية ١٠ .
(٣) سورة المائدة ، آية ٢ .
(٤) صحيح مسلم ، بشرح النووي ، دار احياء التراث العربي ، ط٢ ، بيروت ، ١٣٩٢هـ ، ص١٤٠ .

ﷺ : (لا يؤمن احدكم حتى يجب لأخيه ما يحب لنفسه)[١٢] وبالاضافة إلى ذلك فان حياة المسلم اليومية كلها تهدف إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية ومن ثم وحدة العالم الإسلامي في اطارها العام كتفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد وعيادة المريض وحقوق الجار التي جاء فيها قوله ﷺ : (أوصاني جبريل بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) [٢] . ولعل اقوى ما جاء به الدين هو استخدام القوة لحفظ دماء المسلمين وقوتهم وردع باغيهم . حيث قال تعالى : «**وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**»[٣] .

اذن نفهم ان تعاليم الدين الإسلامي تعمل على تآلف المجتمع المسلم وترابطه وتنشر المحبة والوئام بين افراده وهذا لا يتوفر في المجتمعات غير الإسلامية حيث لا يأمن المواطن على أي حق من حقوقه سواء منها الحرية أو التملك كما هو حال النظام الشيوعي أو حق الكرامة والحياة التي يفقدها المواطن في المجتمعات الغربية حيث لا يأمن على نفسه اذ أن الفرد القوى هو فقط وحده الذي يستطيع البقاء وهو الذي يستطيع ان يتحكم في المسيرة الديمقراطية للانتخابات سواء بالمادة أو سواها ، وهنا ندرك أهمية الدين في قوة الدولة والذي يتضح لنا مما سبق ان فقدان العامل الديني في أي دولة انما هو فقدان للاساس الذي تقوم عليه تلك الدولة .

دور الدين الإسلامي في ترابط الدولة :

ان الإسلام قضى على الطبقية في المجتمع المسلم وهو بذلك البديل الوحيد للذين ينشدون رفاهية الانسان في عالمنا المعاصر فلا اباحية النظام الرأسمالي ولا أجحاف النظام الشيوعي قال تعالى : «**وكذلك جعلناكم امة وسطا**»[٤] ونعني هنا اننا لسنا متوسط حسابي بين الشيوعية والنظام الرأسمالي وانما نحن أصحاب عطاء خاص رفض دكتاتورية الطبقة العاملة واستبدل بها قوى الشعب كلها دون ان نقصرها على طبقة من طبقاته كما فعل النظام الشيوعي ، حيث يعتبر الفرد في الإسلام أمة بل عالم بأسره بل انه الانسانية كلها في قيمته قال تعالى : «**من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكأنما**

---

(١) عزالدين بليق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٥ .
(٢) صحيح مسلم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦ .
(٣) سورة الحجرات ، آية ٩.
(٤) سورة البقرة ، آية ١٤٣ .

أحيا الناس جميعاً» [١] . وإذا كان الفرد له هذه القيمة في المجتمع المسلم فانه كذلك ليس له الحرية المطلقة التي نادت بها الرأسمالية قال تعالى : «**للرجال نصيب مما اكتسبو وللنساء نصيب مما اكتسبن**» [٢] ، فهناك حق لله وحقوق للحاكم يفرضها كاجتهاداته عند المجاعات والحروب والاوبئة وفي هذا اختلاف عن حرية الفرد التي ينادي بها النظام الرأسمالي (اليمين) والتي تهدف إلى طغيان مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة . كما أنها تختلف عن ظغيان مصلحة الجماعة التي ينادي بها النظام الشيوعية (اليسار) [٣] .

وإذا كان الدين الإسلامي دينا وسطا فانه دين عدل ومساواة بين طبقات المجتمع قال تعالى : «**يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم**» [٤] ، وقال تعالى : «**يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبث فيهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيباً**» [٥] . وقال رسول الله ﷺ (لا فرق بين عربي ولا عجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى) [٦] . ولهذا نجد أن المجتمع المسلم لا ينظر إلى النواحي العرقية فكلنا أمة واحدة من أب وأم واحد وان الأفضلية عندنا بالتقوى . كما ان المجتمع المسلم يدعو إلى المساواة بين الأجناس فلم ينادي بتميز فئة على اخرى كما نادت النازية ولا بتفوق الرجل الأبيض على الأسود كما ادعاها الغرب ولم يدعي بالتميز عن بقية الأمم كما ادعى اليهود بأنهم شعب الله المختار .

ان أي وحدة سياسية تجمع بين هذه الأسس في مجتمعها لحرى بها أن تسود العالم وتحمل لواء الحضارة الانسانية وتنتشله من مشاكله التي غرق في أوحالها . فهل يوجد دين يجمع هذه المقومات ؟ ان الدين الإسلامي يجمع بين عدل اليهودية الصارم (العين بالعين والسن بالسن) [٧] . وبين تسامح المسيحية المفرط (من ضربك على خدك الايمن فأدر له الأيسر) فنجده يعطيك حق رد العدوان بمثله ولكنه في الوقت نفسه يفضل العفو والصبر «**فمن عفا وأصلح فأجره على الله**» [٨].

---

(١) سورة المائدة ، اية ٣٢ .
(٢) سورة النساء ، آية ٣٢ .
(٣) مصطفى محمود ، الماركسية والاسلام ، دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٨٥ ، القاهرة ، ص ١٨ .
(٤) سورة الحجرات ، آية ١٣ .
(٥) سورة النساء ، آية ١ .
(٦) مصطفى محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤ .
(٧) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٨) سورة الشورى ، آية ٤٠ .

مجمل القول ان الدين الإسلامي وسط بين اليمين واليسار كما سبق توضيحه وسط بين اليهودية والنصرانية دين سماوي شرعه الله ليسير الناس حياتهم على الأرض وشتان بين تشريع الله الذي هو أعلم بأحوال البشر وتشريع الناس الذين يتأثرون بعواطفهم ونزعاتهم .

ولكي نؤكد الأهمية الاثنوغرافية للعامل الديني داخل الدولة نلقى نظرة شاملة على عالمنا المعاصر حيث تنتشر الحروب والفوضى حاملة معها الكثير من الآلام لبنى البشر ولعلي هنا اؤكد دور هذا العامل في أمن واستقرار الدولة في وقتنا الحاضر .

فالصراع في لبنان بدأ على أساس ديني طائفي بين المسيحية والمسلمين ثم تطور إلى قتال ليس بين الديانتين فحسب بل بين طوائف ضمن اطار الدين الواحد لذا أصبح تعدد المذاهب في الدين الواحد عامل ضعف في الوحدة السياسية من وجهة نظر الجغرافية السياسية . وهذا ما ينطبق على ايرلندا الشمالية حيث لا يزال الصراع بين الكاثوليك والبروستانت مستمر كما ان اختلاف مذهبي كل من ايران ذات المذهب الشيعي والعراق ذات المذهب السني هو أساس الصراع بين الدولتين بالرغم من وجود نسبة كبيرة من سكان العراق يعتنقون المذهب الشيعي . أما لدلالة اختلاف الدين داخل الوحدة الواحدة فخير مثال عليه قبرص حيث توجد طائفة قبرصية يونانية ذات ديانة مسيحية وطائفة قبرصية تركية تدين بالدين الإسلامي ، وكان نتيجة للصراع بين الديانتين ان انقسمت الجزيرة إلى قسمين إسلامي ومسيحي ولازالت الحرب بين الحكومة السودانية والمتمردين من جنوب السودان مستمرة نظراً لاختلاف العامل الديني بينهما . أما المجاهدون الافغانيون فيقاتلون العدو السوفيتي الذي يسعى لنشر المذهب الشيوعي على حساب الإسلام وكما قيل عن جنوب السودان يمكن ان يقال عن جنوب الفلبين حيث يقاتل المسلمون من أجل الحصول على الحكم الذاتي لاقاليم الجنوب التي يكثر بها المسلمين .

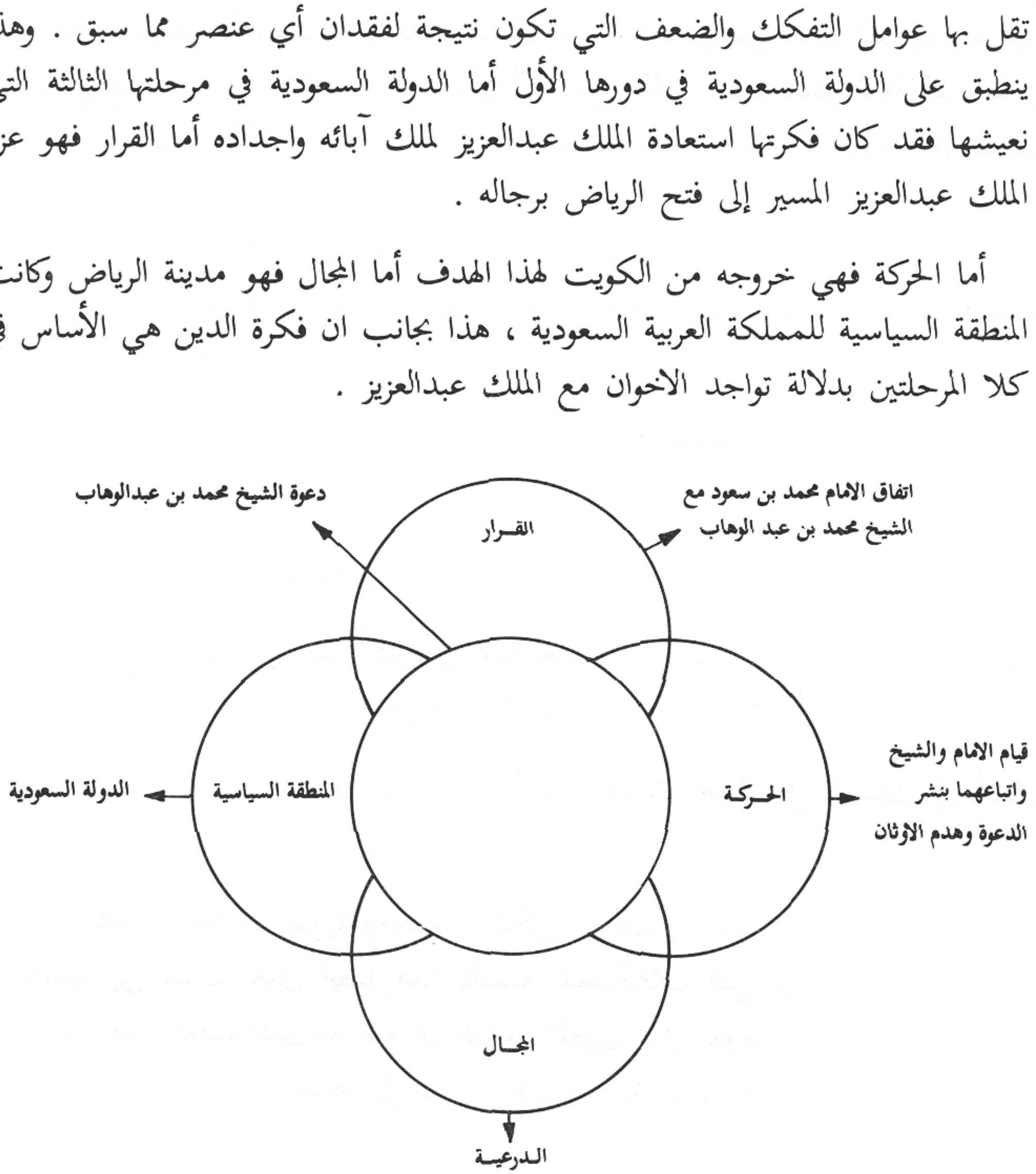
يقول جونز في نظريته «المجال الموحد» The Unitied Field Theory [1] أن أي وحدة سياسية بدأت من فكرة حتى أصبحت وحدة سياسية وتتبع الفكرة القرار ثم الحركة يليها المجال حتى تنتهي بالمنطقة السياسية التي تتبلور فيها حدود الوحدة السياسية . ولعل أكثر فكرة تنشأ على أساسها وحدة سياسية هي الدين وهذا ينطبق على باكستان حيث انفصلت عن الهند على أساس ديني وكذا اندونيسيا بل أن الأتحاد السوفيتي نشأ بفكرة المذهب الشيوعي .

---

(١) د. محمد الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

والمملكة العربية السعودية قامت على أساس فكرة الدين تتمثل في دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب تلاها قرار هو اتفاق الشيخ محمد بن عبدالوهاب مع الامام محمد بن سعود على نشر الدعوة ثم الحركة التي بها بدأ اتباع الشيخ محمد بن عبدالوهاب والامام محمد بن سعود بنشرها وازالة البدع والمنكرات وما تبع ذلك من قتال ، وكان المجال هو مدينة الدرعية أما المنطقة السياسية فهي الدولة السعودية بمراحلها الثلاث أقصى اتساع لها والتي ارتسمت حدودها الحالية (انظر شكل واحد) . وفي هذا ما يؤكده العامل الديني في بقاء الدولة قوية تقل بها عوامل التفكك والضعف التي تكون نتيجة لفقدان أي عنصر مما سبق . وهذا ينطبق على الدولة السعودية في دورها الأول أما الدولة السعودية في مرحلتها الثالثة التي نعيشها فقد كان فكرتها استعادة الملك عبدالعزيز لملك آبائه واجداده أما القرار فهو عزم الملك عبدالعزيز المسير إلى فتح الرياض برجاله .

أما الحركة فهي خروجه من الكويت لهذا الهدف أما المجال فهو مدينة الرياض وكانت المنطقة السياسية للمملكة العربية السعودية ، هذا بجانب ان فكرة الدين هي الأساس في كلا المرحلتين بدلالة تواجد الاخوان مع الملك عبدالعزيز .



تطبيق نظرية جونز على نشأة
المملكة العربية السعودية

شكل رقم (١)

اللغـــة

تأتي اللغة في أهميتها بالنسبة لوحده الدوله وترابطها كعامل ثانوي في بعض القارات وكعامل رئيسي في بعضها الآخر ولعل ذلك يعتمد على مدى التقدم الحضاري الذي تشهده تلك القارات وبالتالي أثره في احياء نار التعصب اللغوي . فمثلا نجد ان القارة الأوربية التي لا يوجد فيها دولتان تتكلمان لغة واحدة باستثناء المانيا والنمسا وبعض الدول الصغيرة (القزمية) مما يعني أن هناك انتشار لبعض اللغات في أكثر من دولة ، حيث تنتشر اللغة الفرنسية في فرنسا وبلجيكا ، والالمانية في كل من سويسرا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ويوجد في سويسرا وحدها أربع لغات رسمية هي الفرنسية والالمانية والايطالية والرومانية وجميعها متساوية في الحقوق[1] . ويوجد في الاتحاد السوفيتي ١٥٠ لغة أما الهند ففيها ١٥ لغة رئيسية وتصل إلى أكثر من ٢٠٠ لغة ولهجة ويتحدث سكان العالم اليوم ما يقارب ٣٠٠٠ لغة يمكن تصنيفها وفق مجموعات كتالتالي[2] :

١ – لغات تتكلمها عدة دول نجد منها اللغة الانجليزية ، الاسبانية ، الفرنسية ، البرتغالية ، الالمانية ، العربية .

٢ – بعض اللغات تستخدم في دولة واحدة فقط مثل البولندية ، الايسلندية ، اليابانية .

٣ – بعض الدول تسود فيها أكثر من عدة لغات كالاتحاد السوفيت ، الهند ، الصين ، بعض دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

٤ – بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر كاقليات لغوية مثل الباسك في أسبانيا وفرنسا ، الكردية في منطقة الاكراد في كل من ايران والعراق وتركيا .

ان كثرة المشكلات الدولية وتعقدها لا يمكن ارجاعها إلى سبب ديني بحت كما لا يمكن ارجاعها إلى سبب لغوي أيضاً هذا بالنسبة للمشكلات التي ترجع لعامل من هذين العاملين ففي الوقت الذي نجد فيه ان العامل اللغوي ابرز العوامل التي ادت إلى انقسام باكستان الشرقية والغربية سابقاً إلى دولتي باكستان وبنغلاديش نجد أيضاً ان العامل الديني

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) د. فتحي محمد ابو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص٩٤ .

ابرز العوامل التي تعمل على فصل ايرلندا الشمالية من بريطانيا وانضمامها إلى ايرلندا . كما انهما يعملان معاً في مشكلة جنوب السودان في حين يطالب المسلمون في جنبو الفلبين بالحكم الذاتي للعامل الديني وهو الذي ادى إلى انفصال شبه القارة الهندية إلى باكستان والهند . أما تمرد الاكراد ضد كل من ايران والعراق وتركيا يرجع إلى عامل اللغة يضاف إليه الدين في ايران .

خلاصة القول ان العامل اللغوي لازال عاملاً قوياً في اثره السلبي أو الايجابي في ترابط الوحدة السياسية وان هذا العامل يختلف باختلاف المستوى الحضاري الذي وصلته تلك الوحدة حيث يكون هناك تسامح وتعايش سلمي كبير في الدول المتقدمة حضارياً بينما يكون هذا التسامح اضعف في الاقل حضارة .

والمملكة العربية السعودية بالاضافة إلى وحدة الدين تحظى بوحدة اللغة حيث تسود اللغة العربية «اللغة المقدسة عند المسلمين نظراً لكونها لغة القرآن» وهذا يعد عاملاً من عوامل الترابط اذا ما قورن بمساحة المملكة الكبيرة التي تقارب المليونين والربع من الكيلو مترات المربعة .

اذن يمكن القول ان المملكة لا تعاني من مشكلة اللغة بل أنها أيضاً تعد نموذجاً فريداً في تقلص اللهجات المحلية بين مناطقها المترامية فلو رجعنا إلى الوراء لسنوات مضت لوجدنا اختلافا واضحاً في اللهجات المحلية بين مناطق المملكة وذلك يعود إلى عدم وجود المواصلات وصعوبتها بل وخطورتها ، أيضاً حيث يمكث المسافر بالاسابيع بل وبالأشهر لكي يقطع مسافة بين هذه الابعاد . ولكن الملاحظ الان ان الاختلافات المحلية في اللهجات اخذت تتقلص وذلك لعدة أسباب منها :-

(١) القرآن الكريم :

وهذا العامل موجود منذ ظهور الدين الإسلامي ولكن في القرون التي تلت الازدهار والتوسع الاسلامي والتي بدأت فيها بوادر الضعف والتفكك تنخر جسم الدولة الإسلامية لا سيما الدولة العثمانية انتشر الجهل وقل التعليم وتضاءل بذلك أثر القرآن الكبير في المجتمع الإسلامي ببعد المسلمين عن الدين وجهلهم به . واليوم تعد المملكة العربية السعودية المثل الأعلى في تطبيق التشريع السماوي الذي يستمد دعائمه من القرآن الكريم وكما هو معروف ان اللغة العربية تدين للقرآن ببقائها وقوتها وانتشارها على مر العصور والازمان . وهذا يعنى

ان اللغة العربية تتميز بميزة فريدة عن بقية اللغات أنها مقرونة بالدين وان انتشارها ملزم به كل مسلم حريص على تعاليم دينه الإسلامي وغيور عليه . ان انتشار التعليم في المملكة يعني تزايد الاقبال على القرآن وتعلمه وبالتالي أثره الكبير وليس فقط في سلوك الفرد المسلم في المملكة ولا في حياته العامة بل وحتى في لغته .

(٢) التعـــليم :

تشهد المملكة نهضة تعليمية لم تشهدها جزيرة العرب من قبل حيث تنتشر بها الآن سبع جامعات بالاضافة إلى المئات من المدارس في شتى المراحل وكما هو معروف ان مراحل التعليم العام في المملكة من الروضة وحتى الجامعة بها مناهج موحدة بلغة واضحة هادفة وباسلوب موحد ينعكس على جميع افراد المجتمع في أهم مراحل النمو الجسمي واللغوي ، عوضاً عن الندوات والمحاضرات وأثرها في ذلك .

(٣) الصحـف والمجلات

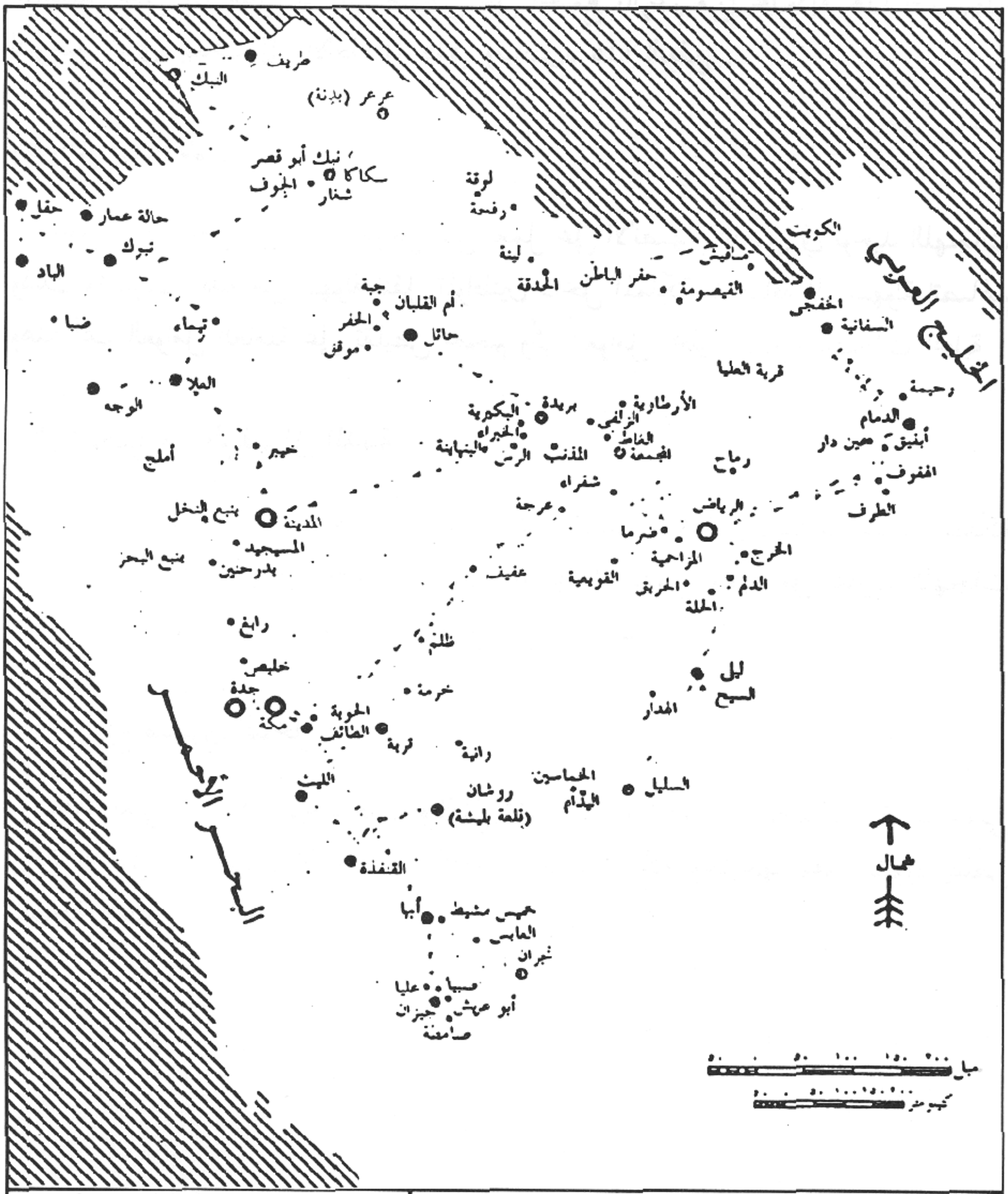
تصدر في المملكة ما يقارب ٦٨ مجلة وصحيفة وذلك حتى نهاية عام ١٤٠٥هـ[١] ، منها اليومية والاسبوعية والشهرية والربع سنوية والنصف سنوية والسنوية وهذا العدد الكبير من هذه الصحف والمجلات منها المتخصصة ومنها الشاملة ، ومنها العلمية التي تخاطب فئة معينة ومنها العامة التي تخاطب القارىء ولعل هذا الرقم وحده كفيل بابراز الأثر الكبير الذي سوف ينعكس على القارىء من الاسلوب المستخدم في مخاطبته والذي بطبيعة الحال يستخدم اللغة العربية الفصحى أو لغة المثقفين والتي بدورها كفيلة بزيادة حصيلة القارىء من المصطلحات اللغوية التي تنبذ الشاذ وذا النشأة المحلية لكي تعمل على ترابط المجتمع لغوياً .

(٤) الاذاعة والتلفزيون :

بجانب كل ذلك ترتبط اليوم المملكة بشبكة من محطات التلفزيون والاذاعة والتي تغطي شتى مناطق المملكة والتي توضحها (خريطة شكل ٢) وهذا يعني أن المشاهد والمستمع في المملكة يستمع إلى برامج معدة وموجهة ذات هدف محدد وان يؤخذ على الاذاعة والتلفزيون

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد العشرون ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ .



تصويبات على الخريطة	
الخطأ	الصحيح
خرمه	الخرمه
الباد	البارده
روشان	الروشن
اليدام	ادمه

المصدر : جهاز تلفزيون الخليج ،
التلفزيون في دول الخليج ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .

شكل رقم (٢) الشبكة التلفزيونية في المملكة

عالميتهما بمعنى ان هناك من أثر خارجي على المجتمع بالرغم من| محدودية هذا الأثر نظراً للتوجيه الذي يهدف إلى الأخذ بما يتفق ومبادىء هذا الوطن .

(٥) المواصـــلات :

ولعل هذا العامل من أكثر العوامل التي تعمل على الانصهار اللغوي في توحيد اللهجات وذلك لما يترتب عليه من سهولة تنقل المواطنين داخل المملكة بالاضافة إلى سهولة اتصالهم وهذا أهم العوامل العاملة على تقليص حجم وأثر العوامل المحلية المكونة للهجات المحلية .

(٦) الهجـرة من الريف إلى المدينة :

ان زيادة التمدن تعني تقلص في نسبة سكان الريف وزيادة في سكان المدن بالمملكة وهذا يعني الاستقرار وتوفر الخدمات بشتى انواعها مما يعمل بدوره على تقارب اللهجات المحلية حيث تتوفر في المدينة جميع العوامل سابقة الذكر .

(٧) ارتفاع مستوى الدخل :

وهذا يعني زيادة في الاحتياجات وبالتالي تغير كثير من العادات والتقاليد القديمة وتعني زيادة الدخل ، التعليم ، الاستقرار، التنقل داخل المملكة وخارجها وهذا بدوره يقلص اللهجة المحلية .

السكان والقوة

أولاً : حجم السكان وتوزيعهم :

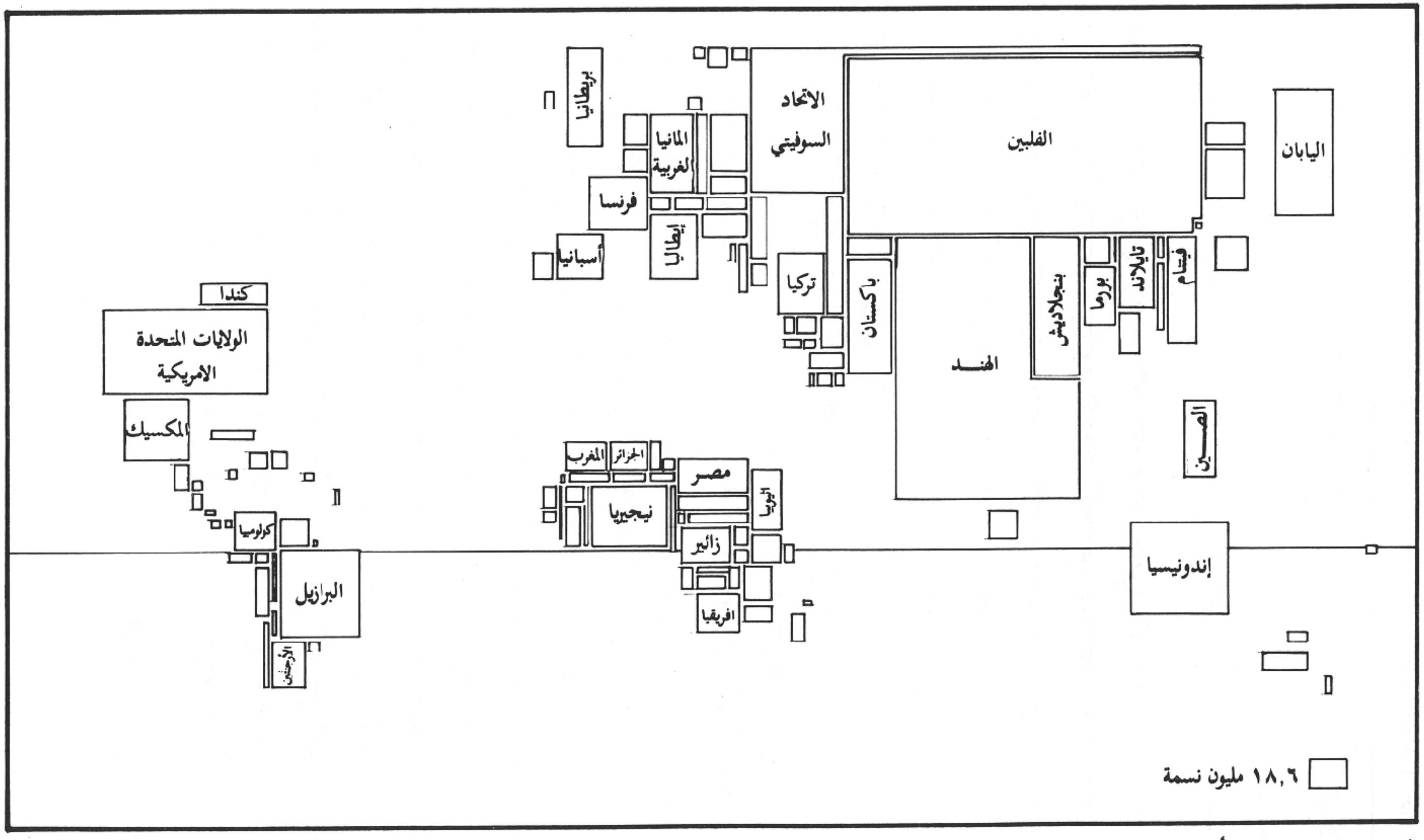
ان الانسان هو أهم العناصر الفعالة في قوة الدولة حيث به تحيا الأرض وتستثمر الموارد الطبيعية عن طريق ما ميزه الله من امكانيات وسلطة في تسخير بقية الكائنات والظواهر لخدمة مصلحته . ومن الطبيعي أن حياة الانسان ونموه الحضاري لم يكن وليد عمل فردي بل بنى على أساس تعاون جماعي على مر العصور حتى امكنه الوصول إلى ما وصل إليه من رقي فكري ومادي ، وهذا يعني ان تواجد الانسان باعداد كبيرة يزيد قوة هذه الاعداد لاسيما في صور دول لها نظمها وقوانينها تحكم هذه العلاقات وتنظمها بين الجماعات ولا أدل على أهمية كثرة السكان للدولة من الانتاج الكبير لدولتي اليابان وبريطانيا كثيرتي السكان صغيرتي المساحة قليلتي الموارد مما يؤكد على أن قوة الدولة لا تقاس بكثرة الموارد وكبر المساحة وإنما بتوافر هذه العوامل جميعها مع السكان كعامل رئيسي في المقام الأول ثم بقية العوامل الأخرى[1] . وبنظرة فاحصة على شكل رقم (٣) نجد ان معظم الدول ذات الكثرة السكانية دول قوية بل دول في معظمها نووية تأتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على رأس القائمة ثم الصين وفرنسا وبريطانيا والهند ، أما الدول التي يحتمل دخولها الميدان النووي والذي تقاس به قوة الدول العسكرية فهي البرازيل ، الارجنتين ، باكستان ، اندونيسيا . وبالرغم من أهمية حجم السكان إلا أنه قد لا يكون قاعدة بحكم توافر عوامل اخرى تلعب دورها في تكوين القوة لبعض الدول كاسرائيل مثلاً فهي قليلة السكان ولكن تكاتف قوى الصهيونية العالمية وعملائها امدها بقوة مما عوضها عن عامل النقص السكاني فنجد ترابط اليهود في شتى انحاء العالم والصهاينة لخدمة الأهداف الاسرائيلية ولو كان ذلك على حساب دولهم وليست فضيحة الجاسوس اليهودي الامريكي الجنسية (بولارد) علينا ببعيد فقد امد اسرائيل باسرار غاية في الأهمية وخدم مصالحها خدمة لا يمكن تقديرها اطلاقاً .

وإذا كان حجم السكان دليل على قوة الدولة من حيث كثرة العدد إلا أن هناك تأثيرات أخرى مرتبطة بحجم السكان منها :-

١ - الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للسكان حيث ان كثرة السكان في الدولة ينعكس

---

(١) كنجزلي دافيز ، السكان والقوة في عالم الاقتصاد الحر «من كتاب السكان والسياسات الدولية» ، اشراف فيلب هوسر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص٢٠٢ .



المصدر : محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا .

(شكل رقم ٣)

حجم السكان في دول العالم (١٩٨١)

على فرص كبيرة لاختيار افراد الجيش وفي فئات عمرية معينة تمده وقت النقص في الحروب كما أنه يكاد يكون في حكم المستحيل اخضاع دولة كبيرة السكان والسيطرة عليها لاسيما في وقتنا الحاضر بعد التقدم العلمي في المجال العسكري والاسلحة المتطورة وقد كان لكثرة سكان الهند الأثر الرئيسي في طرد الاستعمار البريطاني وبدون قتال مسلح كما ان سيطرة اليابان في الحرب العالمية الثانية على اجزاء من الصين كان عامل حسم في سرعة انسحاب اليابانيين منها ، واذا اضفنا إلى ذلك سرعة سد النقص في الافراد ابان الحروب يكون متيسراً للدول كثيرة السكان لكنه يعد صعباً في دول قليلة العدد . ولعل ايران في حربها مع العراق تستخدم عدد السكان الذي يزيد عن مثيله بثلاثة اضعاف كورقة رابحة في حربها الدامية ، كما أن المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية لم تتمكن من اعلان الحرب إلا بعد أن وحدت الأمة والشعب الالماني في دولة واحدة فاق عدده على ثمانين مليوناً .

٢ – ان زيادة السكان تؤدي إلى اتساع فرص الانتاج والتسويق على نطاق كبير مما يشجع بالتالي الصناعات الوطنية باقامة السوق المستهلكة لها والتي تجعلها قادرة على الربح والمنافسة معاً أمام صناعات خارجية اخرى كالولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وهذا لا يقتصر على الصناعات بل يتعداه إلى الانتاج الزراعي والحيواني والسبب في زيادة فرص الانتاج والتسويق يعود إلى وجود الايدي العاملة الرخيصة وكذلك المجتمع المستهلك .

٣ – الحجم الكلي للسكان هو العامل الأول في تحديد القوة العاملة في الدولة والتي عليها يتوقف الانتاج الاجمالي لهذه الدولة فكلما كان عدد السكان كثيراً كلما زادت فئات السن المنتجة التي تقوم عليها اعباء الانتاج والاعالة للفئات الأخرى ، بل ان ذلك يتعداه إلى تنوع القوة العاملة من فنية ومهنية وادارية وتعليمية وهذا بدوره يزيد في قوة السكان بزيادة اعداد المهرة والمبدعين في كل فئة من الفئات الأخرى .

والمملكة دولة كبيرة المساحة كثيرة الموارد المتمثلة في الثروة المعدنية بنوعيها الفلزي كالحديد والذهب والفضة و ... الخ واللافلزية كالبترول والكبريت ... الخ . وهي بذلك تجمع بين الموارد كمادة خام وطاقة تدار بها الميكنة والصناعة الحديثة ، ومع توافر الموارد نجد ان المملكة تتوافر بها جميع المقومات الطبيعية [1] من مساحة – موقع هام – اندماج في

---

(١) فرج المولد ، كتاب دراسات سعودية ، «بحث بعنوان الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية» ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ص١٢ .

الشكل – توسط في العاصمة . وبالرغم من ان المملكة من أكثر دول العالم التي ترتفع فيها نسبة النمو السكاني والتي تصل إلى ٣٪ انظر جدول (١) إلا أن هذا العامل (حجم السكان) يعد ذا أثر أقل من العوامل الطبيعية السابقة في دوره بالنسبة لمقياس القوة في المملكة ولا سيما اذا ما قورن بالمساحة التي تشغلها . وبالرغم من ان اعداد السكان في المملكة تقارب العشرة ملايين نسمة في وقتنا الحاضر انظر جدول (٢) إلا أن النسبة المرتفعة للنمو التي يظهرها الجدول تعكس تضاؤل الأثر السلبي لقلة السكان وتوحي بمزيد من الاطمئنان إلى المستقبل السكاني الذي ستقدم عليه المملكة . وإذا كان كثرة السكان تعمل على زيادة حجم القوة العاملة في الدولة فقد استعاضت المملكة عن ذلك باستقدام الأيدي العاملة الرخيصة مما يقلل من هذا الأثر . وكان لتواجد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية في المملكة أثره في انتعاش السوق الداخلي بصورة كبيرة . كما ان النقص السكاني في مجال القوة العسكرية استعاضت عنه المملكة باستخدام الأجهزة الحديثة التي تحتاج إلى أيد فنية قليلة ولكنها مدربة تدريباً عالياً مثال ذلك شراء طائرات الأواكس زاد من قوة المملكة وسيطرتها على متابعة ومراقبة حدودها الطويلة التي لولا ذلك لبقيت مصدر ضعف في أمنها . وقس على ذلك المصانع الثقيلة التي تحتاج إلى ايدي كثيرة استعيضت بالالات الحديثة وتقوم في المملكة اليوم تجمعات للبتروكيماويات ومشتقاتها تعد من اكبر المؤسسات الانتاجية في الشرق الأوسط . وكان لاستخدام الآلة في الزراعة وبالاساليب العلمية أثره في الاكتفاء الذاتي من القمح وكذا منتجات الألبان واللحوم الداجنة والبيض . وبطبيعة الحال فان فردا واحداً بآلة حديثة يستطيع عمل مجموعة من الناس بآلات قديمة في أي من المجالات ولفترة زمنية قصيرة .

جدول (١)

جدول يبين أعداد السكان والمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والنسبة السنوية في المملكة للفترة من عام ١٣٩٤هـ إلى عام ١٤٠٥هـ

السنوات	عدد			الزيادة الطبيعية	النسبة السنوية ٪
	السكان	المواليد	الوفيات		
١٣٩٤	٧,٠٠٨,٥٤٤	–	–	–	–
١٣٩٥	٧,٠٨٤,٢٤٦	٧٥٧٠٢	٧٥٠٠	٦٨٢٠٢	١,٠
١٣٩٦	٧,١٧٧,٤١١	٩٣١٦٥	٩٥٠٠	٨٣٦٦٥	١,٢
١٣٩٧	٧,٢٦٢,٠٣٠	٨٤٦١٩	٩١٢٠	٧٥٤٩٩	١,٠
١٣٩٨	٧,٣٨٦,٤٦٤	١٢٤٤٣٤	١١٥٣٩	١١٢٨٩٥	١,٥
١٣٩٩	٧,٥٣٦,٤٠٠	١٤٩٩٣٦	١١٦٨٨	١٣٨٢٤٨	١,٨
١٤٠٠	٧,٦٩٦,٧٥٧	١٦٠٣٥٧	٧٦٦١	١٥٢٦٩٦	٢,٠
١٤٠١	٧,٨٦٣,٠٩٣	١٦٦٣٣٦	٨٦٧٣	١٥٧٦٦٣	٢,٠
١٤٠٢	٨,٠٦٠,١١٩	١٩٧٠٢٦	١٥٣٨٩	١٨١٦٣٧	٢,٣
١٤٠٣	٨,٣٠٢,٦١٤	٢٤٢٤٩٥	١٣٩٦٠	٢٢٨٥٣٥	٢,٨
١٤٠٤	٨,٥٤١,٧٢١	٢٣٩١٠٧	١٦٩٠٩	٢٢٢١٩٨	٢,٦
١٤٠٥	٨,٨٢١,٧٦٢	٢٨٠٠٤١	١٤٤٩٩	٢٦٥٥٤٢	٣,٠
		١,٨١٣,٢١٨	١٢٦,٤٣٨	١,٦٨٦,٧٨٠	

تعداد عام ١٣٩٤هـ استخدم كسنة أساس أضيف إليه عدد المواليد بعد خصم الوفيات .

الجدول من عمل الباحث ولقد اعتمد فيه على تعداد عام ١٣٩٤هـ كسنة أساس ثم تم جمع عدد المواليد والوفيات من الكتاب الاحصائي السنوي الذي تصدره وزارة المالية والاقتصاد الوطني علماً بأن هذه البيانات للمواليد والوفيات لا يدخل فيها السعوديين خارج المملكة أو من لم يبلغ عنه عند ولادته أو وفاته في المناطق الريفية ولهذا تعتبر نتائجها أدنى أرقام يمكن توقعها . كما أنه بالنسبة لوفيات السنوات ١٣٩٦/٩٥/٩٤هـ ، تم أخذ معدل الوفيات للسنوات التالية لها وعليه تم التقدير .

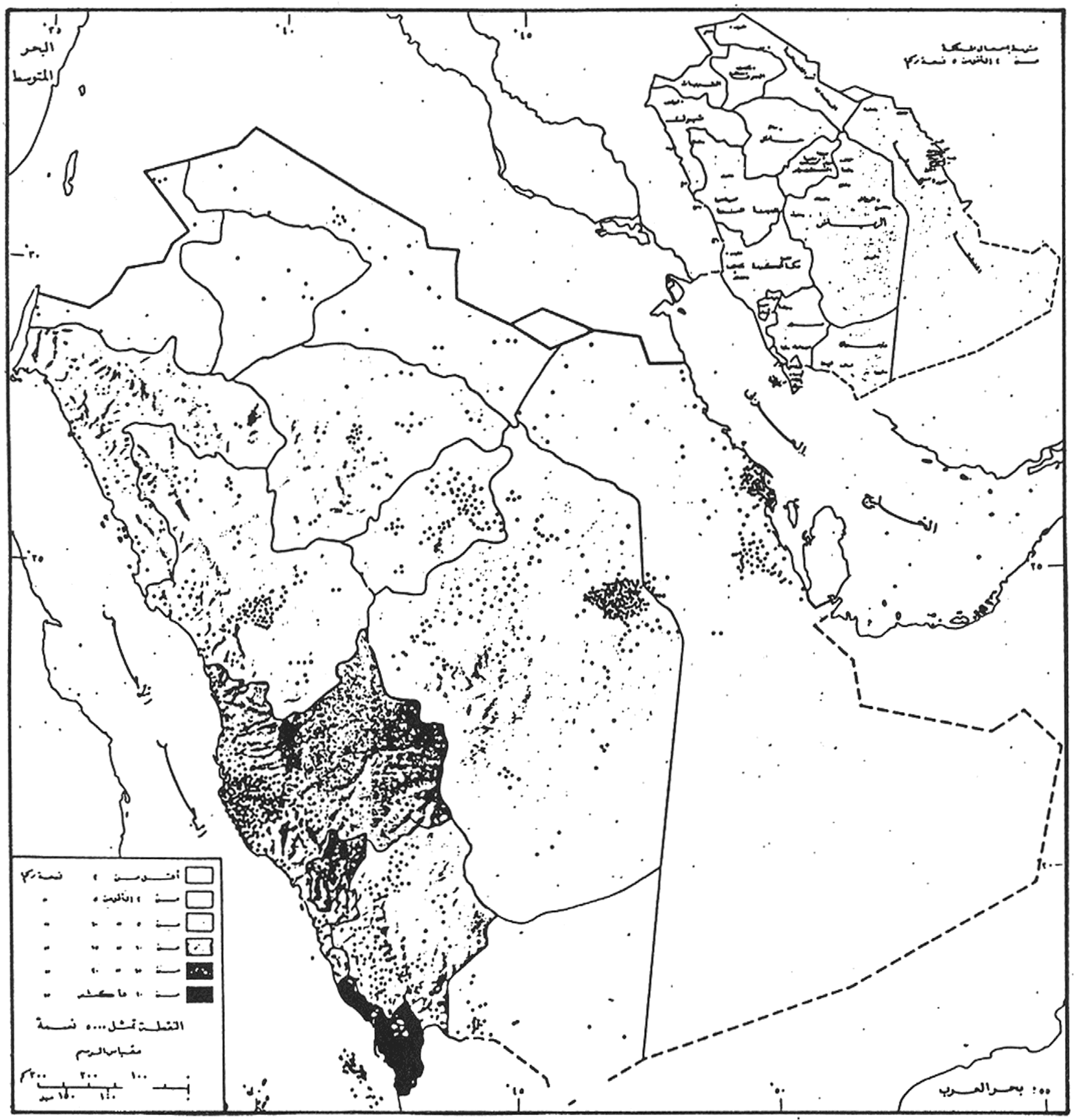
جدول (٢)

جدول يبين تقدير تزايد سكان المملكة حتى عام ١٤٠١هـ
بناء على نسبة النمو عام ١٤٠٥هـ

السنوات	عدد السكان	الزيادة العددية	نسبة النمو
١٤٠٥	٨,٨٢١,٧٦٢	–	–
١٤٠٦	٩,٠٨٦,٤١٥	٢٦٤٦٥٣	٣,٠
١٤٠٧	٩,٣٥٩,٠٠٨	٢٧٢٥٩٣	٣,٠
١٤٠٨	٩,٦٥٨,٤٩٦	٢٩٩٤٨٨	٣,٢
١٤٠٩	٩,٩٩٦,٥٤٣	٣٣٨٠٤٧	٣,٥
١٤١٠	١٠,٣٤٦,٤٢٢	٣٤٩٨٧٩	٣,٥

الجدول من عمل الباحث بناء على نتائج الجدول السابق الذي اعتمد على إحصاء ١٣٩٤هـ .

أما فيما يختص بتوزيع السكان فكما هو معروف ان التركز السكاني له آثاره الكبيرة على الدولة والذي لا يقتصر على سهولة الحاق الضرر الكبير بمثل هذه التجمعات أبان الحروب بل يتعداه إلى عدم استغلال واستثمار كثير من الاجزاء الصالحة للاستغلال وإلى ما يعود إليه هذا التركز من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة . وكنتيجة لذلك قام الأتحاد السوفيتي باعادة انتشار سكانه في النطاق السيبري والاجزاء الجنوبية والذي صاحبه تنقلات جماعية وشق طرق سواء منها البرية أو سكك الحديد . بل ان بعض الحكومات قامت بهجرات داخلية قسرية لاعادة توزيع السكان سواء كان ذلك بدافع اضعاف اثر بعض الاقليات وتقليص دورها أو جعل هذه العناصر دينية كانت أو عرقية اقلية في مناطقها بادخال جماعات كبيرة إليها ومثل هذا استخدم في الاتحاد السوفيتي ويستخدم في اثيوبيا حاليا ضد الجماعات الاسلامية ولعل من ابرز المزايا لتوزيع السكان هو الانتشار وفق الظروف الاقتصادية والطبيعية ويتم ذلك عن طريق الهجرات الداخلية سواء كانت من الريف إلى المدينة وهذا يحدث في الدول النامية أو من المدينة إلى الريف وهذه مرحلة الاشباع التي وصلت لها الدول الغربية والتي تصل نسبة سكان الحضر فيه إلى الريف بـ ٧٠٪ .



المصدر : اطلس السكان للمملكة العربية السعودية .

شكل رقم (٤)

توزيع السكان وكثافتهم

إذا ما القينا نظرة فاحصة على (خريطة شكل ٤) لاتضح لنا أن توزيع السكان في المملكة يتسم بوجه عام بالانتشار [١] وقد كانت هناك عوامل كثيرة لتوزيع السكان في المملكة منها السياسية والدينية والطبيعية والاقتصادية ، كما ان التركز المنتشر ان صح القول نجده في ثلاث مناطق [٢] هي غرب المملكة (الحجاز وعسير) والوسطى ، والشرقية ، ونوعية هذا التركز انه منتشر في هذه المناطق بشكل لا يوحي بوجود تركز سكاني في منطقة دون غيرها وهذا من السمات التي يتسم بها التوزيع السكاني للمملكة ولا يخفى علينا ما لهذا النوع من التوزيع من أهمية كبرى لا سيما في مجال استغلال الأرض وحركة السوق وعدم وجود ضغط على الموارد ويرافق كل ذلك شبكة متقدمة من خطوط المواصلات والاتصالات .

وفي دراسة لتركز السكان في المملكة [٣] اعتمادا على منحنى لورنز ظهر أن المنطقة الوسطى ينتشر فيها السكان انتشاراً كثيراً حيث اعطى المنحنى نسبة ٩٨٪ من السكان يتركزون في حوالي ٩٦٪ من المساحة . أما المنطقة الشمالية فانتشار السكان فيها يتقارب في نسبته من المنطقة الوسطى حين نجد ان ٩٤٪ من السكان يشغلون ٩٦,٥٪ من المساحة .

وفي المنطقة الشمالية الغربية ٩٣٪ منهم يتركزون في حوالي ٩٥٪ من المساحة وهذا بدوره يعطي مؤشراً على الانتشار السكاني داخل المملكة أما المنطقة الغربية فحوالي ٧٧٪ من السكان يتركزون في أقل من نصف المساحة وهذا يرجع إلى تركز السكان في المدن ووجود أكثر من ثلاث مدن كبيرة مما رفع عدد السكان مقابل المساحة .

مجمل القول ان السكان في المملكة يتوزعون توزيعاً منتشراً على مساحة المملكة يقلل من القيمة الفعلية لانتشار السكان عوامل قاهرة تعود إلى الظروف الطبيعية المختلفة في انتشار الصحاري كالربع الخالي والتي تشكل مساحة كبيرة من المملكة بالاضافة إلى النفود والدهناء . وتعد المنطقة الوسطى والشرقية أكثر مناطق المملكة تشتتاً في سكانها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .
(٢) لجنة الاطلس الوطني ، اطلس السكان للمملكة العربية السعودية ، جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، ص ١٠ .
(٣) محمد احمد الرويثي ، سكان المملكة العربية السعودية ، «دراسة ديموجرافية» ، ١٣٩٨هـ ، القاهرة ، ص ٧٢ .

ثانياً : التركيب العمري للسكان

يلعب التركيب العمري للسكان دوراً بارزاً من حيث كونه يحدد نوعية السكان داخل الدولة اذا ما كانت دولة فتية يغلب عليها الشباب أو كانت دولة عجائز تغلب عليهم الشيخوخة ومشاكلها أو دولة صغيرى السن لهم الغالبية فيها وبالتالي تزداد نسبة الاعالة على الفئة المنتجة وذلك في الحالتين سواء كانت الغالبية لصغيرى السن أو لكبيري السن .

والواقع ان الدولة ذات الغالبية السكانية من فئات السن الشابة دولة قوية ذات انتاج كبير تقل فيها نسبة الاعالة التي يعتمد عليها الفئتين الاخريين . وهي بذلك قوية من حيث اعتماد جيشها على الشباب وكما هو معروف بأن الكفاية العسكرية تتطلب اعداد كبيرة من الشباب لا سيما في الحروب الكبيرة والمستمرة لفترات طويلة علما بأن الاغراض العسكرية تبدأ فيها الشيخوخة من سن الخامسة والثلاثين أو الأربعين[1] .

وإذا كانت الدولة كهلة تقل فيها نسبة صغيري السن فان ذلك ينذر – اذا تقلصت نسبة نمو السكان ولفترة طويلة – بكارثة رهيبة نظراً لما يصاحب هذه الفئة من ارتفاع اعمارها مما يجعلها هي الغالبة وبالتالي تعجز عن تموين جيشها ومصادر انتاجها بالشباب النشط القوي ولعل الدول الغربية مقبلة على كارثة من هذا القبيل لاسيما في تلك التي انخفض معدل المواليد عندها لدرجة كبيرة وهذه نجدها ممثلة في جدول (٣) بدول السويد والارجنتين والمملكة المتحدة ، ولولا كثرة السكان في بعض دول غرب أوروبا لأصبحت الآن في هذا المأزق .

ولعل الوضع يكون أفضل حالاً منه في الدول النامية التي يمثل الجدول بعضها ومنها المملكة حيث نجد في هذه الدول ترتفع نسبة صغيري السن لتقارب الشباب وان كان يعيبها النقص الكبير في نسبة الأعمار المرتفعة وهذا يعطي دلالة على انخفاض متوسط الحياة بها . وفي هذه الدول ترتفع نسبة الاعالة حيث يعتمد صغار السن في اعالتهم على الشباب مما يرفع نسبة الاعالة التي توضحها المعادلة التالية[2] :

$$\text{نسبة الاعالة} = \frac{\text{مجموع فئات السن الصغيرة + مجموع فئآت السن التي تزيد على ٦٠}}{\text{عدد فئات السن من ١٥ – ٦٠}}$$

---

(١) كنجزلي دافيز ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢١ .

(٢) محمد أحمد الرويثي ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٨ .

وبالرغم من ارتفاع نسبة الاعالة في هذه المجتمعات إلا أن المستقبل السكاني لها مطمئن نظراً لأن هذه الفئة «صغيري السن» سوف تصبح فئة فتية منتجة مع الاستمرار بنسبة الارتفاع في فئات السن الصغيرة لأجيال مادامت نسبة النمو مرتفعة والوعي الصحي مزدهر وهذا بلا شك أقل خطورة وضرراً من ارتفاع فئات السن الكبيرة .

والمملكة دولة ترتفع بها نسبة الاعالة لتصل إلى ١١٢ بمعنى ان كل ١٠٠ شخص يعول ١١٢ شخصاً وهذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تصل نسبة الاعالة فيها إلى ٤٠ شخص لكل ١٠٠ من الفئة المنتجة . ولعل ارتفاع نسبة الاعالة يتمثل في ارتفاع نسبة المواليد حيث تصل نسبة النمو إلى أكثر من ٣٪ كما يوضحه جدول (٢) بالاضافة إلى ان ٤٦,٣٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة[1] .

جدول (٣)

نسبة فئات السن في بعض الدول المتقدمة والنامية

الـــدول	تحت ١٥ سنة٪	١٥–٦٥ سنة٪	أعلى من ٦٥ سنة٪
الـدول المتقـدمـة :			
الارجنتين	٢١,٥	٧٢,٤	٦,١
كنـــدا	٣٢,٣	٦٠,٠	٧,٧
اليـــابـان	٢٤,٥	٦٨,٩	٦,٦
الســـويـد	٢٠,٧	٦٦,٤	١٢,٩
المملكة المتحدة	٢٣,٤	٦٣,٢	١٣,٤
الولايات المتحدة	٢٩,٦	٦٠,٩	٩,٥
الـدول النـاميـة :			
كولومبيـــا	٤٦,٦	٥٠,٤	٣,٠
جمهورية الدومنيـكان	٤٧,٢	٤٩,٩	٢,٩
الهنـــد	٤١,٠	٥٥,٩	٣,١
نيجـــيريا	٤٣,٠	٥٤,٩	٢,١
مصـــر	٤٠,٢	٥٦,٣	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٤٦,٣	٤٧,٢	٦,٥

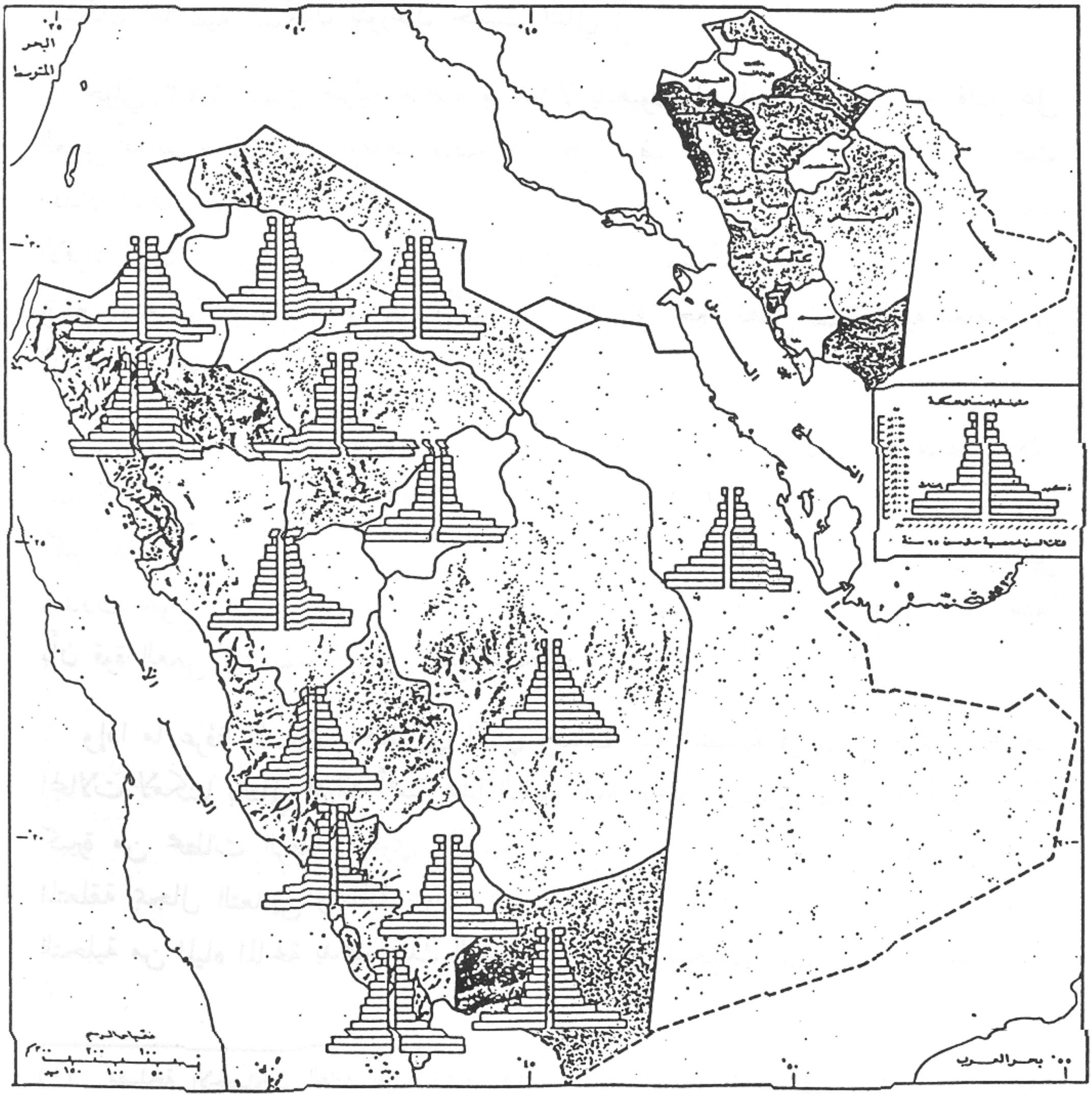
المصدر : لجنة الأطلس الوطني ، أطلس السكان ، المملكة العربية السعودية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ ، فئات السن الكبيرة في المملكة يشمل بالنسبة من أعمارهم أكثر من ٦٠ .

---

(١) لجنة الاطلس الوطني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩ .

ويوضح شكل (٥) ان الهرم السكاني عريض القاعدة نتيجة لارتفاع نسبة صغيري السن وهو بلا شك يعطي مؤشراً ان المستقبل السكاني للمملكة ترتفع فيه نسبة الفئة الشابة مما يقلل من نسبة الاعالة وهذا بلا شك لا يعني عدم استمرار ارتفاع نسبة صغيري السن نظراً لارتفاع نسبة النمو . ومنه نستدل ان القوة الفعلية للسكان مرهونة بالفترة الزمنية التي ترتفع بها الفئات الشابة والتي تعطي نسبتها ارتفاعا لا بأس به .

السكان حسب العمر والجنس



المصدر : أطلس السكان للمملكة العربية السعودية .

شكل رقم (٥)

١٨ السكان حسب العمر والجنس

قوة العمل في المملكة

في بحث[1] عن القوة العاملة للمملكة العربية السعودية الذين تقع أعمارهم بين ١٢ سنة وأكثر من المستقرين جرى بتاريخ شهر محرم ١٤٠٣/اكتوبر ١٩٨٢م تناول السكان المستقرين دون البادية حدد حالة قوة العمل بحوالي ٣,٨ مليون فرد بنسبة ٥٣٪ من مجمل السكان أما بقية السكان يتوزعون حسب التالي :

حوالي ٢٣٪ اعمال منزلية خاصة و ١٨٪ يذهبون إلى المدرسة و ٣٪ غير قادر على العمل أما نسبة المتقاعدين وغيرهم فتصل ٣٪ فقط انظر شكل (٦) . وقد افترض الباحث اعداد البادية الذين يدخلون ضمن القوة العاملة بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ فرد مما يرفع عدد الافراد إلى ٤ ملايين فرد أو ٥٢,١٪ من مجمل سكان المملكة يدخلون ضمن قوة العمل . وتبلغ نسبة الذكور من هذه القوة بأكثر من ٩٧٪ في حين تصل نسبة القوة العاملة من النساء ٣٪ فقط .

مما سبق يتضح لنا أو قوة العمل في المملكة مرتفعة نسبياً حيث تزيد على نصف سكان المملكة بتاريخ البحث ذاته وبالرغم من ضآلة القوة العاملة النسائية فان هذا العدد يعد رقماً كبيراً اذا ما قورن ببعض الدول الأخرى ، فعلى سبيل المثال نجد القوة العاملة في اسرائيل حددت بحوالي ١,٠٨٨,٤٠٠ فرد يمثل الاناث ثلث هذا العدد[2] بتاريخ ١٩٧٣* علما بأن قوة العمل في المملكة تمثل جميع السكان .

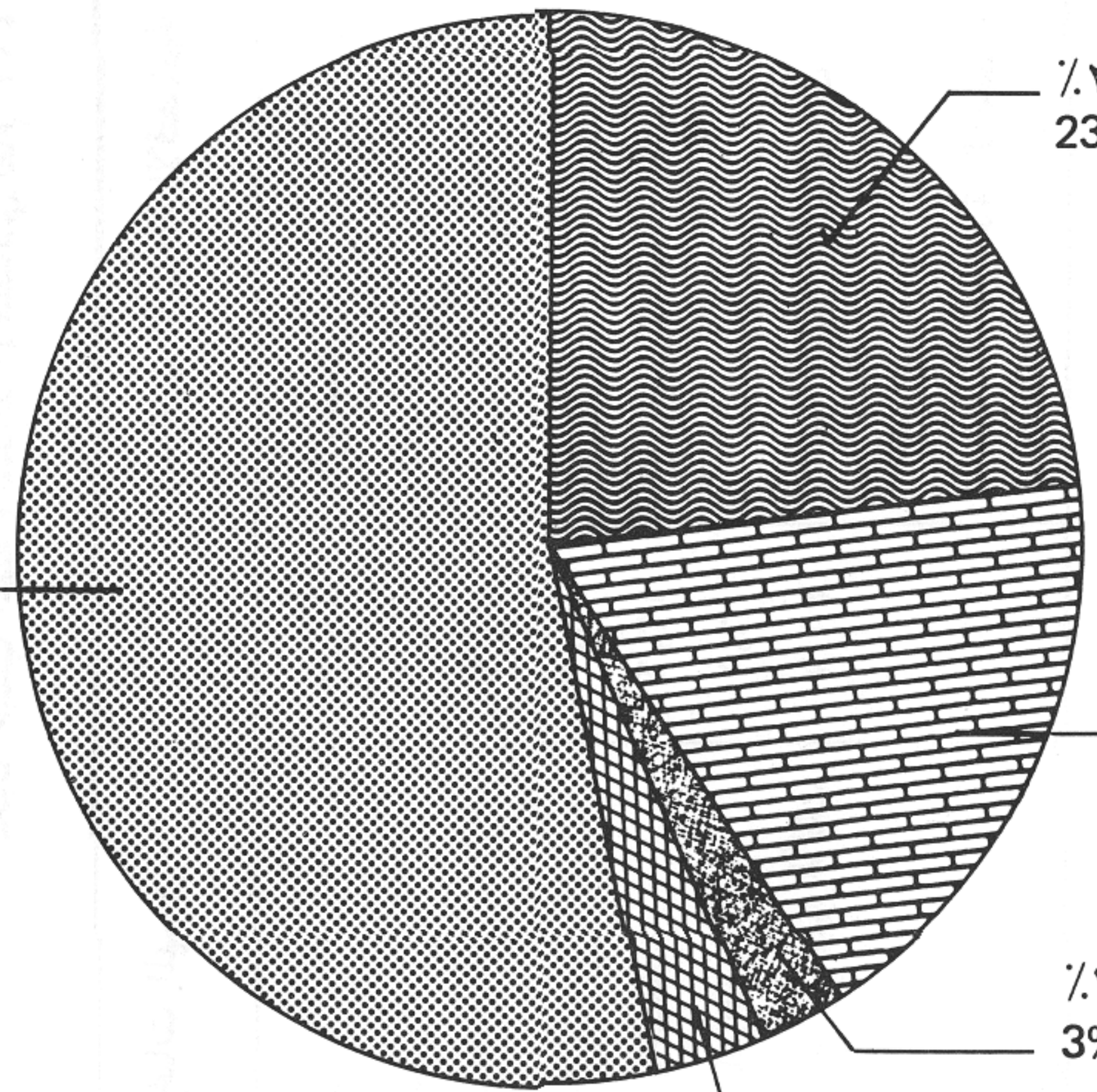
وإذا ما عرفنا المستوى الحضاري الذي وصلت إليه المملكة في شتى الميادين ومختلف المجالات لامكننا بالتالي ادراك أهمية هذا الرقم كقوة عاملة حيث تم تغطية المملكة بشبكة كبيرة من محطات الرصد الجوي والعديد من الدراسات المساحية والجيولوجية والابحاث المتعلقة بمجال التعدين والطاقة عوضا عن موارد المياه وتوفرها لاسيما عن طريق محطات التحلية من المياه المالحة يدعم ذلك العديد من مراكز البحوث العلمية المتقدمة والتي ياتي

---

(١) مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، القوة العاملة في المملكة العربية السعودية ١٤٠٣/١٩٨٣م ، الرياض ، ص١ .

(٢) محمد توفيق محمود ، الجغرافيا السياسية لاسرائيل ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٢٧ .

* يجب أن نأخذ في الاعتبار الأسس التي قدرت عليها قوة العمل في اسرائيل ولمزيد من التفاصيل يراجع المرجع السابق .



شكل رقم (٦)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة .

في أولويتها مدينة الملك عبدالعزيز للبحث العلمي . أضف إلى ذلك العديد من الجامعات التي تتوزع في شتى مناطق المملكة بفروعها المتعددة . ولا يخفى علينا حديثاً محطات الأقمار الصناعية والتوسع في استخدام هذا المجال في شتى الميادين الزراعية والتعدينية والمناخية ، ناهيك عن شبكة المواصلات البرية والجوية والبحرية الحديثة .

جدول (٤)

النسبة المئوية للقوى العاملة في

المملكة لجميع السكان حسب المهنة والنشاط الاقتصادي لعام ١٤٠٣هـ

مجموعات المهن	النسبة المئوية	مجموعات الأنشطة الاقتصادية	النسبة المئوية
المهنيون	١١,٧	الزراعة	٥,٨
الاداريون	١,٧	التعدين	١,٧
كتابيون	١١,٧	الصناعات التحويلية	٩,٥
القائمون بالبيع	٩,٥	المرافق	٣,٥
المشتغلون بالخدمات	١٢,٦	التشييد	٢٥,٦
المشتغلون بالزراعة	٦,١	التجارة	١٤,١
عمال الانتاج ومشغلوا الآلات	٤٦,٧	النقل والتخزين والمواصلات	٧,٠
		خدمات المال	٣٪٣
		الخدمات الجماعية والشخصية	٢٩,٥
اجمالي المشتغلين	١٠٠	اجمالي المشتغلين	١٠٠

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة ، وزارة المالية ، «القوة العاملة في المملكة العربية السعودية» .

وإذا كانت أهمية القوة العاملة لا تقتصر على مجرد زيادة فئة على الاخرى من المهن المختلفة ولا ببروز نشاط دون غيره من الأنشطة الاقتصادية بقدر ما تعنى الترابط فيها جمعيا حيث تعمل كلا متكاملا تجعل من القوة العمالية قوة حقيقية تستطيع بها الدولة ان تصبح

قوية ومنتجة وعلى هذا الأساس لابد لنا من القاء بعض الضوء على توزيع المهن بنسبها المختلفة على المشتغلين من الذكور وكذا الانشطة الاقتصادية ولنفس الفئة وسوف نقتصر هنا على الذكور نظراً لضاءلة نسب الاناث في حجم هذه القوة ، وفي تصنيف القوة حسب المهن والانشطة الاقتصادية مزيد من الايضاح عن ماهية قوة العمل في المملكة انظر جدول (٤).

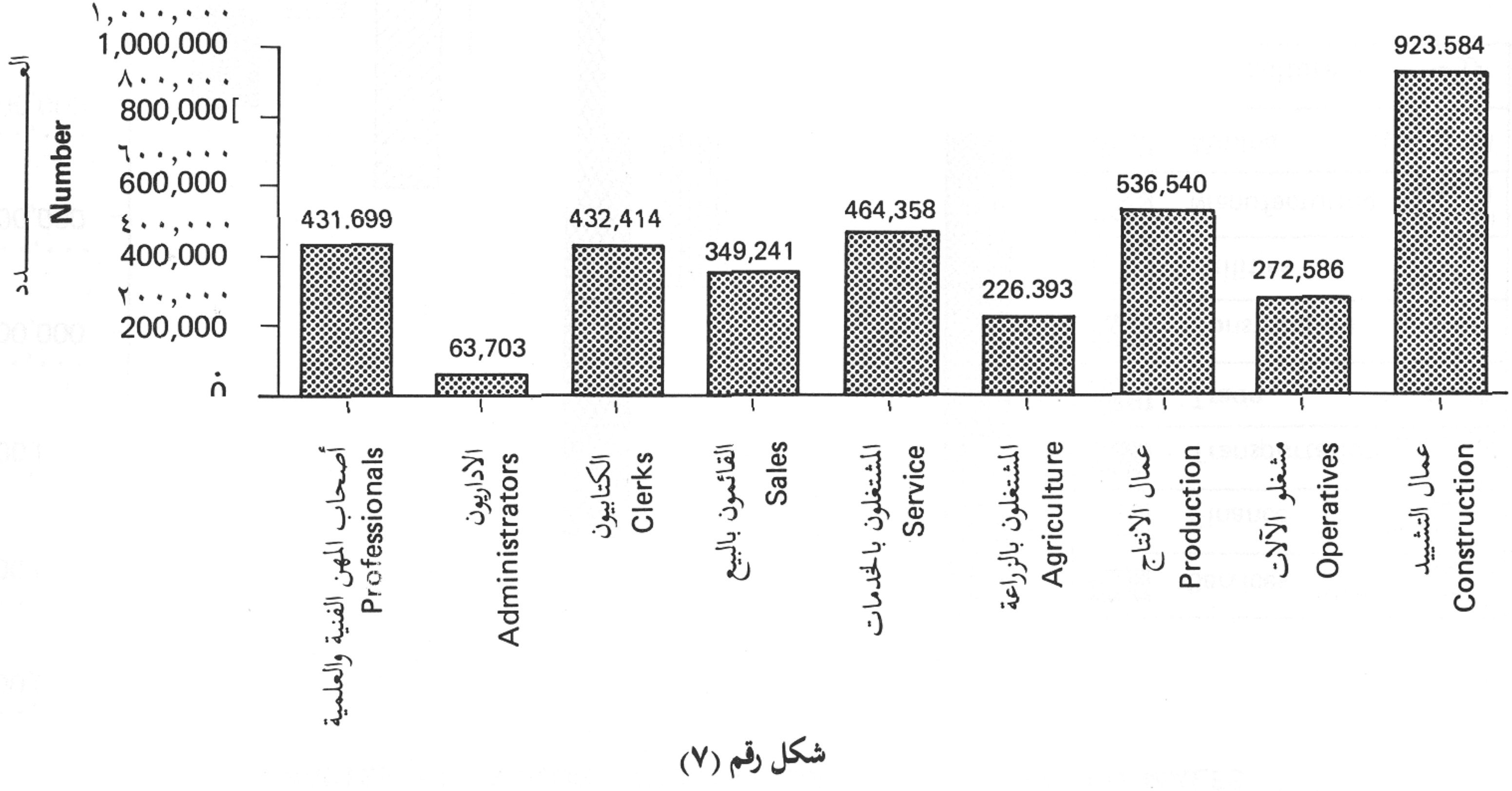
ان القيمة الفعلية لقوة العمل لا تعتمد فقط على كثرة اليد العاملة بقدر ما تعني كفاءة هذه القوى ومستواها التعليمي والفني ونسبة العاملون في المجالات العلمية والفنية بصفة خاصة من العلماء الذين تقوم على عواتقهم النهضة ومدى الاسهام الفعلي للجامعات ومراكز البحوث في حل المشاكل التي تواجهها الأمة ونصيب البحث العلمي من الدعم المادي والحافز المعنوي . وبالرغم من حداثة النمو الحضاري الذي تشهده المملكة في مجالات التنمية المتنوعة إلا أن ما حققته فعلاً على المستوى الحضاري يفوق كل التصورات . وبنظرة فاحصة على الجدول السابق نلاحظ ان هناك ارتفاعا في نسبة عمال الانتاج ومشغلوا الآلات وذلك كنتيجة حتمية للطفرة الحضارية التي تتطلب ايدي أكبر في مجالات الانتاج والتشييد وبالرغم من أن هذه النسب لا تعطي الدلالة العلمية للواقع الفعلي إلا أنها تشير إلى الحرف والأنشطة السكانية وتأتي صعوبة دلالة هذه النسب من حيث الواقع الذي تعيشه المملكة والتوسع الكبير في مجال الآلة كبديل لليد العاملة ولمزيد من الايضاح نأخذ على سبيل المثال الزراعة كحرفة يمتهنها نسبة بسيطة من القوى العاملة والتي تقدر بحوالي ٦,١٪ وإذا ما عرفنا أن المملكة قد وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تعتمد على الزراعة ومن ذلك ان المملكة حققت الاكتفاء الذاتي من انتاج القمح والذي يزيد على المليونيين طن في ١٤٠٦هـ بل أنها أصبحت تصدر ما يفيض من ذلك . وهذا بلا شك ليئكد على التوسع في استخدام الآلة والأساليب العلمية الحديثة في مجال الزراعة وطرق الري كالتوسع في استخدام البيوت المحمية والري بالرش والتنقيط .

ولعل ما يدعو إلى الاطمئنان هنا هو ارتفاع نسبة العاملين في المجال المهني والتي تقدر بحوالي ١١,٧, وهذه إذا كانت بالمستوى الذي وصلت إليه الزراعة في المملكة لشيء يدعو إلى الفخر علماً بأن الخطة الخمسية الأخيرة كانت تعني بالقوة البشرية كقوى فاعلة لها الأولوية . وبالنظر إلى شكل (٧) تتضح لنا اعداد القائمين بهذه المهن إذ نجدها تصل إلى ٤٣١٬٦٩٩ فرداً من أصحاب المهن الفنية والعلمية بينما حرفة الزراعة تجتذب ٢٢٦,٣٩٣ فرداً فقط في حين يأتي أصحاب مهنة الخدمات في المرتبة الثالثة بعد عمال التشييد وعمال

الانتاج إذ تصل اعدادهم إلى ٤٦١,٥٤٠ و ٩٢٣,٥٨٤ و ٥٣٠,٥٤٠ على التوالي . ويوضح الشكل (٨) حجم هذه العمالة حسب النشاط الاقتصادي حيث تأتي الخدمات الجماعية والشخصية في أولويات هذه الانشطة يليها قطاع التشييد ومن ثم التجارة فالصناعات التحويلية ... الخ .

ويجب أن لا يغيب عن بالنا هنا العمالة غير السعودية ودورها في قوة العمل في المملكة . وهذا وان كان له بعض الجوانب السلبية إلا أنه يسهم وبقوة في بناء قوة المملكة لا سيما وان هذه العمالة عمالة منتقاه متخصصة ومعظمها من الدول العربية والاسلامية فكثير ما استعانت الدول بعمالة أجنبية ومن ذلك المانيا كان يعمل بها ما يقارب ٨ مليون عامل ابان الحرب العالمية الثانية البعض يعمل طواعية والآخر بدونها ، وكذلك نجد الاتحاد السوفيتي الذي استغل اسرى الحرب العالمية الثانية لا سيما الالمان في عمليات التعمير والانشاء[1] وكذا حال بعض المستعمرات سابقاً .

(١) د . محمد الديب ، مرجع سبق ذكره .

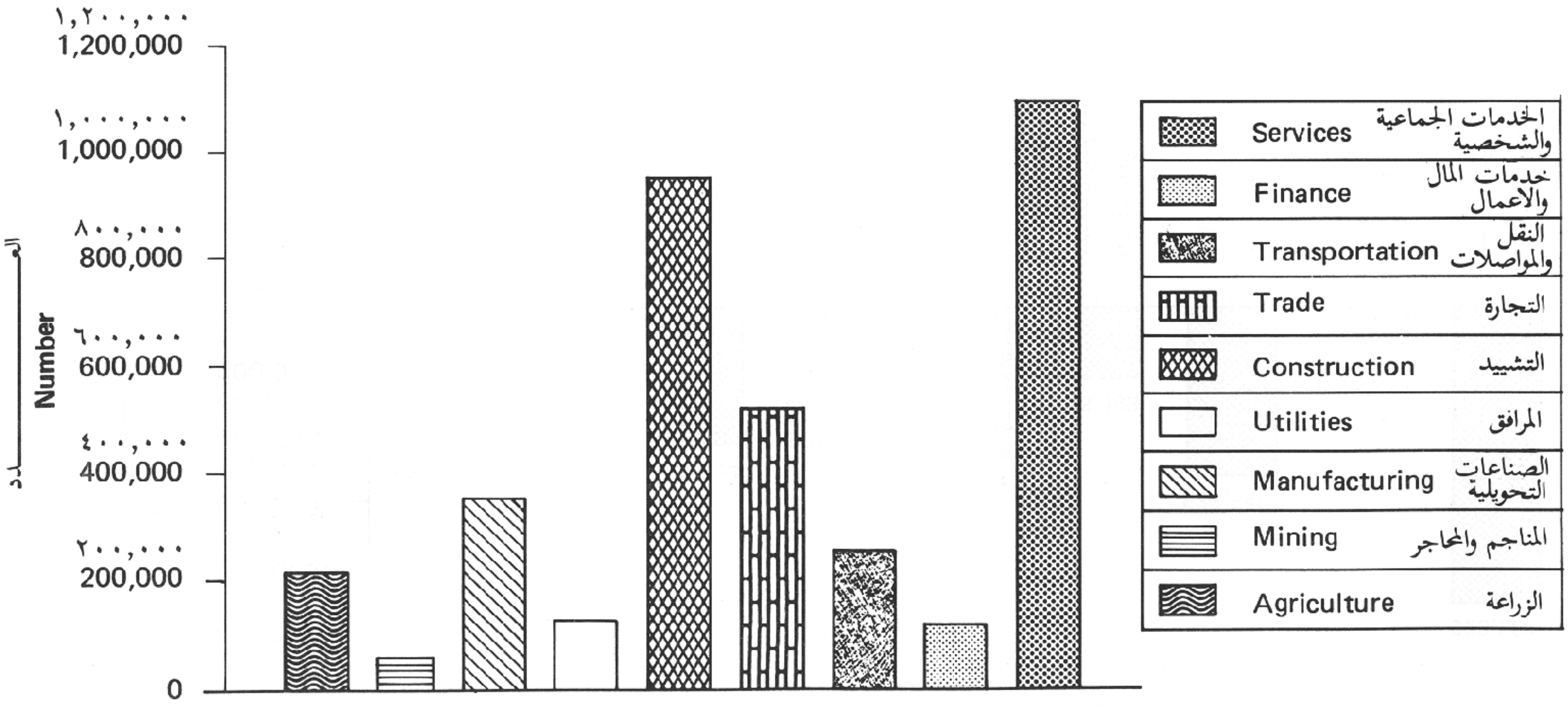


شكل رقم (٧)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة

لمشتغلون الذكور في المملكة حسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسي (لجميع الســـكان ١٤٠٣)

CHAPTER IX: MAJOR INDUSTRY GROUP OF EMPLOYED MALES



شكل رقم (٨)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني

المراجـــع

١ — د. الشامي ، صلاح الدين
دراسات في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .

٢ — بليق ، عزالدين
منهاج الصالحين ، ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٢ .

٣ — د. رجب ، عمر الفاروق السيد
دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية ، ط١ ، دار الشرق ، جدة ، ١٣٩٨هـ .

٤ — د. ابو عيانة ، فتحي محمد
جغرافية السكان ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧م .

٥ — د. ابو عيانة فتحي محمد
دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٦ — المولد ، فرج مبارك
دراسات سعودية «بحث بعنوان الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية» ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ١٤٠٦هـ .

٧ — دافيز ، كنجزلي
السكان والقوة في عالم الاقتصاد الحر ، «من كتاب السكان والسياسات الدولية» ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

٨ — لجنة الاطلس الوطني
اطلس السكان للمملكة العربية السعودية ، جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ .

٩ — الرويثي ، محمد أحمد
سكان المملكة العربية السعودية «دراسة ديموجرافية» ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ .

١٠ – محمود ، محمد توفيق
الجغرافيا السياسية لاسرائيل ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١١ – رياض ، محمد
الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، ط٢ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

١٢ – سعودي ، محمد عبدالغني
الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ .

١٣ – سعودي ، محمد عبدالغني
الجغرافيا والعلاقات السياسية والدولية ، دار الرائد للطباعة ، عمان ، ١٩٨٢ .

١٤ – عامر ، محمد عبدالمجيد
الجغرافيا السياسية والدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .

١٥ – عبده ، اسعد سليمان
معجم الأسماء الجغرافية ، مكتبة المدني ، ط١ ، جدة ١٤٠٤هـ .

١٦ – الديب ، محمد محمود
الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٧ – السرياني ، محمد محمود
السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي ، الدارة ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ١٤٠٢هـ .

١٨ – متولي ، محمد أبوالعلا طه
الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٩ – محمود ، مصطفى
الماركسية والاسلام ، دار المعارف ، ط٥ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٠ – وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة
القوة العاملة في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

٢١ – وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة
الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد العشرون ، ١٤٠٣/١٤٠٤هـ .

٢٢ – Edward B. Espensharde, **Goods's World Atlas,**
Fifteenth Edition, Rand Mc. Nally & Company, Chicago, 1978.

مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

الدكتور / محمد رضا الديب

أستاذ القانون الدولي العام المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقـدمـــة

يمكن لمن يولي وجهه شطر احدى المنظمات الدولية لدراستها أن يتناولها كهيئة دولية ، من جوانب متعددة . فيمكن تناولها من الناحية التاريخية ، أو الاجتماعية الدولية ، أو السياسية ... الخ . فكثير من العوامل التي تندرج ضمن الدراسات الاجتماعية تلعب دوراً في نشأة أو حياة أو نجاح المنظمة ، واذا كان لنا ان نقدم دراسة متواضعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فاننا بلا شك سوف نركز على الجوانب القانونية . وليس ذلك تحيزاً لتخصص دون آخر ، بل يفرضه طبيعة الأمور . فالمنظمة الدولية كائن قانوني أنشأتها وثيقة قانونية دولية . وتسير وفقاً لقواعد القانون الذي أخضعت نفسها له وطبقته . فالتحليل القانوني أمر لا غنى عنه . فعن طريقه يمكن فهم ما يترتب على تطبيق قاعدة معينة ، أو استبعاد تطبيقها من نتائج . وعن طريقه فقط يمكن فهم القواعد العامة التي تحكم عمل المنظمة ، والتي تكمل القواعد التي تم تقنينها في ميثاقها .

صحيح ان التحليل القانوني قد لا يكون وحده كافياً لالقاء الضوء على بعض جوانب حياة المنظمة أو لتفسير نشاطها فنلجأ حينئذ إلى بعض الجوانب التاريخية أو الاتجاه السياسي للدول الاعضاء ، الا ان هذه الجوانب لا تغني عن الدراسة القانونية . ولذا لن نتعرض للمسائل غير القانونية إلا بالقدر اللازم للدراسة القانونية نفسها .

ومما يجب ابرازه في هذا المجال ان الخليج العربي يمثل موقعاً استراتيجياً وجغرافياً لا تخفى أهميته . فهو حلقة اتصال على خطوط المواصلات بين الشرق والغرب منذ القدم . فقد كان الوصول من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض يتم عبر الفرات إلى سوريا . وهو يقع على طريق التجارة القديم لشبه الجزيرة العربية مع الهند . ولذا لا نعجب اذا وجدناه محط اطماع القوى الكبرى منذ القدم فقد دخله البرتغاليون منذ القرن السادس عشر الميلادي وسيطروا عليه أكثر من قرن من الزمان . وفي القرن السابع عشر اتى الانجليز إليه ، واتى الهولنديون بحجة مساعدتهم لطرد البرتغاليين . وقد تم لهم ذلك واقام الهولنديون مراكز لهم وحصون في البصرة وبندر عباس . ولكن الانجليز نجحوا في طردهم وخرجوا إلى اندونيسيا .

وحاول الفرنسيون قطع الطريق على بريطانيا إلى الهند واسسوا شركة الهند الشرقية الفرنسية ، ولكن بريطانيا استطاعت القضاء على النفوذ الفرنسي في الخليج ، وبدأت تعقد

اتفاقات مع مشايخ امارات الخليج حتى لا يتنازلوا عن أي جزء من أراضيهم أو السماح لدول غير بريطانيا بالتواجد بها . ومثالها اتفاق سنة ١٨٩١م مع امام مسقط . وهكذا نجحت في السيطرة على الخليج متبعة سياسة الاحتفاظ بحالة التفكك التي كانت عليها المنطقة . وعاملة على منع مشيخاتها من الاتصال بأية دولة اخرى متبعة في ذلك وسيلة الاتفاقات التي أشرنا إليها ، أو القوة اذا لزم الأمر ضد من يحاول الخروج على سياستها في المنطقة .

ولما ظهر احتمال وجود البترول في المنطقة لم تكتف بريطانيا بسياسة السيطرة عن طريق الاتفاقات بل احتلت إماراتها وأصبحت صاحبة الكلمة الأولى بها[١] . ومارست عليها سيطرة إقتصادية من حيث التجارة أو النفط أو غير ذلك .

ومع بداية أفول عصر الاستعمار لمع نجم دولة أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية . وبدأت تتطلع إلى دور رئيسي في كافة شئون العالم بدلا من انجلترا وفرنسا . فبدأت تنافس انجلترا في استغلال النفط وربط الخليج بها اقتصادياً ، في الوقت الذي تطلع فيه الخليج إلى التحرر من النفوذ الانجليزي ، فاستجابت دوله إلى التعامل مع الشركات الأمريكية .

وأدركت بريطانيا أنها لن تقوى على مقاومة الضغط الأمريكي فأعلنت سنة ١٩٧١ عزمها على الانسحاب من الخليج بنهاية عام ١٩٧١ .

وفي مارس سنة ١٩٧١ جددت إعلانها بالالتزام بالانسحاب ، ولكنها لا تستطيع تحمل المسئولية بالنسبة لامارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولة اتحادية . وفي هذه الحالة سوف تساعدها في اقامة جيش للاتحاد يكون نواتها الحرس العماني[٢] .

وبالفعل تأسست دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٧١ م لسد الفراغ الذي خلفه رحيل بريطانيا عنها . غير ان نشأة هذه الدولة لم تكن كافية لتحقيق آمال دول المنطقة في الاستقرار ومواجهة التحديات والاطماع المحيطة بها . ومن ثم ما برحت تسعى لايجاد صيغة أو شكل اشمل للعمل للنهوض بدول المنطقة . وفي خضم الافكار التي لما تكن قد استقرت

---

(١) راجع تفصيل التطور التاريخي للمنطقة في د/ محمد رشيد الفيل ، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، الخليج العربي في مواجهة التحديات ، محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤ - ١٩٧٥م مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ص ٣٣ - ٥٢ .

(٢) تفصيل ذلك د/ صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨٣ - ٣٨٦ .

على رأي موحد تبدأ به دول الخليج خطواتها التنفيذية في هذا الصدد ، دعت سلطنة عمان إلى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية وتم عقده بالفعل سنة ١٩٧٦م بين كل من المملكة العربية السعودية والعراق وايران وعمان والامارات العربية المتحدة ، ولكن الاجتماع فشل[١] لسببين :

١ – عدم نضج الفكرة التي دار حولها المؤتمر . فقد كانت وليدة لم تقو على التمكن من تفكير المؤتمرين .

٢ – الظروف السياسية السائدة في ذلك الوقت والتي أوضحت تباينا في الرأي بين ايران من جانب وبقية الدول من جانبا اخر .

وكان قد سبق هذا المؤتمر زيارة ناجحة في ١٦ مايو سنة ١٩٧٥م لأمير الكويت إلى دولة الامارات العربية المتحدة واتفق فيها على تشكيل لجنة وزارية من البلدين برئاسة وزيري خارجيتيهما تجتمع مرتين كل عام . وبدأت الفكرة تنمو والاتصالات تزداد مع رسوخ الاعتقاد بضرورة العمل الجماعي وقيمته إلى أن اجتمع في الرياض في ٤ فبراير سنة ١٩٨١م وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان واصدروا بيانا اعلنوا فيه اتفاقهم على انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢] . وبدأت بعد ذلك الاجتماعات التحضيرية لانشائه . فاجتمعت لجنة الخبراء في كل من الرياض في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨١م ، ومسقط في ٤ مارس من نفس العام لوضع النظام القانوني لمجلس التعاون . ثم اجتمع وزراء الخارجية في مسقط في ٩ مارس سنة ١٩٨١م وأقروا النظام الأساسي للمجلس واتفقوا على انعقاد اجتماع قمة يضم قادة الدول المعنية . وتم الاجتماع بالفعل في أبو ظبي في ٢٥ مايو سنة ١٩٨١ م تم خلاله التوقيع على النظام الاساسي لمجلس التعاون .

وسوف تقتصر الدراسة في هذا المجال على فصلين : الأول نبحث فيه الأسس التي يقوم عليها مجلس التعاون والمتمثلة في الخلفية الفكرية أو الفلسفية له ، والأهداف التي يسعى إليها والمبادىء التي يتبناها . أما الثاني فنشرح فيه بنيان مجلس التعاون من حيث العضوية والاجهزة العاملة به وطريقة ممارستها لنشاطها .

---

(١) راجع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبوعات المجلس ، المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، البحرين ، بدون تاريخ ، ص ٦ – ١٠ .

(٢) وجاء في البيان الختامي للمؤتمر انه ادراكا من هذه الدول (لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة ... ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات ... وقد اتفقوا على انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ...) . المرجع السابق ، ص ١٧ .

الفصـل الأول

الأسس العامة لمجلس التعاون

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الناحية القانونية في ٢٥ مايو سنة ١٩٨١م . وقد اقتصر على الدول الخليجية الست التي سوف نذكرها عند الحديث عن عضوية المجلس . غير أن سؤالا هاماً يطرح نفسه على كل من يتعرض للمجلس بالدراسة والبحث ، وهو لماذا انشيء بين هذه الدول الست ؟ وبعبارة أخرى ما هو الأساس الفكري وراء قيامه ؟ ثم ما الذي تهدف هذه الدول إلى تحقيقه بالتقائها معاً في هذا الاطار ؟ وهل توجد ثمة مبادىء أساسية يستند إليها المجلس لامكان تحقيق أهدافه .

أولاً : الأساس الفكري لمجلس التعاون :

نصت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه ادراكاً من الدول الأعضاء «لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها[١]» . قد قررت انشاء هذا المجلس . وقد ذكر مثل هذا التعبير في أكثر من وثيقة للمجلس[٢] وتسوق بعض الوثائق عوامل ساعدت على تأسيس المجلس[٣] وهي :

١ – التشابه بين دول المجلس من النواحي الجغرافية – حيث التضاريس والمناخ والثروات الطبيعية – والسياسية – من حيث نظام الحكم – والدينية – باعتبار أن دينهم جميعاً

---

(١) راجع نص النظام الأساسي .

(٢) اعلان قيام مجلس التعاون في ٤ فبراير ١٩٨١م ، منشور ضمن وثائق المجلس في ملحق المؤلف الدكتور/ عبدالله الاشعل الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض ١٩٨٣م ، ص ٢١١ – وبيان حول قيام المجلس في نفس التاريخ السابق ، نفس المرجع ، ص ٢١٢ .

(٣) انظر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مطبوعات المطبعة الحكومية لوزارة الأعلام بالبحرين ، بدون تاريخ ، ص ١١ ، ١٢ . وتضيف هذه الوثائق اسباباً اخرى مثل هجرة مواطني دول الخليج طلباً للعلم . والانفتاح الثقافي مما أثرى فكر الشباب ووعيهم . ولكن هذه العوامل وان صلحت لتهيئة الاذهان لقبول الفكرة إلا أنها لا تصلح أساساً فكرياً فلسفياً يستند إليه قيام المجلس . فالتعليم والثقافة وغيرها لا يؤديان إلى مثل هذا التجمع . ودليل ذلك ان الوثيقة التي ذكرت بها هذه العوامل تعتبرها عوامل مساعدة وليست اصيلة .

هو الاسلام – والاقتصادية باعتماد ثرواتهم على البترول ، فضلا عن التشابه او الوحدة في التاريخ والحضارة ... الخ .

٢ – الظروف السياسية والمتمثلة في حداثة الاستقلال مما يستتبع حداثة المؤسسات الدستورية والسياسية والادارية بالبلاد مما جعلها عرضة للاطماع بحيث تحدثت بعض الدول عن ملىء الفراغ السياسي في هذه المنطقة .

وتقترب من هذه العوامل ما ظهر في مناسبات أخرى[١] من مخاوف دول الخليج باعتبار أنها تضمن امداد البترول إلى معظم الدول والتغيرات العربية في المنطقة والتي تتمثل في حرب لبنان ، وحرب الخليج ، وضرورة الاستقرار في المنطقة والبعد بها عن القلاقل ، والتشابه الاقتصادي والاجتماعي ... الخ .

والواقع اننا اذا أمعنا النظر في هذه العوامل لوجدناها تنقسم إلى نوعين من العوامل :

أولاً : وهي مخاوف المنطقة والرغبة في الاستقرا ، وتأكيد استقلالها السياسي بجمع كلمتها وسياستها في اتجاه واحد وهي كلها تندرج تحت ما يسمى أمن المنطقة . ومن الواضح أن الامن الجماعي من أهداف التنظيم الدولي بصفة عامة[٢] وليس أساساً فكرياً وفلسفياً لقيام مجلس التعاون فقط .

ثانياً : وهو ما أشارت إليه الديباجة والمتمثل في المصير المشترك ووحدة الهدف والعقيدة ، والروابط الخاصة والسمات المشتركة التي من بينها على سبيل القطع اللغة العربية . وهذه العوامل هي ما اصطلح على تسميتها مقومات القومية العربية . وهي ما تتوافر بين «الأمة التي تسكن العالم العربي والتي يتكلم افرادها اللغة العربية ويشتركون في التاريخ والاماني والمعتقدات»[٣] .

بيد أن المتفحص لفكرة القومية العربية يجد أن التاريخ واللغة والعرق أو الأصل هي أهم ما يميز – لدى الكتاب – أمة عن اخرى ويضفي عليها شخصية مستقلة ، رغم التباين في

---

(١) دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية ، صادر عن الأمانة العامة للمجلس ، الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي من ٢٩ – ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) انظر د/ محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، منشأة المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ وما بعدها .

(٣) د/ محمد حافظ غانم ، محاضرات عن جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٥ ، ص ٤١ .

مدى أهمية كل عنصر أو تفضيله على العناصر الأخرى . ولكن فكرة القومية العربية الهادفة إلى توحيد دول المنطقة العربية ومنها دول الخليج لم تظهر قبل الاسلام . بل كانت هذه الدول لا تنتظمها دولة واحدة أو اتجاه سياسي واجتماعي موحد . ولما جاء الاسلام انتظم شبه الجزيرة العربية – ومن بعدها بقية الدول التي اشتملتها الفتوحات – في دولة كبرى تحت امرة حاكم واحد . وقد ادى ذلك إلى صهر الشعور الاقليمي (أو القبلي أو القومي) في بوتقة الوحدة الاسلامية . ولما تفككت الدولة الاسلامية وتغلب عليها اعداؤها ظل الشعور بالوحدة كامنا لدى شعوبها وكانت تنتظر العودة إلى الانخراط في ظل الدولة الاسلامية . ولما جاء الفتح العثماني رحبت به الشعوب العربية المسلمة . ولم تنظر إليه على أنه اعتداء عليها ، بل تخليص لها من نظم الحكم القائمة فيها في ذلك الوقت ، واعادة لبناء الدولة الاسلامية . يؤيد ذلك أن بعض الجمعيات التي تكونت لفصل لبنان المسيحي عن الدولة التركية لم تلق استجابة من المسلمين وسرعان ما قضى عليها .

ولما فسدت الخلافة العثمانية ووصل بها الأمر إلى اتباع سياسة التتريك ، استشعر المسلمون واجب الخروج عليها فبدأت تظهر النزعة القومية ، ولم تكن قومية جماعية . بل حاولت كل دولة الانفصال بنفسها . ووجدت سنداً لها في مبدأ القوميات . وانتهى بها الحال إلى الاستقلال بعد عصر من الاستعمار الاوربي .

ولما بدأت الدعوة الحديثة إلى الوحدة العربية أسسها المنادون بها على فكرة القومية العربية وعددوا عناصرها دون ان يدركوا جليا ان العنصر الأساسي والحاسم كان ولا يزال الدين الاسلامي لأنه كما رأينا هو الذي كفل توحيد هذه الدول . ولم يتسن لها تحت أية أفكار اخرى اقامة هذه الوحدة التي تنشدها دول الخليج بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة . ومن ناحية ثانية فان اعتبار الاسلام احد العناصر – وليس أساساً طبيعياً[1] – يؤدي إلى محاولة عزله عن الفكر القومي . وتوضيح ذلك كما تبين بعد الكتابات[2] أنه بعد التجارب الوحدوية الفاشلة وظهور المتأثرين بالمفاهيم الغربية ، قيل بامكان حصر الاسلام في النطاق الديني الروحي واعتناق المفهوم الغربي للقومية كنزعة مادية علمانية . ومن هنا ظهر

---

(١) فهو الذي وحد اللغة والعادات والتقاليد والآمال .. الخ . بحيث نجد ذلك ظاهرا حتى بين الدول الناطقة باللغة العربية والدول الاسلامية الناطقة بغير العربية .

(٢) انظر صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل ، في مقال بعنوان : الوحدة العربية ، نظرة عامة ، الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي ، والمنشورضمن المرجع المشار إليه سابقاً بعنوان : دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية ، والصادر عن الأمانة العامة للمجلس سنة ١٩٨٥م .

اعتقاد خاطىء بالتناقض بين الشعور القومي العربي والشعور الاسلامي بحيث استشعر المسلم الحرج في تأييده للفكر القومي واستشعر العربي غير المسلم الحرج كذلك اذا ربط بين القومية العربية والاسلام .

والواقع ان هذا التناقض ما كان ليظهر لو وضعنا الامور في نصابها ونظرنا إلى الشعور القومي العربي باعتباره جزء من الشعور الاسلامي . فالدين الاسلامي هو الذي أدى إلى توحيد المنطقة ولغتها وعاداتها وتقاليدها ... الخ . فعلاقته بالشعور القومي علاقة الكل بالجزء وليس العكس . ومن ثم يمكن القول بأن الأساس الفكري الذي قام عليه مجلس التعاون هو الشعور والفكر الاسلامي الذي تنطوي تحته كل العناصر الاخرى الذي تتحد فيها دول المنطقة .

ثانياً : أهداف مجلس التعاون :

لكل تجمع دولي سواء اتخذ شكل منظمة دولية أو أي شكل آخر اهداف أو غايات يسعى إلى تحقيقها . وتحدد مواثيق بعض المنظمات أهدافها بشكل صريح بمقتضى بعض النصوص ، مثل ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يضع اهداف المنظمة في المادة الأولى ، بينما لا تنص بعض المواثيق صراحة على أهدافها ومع ذلك يمكن للباحث استخلاصها بطريقة ضمنية . ومثال ذلك جامعة الدول العربية التي لم يحدد ميثاقها الأهداف بشكل صريح . بل أن النوع الأول يمكن ان تكون له أهداف يمكن استخلاصها ضمناً لم ترد صراحة في نصوص ميثاقه .

وقد اختار مجلس التعاون الطريق الأول فخصص نص المادة الرابعة لأهدافه فحصرها في أربعة[1] .

---

(١) وهي ١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها)
٢- تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .
٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : (أ) الشئون الاقتصادية ، (ب) الشئون التجارية والجمارك والمواصلات ، (جـ) الشئون التعليمية والثقافية ، (د) الشئون الاجتماعية والصحية ، (هـ) الشئون الاعلامية والسياحية ، (و) الشئون التشريعية والادارية .
٤- وضع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

وهناك بعض الأهداف الأخرى التي لا يتصور ألا يتغياها مجلس التعاون . ومع ذلك لم ترد ضمن نص المادة الرابعة . وسوف نتعرض لهذه الأهداف معتمدين على نصوص النظام الأساسي ووثائق المجلس وممارساته من الناحية العملية .

١ – حفظ السلم والأمن الخليجيين :

تهدف المنظمات الدولية إلى حفظ السلم والأمن سواء بطريق مباشر كالأمم المتحدة أو بطريق غير مباشر كالمنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما . وذلك أن أي عمل دولي لا يمكن انجازه على وجه مرض في جو لا يسوده السلم والأمن . وعلى هذا الأساس اجاز ميثاق الأمم المتحدة انشاء منظمات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الاقليمي فيها صالحا ومناسبا[١] .

ويهدف مجلس التعاون إلى حفظ السلم والأمن بين أعضائه وهو ما يساهم في تحقيق السلم والأمن في المنطقة كلها وفي العالم بأجمعه لأن السلم والأمن لا يمكن تجزئتهما. والدليل على استهداف المجلس لحفظ السلم والأمن أنه من ناحية أقام هيئة لتسوية المنازعات بين اعضائه بالطرق السلمية وهو ما يؤكد أهمية هذا الهدف . ومن ناحية أخرى فان موقف المجلس واضح في إنهاء مشاكل المنطقة بالطرق السلمية . فطالما نادى بوضع حد لحرب الخليج «بالطرق السلمية وتأمين مساعي اللجنة المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي ، وجهود دول عدم الانحياز والأمم المتحدة»[٢] في هذا الصدد . وطالب ايران بالتجاوب مع هذه الجهود . وقد بذلت بعض دوله مساعيها لحل بعض خلافات المنطقة ونجحت في ذلك[٣] . بالاضافة إلى ذلك فان نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام الأساسي على (تحقيق التنسيق في جميع الميادين) يمكن ان يشمل ميادين السلم والأمن .

٢ – التنسيق والتكامل والترابط :

وهذا التنسيق والتكامل والترابط يشمل كل مجالات عمل المجلس اقتصادية أو اجتماعية أو

---

(١) م ٥٢/١ من الميثاق .

(٢) انظر بيان الدورة الثالثة للمجلس الأعلى – المنامة – نوفمبر ١٩٨٢ ، ملحق لمؤلف د/ عبدالله الاشعل ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، وهذه الوثيقة نسوقها على سبيل المثال . فكثير من الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري تبين هذا الاتجاه بوضوح .

(٣) ومنها الخلاف بين سلطنة عمان واليمن الديمقراطية الشعبية ، والذي اشاد بيان الدورة الثالثة للمجلس الأعلى بالجهود المبذولة لحله .

ثقافية ... الخ ، وقد بلغ من أهمية هذا الهدف أن تكرر النص عليه .

فقد ذكرته الديباجة ، والمادة الرابعة . ويمكن ان يصل الأمر إلى حد توحيد مختلف المجالات ، بحيث تبدو نظاما موحدا بين دول المجلس .

ولم يحدد النص ما هي درجة التنسيق والتكامل والترابط التي يجب الوصول إليها . ويبدو أنه يقصد درجة عالية منها ، بدليل أن عجز النص يقول (... وصولا إلى وحدتها) أي إلى وحدة الميادين[1] التي يتكلم عنها . ولكن متى يمكن القول بأنه قد تحققت درجة عالية أو قوية من التنسيق والتكامل ؟ هذه مسألة يمكن الاختلاف بشأنها بحيث يرى بعض الشراح في تنسيق وتعاون معينين درجة عالية ويرى بعض آخر عدم كفايتها لتحقيق هذا الهدف .

غير أننا نجد في الهدف الثالث ما يبلور درجة التعاون التي تصل إلى الوحدة حيث ينص على (وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ...) بحيث يمكن القول بأن التنسيق والتكامل والترابط خطوة أولى تتلوها عملية تعميق الروابط ثم توحيد هذه الأنظمة فعلا وهي الهدف الذي نصت عليه المادة ٣/٤ .

٣ – تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون :

وقد نصت على هذا الهدف الفقرة الثانية من المادة الرابعة . ويتم هذا التعميق والتعاون في جميع المجالات . ويصدق على فكرة «التعميق» هذه ما سبق أن ذكرناه بصدد الهدف السابق مباشرة . وهو أنها فكرة غير محددة يحتمل الخلاف عليها . وعلى أي حال فانه يكفى قدر منها شريطة تحقق الهدف الذي يليها وهو توحيد الأنظمة . ففي رأينا أن الهدفين الثاني والثالث تتركز قيمتهما في الوصول إلى تحقيق الهدف الرابع وهو ما سوف نوضحه .

٤ – توحيد مختلف الأنظمة في الدول الاعضاء :

وقد جاء النص على هذا الهدف بالصيغة الآتية : (وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ..) . وقد يكون التماثل أو التشابه تاما . وقد يكون في بعض الأمور دون بعضها الاخر . ونعتقد أن المقصود هو التماثل التام وليس الجزئي . ذلك ان هذا الهدف استكمال

---

(١) وهذا المعنى – أي وحدة الميادين – هو الذي يدل عليه التفسير اللغوي للنص حسبما سنشير إليه عند التعرض لوحدة دول المجلس كهدف له والتي لا تناقض بينها وبين وحدة مختلف الميادين . بل إن الأولى تفترض وتتطلب وجود الثانية .

للهدفين السابقين عليه وعلى ذلك يكون المقصود هو توحيد هذه الأنظمة .

وقد ذكرت المادة ٣/٤ كثيراً من الميادين مثل الشئون الاقتصادية والتجارية ... الخ . فهل يعني ذلك أنها ذكرت هذه الميادين على سبيل الحصر ؟ لا نعتقد ذلك ، بدليل أن صدر هذه الفقرة ذكر ان يكون وضع أنظمة متماثلة في «مختلف الميادين» . وقد جاء ذكر الشئون التي تضمنتها هذه الفقرة من الألف إلى الواو إبرازا لأهميتها حتى تكون لها الأولوية في التوحيد .

وقد اتخذ المجلس خطوات لتنفيذ هذا الهدف منها عقد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء[1] في ٨ يونيو سنة ١٩٨١م ، واتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار[2] في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨٢م .

ويلاحظ على الفقرة الثالثة من ناحية ان مختلف الشئون التي ذكرتها ليس من بينها الشئون السياسية رغم ضرورة وحدة الاتجاه السياسي . غير أنه من الناحية الواقعية يتم التنسيق دائماً في هذه الشئون بين الدول الأعضاء . ويتضح ذلك من اتباع سياسة عدم الانحياز ووحدة مواقفها ازاء المشكلات العربية والعالمية . ومن ناحية اخرى ، انها لم تضع جدولا زمنياً يتم بمقتضاه توحيد هذه الانظمة مثلما فعلت السوق الأوربية المشتركة على سبيل المثال . ولعل ما يبرر ذلك ان انشاء مجلس التعاون اتي بعد تجارب وحدوية فاشلة بين بعض الدول العربية فرأى واضعوا النظام الأساسي عدم التقيد بفترة زمنية حتى يتحقق ما ينشدونه بطريقة تدريجية تلقائية تتناسب وظروف دول المجلس .

٥ – التقدم العلمي والتقني :

وهذا هدف طبيعي تتمناه الدول فرادى ومجتمعة . وقد ذكرت الفقرة الرابعة مجالات متعددة . مثل الصناعة والتعدين والزراعة ... وغيرها ولكنها لا تعني بذلك دفع التقدم في المجالات المذكورة فقط . بل أنها من ناحية ذكرت المجالات ذات الأولوية على غيرها . ومن ناحية أخرى فان دفع التقدم في مختلف المجالات لرفاهية الشعوب هدف لكل دولة فكيف اذا اجتمعت أكثر من دولة . لا شك أنه يبقى هدفاً أكيداً لها .

---

(١) راجع نصوصها ، منشورة ضمن مطبوعات المجلس ، مطابع سمحة ، دون تاريخ .
(٢) راجع نصوصها ، منشورة ضمن مطبوعات المجلس ، الصادرة عن الأمانة العامة ، بدون تاريخ .

ويمكن أن يتحقق هذا الهدف طالما بذلت جهود في هذا السبيل . ونعتقد أنه من المرغوب فيه ان يوضع جدول زمني للوصول إلى الدرجة المطلوبة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والاقتصادية ... الخ . ويمكن أن يقوم المجلس بهذه المهمة لكي يسير تقدم دوله وشعوبه بالشكل والكيفية الذين يتناسبان مع متطلبات هذا العصر .

٦ – وحدة دول المجلس :

لم توضح المادة الرابعة صراحة أن وحدة دول المجلس هدف مباشر من بين أهدافها . بل نصت فقرتها الأولى على (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها) فما هو المقصود من كلمة وحدتها الواردة في آخر الفقرة ؟ هل هي وحدة الدول أم وحدة الميادين التي سيتم التنسيق والتكامل بشأنها؟

قد يبدو من ظاهر النص أن المراد منه وحدة ميادين العمل وليس وحدة الدول وأسباب ذلك :

١ – أن «الهاء» في كلمة وحدتها تعود لغوياً على الميادين وليس على الدول لأن الضمير يعود على أقرب الاسماء اليه غالباً .

٢ – لا نجد في البيانات الخامية لدورات المجلس الأعلى نصاً صريحاً على وحدة الدول كهدف للمجلس . فقد ورد ان النظام الأساسي لمجلس التعاون (يهدف إلى تطوير التعاون بين هذه الدول وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط .. بما يخدم مصالحها) – (... ووجوب وضع الأسس واقامة المؤسسات وانشاء الأجهزة المؤدية إلى جعل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعي حقيقة ماثلة للعيان)[1] . فقد اشار هنا إلى التعاون وتنمية العلاقات والاندماج الاجتماعي .

وقد حث المجلس الأعلى مختلف اجهزة التعاون ولجانه على (... اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج التعاون المتفق عليه لخدمة المواطنين ... وتكريس انتمائهم للكيان الكبير ..)[2] . ولكنه لم يوضح معنى الانتماء للكيان الكبير . فكما يكون الانتماء معنوياً

---

(١) البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أبو ظبي ، مايو سنة ١٩٨١م ، ملحق مؤلف د/ عبدالله الأشعل السابقة الاشارة إليه ، ص ٢٥٤ .

(٢) البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى ، وقد سبقت الاشارة إليه .

وروحياً ، يمكن ان يكون سياسياً . ولا يعني انتماء المواطن إلى كيان أكبر ضرورة العمل المباشر لتوحيده . فنحن ننتمى إلى العالم العربي والاسلامي ولا تعمل الجامعة العربية ، أو منظمة المؤتمر الاسلامي على تحقيق وحدة الدول العربية ، أو الاسلامية .

غير أننا إذا تخلينا عن التفسير اللغوي لنص المادة الرابعة لنصل إلى التفسير الذي يتفق مع قصد الأطراف لوجدنا أن وحدة دول المجلس هدف له لا يثور أدنى شك حوله . فمن قواعد التفسير – وهي متكاملة – طبقاً للمادة ٣١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات سنة ١٩٦٩م أن الاطار الخاص بالمعاهدة لغرض التفسير يشمل أموراً من بينها نص المعاهدة ككل بما في ذلك الديباجة . وقد أوضحت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون صراحة أن وحدة دول المجلس هدف له . (... وصولا إلى وحدة دولها) . كما يؤخد في الاعتبار إلى جانب هذا الاطار المسلك اللاحق لأطراف المعاهدة ، ونيتهم . ولا شكن أن مسلك الدول الأعضاء لتوحيد الأنظمة الاقتصادية والتعليمية والثقافية ... الخ يساعد على ترجيح هذا التفسير . أما نية الأطراف فيمكن القول كذلك بانصرافها إلى وحدة الدول . ذلك ان التكامل والاندماج والانتماء للكيان الكبير والتي وردت في البيانات الختامية التي ذكرناها قبل قليل يعزز القول الذي نقوله .

بيد أن هذه الوحدة هي الهدف البعيد أو النهائي . فهي تأتي في نهاية المطاف بعد توحيد مختلف الأنظمة واستقرار هذا التوحيد تماما بحيث تبدو الوحدة واقعاً عمليا قبل أن تعلن رسمياً . فقد فشلت تجارب وحدوية عربية أخرى نتيجة لسرعة انشائها دون أساس سليم . وكان هذا الفشل واضحاً أمام واضعي النظام الأساسي الذي عكس نظرتهم إلى الوحدة على أنها الأمل النهائي للدول الأعضاء .

ثالثاً : مبادىء مجلس التعاون :

تتمثل أهداف المنظمات الدولية في الغايات التي تسعى إلى تحقيقها . أما المبادىء فهي ما تستند إليه في سعيها لتحقيق هذه الأهداف[1] . وتظهر المبادىء كاطار للحياة الدولية يشتمل على الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتغلب على الانقسام واقامة أي تجمع دائم . وهذا الاطار ليس قاصراً على مجال المنظمات الدولية بل يضع دستور الدولة مثيله في المجال الداخلي[2] .

---

(١) انظر د/ إبراهيم محمد العناني ، التنظيم الدولي ، دار الفكر العربي ، سنة ١٩٨٢م ، ص ١٧٣ .

(٢) **Michel Viralley, L' Organisation Mondiale, Librairie Armond Colin, Paris, 1972, P. 324.**

وتكاد تجرى عادة مواثيق المنظمات الدولية على النص على المبادىء التي تتبعها في سبيل تحقيق اهدافها . ورغم أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم ينهج هذا النهج فلم ينص صراحة على المبادىء التي يأخذ بها ، إلا أنه يمكن استخلاص بعض المبادىء الأساسية من روح النظام الأساسي واتجاهه العام مثل :

- **المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء** : وهو مبدأ أساسي تعتنقه مواثيق المنظمات الدولية عموماً مثل الأمم المتحدة[1] . وجامعة الدول العربية[2] ، وغيرهما . ويتضح هذا المبدأ من المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء . فكل عضو له صوت واحد سواء في المجلس الأعلى أو في المجلس الوزاري . وتصدر القرارات بالاجماع في المسائل الموضوعية ، كما سنرى ذلك في حينه . ولا تملك أي دولة حقاً تتميز به على غيرها .

- **منع استخدام القوة وحل المنازعات بالطرق السلمية** : فقد نصت المادة العاشرة من النظام الأساسي على انشاء هيئة تسوية المنازعات ويعنى ذلك بوضوح أن المجلس لا يقبل تسوية النزاعات التي قد تحدث بين اعضائه إلا بالطرق السلمية ، ومن ثم يحظر عليهم اللجوء إلى القوة فيما بينهم . وهذان المبدآن مرتبطان إلى حد يجعل أحدهما نتيجة طبيعية للاخر . وهما من مبادىء الأمم المتحدة ولا يتميزان فيما يتعلق بدول الخليج بأية خصوصية من حيث المضمون أو الالتزامات الناشئة عنهما[3] .

---

(١) انظر شرح المبدأ بالنسبة للأمم المتحدة د/ محمد عزيز شكري ، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع ، دار الفكر ، سنة ١٩٧٣م ، ص ١٢٤ – ١٢٨ .

(٢) انظر د/ محمد حافظ غانم ، والمرجع السابق ، ص٣٩ .

(٣) انظر في تفصيل هذين المبدأين VIRALLEY ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ وما بعدها ، ص ٤١٩ وما بعدها ، د/ محمد عزيز شكري ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ وما بعدها ، د/ عبدالواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٦ وما بعدها .

الفصـل الثاني

بنيـان مجلس التعاون

يشتمل بنيان المنظمة الدولية بصفة عامة على عنصرين : الأول هو عنصر الدول الأعضاء الاصلية أو المنضمة والتي يحكم وضعها القانوني نظام العضوية في المنظمة ، والثاني : وهو أجهزة المنظمة . وهي تستقل عن سلطة الدول وتعبر عن ارادة ذاتية للمنظمة ، وبدون أي من هذين العنصرين لا يمكن ان تقوم منظمة دولية . ولمناقشة بنيان مجلس التعاون ينبغى أن نتعرض لما يلي :

أولاً : نظام العضوية في مجلس التعاون :

١ – اكتسـاب العضويـة :

يسير العمل في المنظمات الدولية فيما يتعلق باكتساب العضوية على مبدأ الحرية الثلاثية . وهي حرية الدول المؤسسة أو الاصلية في اختيار نظام العضوية المفتوحة أو المغلقة . وحرية المنظمة في قبول انضمام دول اخرى أو رفضها ، أي اعطاء المنظمة سلطة تقديرية في هذا الشأن . وحرية الدول في الانضمام وهي ما تؤكد ارادية العضوية من جانب الدول[1] .

وقد قصرت المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون عضويته على الدول الست وهي دولة الامارات العربية ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولتي قطر والكويت . ومن ثم لا يمكن انضمام دولة اخرى إليه إلا اذا تم تعديل النظام الأساسي . وعلى ذلك يعتبر مجلس التعاون قد اخذ بنظام العضوية المغلقة والاصلية لهذه الدول المؤسسة له اذا جاز التعبير .

---

(١) انظـر

H.T. Hierry, J. COMBACAU, S. Sur, Et Ch. Vallee, **Droit International Public** Ed. Montchrestien, 1981, P. 697.

ويرى بعض الكتاب[1] ان اغلاق العضوية في الفترة الأولى «يساعد على تقوية المجلس بما يتمشى مع تحقيق اهدافه ... ويتيح الفرصة لبلورة التعاون الخليجي المنشود ودفعه إلى الامام حتى يمكن تكوين مجموعة متماسكة أكثر تنسيقاً تستطيع بعد ذلك أن تستوعب عضوية دول جديدة» . والحجة القانونية لهذا الموقف هو مبدأ الحرية المثلاثية السابق ذكره . فالدول الاعضاء مستقلة ذات سيادة ، تستطيع أن تأخذ بالنظام الذي تراه مناسباً ، وخصوصاً اذا كان عدد الاعضاء قليل . ولا يشكل تعديل النظام الأساسي صعوبة كبيرة .

ولكن هذا الوضع آثار تساؤلات عما اذا كان المجلس تكتلا سياسيا أو عسكريا جامداً . وأكدت عديد من الشخصيات المسئولة مثل الأمين العام للمجلس ورؤساء بعض الدول ، ومسئولي وزارات الخارجية بها ان المجلس (محاولة لتحسين معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق عرى التعاون بين اعضائه)[2] . وليس تكتلا موجهاً ضد أحد على الاطلاق . وانه لا تستبعد احتمالات قبول دول اخرى في المستقبل .

٢ - عوارض العضوية :

هناك كثيرٍ من عوارض العضوية بصفة عامة ، منها ما يرتب اثره اذا توافر سواء كان قد نص عليه ميثاق المنظمة أو لم ينص مثل زوال الشخصية القانونية للدولة ، كما اذا دخلت في اتحاد فيدرالي . ومنها ما تعني المواثيق بالنص عليها حسماً لأي خلاف بشأنها . وهذه العوارض منها الارادي ، وغير الارادي . وسوف نناقش منها الانسحاب والطرد والفصل ، وما يقال بالنسبة لهذا الأخير ينطبق كذلك على الوقف .

أ - الانسحاب :

لم يتعرض النظام الأساسي للمجلس لمسألة الانسحاب . وقد اختلف الرأي عند صمت مواثيق المنظمات بصفة عامة عن ذكر هذه المسألة . فرأي يذهب إلى أن الدول تتمتع بالسيادة ولا تفقدها باكتساب عضوية منظمة دولية . وأنه طالما لم يذكر ميثاق

---

(١) د/ يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

(٢) انظر وثائق المجلس التي تنشرها وكالات الأنباء الكويتية ، ١٩٨١ ، المشار إليها في د/ عبدالله الأشعل ، الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٥ .

المنظمة صراحة أو ضمناً حظر الانسحاب فان المبدأ الذي تقوم عليه هو العضوية الاختيارية[١] ، ومن ثم فان كلا منها تحتفظ بحقها في الانسحاب . وأخذاً بهذا الرأي انسحبت اندونيسيا من الأمم المتحدة سنة ١٩٦٥م . ولكنها حينما عادت لم تتبع اجراءات انضمام جديدة مما دفع بعض الفقه[٢] إلى عدم اعتباره انسحاباً نهائيا بل قراراً مؤقتاً . ولا نميل إلى تأييد هذا الرأي فقد ترتبت الاثار العادية التي تترتب في حالات الانسحاب[٣] . وكل ما في الامر ان ميثاق الأمم المتحدة لم ينظم اجراءات معينة للانسحاب ولا للعودة ومن ثم أمكن لاندونيسيا العودة دون اجراءات انضمام جديدة .

والرأي الثاني يتمثل في ان النظام الأساسي معاهدة دولية . ويعتبر الانسحاب نقضاً لها بالارادة المنفردة للدولة . وطبيعي أن تطبق على هذه العملية قواعد قانون المعاهدات ، فان سمح بها النظام الأساسي ونظمها طبق ما ينص عليه ، وان لم يتعرض لها يبقى حق الدولة في الانسحاب قائماً اذا ثبت ان الاطراف قد قصدوا اجازته[٤] ، أو توافرت حالة من الحالات التي تجيز انهاء المعاهدة من جانب واحد مثل الاخلال الجوهري بأحكامها أو التغير الجوهري في الظروف .

وعلى أي حال فان ما نرجحه في هذه المسألة أنه اذا تبين قصد الاطراف سواء إلى اجازة الانسحاب أو منعه فيجب اعماله . واذا تعذر استخلاص قصد الاطراف فانه يجب الا نأخذ من مجرد الصمت حجة لمنع الدولة من ممارسة حقها في الانسحاب . ولا يعترض أحد بأن ذلك يخالف قانون المعاهدات فهذا القول مردود عليه . ذلك ان التحلل من أحكام المعاهدة بالارادة المنفردة لا يجوز اذا تبين مخالفته لارادتهم . وحيث ان الفرض أن هذه الارادة قد تعذر استخلاصها فان هذا الشك يفسر لصالح الدولة المتعاهدة التي تتحمل التزامات الميثاق .

ونعتقد ان قصد اطراف النظام الأساسي لمجلس التعاون قد انصرف إلى عدم اجازة الانسحاب . وذلك للاسباب الآتية :

---

(١) انظر قريب عن هذا المعنى ، د/ محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) انظر **Bowet, B. W., The Law of International Institutions, Stevens & Sons, 1975. P. 349.**

(٣) فقد رفع علم اندونيسيا واسمها من مكانه في المنظمة ، ورفعت من بين اعضاء المنظمة ، كما يدل على ذلك الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٥ . ولم تقيد كدولة مساهمة في ميزانية المنظمة ... وغير ذلك ، انظر د/ محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، حاشية ١ ، ص ١١١ .

(٤) انظر **N. Q. Dinh, Droit International Public, L.G.D.J., Paris 1980, P. 483-484.**

١ – تعلن مقدمة النظام الأساسي ما يربط بين دول المجلس من (علاقات خاصة وسمات مشتركة) ومصير واحد وهدف واحد . وتؤكد طموحها لمستقبل أفضل للمنطقة (وصولا إلى وحدة دولها) وذلك لا يتمشى تماماً مع اجازة الانسحاب الذي يؤدي إلى اضعاف المجلس .

٢ – اغلاق العضوية على الدول الست . صحيح انه في حد ذاته ليس دليلاً على منع الانسحاب ولكنه دليل على مدى الترابط وقوته . وقد رفض المجلس طلباً تقدمت به الصومال للعضوية به .

٣ – عدم تحديد مدة لنفاذ النظام الأساسي . ومعنى ذلك انه نظام دائم .

٤ – تجاهل النظام الأساسي لحق الانسحاب . فهذا الوضع لا يفتقد كل مغزى له .

٥ – توحيد الأنظمة في مختلف المجالات مثل الشئون الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وغيرها . وكذلك مسلك الدول في هذا الشأن . فقد عقدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس بالرياض في ١٩٨١/١١/١١م ، والتي توحد قواعد التبادل التجاري وانتقال الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي والحماية الجمركية والتعاون الفني .. إلى غير ذلك . كل ذلك يدل على رغبة هذه الدول في اقامة نظام اقتصادي دائم يظهر إقتصادها كاقتصاد واحد .

ب – الطـــــرد :

يعتبر الطرد من المنظمة عقوبة توقع على الدولة التي تنتهك أحكام الميثاق . وقد اقره ميثاق الأمم المتحدة (م ٦) . ولا توجد صعوبة حيث يجيزها الميثاق وينظم أحكامها . أما حينما يصمت عن ذكرها تثور الصعوبة .

وقد صمت النظام الأساسي لمجلس التعاون عن الاشارة إلى الطرد وكذلك الوقف أو تعليق العضوية . ويمكن ان نؤكد انه لا يجوز طرد أية دولة من اعضاء المجلس وذلك للأسباب الآتية :

- سوف نرى فيما بعد ان القرارات الموضوعية تتخذ بالاجماع . ولا نعتقد أن توافق دولة على طرد نفسها .

- ان الطرد رغم جوازه في ميثاق الأمم المتحدة ينتقده بعض الفقه لأنه يتعارض مع أهداف المنظمة . فقد عفا عليه الزمن depassé ويجب ان نهجره[١] .
- ان حالة طرد كوبا من عضوية منظمة الدول الأمريكية رغم صمت ميثاقها لم يتقبلها بعض الأعضاء بقبول حسن ورأوا فيها خروجاً على الميثاق[٢] .
- تستند العضوية في المجلس إلى اعتبارات التضامن والوحدة مما يتنافى مع اجازة الطرد .

ويصدق نفس الحكم وهو الحظر على الوقف أو ما شابهه كالحرمان من التصويت .

ثانياً : هيكل مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون – شأنه في ذلك شأن المنظمات الدولية بصفة عامة – من عدة أجهزة . وتنقسم أجهزة المنظمات الدولية إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر إليها من خلالها[٣] . وقد نص النظام الأساسي للمجلس على انشاء اربعة أجهزة رئيسية هي : المجلس الأعلى ، والمجلس الوزاري ، والأمانة العامة ، وهيئة تسوية المنازعات .

١ – المجلس الاعلى :

تشكيل المجلس : المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون . ولذا فان تشكيله يعكس ذلك بوضوح حيث يتكون من رؤساء الدول الأعضاء . وقد أحسن النظام الأساسي صنعاً ، لأن رؤساء الدول هم الذين يملكون أوسع الاختصاصات ، ولهم حق اتخاذ القرارات التي تقيد دولهم . أما عندما تمثل الدول بمندوبين من درجة صغيرة فانهم كثيراً ما يرجعون إلى حكوماتهم للتشاور مما قد يؤخر البت في بعض المسائل .

---

(١) انظر VIRALLEY ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(٢) وقد حدث ذلك نتيجة للنظام الشيوعي الذي اتبعته هذه الدولة .

(٣) فمن حيث النشأة تنقسم إلى أجهزة أصلية ، وهي التي ينشئها ميثاق المنظمة ، وأجهزة فرعية وهي التي تنشأ في وقت لاحق لنشأة المنظمة وطبقاً للسلطات التي تملكها أجهزتها الرئيسية . ومن حيث التشكيل فهناك أجهزة حكومية أي تتكون من ممثلي الدول الأعضاء واخرى مستقلة بمعنى أنها تتكون من موظفين يعملون باسم المنظمة ولا يأتمرون باوامر حكومات الدول المنتمين إليها . ومن حيث عدد اعضاء كل جهاز تنقسم إلى أجهزة ذات تمثيل عام بمعنى أن يمثل فيها جميع اعضاء المنظمة ، واخرى ذات تمثيل محدود ، أي يمثل فيها عدد محدود من الدول الأعضاء يتم اختياره طبقاً لعيير معينة . ومن حيث الوظيفة تنقسم إلى أجهزة سياسية ، وهي التي تتولى السياسة العامة وتوجيه المنظمة ، وأجهزة ادارية وهي التي تقوم أساساً بالتحضير للمداولات ، والامداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار واعداد التقارير ... الخ . واجهزة ثالثة هي الأجهزة القضائية لحل المنازعات أو ابداء الرأي القانوني .

ولا يجوز ان يحضر المجلس شخص آخر نائباً عن رئيس الدولة وذلك أن المادة ١/٧ قصرت تشكيله على رؤساء الدول الأعضاء فقط . وتجرى المنظمات التي تسمح بالانابة بالنص على ذلك . فقد نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على تشكيل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، من رؤساء الدول الأعضاء أو رؤساء الحكومات (م ٩) .

واذا أراد المجلس الأعلى تغيير مستوى التمثيل فان ذلك يعتبر تعديلا للنظام الأساسي يجب اتباع اجراءات التعديل بشأنه . وقد يقال ان المادة ٤/٧ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى تسمح بأن يحضر المجلس الاعلى الرؤساء أو من ينيبونهم . والواقع ان هذا النص يجيز حالة محددة . وهي انابة الرئيس أحد اعضاء وفده للاشتراك في المداولات والاقتراح باسم دولته ، لان الرئيس قد يكون مشغولا برئاسة المجلس فلا يتمكن من المداولة والاقتراح . وليس في نص الفقرة الرابعة ما يسمح اطلاقا بامكان تغيير التشكيل الذي نص عليه النظام الأساسي . ولعل ما يؤكد ذلك ان النص أجاز الانابة في الاشتراك في المداولة والاقتراح ، ولم يشر إلى التصويت ، مما يحتم ان يقوم الرئيس به بنفسه[١] .

ويقوم المجلس على مبدأ المساواة المطلقة حيث تنعقد رئاسته بصفة دورية للرؤساء طبقاً للترتيب الابجدي لاسماء الدول . ويظل الرئيس يمارس عمله حتى يسلم الرئاسة إلى من يليه في الدورة اللاحقة .

ولكل دولة أن ترسل بوفد يصاحب رئيسها[٢] . ولم يضع النظام الأساسي لمجلس التعاون ، ولا النظام الداخلي للمجلس الأعلى أي قيد عددي تلتزم به وفود الدول . ومن ثم فكل دولة تشكل وفدها من العدد الذي تراه مناسباً . أما مستوى عضوية الوفود فانه وان لم يرد بشأنه نص ، إلا أن الرؤساء عادة ما تصاحبهم وفود على أعلى مستوى .

دورات انعقاد المجلس الاعلى[٣] :

ينعقد المجلس الأعلى في دورات عادية ، واخرى استثنائية أو طارئة أما النوع الأول فيتم مرة واحدة في العام . ويوجه الأمين العام الدعوة إلى الدول قبل موعد الانعقاد «بثلاثين يوما

---

(١) م ٤/٧ (للرئيس حق الاشتراك في المداولات والاقتراح نيابة عن الدولة التي يمثلها وله ان ينيب عنه في ذلك أحد اعضاء وفده) .

(٢) وذلك واضح من نص المادة ٢/٢ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى حيث تلتزم كل دولة بابلاغ الأمين العام باسماء اعضاء وفدها قبل اجتماع المجلس بسبعة أيام على الأقل .

(٣) م ٧ فقرة ٢ ، ٣ ، ٤ والمواد من ٤ – ٦ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى .

على الأقل» . أما الاجتماعات الطارئة فتنعقد عند الحاجة بناء على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر . ويعني ذلك ان الحد الأدنى لعدد الدول الذي ينبغي موافقتها على عقد دورة استثنائية هو دولتان على الأقل . كما يمكن ان ينعقد بناء على قرار سبق اصداره في دورة سابقة . ويوجه الأمين العام الدعوة للاجتماع الاستثنائي قبل موعده (بخمسة أيام على الأكثر) .

ويبدو من المغايرة في اللفظ – فيما يتعلق بالفترة بين الدعوة إلى الاجتماع وتاريخ الاجتماع ذاته – انه في الاجتماعات العادية لابد ان تترك للدولة فترة ثلاثين يوما للاستعداد لحضوره . ويمكن ان تزيد على ذلك . اما الدورات الطارئة فيجب الا تزيد تلك الفترة عن خمسة أيام . ويمكن ان تقل عن ذلك دون وجود حد أدنى . ولعل السبب في ذلك ان هذا النوع من الاجتماعات تبحث فيه مسائل طارئة . وهي غالباً مستعجلة مما يبرر قصر المدة . ولذا لا يجوز ان يتضمن جدول الأعمال سوى المسائل التي عقدت الدورة لبحثها .

وتنعقد دورات المجلس الأعلى في بلدان الدول الأعضاء . أي في كل بلد بالتناوب[1] . ويجب لاعتبار الانعقاد صحيحاً ان يحضره ثلثا الاعضاء أي اربع دول . ويقوم مندوبون عن الدول الأعضاء – بناء على دعوة الأمين العام – بالتحضير لاجتماع المجلس الأعلى – وتنعقد الجلسات علنية أو سرية حسبما يقرر المجلس الأعلى في بداية كل جلسة .

إختصاصات المجلس الأعلى : (م ٨)

يمارس المجلس الأعلى اختصاصا عاما بالعمل على تحقيق الأهداف التي ينشدها مجلس التعاون . وهو اختصاص شامل يمكن ان يندرج تحته أي قرار يتعلق بمختلف مجالات الحياة والتعاون الدوليين . وقد كان النص على ذلك كافياً لممارسة كل ما يقدر المجلس الأعلى أهميته . ولكن المادة الثامنة ذكرت اختصاصات كثيرة[2] مفصلة . ويلاحظ على هذه المادة ما يلي :

---

(١) كما يتناول رؤساء الدول رئاسة المجلس أيضاً حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول . ويقوم الرئيس بادارة المداولة واعطاء الكلمة ، وغير ذلك من الأمور التنظيمية . ويساعده في ادارة الدورة مكتب المجلس الأعلى .

(٢) وهذه الاختصاصات حسبما ورد في المادة المذكورة هي :
١– النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .
٢ – وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها .
٣ – النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليها من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها .
=

١ – إن ما ذكرته في فقراتها لم يشر إلى المسائل السياسية . ولا يعنى ذلك عدم إمكان التعرض لها ، بل يمكن مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها حيث يمكن ادراجها في الاختصاص العام باعتبارها من القضايا التي تهم الدول الأعضاء .

٢ – إن تعداد الاختصاصات ثم ذكر الاختصاص العام يدل على الأهمية التي يوليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لهذه الأمور . كما يدل على الرغبة في حسم أي خلاف بشأنها .

٣ – تبدأ بعض الفقرات بكلمة النظر . فالفقرة الأولى تشير إلى (النظر في القضايا ...) والثالثة تقول (النظر في التوصيات ...) والرابعة (النظر في التقارير ...) . ولقد يتبادر إلى الذهن أن كلمة النظر تعنى مجرد أخذ فكرة . ولكن هذا المعنى ليس هو المقصود ، لأنه لا يسمح للمجلس الأعلى بسلطة اتخاذ قرار في المسائل المذكورة . ولعل المقصود إقرار سلطة المجلس الأعلى في اتخاذ القرارات ، وليس نفيها .

وإذا رجعنا إلى معنى هذه الكلمة[1] وجدنا أن (النظر محركة الفكر في الشيء ، تقدره وتقيسه) ولكنها تحمل معنى (الحكم بين القوم والاعانة والفعل) وبهذا المعنى الأخير يمكن ان نقر للمجلس الأعلى اختصاصه باتخاذ القرارات وحسم الأمور على أساس أن اتخاذ القرار نوع من الحكم على الأمور وفعلها .

٤ – لقد اتبعت المادة الثامنة طريقة الترخيص المطلق ، أو على بياض[2] . وهذه الطريقة

= ٤ – النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام باعدادها .
٥ – اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .
٦ – اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات .
٧ – تعيين الأمين العام . ٨ – تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون .
٩ – اقرار نظامه الداخلي . ١٠ – التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

(١) وردت هذه المعاني في القاموس المحيط ، دار الجبل ، الجزء الثاني ، دار الجبل ، ص ١٥٠ .

(٢) انظر هذه الطريقة وغيرها من الطرق لتحديد الاختصاص في :

A. Ch. KISS, les pouvoirs des organisations régionales a l' égard des, Etats, membres de ces organisations, publié dans le recueil de cours de la Faculté internationale pour L' enseignement du droit comparé, sous le titre, " Les organisations régionales internationale II, Montchrestion, 1971, P. 628–631.

أما الطريقتين الأخريين فتتمثل الأولى في حظر بعض الاختصاصات وترك ما بقي بحيث يمكن للمنظمة القيام به طالما كان لازما لتحقيق أهدافها . ومثال ذلك المادة الأولى من نظام المجلس الأوروبي التي تستبعد من اختصاصه المسائل المتعلقة بالدفاع . أما الثانية فهي تحديد اختصاصات المنظمة بشكل دقيق وعلى سبيل الحصر . وكل طريقة لها مالها وعليها ما عليها مما لا يتسع المجال لشرحه .

تتمثل في صياغة النصوص بشكل عام أو غامض بحيث تعطي للمنظمة سلطة التصرف في حالات غير محددة ، أي التصرف بشكل عام لمواجهة جميع الاحتمالات التي تريد المنظمة التصرف بشأنها . ويكثر استعمال هذه الطريقة في المنظمات الاقليمية ذات الطابع الاقتصادي كالسوق الأوربية المشتركة .

التصويت في المجلس الأعلى :

تعرضت المادة التاسعة من النظام الأساسي والمادة الخامسة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى لأحكام التصويت ، ويمكن ان نستخلص منهما القواعد التالية :

١ – **المساوة المطلقة بين الدول الاعضاء** : فلكل عضو صوت واحد حتى ولو كان دوره السياسي في المنطقة أكثر أهمية من غيره . وهذا يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة الذي تقوم عليه المنظمات الدولية بصفة عامة . وهذه القاعدة كان يمكن إقرارها لو لم يوجد نص عليها .

٢ – **قاعدة الإجماع ، والأغلبية** : تصدر قرارات المجلس الأعلى بالإجماع في المسائل الموضوعية ، ويعنى ذلك ان لكل دولة حق الاعتراض على هذا النوع من القرارات . والمقصود بالإجماع هو إجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت . وبذلك لا يعتبر تغيب إحدى الدول إعتراضاً يحول دون صدور القرار . وبذلك حسمت النصوص مشكلة ثارت مثيلتها بالنسبة لمجلس الأمن عند تغيب أحد الأعضاء الدائمين .

أما في المسائل الاجرائية فيصدر القرار بالأغلبية ، والمقصود بها الاغلبية البسيطة . أي أكثر من نصف الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . ويبرر هذه القاعدة ان هذا النوع من المسائل قليل الأهمية والخطورة بالنسبة للمسائل الموضوعية مما ينفي معه ضرورة التمسك بالاجماع . ولم يضع النظام الأساسي لمجلس التعاون ولا النظام الداخلي للمجلس الأعلى معياراً للتفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية . ويمكن ان نجد آراء كثيرة في هذه التفرقة فيما يتعلق بالتصويت في مجلس الأمن الدولي[1] . ويرى بعض الفقه ان الفصل فيما إذا كان كانت مسألة معينة موضوعية

---

(١) راجع على سبيل المثال : د/ محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٨٩ – ٢٩١ .
Bowet op, cit P. 27.

أو إجرائية ، من اختصاص المجلس الوزاري ، طبقاً للمادة ٢/٣٣ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري . ويفصل فيها بالأغلبية وليس بالإجماع[١] . وبناء على ذلك يكون تكييف المسألة ذاته مسألة إجرائية . غير ان نص المادة ٢/٣٣ المشار إليه يقرر للمجلس الوزاري حق تكييف المسألة اذا اختلف اعضاؤه في تعريفها[٢] . ولكن هل يلتزم المجلس الأعلى بالتكييف الذي يقرره المجلس الوزاري . لا نعتقد ذلك على أساس ان تكييف المسألة للتصويت عليها في جهاز معين يدخل في اختصاص هذا الجهاز . ومن ثم لا يلتزم برأي جهاز آخر يتبع نفس القاعدة في التصويت إلا إذا اعطي هذا الأخير صراحة اختصاص التكييف لجميع الأجهزة . والنص الذي بين أيدينا لا يعطي المجلس الوزاري هذا الحق بالنسبة لبقية الأجهزة . وذلك ان النص يقول ، اذا اختلف اعضاء المجلس ، ومن المتصور ان يحدث نفس الخلاف في المجلس الأعلى ولا تسمح صفة المجلس الوزاري – التحضيرية لاجتماعات المجلس الأعلى بالزام هذا الأخير بقرار جهاز ادنى منه مرتبة . والخلاصة ان للمجلس الأعلى ان يعيد تكييف المسألة بما يخالف التكييف الذي اسبغه عليها المجلس الوزاري .

٣ – وضعت المادتان ١٥ و ١٦ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى القواعد الخاصة باجراءات التصويت . وتتلخص في أن يتم نداء بالاسم وفقا للترتيب الابجدي لاسماء الدول أو برفع اليد . ويمكن أن يكون سرياً إذا قرر الرئيس أو طلبه أحد الأعضاء . كما يمكن للمجلس الأعلى أن يقرر خلاف ذلك . كما يجوز الامتناع عن التصويت أو التحفظ على قرار اجرائي أو جزء منه . وعند طلب تعديل الاقتراح الاصلي يتم التصويت أولاً على التعديلات إبتداء بالتعديل الذي يرى الرئيس انه أكثر بعداً عن الاقتراح الأصلي ثم الذي يليه وهكذا ، حتى يتم التصويت في النهاية على الاقتراح المعدل ، إلى غير ذلك من الأحكام الاجرائية المبسطة .

٤ – **الامتناع عن التصويت** : إذا امتنع عضو عن التصويت فلا يؤثر ذلك في امكان إصدار قرار اجرائي لأن هذا النوع من القرارات يصدر بالاغلبية ، أما إذا كان الامتناع عن التصويت على مسألة موضوعية فقد كانت المادة ٢/٩ من النظام

---

(١) انظر د/ يحيى حلمي رجب ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢) وهذا نص الفقرة ٢ «اذا اختلف اعضاء المجلس في تعريف المسألة المعروضة على التصويت يقع البت في ذلك بأغلبية الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت» والمقصود بالمجلس هنا المجلس الوزاري طبقا للتعريفات المعطاه في المادة ٢/١ من نظامه الداخلي .

الأساسي تسمح بامكان صدور القرار رغم الامتناع لأنها اشترطت إجماع الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت ، ولا يعتبر الممتنع مشتركاً في التصويت ومن ثم لا يحول موقفه هذا دون صدور القرار . ويتمشى مع هذا المعنى نص المادة ٥ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى ، ويضيف ان على العضو الممتنع (ان يسجل عدم التزامه بالقرار وهذه العبارة تدل على إمكان صدور القرار وإلا لما كان هناك داع لها اذا كان يستحيل صدوره رغم الامتناع . فكل ما يترتب في هذه الحالة هو عدم الالتزام بالقرار بشرط تسجيل الامتناع . ولكن الذي يثير المناقشة والشك في هذا القول هو وجود الفقرة الثانية من المادة ١٥[1] من النظام الداخلي للمجلس الأعلى فقد قصرت الامتناع عن التصويت على القرارات الاجرائية . وهنا نجد الاختلاف واضحاً بينها من ناحية وبين النصين السابقين من ناحية اخرى . فهما اذ ينصان على أن القرارات الموضوعية تصدر بإجماع الدول الاعضاء الحاضرة والمشتركة في التصويت يعترفان بأنه توجد أعضاء حاضرة مشتركة في التصويت واخرى بمفهوم المخالفة حاضرة وغير مشتركة في التصويت ، أي ممتنعة عنه .

ونعتقد أنه عند الاختلاف بين حكم النظام الأساسي وحكم النظام الداخلي يجب ترجيح حكم الأول . ويدعم هذا القول من ناحية سمو النظام الأساسي على الأنظمة الداخلية للأجهزة ، ومن ناحية أخرى إتفاق نص المادة ٢/٥ من النظام الداخلي مع حكم النظام الأساسي . ومن ثم فان لكل عضو ان يمارس هذا الحق إذا أراد . ولكنه من الافضل عدم استعماله وان يلجأ العضو الذي يريد الامتناع ، إلى التصويت بالايجاب حتى يتوحد اثر القرار بالنسبة لجميع الدول ، أو بالرفض فلا يصدر القرار .

٢ - المجلس الـوزاري :

يعتبر المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون . وقد اتبع النظام الأساسي لمجلس

---

(١) ونظرا لأهمية النصوص الثلاثة فاننا نعرضهم لإمكان المقارنة بينها .
م ٢/٩ من النظام الأساسي «تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالأغلبية» .
م ٢/٥ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى «.. ويتخذ قراراته في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الاجرائية بالأغلبية وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار» .
م ٢/١٥ من النظام الداخلي أيضاً «لكل عضو ان يمتنع عن التصويت أو ان يتحفظ على قرار اجرائي أو على جزء منه ويتلى التحفظ عند اعلان القرار ويثبت كتابة ...» .

التعاون إتجاه الأخذ بجهاز ثان شأنه شأن المنظمات الدولية العامة مثل الأمم المتحدة . ولكنه يختلف في تكوينه حيث يتكون من جميع الدول الأعضاء ولا يقتصر على تشكيل محدود . ولعل السبب في ذلك هو قلة عدد الدول الأعضاء (ست دول) مما لا يعوق سرعة اتخاذ القرار أو ممارسة اختصاصاته .

وقد فصل النظام الأساسي لمجلس التعاون والنظام الداخلي للمجلس الوزاري الأحكام التي يسير عليها والتي نتناولها فيما يلي :

١ – تشكيل المجلس ودورات انعقاده :

يتألف المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء[١] . وقد جاء التشكيل موفقاً من ناحيتين الأولى الارتفاع بمستوى التمثيل فالوزراء يمثلون قمة التخصص والعمل السياسي في بلادهم . والثانية إمكان حضور وزير آخر نيابة عن وزير الخارجية . فقد يكون هذا الأخير مشغولاً بأمور أخرى أكثر خطورة ، الأمر الذي يتسبب في تعطيل أعمال المجلس إذا اقتصر تشكيله على وزراء الخارجية فقط .

ولا يوجد حد أقصى لعدد افراد وفد الدولة في المجلس . بل إن ما تلتزم به الدول حسبما نصت المادة ٢/٢ هو ان تزود الأمين العام باسماء أعضاء الوفود قبل انعقاد الدورة العادية بأسبوع على الأقل والدورة الطارئة بثلاثة أيام .

وينعقد المجلس في دورات عادية وأخرى طارئة . أما الأولى[٢] فتعقد كل ثلاثة أشهر . ويحدد المجلس بنفسه في كل دورة مكان انعقاد الدورة التالية ، ويحدد الأمين العام تاريخ افتتاح الدورة ويقترح تاريخ انتهائها . كما يدعو الاعضاء لحضورها قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل . ولا يعتبر الانعقاد صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا الدول الأعضاء ، أي أربع دول . وهو نفس النصاب القانوني لصحة الدورات الاستثنائية أيضاً .

وتنعقد الرئاسة «للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية»[٣] في رئاسته وبذلك تتساوى جميع الدول ولا تتميز أحداها على الأخرى .

---

(١) م ١/١١ من النظام الأساسي ، ١/٢ من النظام الداخلي .

(٢) انظر م ٢/١١ ، ٣ ، ٤ من النظام الأساسي و م ١/٣ ، م ٤ من النظام الداخلي .

(٣) م ١من النظام الأساسي ، بعد التعديل الذي ادخل عليها وعلى المادة ١/١٥ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري . وقد كان حكمها قبل التعديل ان تكون الرئاسة دورية لرؤساء الوفود حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول . انظر التقرير السنوي للأمانة العام ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٢٠ .

ويقصد بعبارة عند الاقتضاء حالة وجود سبب أياً كان يحول دون تولي الرئاسة . ولكن لا يقصد بها الحالة التي نصت عليها المادة ٤/١٥ التي تمنع ممثل دولة في نزاع (أن يرأس الدورة أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة) ففي هذه الحالة لا توكل الرياسة إلى الدولة التالية حسب الترتيب . بل يختار المجلس رئيساً مؤقتاً لهذه الجلسة أو الدورة . وبعدها يتولى الرئيس الأصلي منصبه .

ويظل الرئيس متولياً مهامه حتى تسند الرئاسة إلى من يليه . ويتولى[1] افتتاح الجلسات وإدارتها وتنظيمها . ويشترك في المداولات والتصويت أو ينيب عنه أحد أعضاء وفده . ويساعده في ذلك مكتب المجلس برئاسته وعضوية الأمين العام ورؤساء لجان العمل الفرعية التي يشكلها المجلس[2] .

أما الدورات الاستثنائية فتعقد عندما تدعو إليها الحاجة في حالتين[3] :

١ – بناء على طلب دولة عضو وتأييد عضو آخر . فلا يكفي طلب دولة واحدة اذا لم يقتنع بجدية طلبها أو ضرورته عضو آخر .

٢ – بناء على قرار من المجلس نفسه . وفي هذه الحالة (يحدد جدول أعمال الدورة وتاريخها ومقر انعقادها) وهذا القرار لا يصدر إلا بموافقة الأغلبية باعتباره قرار اجرائياً .

وتنعقد الدورة الاستثنائية خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ توجيه الدعوة إليها . ويقوم الأمين العام بهذا الاجراء موضحاً في دعوته مكان وتاريخ وجدول أعمال الدورة ، وطلب الدولة صاحبة الدعوة أو قرار المجلس ان كانت عقدت بناء على قرار منه .

اختصاصات المجلس الوزاري :

يمارس المجلس الوزاري اختصاصات عدة يمكن تقسيمها إلى نوعين :

الأول : وهو ما لا يملك فيه سلطة اتخاذ قرار نهائي . بل يتقدم باقتراح أو توصية .

الثاني : ما يملك فيه سلطة اتخاذ قرارات نهائية .

---

(١) انظر بالتفصيل م ١٦ .

(٢) م ١٧ – ويقوم المكتب بمهام اخرى مثل تنسيق اعمال المجلس واللجان الفرعية والإشراف على صياغة القرارات ، وغير ذلك مما يكلفه به المجلس .

(٣) م ٢/١١ من النظام الأساسي ، م ١/٥ ، م ١/٦ من النظام الداخلي .

١ – اختصاص الاقتراح والتوصية : ويتمثل جوهر هذا الاختصاص في تشجيع التعاون والتنسيق في مختلف المجالات . وهو اختصاص عام ولكن المادة الثانية عشرة ذكرته في عدة فقرات بحيث يبدو بين كل منها بعض الفوارق . ولذا نذكرها بالترتيب الذي وردت به لبيان أوجه الخلاف بينها .

أ – يقترح المجلس السياسات ويصدر التوصيات ويضع الدراسات والمشاريع (التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات)[١] . ولعل ما يلفت النظر في هذا النص أن المجلس يقترح ويوصي ويضع دراسات ومشاريع . ثم يتخذ بشأنها قرارات أو توصيات . فهناك تعارض بين سلطة الاقتراح والدراسة والتوصية وسلطة اتخاذ القرار . ولما كان من الواجب عدم التوسع في تفسير النص على حساب سيادة الدول الاعضاء فاننا نقر بأن هذا النص يقصد به إبداء الرأي الذي يحتاج لنفاذه إلى موافقة الدول الأعضاء .

ب – «العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها»[٢] ويلاحظ على هذا النص أمران الأول : قوله تحال القرارات إلى المجلس الوزاري ، ويعني ذلك أنه ليس صاحب القرار بل يصدر هذا الأخير من اللجان المختصة التي تحيله إلى المجلس الوزاوي ويقتصر دوره على إحالتها إلى المجلس الأعلى ، صاحب القرار بشأنها . والثاني : ان هذا الاختصاص ينصب على الأنشطة القائمة فعلاً . ومن ثم يجب لكي يفترق عن الاختصاص السابق مباشرة ، ومنعاً للقول بتكرار الإختصاص – حيث ينصرف إلى مختلف المجالات في الحالتين – ان نقول ان الاختصاص الأول ينصرف إلى مختلف المجالات الجديدة ، وليست القائمة بين الدول – للتعاون . أما الاختصاص الثاني – وهو ما نحن بصدده فانه ينصرف إلى المجالات القائمة فعلاً بين الدول لتعميقها وتطويرها وتنسيقها . وبذلك نساير قواعد التفسير التي تقضي بأن أعمال النص خير من اهماله[٣] .

---

(١) م ١/١٢ .

(٢) م ٢/١٢ .

(٣) انظر د/ محمد طلعت الغنيمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، منشأة المعارف ، ١٩٧٠م ، ص ٥٥١ ، حاشية ١ .

جـ – التوصية بما يلزم لتنفيذ قرارات مجلس التعاون : وهذا الإختصاص واضح . فقد صرح النص بأن التوصيات تقدم للوزراء المختصين وبذلك تساعدهم على رسم السياسات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات . وما يقدم من توصيات لا تلزم الوزراء بل قيمتها استشارية . ولكن لا يمكن إغفال قيمتها الأدبية المستمدة من قيمة الجهاز الذي يصدرها .

د – تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في دول المجلس : وذلك في مختلف الانشطة التي يقوم بها هذا القطاع . وتطوير وتشجيع التعاون بين غرف التجارة ، والصناعة ، في مختلف الدول الأعضاء . وتشجيع انتقال الايدي العاملة الوطنية فيما بين هذه الدول .

هـ – قد يقتضي أحد أوجه التعاون نوعاً من الدراسة والبحث . فإذا قدر المجلس ذلك فله ان يحيله إلى لجنة فنية أو متخصصة لتقوم بذلك وتقدم ما تراه من مقترحات ، وطبيعي أن تقدم هذه المقترحات إلى المجلس ليوصي في شأنها بما يراه .

و – تعديل النظام الاساسي لمجلس التعاون : ويقتصر دوره على النظر في الاقتراحات المقدمة له بهذا الشأن ثم يوصي بما يراه . ويحيل توصياته إلى المجلس الأعلى . فهذا الأخير هو صاحب القرار النهائي في تعديل النظام الأساسي . وطبيعي ان تكون سلطة التعديل للجهاز الأعلى في المجلس فهذا هو الشأن في المنظمات الدولية بصفة عامة .

ز – «النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى» م ١١/١٢ فهذا الأخير يملك أن يحيل إلى المجلس الوزاري أي موضوع ويكلفه في شأنه بما يراه . ويقتضي منطق التفسير أن يؤدي ما يطلب منه ثم يعرضه على المجلس الأعلى .

ح – النظر في ميزانية الأمانة العامة : ويقدم توصياته للمجلس الأعلى للتصديق عليها .

ط – التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى : وفي هذا يظهر باعتباره جهازاً تحضيرياً يضع جدول الأعمال والترتيبات اللازمة لعقد الاجتماعات فيتصل بالدول والأمانة العامة لطلب البيانات اللازمة عن الانجازات والأنشطة وأوجه التعاون المختلفة

التي يريد عرضها على المجلس الأعلى – ويصادق هذا الأخير على جدول الأعمال في بداية الدورة ، وله ان يعدل فيه .

٢ – أما النوع الثاني من الاختصاصات التي يملك بشأنها سلطة اتخاذ قرارات نهائية فهي :

أ – وضع النظام الداخلي له أي للمجلس الوزاري ، والنظام الداخلي للأمانة العامة .

ب – تعيين الامناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتقيد بأن يكون قرار التعيين بناء على ترشيح الأمين العام ، ولعل السبب في ذلك ضمان التفاهم بين هذا الأخير ومساعديه مما يؤدي إلى حسن سير العمل .

جـ – اعتماد التقارير واللوائح الداخلية : فمن المعروف ان الأمين العام يقدم تقارير دورية عن أعمال مجلس التعاون . كما تعد الأمانة العامة اللوائح والأنظمة الداخلية مثل لائحة الموظفين على سبيل المثال . فيتولى الأمين العام عرض كل ذلك على المجلس لاعتماده .

التصويت في المجلس الوزاري :

وضعت أحكام هذا الموضوع في المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون ، والمواد من ٣٣ إلى ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري . وتتفق قواعد التصويت في المجلس الوزاري مع تلك التي يتبعها المجلس الأعلى في ان لكل عضو صوت واحد ، وان القرارات تصدر في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ، وفي المسائل الاجرائية بالاغلبية . ولكن الاختلاف بين التصويت في المجلسين يتمثل في أنه في المسائل الموضوعية يتم التصويت في المجلس الأعلى بالاجماع (اجماع الحاضرين المشتركين في التصويت) سواء كان ما يصدر عنه في مسألة من هذا النوع قرار أو توصية ، لأن لفظ القرارات الوارد في المادة التاسعة من النظام الأساسي تؤخذ في معناها الواسع الذي يشمل التوصية كذلك . أما في المجلس الوزاري فان التصويت يتم كذلك بالاجماع في المسائل الموضوعية التي يصدر فيها قرار – أي بالمعنى الضيق – أما المسائل الموضوعية أيضاً التي تصدر فيها توصية – غير ملزمة – فيتم التصويت عليها بالأغلبية شأنها في ذلك شأن المسائل الإجرائية . وبذلك يمكن للمجلس الوزاري اذا لم يتوافر له الإجماع لاصدار قرار في مسألة موضوعية ان يتحول إلى اصدار توصية فقط .

وقد اشارت المادة ١/٣٣ من النظام الداخلي للمجلس إلى أن على العضو الممتنع عن التصويت ان يسجل عدم التزامه بالقرار . ولا يقصر النص[١] حكمه – أي الامتناع عن التصويت – على المسائل الإجرائية، بل يلقيه حكما عاما ينطبق على المسائل الموضوعية ، أو الإجرائية ومن ثم فان الامتناع عن التصويت جائز ولا يؤثر في إمكان اتخاذ قرار بالإجماع ، لأن الممتنع عن التصويت لن يحسب من الدول المشاركة فيه .

ويعتبر تكييف المسألة ، مسألة اجرائية . فالفصل فيما اذا كانت مسألة ما موضوعية أو اجرائية يتم بالاغلبية وليس بالاجماع . وقد اشرنا إلى هذه المسألة عند مناقشة التصويت أمام المجلس الأعلى .

ولا يجوز التحفظ على قرارات المجلس الوزاري على عكس الحال بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى ، حيث تجيز المادة ٢/١٥ من نظامه الداخلي التحفظ على قرار اجرائي أو جزء منه . ويجب اثبات التحفظ كتابة وتلاوته عند إعلان القرار . ولكن يتفق نظام التصويت في كلا المجلسين[٢] في عدم جواز تمثيل دولة لأخرى ولا التصويت نيابة عنها .

أما الأحكام الاجرائية والتنظيمية فقد تضمنتها المواد من ٣٥ إلى ٣٧ . وهي لا تثير خلافات موضوعية[٣] . وإذا ظهر اختلاف في تفسير أحد هذه النصوص أو كيفية أعماله فللمجلس – باعتباره الجهاز الذي يجري فيه التصويت – أن يتخذ بشأنها قرار .

---

(١) وهدا هو نص المادة ١/٣٣ «يتخذ المجلس قراراته باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت على ان يكتفي في البت في المسائل الاجرائية بالأغلبية وعلى العضو الممتنع عن التصويت ان يسجل عدم التزامه بالقرار» .

(٢) م ١٤ من النظام الداخلي للمجلس الأعلى ، و م ٢/٣٤ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري .

(٣) ونضع فيما يلي هذه الأحكام نقلا عن النظام الداخلي :

م ٣٥ ١ – يكون التصويت نداء بالاسم وفق الترتيب الهجائي لاسماء الدول أو برفع الايدي .

٢ – يتم التصويت بالاقتراع السري اذا طلبه عضو أو بقرار من الرئيس وللمجلس ان يقرر خلاف ذلك .

٣ – يدون صوت كل عضو في محضر الجلسة اذا كان التصويت بالمناداة وتدرج بالمحضر نتيجة التصويت اذا كان سرياً أو برفع الايدي .

٤ – للدول الاعضاء ان توضح موافقتها بعد التصويت ويثبت ذلك كتابة بمحضر الجلسة .

٥ – لا يجوز مقاطعة التصويت اذا اعلن الرئيس عن بدئه مالم يكن ذلك لنقطة نظام تتعلق بالتصويت أو بتأجيله وذلك وفق أحكام هذه المادة والمادة التي تليها .

م ٣٦ ١ – يسعى رئيس المجلس بمساعدة الأمين العام إلى التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المسألة التي تختلف فيها وإلى الحصول على تراضيها حول مشروع قرار قبل احالته للتصويت .

٢ – لرئيس المجلس وللأمين العام ولاية دولة عضو طلب تأجيل التصويت لمدة معينة يتم اثناءها المزيد من التفاوض بشأن المسألة المعروضة على التصويت . =

٣ – الأمانـة العـامـة :

الأمانة العامة أحد أجهزة المنظمات الدولية التي لا غنى عنها . فهي جهاز يقوم أساساً بدور اداري وتنظيمي لازم لحسن سير المنظمة والقيام بعملها . وقد جعل التطور الحديث للأمين العام دوراً يتجاوز حدود الأعمال الإدارية[1] . ويتوقف مدى تبعية الأمانة للاجهزة الحكومية للمنظمة على نصوص ميثاقها والتوسع أو التضييق في تفسيرها وطبيعة وظائف الاجهزة الأخرى وغير ذلك من العوامل والظروف المحيطة بالمنظمة . وليس هناك داع للخوض في القواعد العامة التي تنطبق على الأمانة العامة للمنظمات الدولية . فهذا الموضوع محله النظرية العامة للمنظمات الدولية ونقتصر هنا على عرض الأحكام الخاصة بالأمانة العامة لمجلس التعاون مع المقارنة بينها وبين الأحكام العامة التي اشرنا إليها .

وقد وضعت قواعد تشكيل وعمل الأمانة العامة المواد من الرابعة عشر إلى السادسة عشر من النظام الأساسي لمجلس التعاون وسوف نتعرض لأحكامها فيما يلي :

تشكيل الأمانة العامة (م ١٤) :

تتألف الأمانة العامة من الموظف الأعلى بها وهو الأمين العام وعدد من الامناء المساعدين ، ومجموعة من الموظفين ويكون عدد الامناء المساعدين وبقية الموظفين طبقاً لما تقتضيه حاجة العمل . ولذا فانه قابل للزيادة أو النقص . ويتم تعيين الأمين العام بقرار من المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة . ولعل الحكمة من قصر التجديد على مدة ثانية فقط هي التجديد الذي يتيح الفرصة للكفاءات الأخرى لتتولى هذا المنصب . كما يسمح ذلك بتناوب هذا المنصب بين مواطني الدول الأعضاء . أما الامناء المساعدون فيعينهم المجلس الوزاري لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الأمين

= م ٣٧ ١ – اذا طلب عضو تعديل اقتراح يتم التصويت على التعديل أولا فاذا كان هناك أكثر من تعديل يبدأ التصويت على التعديل الذي يرى الرئيس أنه من حيث الموضع أكثر التعديلات بعداً عن الاقتراح الاصلي . ثم يصوت على التعديل الذي يليه في البعد وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات المقترحة فاذا اقر تعديل أو أكثر يجرى التصويت بعد ذلك على الاقتراح الاصلي المعدل .

٢ – يعتبر اي اقتراح جديد بمثابة تعديل للاقتراح الاصلي اذا تضمن مجرد اضافة أو تغيير في أحد اجزاء الاقتراح الاصلي .

(١) انظر على سبيل المثال بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة
D. W. GREIG,
International Law, Butterrworths, London, 1976, P. 761–769.
د/ محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف سنة ١٩٧٤م ، ص ٦٦٣ .

العام[1] . ويعني ذلك أن المجلس لا يعين اشخاصاً غير من يرشحهم الأمين العام . ولكنه – أي المجلس – يمكن أن يرفض تعيين بعض المرشحين . وفي هذه الحالة يتعين على الأمين العام ترشيح أشخاص آخرين .

أما بقية موظفي الأمانة فيقوم الأمين العام بتعيينهم . أما رعوية موظفي الأمانة العامة فيجب أن نفرق في شأنها بين الأمين العام والأمناء المساعدين من جهة وبقية الموظفين من جهة أخرى . فالأمين العام ومساعدوه يجب أن يكونوا من مواطني دول المجلس . ولم يسمح النظام الأساسي بامكان الاستثناء من هذه القاعدة . أما بقية الموظفين فهم وان كانت القاعدة وجوب تمتعهم برعوية دول المجلس إلا أن المادة ٤/١٤ أجازت الاستثناء من ذلك بموافقة المجلس الوزاري . فالأمين العام لا يملك وحده هذه السلطة .

ويثور تساؤل عما اذا كان تعيين الأمين العام والأمناء المساعدين مسألة موضوعية أم إجرائية . وبمعنى آخر هل يلزم لتعيين الأمين العام اجماع اعضاء المجلس الأعلى الحاضرين المشتركين في التصويت ، ولتعيين الأمناء المساعدين نفس قاعدة الإجماع في المجلس الوزاري ، ام أنه يكفي الاغلبية لتعيين أي من هؤلاء ؟ من المقرر أنه طالما لم يضع النظام الأساسي معياراً للتفرقة بين المسائل الموضوعية والإجرائية فان الجهاز الذي يجري التصويت هو صاحب الحق في تكييف المسألة . ومن ثم فان للمجلس الأعلى ، أو المجلس الوزاري حتق تكييف هذه المسألة وتطلب الإجماع أو الاكتفاء بالأغلبية ، وان كنا نرى أن هذه المسألة موضوعية .

ويحسن أن يحظى الأمين العام بموافقة جميع الاعضاء وخصوصاً أن عددهم محدود مما يسهل معه الإجماع ، وذلك حتى لا تمتنع بعض الدول عن التعاون معه مما يؤثر على عمل المجلس . وقد حدث ذلك في نطاق الأمم المتحدة[2] . فبعد انتهاء المدة الأولى للأمين العام السيد/تريجيف لى إعترض الاتحاد السوفيتي على تجديد المدة لمرة ثانية ولم يستطع مجلس الأمن إصدار توصية ، فأقرت الجمعية العامة إعادة تعيينه لمدة ثلاث سنوات سنة ١٩٥٠ . ولكن الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية لم يتعاملوا معه وقاطعوه فاضطر إلى الاستقالة سنة ١٩٥٢ . ومن هنا كانت الأهمية القصوى – ليس فقط للإجماع عند التعيين – بل لتوافر الثقة الدائمة في الأمين العام من جانب جميع الدول الأعضاء .

---

(١) م ٨/١٢ من النظام الأساسي .

(٢) انظر Bowett المرجع السابق ، ص ٨١ ، Viralley المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

حقوق وواجبات موظفي الأمانة العامة :

يعتبر موظفو الأمانة العامة وعلى رأسهم الأمين العام موظفون دوليون . وذلك أن تعريف الموظف الدولي الذي أقرته محكمة العدل الدولية يشمل كل من يعمل لدى منظمة دولية أو أحد أجهزتها بأجر أو بدون أجر ، بصفة دائمة أو مؤقتة . وباختصار هو كل شخص تتصرف المنظمة بواسطته[1] .

ويتمتع موظفو الأمانة العامة بالاستقلال في عملهم فلا يتلقون تعليمات من غير السلطات المختصة في المجلس وعليهم أن يكونوا محايدين في القيام بأعمالهم . ويجب على الدول الأعضاء الامتناع عن التدخل في أعمالهم أو التأثير عليهم وغير ذلك من القواعد التي تنطبق على الموظفين الدوليين . وقد وضعت إدارة الاستشارات بمجلس التعاون دراسة لتنظيم الأمانة العامة القت فيها واجبات عديدة على موظفي الأمانة العامة في المادتين ٣٠ ، ٣١ . ونسوق نصوصها كما وردت – بهذه الدراسة[2] .

«م ٣٠ على الموظف بالأمانة العامة أن يراعي :

١ – آداب اللياقة في تصرفاته مع رؤسائه ومرؤسيه والغير وأن يتعاون معهم لضمان حسن سير العمل .
٢ – تأدية المهام الموكلة إليه بنفسه وبإخلاص ودقة وحياد .
٣ – المحافظة على مواعيد العمل وتخصيص وقت العمل لأداء واجبات الوظيفة .
٤ – تقديم العون والمشورة لرؤسائه وتنفيذ التعليمات والأوامر التي تصدر إليه فيما لا يخالف الأنظمة واللوائح أو يتعارض مع أهداف المجلس وعليه ان يمتنع عن تنفيذ أي أمر يخالف الأنظمة واللوائح ما لم يصدر إليه أمر كتابي من رئيسه المباشر ويتحمل الرئيس وحده في هذه الحالة مسئولية التنفيذ .

م ٣١ : يحظر على الموظف ما يلي :

١ – إفشاء أية معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضي بذلك ، ويظل هذا الحظر قائماً حتى بعد ترك الخدمة .
٢ – الاحتفاظ لنفسه بأصل أو صورة لوثيقة رسمية ذات طابع رسمي .

---

(١) راجع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية C. I. J. Rec. 1949. P. 177.

(٢) انظر دراسة تنظيم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ربيع أول ١٤٠٢ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

٣ – ممارسة أي نشاط سياسي يتعارض مع أهداف المجلس أو تلقي تعليمات من جهة غير الأمانة العامة .

٤ – الإدلاء بتصريح أو القاء محاضرة أو حديث أو نشر معلومات مما يتصل بنشاطات المجلس وأهدافه إلا بموافقة السلطة المختصة .

٥ – قبول الهدايا والاكراميات بالذات أو بالواسطة اذا كان ذلك بقصد أداء عمل ما .

٦ – الجمع بين عمله وأي عمل آخر يؤديه إذا كان من شأن هذا العمل ان يؤدى إلى الاخلال بوظيفته أو لا يتفق مع مقتضياتها».

وقد نصت المادة ٣/١٧ على أن يتمتع موظفوا المجلس بالحصانات والامتيازات الثابتة للمنظات المماثلة[١] . وذلك إلى أن يتم عقد الاتفاقية التي تخصص لهذا الغرض .

وقد عقدت بالفعل[٢] هذه الاتفاقية ونصت في الفصل الخامس على المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمانة العامة وفي الفصل السادس على تلك التي يتمتع بها الخبراء .

وفيما يتعلق بالموظفين[٣] قدرت الاتفاقية ضرورة تمتعهم جميعاً بحد أدنى من الحصانات والمزايا بصرف النظر عن جنسياتهم ، أي سواء كانوا من مواطني الدول الأعضاء بما فيهم دولة المقر أو من الأجانب . وهذا الحد الأدنى أوضحته المادة الخامسة عشر وهو :

أ – «عدم جواز القبض عليهم أو حجزهم» بسبب الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية .

ب – الحصانة القضائية فيما يقومون به من قول أو فعل أو كتابة بصفتهم الرسمية . وتظل الحصانة سارية حتى بعد انتهاء الوظيفة الرسمية طالما أن العمل قد قام به بصفته موظفاً في الأمانة .

---

(١) فقد اشارة المادة ٣/١٧ إلى تمتع الموظفين «بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة» إلى ان يتم عقد الاتفاقية التي اشارت إليها الفقرة السابقة عليها . ولعلها تقصد الامتيازات والحصانات الدولية المترتبة على الوظيفة الدولية . لأن الحصانات الدبلوماسية هي ما يتمتع به المبعوثون الدبلوماسيون الموفدون من دولة إلى اخرى .

(٢) وهي اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في ١٤٠٤/٦/٩هـ – ١٩٨٤/٣/١١ .

(٣) فهم بمفهوم المخالفة لا يدخلون في مفهوم الموظفين الذين عالج وضعهم الفصل الخامس . ولكن ما هو مفهوم الموظف طبقاً لهذه الاتفاقية ؟ لم تعط هذه الأخيرة أي تعريف للموظف . ونعتقد أنها تقصد بالموظف الشخص الذي يعمل بالأمانة العامة بشكل دائم في ممارسة عمل غير مؤقت . وبذلك يخرج من مجال الموظفين الخبراء ذووا المهمة المؤقتة التي ينتهي عملهم بانتهائها ، والمستشارون من ذوي الأعمال المؤقتة . والواقع اننا نضع المستشارين مع الخبراء في نظام واحد نظرا لاقترانها معا في بعض النصوص ، فالمادة ٤/ب من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات تسمح للهيئة بأن (تستعين بمن تشاء من الخبراء المستشارين) .

جـ – الإعفاء من الضريبة على المرتبات والمكافآت التي تقاضوها قبل عقد الاتفاقية والتي يتقاضونها بعد ذلك . ويلاحظ على هذا الحد الادنى انه يقترب من الحصانات والمزايا القنصلية من حيث المبدأ وإن كان دونها من الناحية الكمية .

وبعد ذلك وضعت قواعد عامة تنطبق على الموظفين بحسب درجاتهم على النحو التالي :

أولاً : الأمين العام والامناء المساعدون :

وهؤلاء يتمتعون هم وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم بالمزايا والحصانات التي يتمتع بها رؤساء البعثات الدبلوماسية . ومن ثم تلتزم الدول الأعضاء بمنحهم المزايا والحصانات التي تمنحها لرؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لديها .

ثانياً : موظفو الدرجة الثامنة فما فوقها :

ويتمتعون وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم بالمزايا والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون الذين على نفس درجاتهم في اقاليم الدول الأعضاء .

وهذه الحصانات الممنوحة لهاتين الطائفتين من الموظفين تتضمن الحد الأدنى السابق ذكره وتزيد عليه . وتأتي فائدة ذكر هذا الحد الأدنى بالتفصيل بالنسبة لمن دون ذلك من الموظفين .

بيد أن المادة التاسعة عشرة قد وضعت قيداً هاما على مدى تمتع كبار الموظفين – من الدرجة الثامنة حتى الأمين العام – بالحصانة القضائية إذا كانوا يتمتعون بجنسية دولة المقر . وهذا القيد هو عدم إمكان تمسكهم (بالحصانة أمام محاكم بلادهم عند قيامهم بأعمال قاموا بها خارج نطاق وظائفهم) . ويعني ذلك أن الحصانة القضائية مقصورة بالنسبة لهؤلاء على الأعمال التي يقومون بها في نطاق وظائفهم ، أي أعمالهم الرسمية . وهذا القيد يمتد إلى الحصانة المدنية والجنائية على السواء . ذلك أن المحظور على الموظفين التمسك بالحصانة (أمام محاكم بلادهم) ولا يمتد إلى غير ذلك من الحصانات والمزايا التي يتمتع بها الدبلوماسيون المعتمدين لدى دولة المقر .

ثالثاً : الموظفون دون الدرجة الثامنة :

وقد فرقت المادة الثامنة عشرة في شأنهم بين رعايا دولة المقر ، ورعايا غيرها من الدول .

وبالنسبة للطائفة الأولى فليس لهم حصانات تزيد على الحد الأدنى السابق ذكره أما رعايا الدول الأخرى فيتمتعون بالتسهيلات والاعفاءات الآتية :

١ – إعفاء الموظف من واجبات الخدمة المدنية . وإعفاؤه واسرته من قيود الهجرة وتسجيل الأجانب .

٢ – التسهيلات المتعلقة بالعملة وبقيود التحويل . فهذه يستوى فيها الموظفون المذكورون مع من في درجتهم الوظيفية من الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى دولة المقر .

٣ – تسهيلات العودة التي تمنح للدبلوماسيين وقت الازمات .

٤ – الإعفاءات الجمركية عن الأمتعة التي يستوردونها عند أول توطن . وقد قدرت مدة أول توطن بالسنتين الأوليين من تاريخ تسلمهم أعمالهم .

حصانات الخبراء :

فرقت المادة الثانية والعشرون بين الخبراء من مواطني دول مجلس التعاون ، وغيرهم من الخبراء من غير هؤلاء المواطنين . فالخبراء الأجانب لا يتمتعون بأية حصانات . أما الطائفة الأولى – وهم الخبراء من دول المجلس – فيتمتعون (اثناء قيامهم بمأمورية لمجلس التعاون ... بالمزايا والحصانات اللازمة لاداء وظائفهم على أحسن وجه ...)[1] وكلها حصانات وتسهيلات تتعلق بتسهيل مهامهم وتمكينهم من القيام بها على نحو مرض .

إنتهاء الحصانات :

تنتهي الحصانات بانتهاء السبب الذي منحت من أجله ويقصد بذلك انتهاء العلاقة الوظيفية بالنسبة للموظفين ، وانتهاء المهمة بالنسبة للخبراء ومن في حكمهم . وأنبه إلى أنها

---

(١) وهذه الحصانات كما ذكرتها هذه المادة هي :
أ – عدم جواز القبض عليهم أو حجز امتعتهم الشخصية .
ب – الحصانة القضائية بعد انتهاء ماموريتهم فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية .
جـ – حرمة الوثائق والمحررات التي تكون في حوزتهم .
د – حق استعمال الرمز وتسلم المراسلات المتبادل بينهم وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية برسول خاص أو في حقائب رسمية .
هـ – التسهيلات التي تمنح لممثلي الدول الموفدين في مأمورية رسمية فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة أو القطع .

تنتهي بالنسبة للمستقبل فقط ، فلا تجوز المحاكمة مثلا عن فعل ارتكب أثناء تأدية وظيفته أو مهمته . كما تنتهي انتهاء إستثنائيا برفعها وحرمان الشخص من التمتع بها عن افعال معينة .

ويقوم الأمين العام برفع الحصانة عن الموظفين (دون الامناء المساعدين) والخبراء إذا توافر شرطان[1] :

١ – إذا اتضح أن «الحصانة تحول دون تحقيق العدالة» .
٢ – ولا يؤثر هذا الرفع «على الغرض الذي من أجله منحت» .

أما رفع الحصانة عن الأمين العام والأمناء المساعدين فيمكن تحققه إذا توافر الشرطان السابقان . ولكنه يتم «بموافقة المجلس الأعلى بناء على عرض المجلس الوزاري» ولكن ما المقصود من كلمتي «موافقة» و «عرض» . لا شك أن المقصود بهما أن يصدر قرار بناء على اقتراح . ولا يمكن تفسير كلمة عرض على أنها مجرد عرض لموقف الأمين العام دون إبداء أي اقتراح ، لأن الموافقة لا تتم إلا على اقتراح أو رأي معين . ولذا فان للمجلس الوزاري أن يقترح على المجلس الأعلى ما يراه بهدا الشأن .

أما الأمناء المساعدون فترفع عنهم الحصانة بقرار من المجلس الوزاري . ويعبر النص عن ذلك « .. بموافقة المجلس الوزاري ...» وهذه الموافقة لابد أن تنصب على اقتراح أو رأي . ولذلك فاننا نقر دون أن يصرح النص بأن المجلس الوزاري لا يتخذ مثل هذا القرار إلا بناء على اقتراح الأمين العام .

اختصاصات الأمانة العامة :

بالرغم من تطور دور الأمانة العامة في المنظمات الدولية بحيث يعهد باختصاصات سياسية للأمين العام ، إلا ان الطابع الغالب على الأمانة العامة لمجلس التعاون هو الطابع الاداري . ولكن النظام الأساسي أقر ببعض الاختصاصات غير الإدارية للأمين العام أو للامانة بصفة عامة .

١ – الاختصاصات الإدارية :

يتولى الأمين العام باعتباره الموظف الاداري الأكبر تعيين موظفي الأمانة كما سبق ان

---

(١) انظر م ٢١ ، ٢٣ من الاتفاقية .

أشرنا . ويشرف على حسن سير العمل بها في مختلف قطاعاتها . ولذا فهو المسئول الأول عن أعمالها (٥/١٤) . وطالما ان له حق التعيين فان سلطة الجزاء والتأديب تكون ثابتة له على مرؤوسيه .

وتقوم الأمانة العامة طبقاً للمادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون بإعداد دراسات التعاون والتنسيق وخطط وبرامج العمل المشترك للدول الأعضاء . كما تضع التقارير الدورية عن أعمال المجلس . وتتابع تنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى وهي المجلس الأعلى ، والمجلس الوزاري ، وتعد لهما ما يطلبون من تقارير أو دراسات . وتعد الميزانية ومشروعات اللوائح الإدارية والمالية . وتقوم بالتحضير للاجتماعات التي تعقد في اطار مجلس التعاون وتعد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات قرارته . وتقوم بما يطلبه منها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري . كما تقوم بمهام إدارية أخرى وردت في النظام الداخلي للمجلس الأعلى[1] ، والنظام الداخلي للمجلس الوزاري[2] .

الاختصاصات غير الادارية :

لا يعتمد الدور غير الاداري للامانة العامة على نصوص النظام الأساسي للمنظمة الدولية فقط بل على الممارسة العملية ومدى ثقة الدول الاعضاء في الأمين العام ، وما يتمتع به من شخصية مؤثرة وإيجابية ومختلف الظروف المحيطة بالمنظمة والتي تفرض عليها أدواراً ثانوية إذا قيست بالدور الأصلي للأمانة . ويمكن ان نستخلص بعضاً من هذه الادوار :

١ – الصفة التمثيلية للأمين العام :

يتمتع الأمين العام بالصفة التمثيلية لمجلس التعاون . ورغم ان الوظيفة التمثيلية ، لم تعالج معالجة شاملة إلا أن النظام الأساسي قد اعترف بها . فقد نصت المادة ٥/١٤ على أنه (يمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له) ويعني ذلك أن المنظمات الدولية والاقليمية والدول غير الاعضاء في علاقتها بالمجلس تخاطب الأمين العام . ويمكن أن تدعوه لتمثيل المجلس في دورات انعقاد المنظمات الأخرى أو في المؤتمرات الدولية

---

(١) مثل توزيع مشروعات القرارات والتعديلات على الوفود م ٤/١٢ .

(٢) مثل تنظيم السكرتارية الفنية لمجلس الوزراء ، وتدوين محاضر الجلسات والتوصيات ، واعداد محاضر جلسات المجلس ولجانه الفرعية ، ويتولى الأمين العام الاشراف على علاقة المجلس بوسائل الاعلام وارسال قرارات وتوصيات المجلس وما يتعلق بها من وثائق إلى الدول الأعضاء (م ٢٣ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري) .

بصفته مراقب ، فهو ممثل المجلس فيما لا يتعارض مع النظام الاساسي والوثائق الاخرى للمنظمة .

والأمين العام هو المتحدث الرسمي باسم المجلس الوزاري ، إذا جاز التعبير . فقد اعطته المادة ٣/٢٣ من النظام الأساسي للمنجلس الوزاري سلطة الإشراف (على تنظيم علاقات المجلس مع وسائل الإعلام) فهو الذي يحدد ما الذي يعطى لوكالات الانباء وللصحافة والإذاعة وغيرها . ويلتقي به ممثلو هذه الأجهزة لاستضياح نشاط المجلس على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

٢ – الوظيفة السياسية :

يلعب الأمين العام على رأس الأمانة العامة – دوراً سياسياً – فقد نصت المادة ٨/١٥ من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن من اختصاصات الأمانة (الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة إستثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك) ولا شك أن أول من يمارس اختصاصات الأمانة العامة ويسأل عنها هو الأمين العام .

وهذا الاختصاص وان كان استشارياً بمعنى أن الأمين العام يقدم مجرد اقتراح إلا أن طبيعته السياسية واضحة . فالأمين العام يلقي نظرة عامة على الموقف الدولي والإقليمي . ويكون رأياً شخصياً فيما إذا كانت هناك أمور طارئة وسياسية وغير ذلك – تستدعي تقديم الاقتراح .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الدور بل يمارس دوراً توفيقياً بين الدول الأعضاء – في إطار المجلس الوزاري – إذا اختلفوا حول مشروع قرار معين . وهو لا يمارس هذا الدور بصفة أصلية ، بل يساعد رئيس المجلس[1] . ومن المساعدة بذل مساعيه في أية صورة والإدلاء بآرائه لجمع الرأي على كلمة سواء .

٣ – اختصاصات متنوعة :

يملك الأمين العام اختصاصات أخرى متعددة تختلف طبيعتها باختلاف موضوعها .

---

(١) م ١/٣٦ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري (يسعى رئيس المجلس بمساعدة الأمين العام إلى التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المسألة التي تختلف فيها وإلى الحصول على تراضيها حول مشروع قرار قبل احالته إلى التصويت) .

فمثلا تنص المادة ٩/١٥ من النظام الأساسي على أن تقوم الأمانة العامة بأية مهام يكلفها بها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري . وهذه المهام يمكن أن تكون سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو غير ذلك . ولكنها لا تكون إدارية لأن المهام الإدارية له سلطة القيام بها دون تكليف من الأجهزة الأخرى . وهو لا يمارس هذا الاختصاص نيابة عن المجلس بل بتكليف منه . وهناك فارق بين الأمرين . ففي حالة التكليف يمارس العمل باعتباره أمينا عاما وليس باعتباره مفوضاً في ممارسة اختصاص جهاز آخر .

كما يمكن للأمين العام أن يدرج في جدول أعمال المجلس الوزاري المسائل التي يرى عرضها عليه[1] . وهذا الاختصاص متروك لتقديره ، حيث يدرج ما يرى اهميته أيا كانت طبيعة المسألة .

ويمكن للأمين العام إقتراح تعديل النظام الداخلي للمجلس الوزاري (م ١/٣٨ من هذا النظام) وطبيعي أن طلب التعديل تحدوه اعتبارات كثيرة ومتنوعة .

يتضح من ذلك أن الأمانة العامة وعلى رأسها الأمين العام وإن كانت مهمتها الأساسية إدارية ، إلا أن التطور في قانون المنظمات الدولية بصفة عامة ادى إلى ايجاد اختصاصات أخرى غير إدارية تتولاها ، ولذا يلعب الأمين العام للأمم المتحدة دوراً هاماً غير اداري[2] . ولم يشأ النظام الآساسي لمجلس التعاون أن يجعل من مهمة الأمانة العامة للمجلس وعلى رأسها الأمين العام مهمة ادارية كما فعل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بل أعطاه دوراً آخر بالاضافة إلى دوره الأساسي على نحو ما رأينا مسايراً بذلك التطور في هذا المجال .

٤ – هيئة تسوية المنازعات :

إذا كان مجلس التعاون قد أنشىء ومن بين أهدافه حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج ونبذ الحرب – فان النتيجة المنطقية لذلك هي إيجاد طريقة سلمية لحل ما قد ينشب من نزاع بين الدول الأعضاء حتى لا تقف أية مشكلة عائقاً دون استتباب السلم والأمن ورفاهية الشعوب . وقد أكد النظام الأساسي لمجلس التعاون هذه الحقيقة فنص على إنشاء «هيئة تسوية المنازعات» (م ١/١٠) . لتتولى هذه المهمة .

---

(١) م ٤/٨ من النظام الداخلي للمجلس الوزاري .

(٢) انظر **Viralley** ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، وما بعدها .

الأحكام العامة للهيئة :

وضع النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات بعض الأحكام العامة ، التي نعرض لها بما يناسبها من البيان .

فقد نصت المادة الثانية من النظام الأساسي للهيئة على أن مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية . وهو نفس مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون نفسه . أما الاجتماعات فانها تعقدها كذلك – كقاعدة عامة – في دولة المقر . ونقول كقاعدة عامة لأن النص قد سمح لها بأن تعقدها في أي مكان آخر إذا كان هناك سبب لذلك . وللهيئة نفسها حق تقرير اجتماعها في مكان آخر . وذلك لأن النص يقول (... ولها عند الاقتضاء ...) . فهي لا تتطلب موافقة من أي جهاز آخر . أما تعبير عند الاقتضاء فيعني ذلك عند وجود مقتض أو سبب معقول لعقد الاجتماع في مكان آخر . ولكن لم يوضح النظام الأساسي ما هو المقتضى وما معيار توافره . ومن ثم فالمرجع الأخير لذلك هو الهيئة نفسها . فهي التي تقدر مدى توافر المقتضى من عدمه .

وتتبع الهيئة المجلس الأعلى ، ولذا فهو الذي يتولى تشكيلها[1] ولكن ميزانيتها جزء من ميزانية الأمانة العامة[2] . وهي مستقلة في عملها من الناحية الفنية باعتبارها جهاز شبه قضائي . وهذه قاعدة ثابتة ولا خلاف عليها مطلقاً .

تشـــكيل الهيئة :

تشكل الهيئة[3] من عدد غير ثابت من الأفراد . وهذا العدد يختلف في كل حالة على حدة . فالمجلس الأعلى هو الذي يقدر العدد المناسب لكل نزاع حسب طبيعته . ويشترط في أعضاء الهيئة :

أ – أن يكونوا من مواطني دول الخليج . ولم يجز النظام الأساسي أي استثناء على هذه القاعدة .

ب – ألا يقل عددهم عن ثلاثة . ولم يضع النظام الأساسي للهيئة حداً أقصى ، بل تركه مفتوحاً حسب تقدير المجلس الأعلى .

---

(١) م ١٠/١ ، ٢ من النظام الأساسي للمجلس .
(٢) م ١١ من النظام الأساسي للهيئة ، ويحدد المجلس الأعلى مكافآت اعضائها .
(٣) انظر م ٤ من النظام الأساسي للهيئة .

حـ – أن ينتموا جميعاً إلى دول ليست طرفاً في النزاع المعروض وذلك ضماناً للحياد وإضفاء للثقة على أعمال الهيئة .

يختار أعضاء الهيئة أنفسهم رئيساً لهم من بينهم[1] ولم يحدد النظام الأساسي ما إذا كان يتم اختيار الرئيس بالاجماع أو الاغلبية . ولكن لما كانت قاعدة التصويت لديها بشأن الموضوعات التي تعرض عليها هي الأغلبية ، فيمكن أن نقرر انسحاب هذه القاعدة على اختيار الرئيس بحيث يتم بالأغلبية كذلك .

وتستعين الهيئة – اذا قدرت فائدة ذلك – بالخبراء والمستشارين لأخذ رأيهم في المسائل الفنية . وهؤلاء رأيهم استشاري غير ملزم للهيئة . كما أنه يتولى أعمال سكرتاريتها[2] إما مسجل ومجموعة من الموظفين يعينهم الأمين العام ، وإما جهاز مستقل ينشئه المجلس الأعلى – عند الحاجة – للقيام بأعمال السكرتارية . والسلطة التقديرية في إنشاء هذا الجهاز متروكة للمجلس الأعلى نفسه دون معقب عليه في ذلك .

أما نظام الإجراءات التي تتبع أمام الهيئة فقد نصت المادة ٥/ب من النظام الأساسي للهيئة على أن تقوم الأمانة العامة بإعداده ويسري من تاريخ موافقة المجلس الوزاري عليه . ولكن لم يوضع هذا النظام حتى الآن . غير أن الفقرة ج من نفس المادة أقرت بحق أطراف النزاع في اختيار ممثلين منهم أمام الهيئة للدفاع عن مواقف دولهم ومتابعة الإجراءات .

وتتمتع الهيئة وأعضاؤها طبقاً للمادة العاشرة من نظامها الأساسي (بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها طبقاً للمادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون) وهذه المادة المشار إليها أحالت في شأن الحصانات والامتيازات إلى اتفاقية تعقد لهذا الغرض . وقد عقدت بالفعل[3] كما أشرنا سابقاً . وفرقت بين حصانات الموظفين بحسب درجاتهم ، ثم نصت على حصانات الخبراء في فصل مستقل مما يدل على أنها لا تدخلهم في عداد الموظفين كما سبق ان أوضحنا . فهل يعتبر أعضاء الهيئة موظفين أم لا ؟ وفي أي طائفة يوضعون ؟ .

الواقع أن النظام الأساسي لمجلس التعاون والوثائق ذات الصلة لم تأخذ بالمفهوم الواسع للموظف الدولي ، والذي تبنته محكمة العدل الدولية . بل أخذت ضمنا – بمفهوم ضيق

---

(١) انظر م ٦ – من النظام الأساسي للهيئة .
(٢) انظر م ٨ – من النظام الأساسي للهيئة .
(٣) ولا تنظم هذه الاتفاقية العلاقة بين مجلس التعاون ودولة المقر ، لان ذلك محله اتفاقية اخرى لما تعقد حتى الان .

يعتمد على العمل على درجة دائمة كما سبق أن أشرنا . ولما كان أعضاء الهيئة التي نحن بصددها تتشابه مهمتهم مع مهمة الخبراء من حيث ضرورة تأمينهم ونظراً لأن تشكيلها غير ثابت بل تتشكل بمناسبة كل نزاع وتنتهي مهمتها بإصدار التوصية أو الفتوى فان أعضاءها لا يدخلون في مفهوم الموظفين الذي يأخد به نظام المجلس . ومن الأدلة على ذلك أيضا أن أعضاءها – طبقاً للمادة الحادية عشرة من نظامها الأساسي – يتقاضون مكافآت وليست رواتب مثلما هو الحال بالنسبة لموظفي الأمانة العامة . ولكن ذلك لا يمنع من تطبيق حصانات كبار موظفي الأمانة العامة عليهم . ونقصد بكبار الموظفين أولئك الذين يلون الأمناء المساعدين في المرتبة . وذلك لأن المادة العاشرة أحالت على المادة ١٧ من النظام الأساسي لمجلس التعاون والخاصة بحصانات الموظفين .

اختصاص الهيئة :

لا تنعقد الهيئة للنظر في أي خلاف إلا إذا أحاله إليها المجلس الأعلى . فهي لا تنعقد بناء على شكوى من أحد طرفي النزاع ولا حتى بناء على اتفاقهما . فالمجلس هو الذي يقدر ما إذا كان من المناسب إحالة النزاع أم لا دون معقب على قراره . ولا يلزم بالإحالة حتى وان لم تتم تسوية الخلاف وذلك لأن النص يقول (... فاللمجلس الأعلى إحالته ...) وهذا الأسلوب يقتضي جواز الاحالة وليس وجوبها . فالقرار في هذا الشأن مسألة إجرائية . ومن ثم تكفي الأغلبية لإصداره .

وتختص بالنظر[1] في الخلافات (حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون) وفي المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء أيا كان نوعها . فلم يشأ النظام الأساسي أن يخرج من اختصاصها أي نوع من المنازعات استكمالا لتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء .

ولكن لماذا ذكرت الخلافات حول التطبيق والتفسير رغم أن النص الاخر (منازعات بين الدول الأعضاء) نص عام يشمل جميع انواعها ؟ الواقع أن هذا النص قيد المنازعات بأنها بين الدول الأعضاء ويعني ذلك أن أي نزاع لا يكون جميع اطرافه من الدول الأعضاء لا يندرج تحته . أما الخلاف حول التطبيق أو التفسير فلم يذكر النص بين من يقوم هذا الخلاف . ومن ثم فإنها تدخل في اختصاص المجلس حتى إذا لم يكن أطرافه من الدول الأعضاء . وهنا تظهر أهمية النص . فمن المتصور أن يحدث خلاف من هذا النوع بين أجهزة المجلس نفسه . ومن ثم تختص به الهيئة .

---

(١) م ١٠/١ من النظام الأساسي لمجلس التعاون ، م ٣ من النظام الأساسي للهيئة .

أما من ناحية سلطة الهيئة ، فإنها غير ملزمة ، فهي لا تصدر قرارات أو أحكام . وإنما تصدر توصيات أو فتاوي[1] . وتعرض على المجلس الأعلى الذي يتخذ ما يراه . فهو صاحب القرار . ولكن لتوصيات الهيئة وفتاواها قيمة أدبية كبيرة باعتبارها تشكل من أشخاص على درجة عالية من الكفاءة .

وإذا قابلنا بين اختصاص الهيئة في نظر المنازعات بين الدول ، والخلاف حول التفسير والتطبيق من ناحية وبين ما تصدره من توصيات ، وفتاوي من ناحية أخرى ، أمكننا القول بأن المنازعات تصدر بشأنها التوصيات . أما خلافات التفسير والتطبيق فهي التي تناسبها الفتوى .

التصويت في الهيئة (م ٧) :

لما كان أعضاء الهيئة مستقلين في عملهم ومتساوين بالضرورة لأنهم لا يمثلون دولاً ، بل يختارون لكفائتهم ، فقد كان طبيعي أن تقرر المادة ٧ من النظام الأساسي للهيئة أن لكل عضو صوت واحد . وتصدر التوصيات أو الفتاوي بأغلبية أصوات الأعضاء . والمقصود بالأغلبية هي أغلبية الأعضاء جميعاً . وذلك لأن انعقاد الهيئة لا يقع صحيحاً إلا بحضورهم جميعاً (م ٥/١) . وإذا انقسم الرأي فتساوت الأصوات يرجح الجانب الذي به رئيس الهيئة .

وإذا صدرت التوصية أو الفتوى بالأغلبية فان للعضو أو الأعضاء المخالفين في الرأي حق كتابة رأيهم المخالف[2] وبذلك يكون النظام الأساسي للهيئة قد أخذ بفكرة الرأي المخالف الذي يأخذ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[3] . والواقع أن الأخذ بهذا النظام جاء موفقاً . ذلك أن الجهاز الذي يملك إصدار القرار هو المجلس الأعلى نفسه . ولذلك فمن المعقول أن تعرض عليه جميع الآراء المعروضة أثناء بحث النزاع والتي استمر أصحابها على تمسكهم بها . فقد يفضل المجلس أن يأخذ برأي الأقلية نتيجة لاعتبارات معينة يقدرها ،

---

(١) م ١٠/٤ من النظام الأساسي لمجلس التعاون . وهذه التوصيات أو الفتاوي قد تكون نهائية ، بمعنى انها تمثل الرأي الذي استقرت عليه الهيئة ، كما قد لا تكون كذلك ، بمعنى ان توصي المجلس الاعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي ترى فائدتها أو ضرورتها ريثما يتم بحث الموضوع واصدار التوصيات المناسبة (انظر م ٩/ب من النظام الأساسي للهيئة) .

(٢) م ٩/د من النظام الأساسي للهيئة .

(٣) م ٥٧ من النظام الأساسي للمحكمة .

كالاعتبارات السياسية أو الدينية أو حتى اعتبارات الملاءمة . ومن ثم فليست هناك ضرورة لأن يحال إليه تقرير يضم رأياً واحداً فقط .

وتطبق الهيئة في إصدارها للتوصيات أو الفتاوي حسبما نصت المادة ٩/أ من نظامها الأساسي أحكام (النظام الأساسي لمجلس التعاون والقانون والعرف الدوليين ومبادىء الشريعة الاسلامية) وبذلك يكون المصدر الأول للقانون الذي تطبقه الهيئة هو النظام الأساسي للمجلس يليه القانون والعرف الدوليين ثم مبادىء الشريعة الاسلامية . ويلاحظ أنه طالما كان المقصود بالقانون هو القانون الدولي فقد كان يكفي النص على ذلك دون ذكر العرف ، إلا إذا كان المقصود استبعاد المبادىء العامة للقانون التي أقرتها الأمم المتدينة .

ويجب أن تصدر التوصية أو الفتوى مسببة وموقعة من الرئيس والمسجل ، مثلما هو الحال لدى الهيئات القضائية والمحاكم الدولية .

خـاتمـة

تبين لنا من هذا البحث أن أوضاع دول الخليج العربي وتاريخهم الطويل وعاداتهم إقتضت إقامة صرح موحد لتنظيم يضمهم في بوتقة واحدة تلبية لنداء الشعوب وتحقيقاً لرغبة ذات جذور ضاربة في أعماق الماضي . ومن هنا بات ضرورياً أن نعرض لماضيهم والأسس والأهداف التي تلتقي حولها دول الخليج فكانت دافعاً إلى قيام المجلس حتى يبرز أمام القارىء أنها لم تبدأ من فراغ بل فعلت ما كان منتظر أن تفعله .

وباعتبار أن مجلس التعاون حديث المنشأ إذا قورن بغيره من المنظمات الاقليمية فقد رأينا أن نوضح تكوينه وأجهزته واختصاصاتها ونظام العضوية به ليأخذ القارىء فكرة شاملة عن هذا التنظيم وكيف يعمل وما يملكه من سلطات ، ليبني المواطن الخليجي آماله على معرفة بهذا البناء .

ولعلنا نخلص من هذه الدراسة إلى بعض الخصائص الأساسية التي تميز المجلس وأهمها :

- أنه ليس تكتلاً سياسياً ولا تحالفاً عسكرياً وإنما منظمة إقليمية تعتبر خطوة أولى لوحدة دول الخليج .
- ان عقد النظام الأساسي لمدة غير محددة وعدم إجازة الانسحاب ولا الطرد تدل على أن مجلس التعاون من المنظمات التي تهدف إلى التكامل والاندماج كالسوق الأوربية المشتركة . ويتضح ذلك من أهداف المجلس ومنها التنسيق والتكامل وتوحيد الأنظمة في داخل الدول الأعضاء . وقد تم بالفعل توحيد كثير من الأنظمة في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها .
- وقد نجحت دول الخليج في اختيار التنظيم الملائم لعالم اليوم . ذلك أن كل دولة بمفردها قد لا تتمكن من احتلال المكانة اللائقة بها وسط دول عظمى ومجموعات من الدول تحاول تنظيم أنفسها بشكل يسمح لها بأن تكون ذات كلمة مسموعة في المجال الدولي .

وسوف يكشف المستقبل عن مدى نجاح هذه التجربة حينما تثمر عن تقدم هذه الدول وارتقائها إلى ما تتطلع إليه وتحقق ما ترجوه شعوبها من آمال .

قائمة المراجع

باللغة العربيـــة :

- د. إبراهيم محمد العناني :
  التنظيم الدولي ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ .

- صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل :
  الوحدة العربية ، نظرة عامة ، كلمة القيت في الاجتماع الثاني للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي . منشورة ضمن مطبوعات المجلس الصادر عن الأمانة العامة ، ١٩٨٥م ، بعنوان : (دول مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية) .

- د. عبدالله الأشـعل :
  الأطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، ١٩٨٣م .

- د. عبدالواحد محمد الفار :
  التنظيم الدولي ، عالم الكتب ، ١٩٧٩م .

- د. صـلاح العقـاد :
  التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤م .

- د. محمد حافظ غانم :
  محاضرات عن جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٥م .

- د. محمد السـعيد الدقاق :
  التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨١م .

- د. محمد رشـيد الفيـل :
  الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في مواجهة التحديات ، محاضرات للموسمين الثقافيين السابع والثامن ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت .

- د. محمد طلعت الغنيمي :
  - **الأحكام العامة في قانون الأمم** ، منشأة المعارف ، ١٩٧٠م .
  - **الغنيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي** ، النظرية العامة ، منشأة المعارف ١٩٧٧م .
- د. محمد عزيز شـــكري :
  التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع ، دار الفكر ، ١٩٧٣ .
- د. يحيى حلمي رجب :
  مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ .

مطبوعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

- النظام الأساسي لمجلس التعاون .
- النظام الداخلي للمجلس الأعلى .
- النظام الداخلي للمجلس الوزاري .
- النظام الداخلي لهيئة تسوية المنازعات .
- البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى .
- اعلان قيام مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١م .
- التقرير السنوي للأمانة العام ١٩٨٥م .
- دراسة تنظيم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ربيع أول ١٤٠٢هـ .

باللغــة الأجنبيـــة :

Bowet, B. W.
The Law of International Institutions, Stevens & Sons, 1975.

DINH, N. A.
Droit International Public, *L. G. D. J. Paris 1980.*

GREIG, D. W.
International Law, Butterworths, London, 1976.

KISS A. Ch.
Les Pouvoirs des Organisations régionales a L'égard des Etats **members de ces Organisations *R.C.F.I.E.D.C.*** Montchrestien, 1971.

THIERRY, H. J. Combacau, S. Sur et ch. VALLEE,
Droit International Public, Montchrestien, 1981.

VIRALLEY M.
L' Organisation Mondiale, Librairie Armond Colin, Paris, 1972.

C. I. J.
Recueil des arrets, avis Consultatifs et Ordonnances, 1949.

دور الشركات متعددة الجنسية
في نقل التكنولوجي للدول النامية
للفترة ١٩٥٠م - ١٩٨٠

مع دراسة خاصة لتجربة
المملكة العربية السعودية
في نقل التكنولوجي

دكتور/ عاطف حسن النقلي

أستاذ الاقتصاد المساعد

بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقـــدمـــة :

لقد غدا من الواضح أن الشركات متعددة الجنسية هي حقيقة واقعة ملازمة للاقتصاد الدولي وذلك من خلال التطورات المتلاحقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي أظهرت لنا أن الشركات محل البحث أصبحت ظاهرة أساسية لهيكل الأنتاج العالمي خصوصاً في مجال التصنيع . وامتدت آثار هذه الشركات لتشمل الدول النامية كما شملت الدول الصناعية من قبل وبالتالي نجد أن أهمية البحث تظهر في الرابطة التي تقوم بين كيفية حدوث التنمية الاقتصادية وبين وجود هذه الشركات كعنصر مؤثر في الاقتصاد الدولي . وتنشأ هذه الرابطة من حاجة الدول النامية إلى التكنولوجي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بها ، والتكنولوجي محل البحث غالباً ما تكون متوافرة ومملوكة لهذه الشركات التي تتخذ من الدول الصناعية مركزاً لانطلاقاتها . وكما سيتضح من سياق التحليل أن هناك اتفاقاً في وجهات النظر بين الشركات متعددة الجنسية والدول الصناعية على أن تكون هذه الأولى هي القناة الأساسية لنقل التكنولوجي إلى الدول النامية . هذا الأمر سوف يتيح المزيد من الحرية للدول الصناعية في التهرب من مطالبات الدول النامية لها بمساعدتها في نقل التكنولوجي إليها ، على أساس أن هذه التكنولوجي مملوكة ملكية خاصة إلى الشركات متعددة الجنسية ومن ثم فهي لا تستطيع أن تفرض إرادتها عليها بضرورة نقل التكنولوجي إلى الدول النامية . بهذا الأسلوب تحقق الدول الصناعية هدفين ، الأول استمرار تبعية الدول النامية تكنولوجياً للدول الصناعية والآخر هو نقل التكنولوجي إلى الدول النامية بأسعار مرتفعة – ذلك أن الشركات متعددة الجنسية لها القدرة على تحديد أسعارها كيفما ترى – تساعد في تحقيق المزيد من المكاسب لهذه الشركات .

وكان بامكان الشركات متعددة الجنسية أن تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال ارساء قواعد الصناعات التي تتفق والظروف الاقتصادية للدول النامية أو بمعنى آخر طبقاً للعناصر الأقتصادية المتاحة لهذه الدول . إلا أنه من خلال المشاهد عملاً لم تقم الشركات متعددة الجنسية بذلك ولم تراع سوى مصلحتها ، دون أن تأخذ في أعتبارها مصالح الدول النامية التي تضطرها ظروفها الاقتصادية لأن تقبل اسلوب عمل هذه الشركات ونظراً لحاجتها الملحة لنقل التكنولوجي . ولذا سوف نرى أن الشركات

متعددة الجنسية قد تجاهلت مشكلة البطالة في الدول النامية ، حيث كان الجزء الغالب من استثماراتها يقع في صناعات يغلب عليها طابع تكثيف رأس المال على حساب العمالة . كذلك لم تتفهم هذه الشركات اطلاقاً مدى حاجة الدول النامية لوجود مراكز للابحاث والتطوير لزيادة القدرة المحلية لاستيعاب التكنولوجي وخلق قدرة تكنولوجية محلية للتخفيف من حدة تبعيتها التكنولوجية للدول الصناعية . ومن ثم يمكن القول أن الدول الصناعية تعترض تماماً على اعتبار التكنولوجي تراثٌ انساني يمكن أن تستفيد منه جميع الدول دون تفرقة ، ودون مبالغة في تقدير اسعار هذه التكنولوجي . وكنتيجة مباشرة لهذا المفهوم من جانب الدول الصناعية ، فإن التكنولوجي تعتبر مملوكة ملكية خاصة وهي نتاج لابداع العقل البشري وبذل في سبيلها الكثير من الاستثمارات ومن ثم لا يمكن أن تنقل إلا بموافقة مالكيها وبالاسعار التي يتم تحديدها من جانبهم . وعلى ذلك سوف نتناول هذا الموضوع من خلال زوايا ثلاث ، الأولى تتعلق بتقسيم العمل الدولي وظاهرة الشركات متعددة الجنسية ، والثانية تتعلق بكيفية نقل التكنولوجي عبر الشركات متعددة الجنسية ، والثالثة تتناول تكاليف نقل التكنولوجي وآثارها على موازين المدفوعات في الدول النامية . ونقصد بنقل التكنولوجي في هذه الدارسة النقل العيني لها وغير العيني وذلك من خلال إنشاء فروع للشركات متعددة الجنسية في الدول النامية والترخيص باستعمالها وعمليات تسليم المفتاح والمشروعات المشتركة بين هذه الشركات والمشروعات الوطنية في الدول النامية . وفي النهاية سوف نعرض لتجربة المملكة العربية السعودية الخاصة بنقلها للتكنولوجي . كذلك سوف نقصر هذه الدراسة على الفترة ٥٠ – ١٩٨٠ وذلك حتى يتثنى لنا دراسة تجربة الدول النامية في استيراد التكنولوجي عن طريق الشركات متعددة الجنسية ، واعطاء صورة صادقة من وجهة نظرنا لما تم في هذا الخصوص .

وعلى ذلك سوف تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : أثر الشركات متعددة الجنسية على استمرار تقسيم العمل الدولي .

الفصل الثاني : نقل التكنولوجي للدول النامية عبر الشركات متعددة الجنسية .

الفصل الثالث : تكاليف نقل التكنولوجي للدول النامية .

الفصل الرابع : التجربة السعودية في نقل التكنولوجي .

الفصل الأول

أثر الشركات متعددة الجنسية على استمرار تقسيم العمل الدولي

في هذا الفصل سوف نتناول بالتحليل تبعية الدول النامية تكنولوجياً للدول الصناعية . وسنتناول فيه اسباب إستمرار هذه التبعية وآثارها وذلك من خلال أسلوب عمل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية . وبداءة سوف نحاول توضيح دور الشركات متعددة الجنسية في استمرار تقسيم العمل الدولي بصورة مجحفة بالدول النامية ، ثم نوضح مدى واسباب استمرار الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية وننتهي بأثر عمل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية بمناسبة نقل التكنولوجي على هيكل العمالة فيها . ومن ثم ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تقسيم العمل الدولي وظاهرة الشركات متعددة الجنسية .

المبحث الثاني : الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية .

المبحث الثالث : الشركات متعددة الجنسية وهيكل العمالة في الدول النامية .

المبحث الأول

تقسيم العمل الدولي وظاهرة الشركات متعددة الجنسية

يرجع انتشار الشركات متعددة الجنسية ، جزئياً ، إلى الاختلاف في مدى توافر عناصر الانتاج وفرص الأسواق بين الدول . وبالأضافة إلى ذلك فإن عملية توزيع الموارد بين الدول تخضع لعدد آخر من العناصر[1] :

---

(١) UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiations Capacity of Governments in Their Relations With Transnational Corporations: Technology Transfer Through Transnational Corporations** " Sales No. E . 79 . II . A . 6 . 1979 . P. 7.

١ – إن عامل وفرة عناصر الانتاج في حد ذاته يتمتع بصفة ديناميكية تجعله عرضة للتغير في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة .

٢ – تأخذ الحكومات – خاصة حكومات الدول النامية – عامل مدى توافر عناصر الانتاج في اعتبارها عند وضعها للقواعد التي تهدف لتطوير وحماية اقتصادها الوطني ولمشاركة الشركات متعددة الجنسية العاملة على اراضيها في الفوائد الناجمة عن نشاطها .

٣ – إن التكامل بين القوى الوطنية العاملة في المجال الصناعي يمكنها من استغلال المزايا النسبية التي اكتسبتها بعض الصناعات بالدول النامية – عن طريق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة – في مواجهة الاحتكارات الدولية متعددة الجنسية .

وترجع أهمية العنصر الأخير إلى تزايد حركة تدويل الحياة الاقتصادية عن طريق الكيانات الاقتصادية متعددة الجنسية ومدى اهميتها للدول الصناعية التي يتواجد بها المراكز الرئيسية لهذه الكيانات . ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات متعددة الجنسية على تدويل العمليات الانتاجية من خلال انتشار فروعها في مختلف الدول ، فهي تقوم بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجي . كذلك فهي تعمل علي ايجاد نوع من التكامل بينها وبين مؤسسات التمويل الضخمة لاستكمال حلقة تدويل الحياة الاقتصادية في العالم . ويمكننا أن نوضح مدى أهمية الشركات محل البحث للدول الصناعية باستخدام الاحصائيات الأمريكية المتوافرة عن حصيلتها الناجمة عن نقل التكنولوجي إلى الدول النامية . ساهمت هذه الشركات بنسبة ٧٦,٦٪ و ٨٠,١٪ و ٨٠,٩٪ من إجمالي ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من رسوم نقل التكنولوجي بمختلف أنواعها للفترات التالية ٧٠ – ١٩٧١ و ٧٥ – ١٩٧٦ و ٨٠ – ١٩٨١[١] . وكانت حصيلة فروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية بالنسبة لاجمالي حصيلة هذه الشركات بمناسبة نقلها للتكنولوجي كالتالي ٢٥,١٪ و ١٩,٧٪ و ٢٢,٦٪ للفترات ٧٠ – ١٩٧١ و ٧٥ – ١٩٧٦ و ٨٠ – ١٩٨١ على التوالي[٢] . ومن الواضح أن هذه التدفقات المالية إلى الدول الصناعية بمناسبة نقل شركاتها متعددة الجنسية للتكنولوجي للدول

---

(١) United States Department of Commerce " **Survey of Current Business** " Various Issues.

(٢) Ibid.

النامية ، لا يستهان بها ولا يمكن أن تضحي بها الدول الصناعية ، بل إنها تعمل على تدعيم موقف هذه الشركات بكافة الوسائل حتى تستمر هذه المكاسب . والأمر لا يتوقف عند مدفوعات الدول النامية لحصولها على التكنولوجي ، بل إن هذه الشركات تقوم بنقل رؤوس الأموال إلى دول مراكزها والمتولدة عن عوائد نشاطها في الدول محل البحث . كذلك أن المبادلات التجارية التي تقوم بها هذه الشركات تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات وواردات الدول الصناعية التي يتواجد بها مراكز هذه الشركات . ذكر في تقرير للأمم المتحدة في هذا الشأن إن مبادلات الشركات متعددة الجنسية تمثل ٤٦٪ من واردات الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٥٪ من صادراتها وإنها تمثل ٥٩٪ من صادرات كندا و ٢٩٪ من صادرات السويد و ٣٠٪ من صادرات المملكة المتحدة[١] . ونظراً لأهمية هذه الشركات للدول الصناعية ، فهي تقوم بحمايتها وتدعيمها ولكي تحافظ الدول الصناعية على مصالحها التي تحققها لها الشركات محل البحث في الدول النامية لابد وأن تعمل على استمرار تقسيم العمل الدولي على وضعه الحالي . ولكي يستمر تقسيم العمل الدولي كما هو لابد وان تكون عملية نقل التكنولوجي إلى الدول النامية تقع تحت السيطرة التامة للدول الصناعية من خلال الشركات متعددة الجنسية . ولكي تتخلص الدول الصناعية من الحرج أمام الدول النامية بشأن نقل التكنولوجي إليها ، تذهب إلى القول ، بأن التكنولوجي مملوكة ملكية خاصة للشركات متعددة الجنسية ومن ثم فهي صاحبة القرار في نقل التكنولوجي ووضع شروط تسويقها[٢] . ومن ثم فإن عملية نقل التكنولوجي إلى الدول النامية سوف تخضع لاستراتيجية الشركات محل البحث في استثماراتها الأجنبية المباشرة التي تهدف إلى تحقيق مصالح هذه الشركات أولاً وأخيراً . وبالتالي فإن سياستها في نقل التكنولوجي تؤدي بصورة مباشرة إلى استمرار تقسيم العمل الدولي بما يحفظ للدول الصناعية كامل سيطرتها على الانتاج الصناعي والأسواق الدولية . إن تقسيم العمل الدولي الحالي والمستمر منذ فترة طويلة أدى إلى العديد من النتائج ، بالنسبة للدول النامية ، أهمها ضعف مستوى النشاط الانتاجي والافتقار إلى الوسائل التكنولوجية في الانتاج وضعف المهارات الفنية لقوة العمالة وانخفاض اجورها وانخفاض مستوى المعيشة . ومن المعروف أن الاغلب الأعم من الدول

---

(١) UNCTC " **Transnational Corporation in World Development: A re-examination** " U. N. Publications, Sales No. E–78–II–A–5. 1978.

(٢) Chamber of Commerce of the U. S. " **Technology Transfer and the Developing Countries: Guidelines and principles for consideration in Development of National Policies Governing Transfer of Technology Between Industrial and Developing Countries** " Washington, April 1977, P. 20.

النامية تتمتع بوفرة المواد الخام اللازمة للانتاج الصناعي ، وطبقا لأسلوب تدويل الانتاج عن طريق الشركات متعددة الجنسية كان عليها أن تنشىء عدداً من الصناعات قرب اماكن توافر المواد الخام . إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها هذه الشركات في الدول النامية تحقق لها العديد من الفوائد ، مثل الوصول إلى المواد الخام بتكاليف منخفضة نظراً لتجنب تكاليف نقلها وأيضاً استخدام قوة العمل الرخيصة في الدول النامية ومن ثم التخلص من مشاكل العمالة في الدول الصناعية خاصة ارتفاع الأجور وضغوط ونفوذ النقابات العمالية . أي أن تلك الشركات تستفيد من هذه المزايا في الدول النامية من وراء ستار عمليات نقل التكنولوجي للدول محل البحث .

ونحن نرى أن هذا الوضع في مجمله تحفة المخاطر ذلك أن هذه الشركات من خلال اسلوبها في نقل التكنولوجي – والذي سوف نوضحه تباعاً – تعمل على تحديد القدرات التكنولوجية في الدول النامية وأيضاً تعمل على الحد من قدرة هذه الدول على تنويع منتجاتها وذلك عن طريق التكنولوجي التي تنقلها إليها – أي إنها تعمل جهدها في أن تتم عملية تصنيع الدول النامية تحت سيطرتها وهيمنتها الكاملة . من ناحية أخرى ، فإن عملية تدويل الحياة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسية واستئثارها بنسبة كبيرة من عملية نقل التكنولوجي والمبادلات التجارية الدولية لها ابعادها الخطيرة في الأجل الطويل . إن تحديد أسعار نقل التكنولوجي وأيضاً المنتجات محل المبادلات المذكورة يتم من خلال اعتبارات داخلية تحكمها العلاقة بين الشركة الأم متعددة الجنسية وفروعها . فهذه المبادلات تتم بمعزل عن قوى السوق ومن ثم تكون أقل استجابة لتغيرات الطلب العالمي وتغيرات أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى . فتحديد اسعار المنتجات التي تكون محلاً للمبادلات التجارية بين الفروع والشركة الأم وفيما بين الفروع يرجع لسلطة وادارة هذه الشركة بصورة منفردة ويظهر هذا جلياً في ظاهرة تحويل الأسعار التي سوف نتناولها فيما بعد . ولا يخفى ما لهذه العمليات من جانب الشركات متعددة الجنسية من آثار على توزيع عوائد المبادلات التجارية الدولية وعلى قدرة الدول في توزيع الموارد المتاحة التوزيع الأمثل الفعال ، وأكثر من ذلك سوف يكون لهذا السلوك من جانب الشركات محل البحث مردود معاكس عليها نفسها نظراً للتحديات التي تواجه بها الدول صاحبة السيادة .

وتعلن الدول النامية في كافة المحافل الدولية رفضها القاطع لأسلوب تقسيم العمل الدولي بين الدول الصناعية والدول النامية ، على أساس ما تملكه الأولى من رؤوس أموال وتكنولوجي حديثة . وهي تطالب بضرورة مساعدة الدول الصناعية لها عن طريق تدفقات رؤوس الأموال

ونقل التكنولوجي إليها . أي أنها تطالب باعادة تقسيم العمل الدولي على أسس أكثر عدالة وانصافاً لها من خلال اعادة توزيع الموارد بين الدول سواء المالية أو التكنولوجية . ونحن نرى أن الدول النامية لا تغالي في طلبها هذا ، ذلك أنه لا يوجد من يستطيع انكار ما سلبته الدول الصناعية من ثروات الدول النامية وقت احتلالها لها . وكما سنرى فيما بعد ان مساهمة الدول النامية إلى الدول الصناعية من خلال هجرة العقول من الأولى للثانية تفوق المساعدات المالية التي تقدمها الثانية للأولى . ومع ذلك ، فنحن نرى أنه يتعين على الدول النامية أن تعي تماماً أن الدول الصناعية لن تتطوع بالمساعدة ونقل التكنولوجي بدون تكاليف سداداً لفاتورة احتلالها . فليس من صالح الدول الصناعية أن تتقدم الدول النامية وتحدث فيها تنمية اقتصادية حقيقية لأنها ستفقد العديد من المزايا التي تتوافر لها في الدول النامية وهي على حالة التخلف الاقتصادي الحالية . كذلك لابـد أن تدرك أن مساهمة الشركات متعددة الجنسية العاملة فيها لن تكون ذات أثر كبير على عملية التنمية الاقتصادية وزيادة المهارات الفنية والقدرات التكنولوجية المحلية ، لأن حدوث هذا سوف يقلص وجودها في الدول النامية وبالتالي العوائد الناجمة عن نشاطها فيها . ومن ثم فعلى الدول النامية أن تعتمد على نفسها في الأساس لتحقيق تقدمها الاقتصادي وأن تعمل على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل وأن تعمل على استيراد التكنولوجي الملائمة لظروفها الاقتصادية حتى تغير واقعها الاقتصادي بسواعد ابنائها وجهودهم . ونحن نرى أن تحقيق ذلك ليس بمستحيل ، ذلك لأن هناك عددا من الدول النامية اثبتت قدرتها على النجاح في عدد من مجالات التصنيع واستطاعت أن تحقق مزايا تنافسية في مواجهة منتجات الدول الصناعية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والدوائية والأسمدة . والدليل على نجاح هذه الدول في الوصول بمنتجاتها هذه إلى درجة لا بأس بها من المنافسة في الأسواق الدولية ، أن الدول الصناعية تفرض على منتجات الدول النامية محل البحث العديد من الاجراءات والحواجز التعريفية وغير التعريفية لتعرقل وصولها إلى الأسواق الدولية .

وفي نهاية هذا المبحث نخلص إلى أن الدول الصناعية من خلال شركاتها متعددة الجنسية تعمل على استمرار سيطرتها على الانتاج الصناعي والأسواق الدولية والتكنولوجي من خلال استبقاء تقسيم العمل الدولي على حاله في صالحها وضد مصالح الدول النامية . كذلك ان هذا الواقع لن يتغير إلا من خلال جهود الدول النامية واعتمادها على النفس في المقام الأول .

المبحث الثاني

الفجوة التكنولوجية بين
الدول النامية والدول الصناعية

وضعت عدة معايير لقياس الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية ، وسوف نتعرض في هذا المقام للبعض منها فقط . أعدت الانكتاد دراسة في هذا الصدد واتخذت من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعيار لتحديد الفجوة التكنولوجية بين الدول محل البحث واتخذت من عام ١٩٧٥ سنة الأساس . ولقد أوضحت أن الدول النامية تحتاج ٨٠ عاماً لتصل لمستويات الدول الصناعية عام ١٩٧٥ وذلك شريطة أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣٪ سنوياً و ٦٠ عاماً في ظل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي مقداره ٤٪ و ٥٠ عاماً في حالة زيادة هذا المعدل إلى ٥٪ سنوياً[١] . ومن المنطقي أن الدول الصناعية لن تتوقف عن متابعة تقدمها التكنولوجي لكي تلحق بها الدول النامية ، فهي تعمل جاهدة على زيادة هذا التقدم وكأنها في سباق مع الزمن . فهذه الدول تعمل على تطوير الأبحاث العلمية والعملية باستمرار وتشجع القائمين عليها بمختلف الوسائل ، واكثر من ذلك فهي تجتذب القدرات العلمية والفنية البارزة في الدول النامي لكي ينضموا إلى فرق الأبحاث والتطوير لديها . ففي عام ١٩٧٣ كان لدى الدول الصناعية ٨٧,٤٪ من إجمالي العلميين والمهتمين بالأبحاث العلمية في العالم ، في حين أن النسبة المتاحة من هؤلاء في الدول النامية لا تتعدى ١٢,٥٪[٢] . ونحن نرى أنه بتزايد سوء الأوضاع في الدول النامية – بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية ومالها من آثار معاكسة على الدول النامية – وزيادة عوامل جذب هذه الخبرات من الدول النامية إلى الدول الصناعية ، فإن الدول الأولى سوف تعاني أكثر من نقص هذه الخبرات وسوف تزيد تبعيتها أكثر للدول الصناعية بسبب حاجتها للعلماء والتكنولوجي .

---

(١) UNCTAD, Robert of the Secretariat " **Towards the Technological Transformation of Developing Countries** " New York, U. N., 1979, P. 34.

(٢) Jan Annerstedt " **On the Global Distribution of R and D Resources** " Occational Paper, 79/1, Vienna Institute for development, 1979, Figure 1, P. 4.

وهناك معيارٌ آخر للدلالة على عمق الفجوة محل البحث بين الدول النامية والدول الصناعية ، ففي عام ١٩٧٣ كان نصيب الفرد من الانفاق على نشاطات الأبحاث والتطوير لا يتعدى ثلاثة دولارات في العام في الدول النامية في حين كان نصيب الفرد في العام من هذا الانفاق في الدول الصناعية يبلغ ١٨٢,١٠ دولاراً[١] .

من المسلم به ان الدول النامية تعتمد لحد بعيد على الدول الصناعية في الحصول على التكنولوجي ويرجع ذلك جزئيا إلى ضآلة نصيبها من الاختراعات والابتكارات العلمية الحديثة والتي هي الأساس في صنع التكنولوجي . ويمكننا ترجمة انخفاض نصيب الدول النامية من الاختراعات عن طريق تقيمها اقتصادياً بقيمة المبيعات منها ، فنجد أن نصيب الدول محل البحث لا يتعدى ٦٪ من اجمالي هذه المبيعات[٢] . وفي دراسة للانكتاد أوضحت أن الدول النامية لا تحوز أكثر من ٦٪ من إجمالي الاختراعات المتاحة في العالم سنة ١٩٧٢ التي تقدر بثلاثة ونصف مليون اختراع ، وأن سدس هذه النسبة فقط تحوزها المشروعات الوطنية في الدول النامية وتحوز المشروعات الأجنبية العاملة فيها باقي هذه النسبة[٣] . وهناك دراسة اخرى توصلت إلى نتائج قريبة جدا من هذه الدراسة ، حيث ذكرت أن ما تحوزه الدول النامية من اجمالي الاختراعات في العالم عام ١٩٧٠ كان ٦٪ فقط وكانت الشركات متعددة الجنسية – الأمريكية والفرنسية والألمانية والانجليزية – العاملة في الدول النامية تستحوذ على ٨٠٪ من هذه النسبة ومن ثم يتضح لنا ضآلة نصيب المشروعات الوطنية من هذه الاختراعات[٤] . وهناك دراسة أخرى أكثر تفصيلاً بينت أنه في عام ١٩٧٢ كانت الدول النامية تحوز ٢٠٠,٠٠٠ أختراع كان نصيب الشركات متعددة الجنسية العاملة فيها

---

(١) Ibid.

(٢) Constantine Vaitsos " **Patents Revisited: Their Function in Developing Countries** " The Journal of development studies 1973, P. 6.

(٣) UNCTAD " **Transfer of Technology-Technological Dependence: its Nature, Consequences and Policy Implications** " TD/190, N. Y. 1975, P. 11.

(٤) Henry Schwamm and Dimitri Germidis " **Code of Conduct for Multinational Companies, Issues and Policies** " Brussels, European Center for Study and Information on MNCs, 1977, P. 17.

من هذه الاختراعات يصل ١٧٠,٠٠٠ أختراع في حين أن المشروعات الوطنية كانت تحوز ٣٠,٠٠٠ أختراع فقط[١] .

ومن ثم يظهر بوضوح مدى سيطرة الشركات متعددة الجنسية على مصادر التكنولوجي من خلال تملكها وسيطرتهاعلى الجانب الأكبر من الاختراعات والابتكارات مما يجعلها في وضع قوي للغاية يمكنها من فرض شروطها واسعارها عند نقلها للتكنولوجي للدول النامية . وطالما أن الدول النامية لا يتوافر لديها الامكانات لتوفير المناخ المناسب لتوليد هذه الاختراعات وأيضاً تنفيذها فعليها ان تستورد احتياجاتها من التكنولوجي عن طريق الشركات متعددة الجنسية وهذه هي الاستراتيجية التي تتبعها الدول الصناعية مع الدول النامية عند تصدير التكنولوجي لها . وتعمل الدول الصناعية على تنفيذ استراتيجية اخضاع الدول النامية تكنولوجياً لها من خلال مساعدة كبرى شركاتها متعددة الجنسية على إحتوالء القدر الأكبر من الاختراعات المتاحة والسيطرة عليها . فنجد ان هناك ثلاثين شركة صناعية كبرى من اكبر خمسمائة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية تملك ٤٠,٧٪ من إجمالي الاختراعات الصناعية الموجودة بهذه الدولة[٢] .

في المقابل نجد ان هناك العديد من الدول النامية التي تبذل جهوداً لا بأس بها في سبيل اكتساب القدرات التكنولوجية والخبرات الفنية في مجال الانتاج الصناعي رغم افتقار اغلبها إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل نقل التكنولوجي وتأهيل الكوادر الفنية لاستيعابها والتعامل معها واكتساب المعارف الفنية اللازمة لها . ونحن نرى سلامة إسلوب إعتماد الدول النامية على الذات ، إلا أننا نأخذ على اغلبها أنها لم تراعى ظروفها الاقتصادية وما يتوفر لديها من عناصر انتاجية واتبعت اسلوبا تنمويا يعتمد على قطاع الصناعة فقط وهذا الأسلوب مشابه لحد كبير لأسلوب الدول الصناعية . وإن كان ذلك كذلك فهي قد حصرت مصادر حصولها على التكنولوجي من هذه الدول ، بمعنى آخر إن أسلوب محاكاة الدول النامية للدول الصناعية في استراتيجيتها الصناعية يضطرها لاستيراد التكنولوجي منها وبالشروط التي تفرضها عن طريق شركاتها متعددة الجنسية وذلك لأن الدول الصناعية تدعي أن التكنولوجي

---

(١) Issam El-ziam " **Problems of Technology Transfer–A Point of View from the Third World** " Occasional Paper No. 78/6, Vienna institute for development, 1978, P. 2.

(٢) John Blain " **Economic Concentration: Structure Behavior and Public Policy** " New York, Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1972, P. 205.

مملوكة ملكية خاصة لهذه المشركات ومن ثم فهي صاحبة الحق والقرار بنقل التكنولوجي لمن تشاء وبالشروط التي تراها مناسبة . وعند نقل هذه الشركات للتكنولوجي للدول النامي فهي تعمل على تركيز حق استخدام الاختراعات في فروعها العاملة في الدول النامية . سوف نأخذ كلومبيا مثالاً يوضح لنا كيف تعمد هذه الشركات للسيطرة على الاختراعات التي يتاح نقلها لاستخدامها في الدول النامية عن طريق فروعها العاملة في الدول محل البحث . في صناعات الأدوية والكيماويات والخيوط الصناعية تستحوز الشركات محل البحث على ٦٠٪ من إجمالي الاختراعات المتاحة لهذه الصناعات وذلك بالرغم من أن هذه الشركات لا تمثل أكثر من ١٠٪ من المشروعات العاملة في هذه الصناعات بكلومبيا[١] . وهناك أيضاً مثال آخر في هذا الصدد ، حيث نجد أنه في عام ١٩٣٧ كانت المشروعات الوطنية في شيلي تحوز ٣٤٪ من الاختراعات المتاحة أمامها ، ومع مرور الزمن وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة بها أصبح نصيب المشروعات الوطنية من إجمالي الاختراعات المتاحة لشيلي لا يتعدى ٥٪ وذلك عام ١٩٦٧[٢] . من خلال هذا الأسلوب الذي تعمل به الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية يتحقق غرضها في السيطرة على الجزء الأكبر من التكنولوجي المتاحة أمام الدول النامية . وبالاضافة إلى ما سبق ونظراً لما تتمتع به هذه الشركات من قدرات تنظيمية وادارية فائقة وكذلك الخبرات في مجالات الاعلان والتسويق ، فإن الفرصة سوف تكون متاحة أمامها لابعاد المشروعات الوطنية عن مجال المنافسة إما بالاندماج مع فروعها أو بالشراء الكامل لها وهذا ما سوف نتناوله فيما بعد .

واستمراراً لسيناريو سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجي المستعملة في الدول النامية نجدها تفرض العديد من القيود على استعمال التكنولوجي التي ترخص باستعمالها للمشروعات الوطنية في هذه الدول ومن ثم تقل قدرة هذه المشروعات على استيعاب هذه التكنولوجي وتقل استفادتها منها . وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى مزيد من العمق للفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية ، والدفع بالدول النامية إلى حلقة مفرغة من تخلف هياكلها الانتاجية واستمرار تبعيتها للدول الصناعية .

---

(١) Constantine Vaitsos "**Patents Revisited: Their Function in Developing Countries**" Op. Cit., P. 12.

(٢) Issan El-ziam "**Problems of Technology Transfer—A Point of View from the Third World**" Op. Cit., PP. 2—3.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ، هل ستتمكن الدول النامية من ازالة الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول الصناعية أو على الأقل هل ستتمكن من تضييقها ؟ . قد يتبادر إلى الذهن امكانية تحقيق ذلك إذا اتخذنا من اليابان مثلاً ، حيث إنها استطاعت فعلاً تضييق هذه الفجوة بينها وبين الدول الصناعية في غرب أوربا وأمريكا بل وتفوقت عليها الآن . فلقد استطاعت خلال الفترة ٥٠ – ١٩٧١ من انفاق ٣ بليون دولار من أجل اكتساب التكنولوجي وتحقيق معدلات انتاجية عالية[١] . إلا اننا نرى ومن خلال الواقع أن الظروف والمساعدات الاقتصادية التي اتيحت لليابان تختلف تماماً عما يواجه الأغلب الأعم من الدول النامية التي ترزح تحت عبء اقتصادي ثقيل من الديون والاجراءات التجارية الحمائية التي تواجه منتجاتها ذات الفائدة التصديرية والانهيار السريع والمتتالي لأسعار صادراتها من السلع الأساسية . ومع ذلك فاننا نرى أن كبرى الدول المنتجة للنفط هي فقط من تستطيع ان تحذوا حذو اليابان نظراً لامكانياتها المالية الهائلة ، فنظراً لتوافر وسائل التمويل لهذه الدول فهي لديها حرية كبيرة في استيراد التكنولوجي الملائمة والاختيار من بين مصادرها العديدة والمتمثلة في الشركات متعددة الجنسية .

ونحن نرى أن هناك علاقة طردية بين الفجوة التكنولوجية وحرية الدول النامية في اختيار التكنولوجي الملائمة لها من مختلف مصادرها ، فكلما كانت قدرة هذه الدول ضعيفة بالنسبة لاختيارها للتكنولوجي الملائمة ، كلما ازدادت الفجوة اتساعاً والعكس صحيح . إن عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل نقل التكنولوجي يجعل الدول النامية مضطرة لأن تقبل نقل التكنولوجي عن طريق الشركات متعددة الجنسية رغم صعوبة شروط نقلها وارتفاع اسعارها . في كثير من الحالات نجد أن اتفاقيات القروض ، الخاصة بتمويل مشروع انتاجي أو إرساء صناعة معينة بين دولة نامية وأخرى صناعية ، غالباً ما تتضمن الاشتراط على الدول النامية بأن تلجأ لبيت خبرة عالمي للقيام بعمل دراسة جدوى المشروع أو تشترط على هذه الدول شراء التكنولوجي المطلوبة من احدى الشركات التي توجد في الدول الصناعية . وفي أحوال اخرى نجد الشركات متعددة الجنسية نفسها تسهل وصول الدول النامية لمصادر التمويل شريطة أن يتم شراء التكنولوجي اللازمة منها وبالأسعار التي تحددها . أي أن حرية اختيار الدول النامية للتكنولوجي تتوقف لحد كبير على مدى توافر الموارد المالية

---

(١) Curprit Kindra " **Technology Transfer and Export Marketing Strategies: The LDC Perspective** " in Alan Rugmand (ed)" **Multinationals and Technology Transfer: The Canadian Experience** " Praeger Publishers, New York, 1983, PP. 145–146.

لديها من أجل تمويل وارداتها منها . وتوافر هذه الموارد يرتبط أساساً بحصيلة صادرات الدولة من النقد الأجنبي ، والأغلب الأعم من الدول النامية تعاني من تدهور هذه الحصيلة إما بسبب تزايد اجراءات الحماية التجارية في الدول الصناعية ضد منتجاتها ذات الفائدة التصديرية وإما بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية والمواد الخام التي تصدرها . ونظراً لذلك كله فإن الفجوة التكنولوجية تزداد اتساعاً بين اغلب الدول النامية والدول الصناعية ، وكما نرى تباعاً ان اسلوب عمل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية – كوسيلة لنقل التكنولوجي – لن يساعد كثيراً في تضييق هذه الفجوة .

المبحث الثالث

الشركات متعددة الجنسية وهيكل العمالة في الدول النامية

كما سبق القول أن الشركات متعددة الجنسية تعتبر المصدر الرئيسي لنقل التكنولوجي للدول النامية ، ومن ثم فانه لابد أن يكون لذلك أثر على هيكل العمالة فيها من خلال التكنولوجي المنقولة . وقد يكون التحليل في هذا المبحث أقرب ما يكون لفحص مدى ملائمة التكنولوجي المنقولة للدول النامية لعنصر العمل فيها . ونحن نرى أن هناك اتصالاً مباشراً بين مشكلة التبعية التكنولوجية وبين تخلف هيكل العمالة في الأغلب الأعم من الدول النامية سواء من ناحية تزايد معدلات البطالة فيها أو من ناحية انخفاض المهارات الفنية ومن ثم انخفاض الانتاجية لقوة العمالة في هذه الدول . ويمكن تفسير ذلك بأن لاستمرار التبعية التكنولوجية للدول الصناعية لابد وأن يستمر تقسيم العمل الدولي على ما هو عليه ولاستمراره لابد من أن تظل الدول النامية غير قادرة على تنويع منتجاتها ومن ثم لابد من حصرها في دائرة المنتج الواحد من المواد الأولية فقط وبالتالي يبقى هيكل العمالة فيها على تخلفه . ونحن نرى أن الدول الصناعية تضع هذا الأمر نصب أعينها تماماً عند سماحها لشركاتها متعددة الجنسية بنقل التكنولوجي للدول النامية ، فهي تبحث عن مصلحتها فقط عندما تقوم باستثماراتها الأجنبية المباشرة في هذه الدول النامية ولا تبحث عن تطورها وتقدمها . ومما يساعد على استمرار تخلف هيكل العمالة في الدول النامية استمرار نزوح

الكفاءات العلمية والعمالة الماهرة منها إلى الدول الصناعية ، هذا بالاضافة لندرة الموارد المالية التي يمكن تخصيصها للاستثمارات في القوى البشرية لزيادة ورفع كفاءتها وانتاجيتها .

طبقاً للمجرى العادي والطبيعي للأمور فان نقل التكنولوجي للدول النامية – سواء عن طريق انشاء فرع للشركة متعددة الجنسية أو من خلال التراخيص باستعمال التكنولوجي أو بانشاء مشروعات مشتركة وخلافه – يجب أن يكون له أثر حيوي وهام على هيكل الاقتصاد فيها وذلك نظراً لحاجتها للتقدم التكنولوجي المناسب للعناصر الانتاجية المتاحة بها . ومن ثم فان هناك من يرى انه لابـد ان يـكون لنقل التكنولوجي آثار فعالة على مشاكل البطالة في الدول المضيفة[١] ، وخاصة من الدول النامية . ولكي يتم هذا لابد وأن تكون التكنولوجي المنقولة ملائمة لظروف الدول النامية اقتصاديا ولمدى عناصر الانتاج المتوافرة لديها وخصوصاً عنصري رأس المال والعمل . إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هذا الأمر اخر ما تحرص عليه الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية – خصوصاً من خلال انشاء فروع مملوكة لها ملكية كاملة – حيث إن التكنولوجي المنقولة في هذه الحالة تتميز بالتطور وتكثيف رأس المال[٢] . وطبقاً لأسلوب الأبحاث والتطوير في الدول الصناعية – فهناك اتجاه مستمر لإحلال الأوتوميزيشن محل العمالة ، أي أن الأتجاه يكون لتكثيف رأس المال في التكنولوجي الجديدة المستخدمة . وهذا الاسلوب وان كان صالحا للتطبيق في الدول الصناعية نظراً لتمتعها بوفرة نسبية في رأس المال فهو غير صالح للأغلب الأعم من الدول النامية التي تعاني من ندرة رأس المال وتتمتع بوفرة نسبية في قوة العمل . ومع ذلك فان قوة العمالة التي تستخدمها الشركات محل البحث والعاملة في الدول النامية أقل كثيراً من اعداد العمالة التي تستخدمها المشروعات الوطنية . ففي دراسة في هذا الشأن عن ٢٥٧ مشروع صناعي في أمريكا اللاتينية وجد أن فروع الشركات متعددة الجنسية العاملة فيها تستخدم نصف عدد العمال التي تستخدمها المشروعات الوطنية المناظرة لها وذلك بالنسبة لما قيمته

---

(١) UNCTAD " **Transfer of Technology** " TD/106, November 10, 1971 – Walter Chudson " **The International Transfer of Commercial Technology to Developing Countries** " UNITAR research report, No. 13, 1971. UNCTAD " **Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to developing Countries** " U. N. Publications, Sales No. E–72–II–D–19, 1972.

(٢) Rahat Nabi Khan " **Multinational Companies and the World Economy: Economic and Technological Impact** " Impact, No. 141, 1985, P. 20.

١٠,٠٠٠ دولار من المبيعات[١] . الدول النامية تعاني من مشكلة بطالة مزمنة ومن ثم فهي تحتاج لاستراتيجية صناعية تعتمد على تكثيف العمالة ، أي أن التكنولوجي المنقولة إليها لابد وأن تعمل على حل هذه المشكلة فيها . إلا أن هذا لا يتمشى مع مصالح الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية التي تهدف لتعظيم ارباحها عن طريق الاعتماد على تكنولوجي متقدمة عالية الانتاجية لا تعتمد كثيراً على العمالة حتى تتجنب الكثر من مشاكلها . ويلاحظ أن تخفيض الاعتماد على العمالة هو الأسلوب العام لعمل الشركات محل البحث سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية على السواء ، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الاحصاءات المتاحة في هذا الشأن عن الدول الصناعية ، حيث أن كافة استثماراتها تعتمد على تكثيف رأس المال وزيادة القيمة المضافة وتناقص الاعتماد على قوة العمل ، فمثلاً انخفضت نسبة العمالة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية العاملة في كندا من ٥٢,٤٪ إلى ٤٤,٣٪ وذلك عن الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ في حين زاد انتاج هذه الشركات من ٥١,١٪ إلى ٥٦,٦٪ في الفترة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٧٧ . وبالنسبة للنرويج انخفضت نسبة العمالة المستخدمة من قبل هذه الشركات من ٧,٨٪ إلى ٦,٧٪ للفترة من ١٩٧٤ – ١٩٧٧ وكذلك انخفضت هذه النسبة في اليابان من ٢٪ إلى ١,٨ عن الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٨ في حين زاد الانتاج لنفس الفترة من ٣,٨٪ إلى ٤,٢٪[٢] . كذلك نجد نفس هذا الأسلوب تتبعه الشركات محل البحث في الدول النامية ، ففي أمريكا اللاتينية رغم توسع انتاج هذه الشركات في القطاعات الصناعية الحديثة ، وبالرغم من زيادة نصيب هذا الانتاج في الناتج القومي من ١١٪ عام ١٩٢٥ إلى ٢٥٪ عام ١٩٧٠ ، إلا أن معدلات العمالة التي تستخدمها الشركات محل البحث انخفضت من ١٤,٤٪ إلى

---

(١) Ronald Muller and Richard Morgenstern " **The Impact of Multinational Corporations on the Balance of Payments of LDCs : An Econometric Analysis of Pricing in Export Sales** " Paper presented to the econometric society program of the American Economic Association, annual meeting, Toronto, December 28, 1072, PP. 22–25.

(٢) UNCTC " **Transnational Corporations in World Development, Third Survey** " UNCTC, U. N. Publications, Sales No. E–83–11–A–14, New York, 1983, Annex Table 11–23.

يلاحظ أن هذه الشركات تملك أكثر من ٥٠٪ من الفروع العاملة في كل من النرويج وكندا وأكثر من ٢٠٪ من الفروع العاملة في اليابان .

١٣,٨٪ لنفس الفترة[١] . فلم يحدث ان ساهمت هذه الشركات في تخفيض معدلات البطالة أو حتى تركها على حالها ، بل أن اسلوب عملها ساهم في ارتفاع هذه المعدلات . وهناك من يذهب إلى أن الشركات متعددة الجنسية لا تساهم كثيراً في علاج مشكلة البطالة بالدول النامية[٢] .

وهناك مثالٌ آخر في هذا الشأن لما يحدث في الدول النامية يتجسد أمامنا في حالة كولمبيا وتظهر فيه العلاقة بين كل من رأس المال والعمل في خمس صناعات حيث يتركز فيها أغلب نشاط الشركات متعددة الجنسية ففي صناعة المنتجات الكيماوية استخدمت ١,٦٣ وحدة رأس مال في سبيل تشغيل وحدة عمل واحدة عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٦٧ استخدمت ٤,٤٥ وحدة رأس مال من أجل تشغيل وحدة واحدة من العمل . أي أن خلال الفترة ٦٠ – ١٩٦٧ تضاعفت متطلبات رأس المال المستثمر بهدف تشغيل وحدة عمل واحدة ، ولقد خلصت هذه الدراسة لنفس النتيجة بالنسبة للصناعات الأربع الأخرى[٣] . ولقد ذهب البعض إلى أنه بالرغم من اعتماد الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية على التكنولوجي كثيفة رأس المال فان نسبة تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٥٪ من قوة العمل فقط هي التي زودت بالتكنولوجي الحديثة والنسبة الباقية تعاني من الانخفاض الشديد لمستوى التكنولوجي التي تستعملها . ويترتب على هذا الوضع تفاوت واضح في انتاجية كل من الطائفتين ومن ثم في مستويات اجورهما ، ويذهب البعض إلى أن التفاوت الواضح في مستويات الدخل بين العمالة المستخدمة للتكنولوجي المنقولة عن طريق الشركات متعددة الجنسية وبين العمالة ذات المستوى الفني البسيط مسئولة إلى حد كبير عن مشاكل توزيع الدخل في الدول النامية[٤] . أي أن من خلال ملاحظة أسلوب عمل الشركات

---

(١) Erik Thorbecke " **Employment and Output: A methodology Applied to Peru and Guatimala** " OECD development center, Paris, 1970, P. 10.

(٢) Ronald Muller " **Poverty is the Product** " Foreign Policy, Winter 1973, PP. 78–81.

(٣) International Labor Organization, 1970, P. 121, As quoted in, Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " in Charles Wilber (ed) " **The Political Economy of Development and Underdevelopment** " Second Edition, Random House, New York, 1979, P. 160 and foote note No. 19, P. 176.

(٤) Frances Stewart " **Technological Dependence in the Third World** " Paper presented for OECD seminar on " **Science and Technology and Development in a Changing World** " DSTI / SPR / 75. 33, Paris April 21–25, 1975.

متعددة الجنسية في احلال التكنولوجي كثيفة رأس محل التكنولوجي التي تعتمد على تكثيف العمالة سوف يتضح لنا أن هناك علاقة بين استيراد التكنولوجي أو نقلها وبين سوء توزيع الدخل في الدول النامية . وهنا يثور التساؤل حول المتلقى للدخل الناجم عن احلال التكنولوجي التي تعتمد على كثافة رأس المال محل التكنولوجي التي تعتمد على كثافة العمل في الدول النامية ؟ . يلاحظ أن متلقى الدخول المرتفعة في هذه الدول هم اصحاب الموارد المالية الكبيرة (اصحاب رؤوس الأموال) وهم قلة . كذلك نجد أن التكنولوجي المستعملة تولد نسبة عالية من الدخل ناجمة عن استغلال الموارد الرأسمالية أكثر من الدخل الناجم عن استغلال عنصر العمل ومن ثم سوف يؤدي ذلك إلى سوء توزيع الدخل وعدم عدالته . بمعنى آخر ، إن تغير التكنولوجي المستعملة بحيث تؤدي إلى نقص للعمالة المستخدمة وكذلك عدم وجود نظام ضريبي تصاعدي على الدخول المرتفعة ، لابد وأن ينشأ عنهما سوء توزيع الدخل . وهناك دراسة عن أثر الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية – خاصة أمريكا اللاتينية – على سوء توزيع الدخل ، أوضحت أنه في شيلي كان نصيب الفرد من الدخل القومي ٦٠٠ دولار في الستينات وكانت نسبة ١٠٪ من الشعب (اغنى طبقة فيه) تحوز ٤٠٪ من هذا الدخل . بالنسبة لكل من المكسيك والبرازيل – حيث تركزت فيهما استثمارات ضخمة للشركات متعددة الجنسية – كان الوضع أكثر سوءاً ذلك أن نسبة عالية جدا من الدخل القومي كانت من نصيب فئة قليلة جدا من مجموع السكان فيهما . ففي المكسيك كانت نسبة الدخل الفردي في الخمسينات لـ ٢٠٪ من أغنى السكان بالنسبة للدخل الفردي لـ ٢٠٪ من أفقر السكان ١٠ : ١ ، تغيرت هذه النسبة في الستينات لتصل إلى ١٧ : ١[١] . ونجد أن المناطق الحضرية في المكسيك التي تركزت فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسية كان يظهر بوضوح عدم التكافوء في توزيع الدخل ، فمثلاً في مدينة مكسيكو تستحوز نسبة ٢٠٪ من أغنى السكان على ٦٢,٥٪ من دخل هذه المدينة في حين أن نصيب أفقر ٢٠٪ من سكانها ١,٣٪ من دخلها[٢] . في البرازيل وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج الصناعي بها ، إلا أن الجزء الأكبر من عائد

---

(١) James Grant " **Multinational Corporations and the Developing Countries: The Emerging Job Crisis and its Implications** " Overseas development council, Washington, D. C., January 1972.

(٢) Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the underdevelopment of the Third World** " Op. Cit, P. 161.

هذه الزيادة كان يذهب لـ ٥٪ من أغنى سكان هذه الدولة ، ولقد زاد نصيب هذه الفئة من الدخل القومي من ٤٤٪ في الخمسينات إلى ٥٠٪ في الستينات[١] .

أن عدم عدالة توزيع الدخل من السمات المميزة للتخلف في أغلب الدول النامية الفقيرة ولقد تزايدت حدة عدم عدالة التوزيع بسبب استعمال التكنولوجي كثيفة رأس المال على حساب العمالة . ورغم نجاح احلال التكنولوجي كثيفة رأس المال في الدول الصناعية فإنه لم يؤد إلى : الاضرار بمصالح العمال نظراً للقوانين التي تحميهم وتمنع الاضرار بمصالحهم أو المساس بها وكذلك نظراً لما تتمتع به هذه الدول من نظام ضريبي كفء وعادل ونحن نرى ان هذا لا يتوافر للأغلب الأعم من الدول النامية . ومن ثم فنحن نذهب إلى أن سوء توزيع الدخل في الدول النامية يرجع جزئياً لأسلوب عمل الشركات متعددة الجنسية فيها ، إلا أنها لا تتحمل كامل المسئولية عن هذا الأمر به يتحمله النظام الاقتصادي في هذه الدول .

ومن ثم يمكننا القول أن بسبب اضطرار الدول النامية لاستيراد التكنولوجي عبر الشركات متعددة الجنسية فلن تكون قادرة على التحكم في مدى كفاءة نموها الصناعي والتكنولوجي وبالتالي لن تتمكن من اصلاح اختلال هيكل العمالة فيها . إن مشكلة البطالة في الدول النامية ترجع لأسلوب التصنيع الذي تنتهجه ولأسلوب نقل التكنولوجي إليها ، فكما رأينا وسنرى فيما بعد أن هذه التكنولوجي غير ملائمة للدول النامية سواء من الناحية الفنية أو من الناحية المالية ، ويؤيد وجهة النظر هذه ما يذهب إليه البعض من أن عدم ملاءمة التكنولوجي المنقولة للدول النامية بسبب كونها كثيفة رأس المال تحمل في طياتها الاضرار بهيكل العمالة في الدول النامية بصورة خاصة والاضرار باقتصاد هذه الدول بصورة عامة[٢] .

---

(١) United Nations Economic Commission for Latin America **" The Distribution of Income in Latin America "** U. N. Publications, E/FN–12/395, New York, June 1969.

(٢) Richard Barnet and Ronald Muller **" Global Reach "** Simon and Schuster, New York, 1974, PP. 168–72.

الفصل الثاني

نقل التكنولوجي للدول النامية عبر الشركات متعددة الجنسية

تخضع الدول النامية لواقع مؤداه أن حصولها على التكنولوجي لابد وأن يكون من خلال الشركات متعددة الجنسية . ونجد أن الأغلب الأعم من هذه الدول مضطرة لسلوك هذا السبيل ، وعلى ذلك سوف نتناول في هذا الفصل وسائل نقل التكنولوجي ووجهات النظر حول أسلوب هذه الشركات في عملية نقل التكنولوجي وفي النهاية نبحث مدى تأثير اختلاف القوى بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسية في سير عملية النقل ومدى الاستفادة من التكنولوجي المنقولة .

ومن ثم سوف ينقسم هذا الفصل لثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : وسائل نقل التكنولوجي .

المبحث الثاني : اختلاف وجهات النظر حول نقل التكنولوجي للدول النامية .

المبحث الثالث : اختلاف القوى كمؤثر هام في نقل التكنولوجي .

المبحث الأول

وسائل نقل التكنولوجي

تأخذ عملية نقل التكنولوجي وتسويقها العديد من الأشكال ، ونحن نقصد بكلمة تسويق التكنولوجي نفس المعنى الذي تأخذه كلمة التسويق بالنسبة لأية سلعة حيث إن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجي من جانب عارضيها هو تحقيق الربح وليس تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومن ثم لا نرى أي فارق بين الاتجار في السلع وعمليات نقل التكنولوجي . ويمكن أن نوضح مدى كثافة عمليات نقل التكنولوجي إلى الدول النامية من خلال وارداتها من الالآت والتجهيزات الرأسمالية الأخرى وأيضاً عن طريق مدفوعاتها للمساعدات الفنية التي تحصل عليها من الدول الصناعية . لقد زادت واردات الدول النامية من السلع الرأسمالية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ١٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٢٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ وذلك بمعدل سنوي قدره ٢٢٪ . وزادت متحصلات دول هذه المنظمة من مبيعاتها من حقوق استخدام الاختراعات والمساعدات الفنية وغيرها من ٦١٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ أي بمعدل سنوي مقداره ١٥,٦٪ وهو معدل أعلى من المعدل السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية عن طريق دول المنظمة المذكورة[١] . ومن الجدير بالذكر أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية تقوم بتصدير أكثر من ٧٠٪ من التكنولوجي التي تحصل عليها الدول النامية[٢] . وقد يكون نقل التكنولوجي في صورة نقل عيني للآلات وإما يكون في صورة نقل لحقوق الملكية الصناعية والمعلومات الفنية وطرق الادارة والتنظيم وتصميم هياكل الانتاج . وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم القنوات التي يتم نقل التكنولوجي عبرها ، حيث تتطلب نقلاً كاملاً لنظم الانتاج وتجهيزاته . ومنذ السبعينات بدأت أشكال أخرى لنقل التكنولوجي تأخذ أهمية

---

(١) Graham Vickery " **New Forms of Investment: Evidence from Balance of Payments Accounts of OECD Countries 1970–80** " OECD Development Center, Paris, March 1982, As quoted in UNCTC " Transnational Corporations in World Development, Third Survey " Op. Cit., P. 163, foot note No. 58.

(٢) Curprit Kindra " **Technology Transfer and Export Marketing Strategies: The LDC Perspective** " Op. Cit. PP. 146–147.

كبرى مثل المشروعات المشتركة وتراخيص استعمال التكنولوجي وعمليات تسليم المفتاح . وهنا لابد أن نضع في اعتبارنا أن أهمية نقل التكنولوجي للدول النامية تكمن في الأداء الصناعي الذي تكتسبه هذه الدول نتيجة لذلك النقل ، وليس في مجرد نقل الآلات وتجهيزات رأسمالية لا يتم استيعاب أكثر من اسمها أي اننا نركز على النقل الفعلي للتكنولوجي وليس النقل الأسمى لها . ولابد أن تؤدي عملية نقل التكنولوجي إلى تمكين المشروع المتلقى – ومن ثم الدول المتلقية – من اكتساب واستيعاب التكنولوجي المنقولة وبالتالي تؤدي إلى زيادة القدرات التكنولوجية في الدولة المتلقية لها . وأستيعاب التكنولوجي المنقولة إلى الدولة النامية له أهمية كبيرة لأنه يمكنها من اكتساب المهارات الفنية اللازمة لتشغيل نظم الانتاج بصورة مستقلة مما يساعدها في النهاية على دخول مرحلة الابتكار والاختراع . ولذا نجد أن فعالية التكنولوجي المنقولة تتوقف لدرجة كبيرة على الوسيلة التي اتبعت في نقلها . كذلك نجد أن هناك اختلافاً في التكنولوجي المنقولة طبقاً للوسيلة التي يتم بها النقل ومن ثم تختلف درجة استيعاب المشروع الملتقى لها تبعاً لذلك .

وقبل تناول وسائل نقل التكنولوجي نود أن نشير إلى أن اختيار الاستثمار في الدول النامية يكون راجعاً إلى قرار فردي من قبل الشركات متعددة الجنسية في الأغلب الأعم من الحالات . فقد تعمد هذه الشركات إلى تملك المشروع الذي تقيمه في الدولة المضيفة ملكية كاملة أو تقوم بالمساهمة مع الدول المضيفة في انشاء المشروع ويحكم اختيار الشركة في هذا الصدد القيمة التي تعلقها على المشروع سواء من ناحية التكاليف والتسويق والعوائد . بالاضافة إلى ذلك هناك عامل حاسم يقف وراء اختيار الشركة متعددة الجنسية لنوعية الاستثمار في الدول النامية ، هذا العامل يتمثل في مدى حداثة وتطور التكنولوجي التي تقوم بنقلها إلى الدولة المضيفة . فكلما كانت التكنولوجي المنقولة حديثة ومتطورة كلما عمدت الشركة لتأكيد سيطرتها على التكنولوجي من خلال ملكيتها للمشروعات ملكية كاملة . أما إذا لم تكن التكنولوجي حديثة جداً فان الشركة متعددة الجنسية – إذا كان لديها فرع في الدولة المضيفة – تعمل على ابرام اتفاقية ترخيص باستعمال التكنولوجي مع فرعها في الدولة المضيفة مما يحقق لها السيطرة على هذه.التكنولوجي ويضمن لها الحصول على عوائد كبيرة في صورة مدفوعات يقوم بها هذا الفرع مقابل هذه التكنولوجي المنقولة إليه . وكما سنرى فيما بعد ان الشركات متعددة الجنسية تفرض الكثير من القيود على استعمال التكنولوجي التي تنقلها إلى الدول النامية مما يقلل كثيراً من الفوائد التي تعود على هذه الدول نتيجة لهذا الإسلوب .

وسوف نتناول بعض وسائل نقل التكنولوجي الأكثر انتشاراً حالياً :

أولاً : المشروعات المشتركة :

هي عبارة عن اشتراك الدولة المضيفة – أو أحد المشروعات الوطنية بها – مع شريك أجنبي غالباً ما يكون شركة متعددة الجنسيات ، وقد تكون ملكية المشروع مناصفة أو تتراوح ما بين أكثر من ٥٠٪ لأحدهما والباقي الآخر – وتوزيع الملكية يمكن أن يكون على أساس نصيب كل شريك في رأس المال والتكنولوجي – وهناك شكل آخر للمشروعات المشتركة حيث تنضم أكثر من دولة نامية في المشروع مع شركة متعددة الجنسية والمشروعات المشتركة قد تكون أكثر جاذبية للدول النامية لسببين :

١ – من حيث المبدأ يمكن ان تساهم هذه المشروعات في نقل فعلي للتكنولوجي للدول النامية ، إلا أن تحقيق ذلك يتوقف على أمرين :

أ – مدى فقد الشركات متعددة الجنسية لسيطرتها على التكنولوجي ومدى قابلية التكنولوجي نفسها لحدوث تطور فيها . هذه الشركات تظهر رغبة في التعامل مع الدول النامية في نقل التكنولوجي من خلال المشروعات المشتركة إذا كانت ستظل لها السيطرة على التكنولوجي المستخدمة في المشروع وكذلك في حالة كون هذه التكنولوجي غير حديثة أو متطورة جداً أو كانت غير قابلة لادخال المزيد من التطوير عليها . ولقد قامت دراسة باثبات هذا الاتجاه لدى الشركات متعددة الجنسية حيث أوضحت أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسية لم تساهم في مشروعات مشتركة كثيرة في الخارج في مجال تصنيع المواد الغذائية وصناعات الأدوية والحاسبات الآلية حيث تتميز هذه الصناعات بتطور التكنولوجي المستخدمة فيها . في حين كانت مشروعاتها المشتركة في الخارج تنتشر بصورة أكبر بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس والصناعات البلاستيكية والكيماوية وذلك نظراً لشيوع الفن الانتاجي المستخدم في هذه الصناعات[١] .

ب – الشروط التي تصاحب الاتفاقيات المنشئة للمشروعات المشتركة والتي تضعها الشركات متعددة الجنسية بهدف استعادة سيطرتها على التكنولوجي

---

(١) Franco, L. " **Use of Minority and 50–50 Joint Ventures by U. S. Maltinationals as Indicator of Trends in New Forms of International Investment** " OECD, Development center, Paris (Mimeo) 1982, PP. 13–14.

المستخدمة في المشروع . وإذا ما اقترنت هذه الاتفاقات بعقود ادارة تخول للشريك الأجنبي حق الادارة فان هذا الوضع يقلص تماماً دور الشريك الوطني في الادارة ويقلل من قدرته على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيج المنقولة .

٢ – بعض اتفاقات انشاء المشروعات تتضمن ما يعرف بجدولة نقل الملكية ، حيث تنص على انتقال الملكية بالكامل للشريك الوطني بعد فترة زمنية يحددها الاتفاق . ويتحول الشريك الأجنبي (الشركة متعددة الجنسية في هذه الحالة) إلى مستشار للمشروع يتقاضى جعل ثابت . ويلاحظ أن المشروعات المشتركة كانت حجر الزاوية لبرامج التنمية الاقتصادية في الهند نظراً للآثار الحسنة طويلة الأجل التي تتمتع بها هذه المشروعات[١] ، وذلك إذا لم تحاول الشركات متعددة الجنسية فرض سيطرتها على المشروع ولم تعطيها الدول المضيفة الفرصة لذلك .

وهناك تجارب لبعض الدول النامية استطاعت من خلالها الحصول على تكنولوجي متقدمة لم تكن المشروعات الخاصة قادرة على استيرادها نظراً لما تتطلبه من رأسمال ضخم . فنجحت في انشاء صناعات تعتمد على هذه التكنولوجي عن طريق المشروعات المشتركة بينها وبين الشركات متعددة الجنسية وبالتالي تمكنت عن طريق هذه الخطوة من الحصول على تكنولوجي لا تتمكن المشروعات الخاصة من استيرادها . ونجد أن البرازيل تعطينا المثل في هذا الخصوص ، حيث استطاعت الاستفادة من المشروعات المشتركة في تنفيذ ٦٩ مشروعاً من هذا النوع اغلبها تختص بصناعة البتروكيماويات وصناعة الآلات الثقيلة والصناعات التعدينية[٢] .

وعلى الدول المضيفة والشركات الوطنية – خاصة في الدول النامية – أن تتبع سياسات من شأنها زيادة نصيبها في المشروعات المشتركة حتى تتمكن من الاستفادة الفعلية بعملية نقل التكنولوجي . ويمكن أن يتحقق ذلك إذا ما كان انتاج هذه المشروعات سيتم توجيهه

---

(١) Curprit Kindra " **Technology Transfer and Export Marketing Strategies: The LDC Perspective** " Op. Cit., PP. 152–153.

(٢) Guimaraes, E., Malan, P. and Jose Tavares " **The New Forms of Foreign Investment in Brazil** " OECD Development centre, (Mimeo), Paris, 1982, Appendix B.

إلى السوق المحلي ، فالدولة المضيفة تتمتع بقوة تفاوضية في هذه الحالة حيث تستطيع أن تقدم لهذه المشروعات فرص وصول جيدة لأسواقها المحلية من خلال حماية انتاجها من المنافسة الأجنبية . وهنا لابد وأن تأخذ هذه السياسات في اعتبارها مدى قوة الشريك الأجنبي وانتشار منتجاته في السوق الدولية ، فمن الأفضل أن يتم التعاقد مع المشروعات الصناعية متوسطة الحجم والتي ترغب في الوصول إلى أسواق جديدة . ولنا أيضاً في البرازيل مثالٌ جيدٌ في هذا الصدد ، حيث عقدت اتفاقية لتصنيع البتروكيماويات – أطلق عليها اتفاقية بتروكيزا – مع شركة فرنسية لا تعد من الشركات الكبرى المسيطرة على هذه الصناعة . فهذه الاتفاقية كانت على درجة من المرونة فيما يتعلق بنقل التكنولوجي أكثر مما كانت عليه عروض الشركات الكبرى في هذه الصناعة . استطاعت البرازيل أن تحقق ذلك أيضاً في مجال صناعة الحاسبات الآلية مع شركات الصف الثاني في هذه الصناعة[1] . وما نقصده من سياق هذه الأمثلة هو التأكيد على ضرورة قيام الدول النامية التي ترغب في نقل التكنولوجي بتحرى ودراسة أوضاع الشركات التي تقدم مختلف العروض لتنتقي منها الأكثر مناسبة سواء من ناحية التكاليف أو من ناحية مدى ملائمة هذه التكنولوجي للعناصر الانتاجية المتاحة لها .

ثانياً : اتفاقيات الترخيص باستعمال التكنولوجي :

هي عبارة عن اتفاقيات تعقدها الشركات متعددة الجنسية مع المشروعات التي لا ترتبط بها (أي من غير فروعها العاملة في الدول اخرى) . في حالة الدول النامية تعقد هذه الاتفاقيات بين المشروعات الخاصة أو مشروعات الدولة وبين الشركة متعددة الجنسية (أو الجهة الناقلة للتكنولوجي) من أجل السماح لهذه المشروعات باستخدام حقوق الملكية الصناعية والمعلومات والمعارف الفنية والتكنولوجية المملوكة لهذه الشركة ، وغالباً ما تقترن هذه الاتفاقيات بالمساعدات الفنية التي يقدمها المرخص للمرخص له . ومن الطبيعي أن هذا الترخيص لا يمثل تنازل من جانب المرخص عن هذه الحقوق وإنما يعني فقط السماح

---

(١) Franco, L. " **Use of Minority and 50–50 Joint Ventures by U. S. Maltinationals as Indicators of Trends in New Forms of International Investment** " Op. Cit., PP. 21–22.

بالاستخدام . ويكون اللجوء لاتفاقيات الترخيص باستعمال التكنولوجي لعدة أسباب منها[١] :

١ – إذا كانت سياسة الدولة تهدف لتقليص نصيب الأجانب من المشروعات الصناعية وذلك عن طريق فرض القيود على ملكية الأجانب لبعض المشروعات أو رفضها بصورة عامة . فمثلاً في حالة كوريا الجنوبية التي بدأت منذ ١٩٧٣ بتشجيع الوطنيين على امتلاك المشروعات الصناعية والحد من الملكية الأجنبية لها والعمل على الحد من منافسة المشروعات الأجنبية للمشروعات الوطنية والعاملة في نفس المجال . في الفترة من ٧٣ – ١٩٨٠ بلغ نصيب المشروعات الوطنية من الاتفاقيات محل البحث ٧٤٪ من إجمالي ماعقد منها في هذه الدولة[٢] . نفس الأسلوب عملت به ماليزيا حيث زادت اتفاقيات السماح باستخدام التكنولوجي منذ بداية السبعينات وذلك بعد العمل بالاجراءات الخاصة بزيادة نصيب الملكية الوطنية من المشروعات الجديدة[٣] . ونجد عكس هذا الأمر بالنسبة للدول التي ترحب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا تفرض قيوداً على تملك الأجانب للمشروعات الصناعية فيها . ففي البرازيل يبلغ نصيل اتفاقيات الترخيص باستعمال التكنولوجي ٢٠٪ فقط من إجمالي اتفاقيات نقل التكنولوجي التي تعقدها ، ومن ثم فهي تعتبر وسيلة اضافية تساهم في نقل التكنولوجي إليها[٤] .

٢ – في حالة انتشار التكنولوجي المستخدمة في انتاج سلعة ما تبدأ عملية المنافسة بين منتجي هذه التكنولوجي لتصريفها خشية ركودها ، في ظل هذه الظروف يكون من مصلحة الشركات متعددة الجنسية أن تعقد اتفاقيات الترخيص باستعمال

---

(١) UNCTC " **Transnational Corporations in World Development, Third Survey** " UNCTC, U. N. Publications, Op. Cit. PP. 165–86.

(٢) Bohn Youn Koo " **States and Changing Forms of Foreign Investment in Korea** " OECD, Development Centre, Paris, 1982, Table 35.

(٣) Ton Siew Ee and Kulasingham, M. " **New Forms of International Investment : The Malaysian Experience** " OECD, Development Centre, (Mimeo) Paris, 1982.

(٤) Guinaraes, E, et al " **The New Forms of Foreign Investment in Brazil** " Op. Cit., 1982, Tables 36, 39.

التكنولوجي خصوصاً مع الدول التي لا ترحب بالتوسع في ملكية الأجانب للمشروعات الصناعية .

٣ – بعض الشركات متعددة الجنسية تقدم على عقد مثل هذه الاتفاقيات مع الدول النامية مفضلة اياها على القيام باستثمارات مباشرة فيها وذلك حتى تتجنب نفقات تمويل هذه الاستثمارات ومشاكل تسويق المنتجات .

ويمكن أن تكون هذه الوسيلة فعالة في نقل التكنولوجي إلى الدول النامية شريطة أن تقف الدولة وراء مشروعاتها الوطنية أثناء المفاوضات حول هذه الاتفاقيات حتي يتم تفادي العديد من القيود التي ترد على هذه الاتفاقيات فتقل الاستفادة من التكنولوجي المنقولة . وهناك العديد من الحالات التي نجحت فيها المشروعات الوطنية – ومن ورائها حكوماتها – في استعمال اتفاقيات الترخيص باستخدام التكنولوجي وكان من مظاهر هذا النجاح قدرة المشروعات الوطنية – بمساعدة حكوماتها – على وضع سياسة رشيدة تكفل حسن اختيار التكنولوجي المنقولة والاجراءات الكفيلة بالسيطرة عليها واستيعابها والعمل على زيادة المقدرات التكنولوجية المحلية وتشجيع مراكز الأبحاث والتطوير[١] . واستطاعت يوغسلافيا ان تتبع هذا الأسلوب بنجاح في صناعة النحاس بعد الحرب العالمية الثانية[٢] . وكما سنرى فيما بعد أن الدول النامية تستطيع التدخل بنجاح في كيفية نقل التكنولوجي والاستفادة منها وتقليل نفقاتها .

ثالثاً : مشروعات تسليم المفتاح :

في ظل هذه العمليات يكون الطرف المتعاقد معه على التنفيذ مسئولاً عن كافة مهمات إنشاء المشروع ابتداءاً من التصميم وحتى قيام المشروع بالانتاج . وبدأت هذه المشروعات في الظهور مع بداية الستينات واستعملتها بعض الدول النامية ، إلا أنه مع نهاية السبعينات بدأت الدول النامية المنتجة للنفط في استخدامها بصورة مكثفة – نظراً لقدراتها المالية الكبيرة – بهدف إنشاء صناعات متكاملة . ولقد زادت عقود عمليات تسليم المفتاح زيادة

---

(١) Junta del Acuerdo de Cartagena " **Technological Policy and Economic Development** " Ottawa: IDRC, 1976, PP. 23–26. As Quoted in UNCTC " **Transnational Corporations in World Development Third Survey** " Op. Cit., P. 168.

(٢) Ibid, PP. 39 – 43.

كبيرة بعد ارتفاع اسعار البترول في بداية السبعينات التي أدت إلى تراكم كميات هائلة من رؤوس الأموال لدى عدد من الدول المنتجة للنفط وإلى رغبة هذه الدول في استثمار جزء من هذه الأموال في إقامة صناعات كبرى . كذلك كان نتيجة لزيادة معدل العمليات محل البحث أن زادت صادرات الدول الصناعية من السلع الرأسمالية إلى الدول النامية بمعدل سنوي متوسط قدره ٢٢٪ في الفترة ما بين ١٩٧٠ – ١٩٨٠ . طبقاً للاحصائيات المتوافرة في الدول الصناعية عن هذه العمليات ، نجد أن الدول النامية صاحبة نصيب كبير منها . فكان نصيب هذه الدول من قيمة العمليات التي نفذتها فرنسا تتراوح ما بينت ٣١٪ إلى ٧٠٪ للفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٦ ونسبة تتراوح ما بين ٤٥٪ إلى ٦٩٪ للفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ مما نفذته المانيا الاتحادية و ٢٤٪ إلى ٧٧٪ للفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ مما نفذته المملكة المتحدة و ٤٣٪ إلى ٩١٪ للفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦ مما نفذته الولايات المتحدة الأمريكية[١] . وكانت صناعات البتروكيماويات وتوليد الطاقة وتحلية المياه والحديد والصلب والهيدروكربونز محلاً للأغلب الأعم من مشروعات تسليم المفتاح[٢] .

وبالرغم من أن الطرف المتعاقد يلتزم بتوفير التكنولوجي اللازمة للانتاج والقيام بعمل التصميمات الهندسية للمشروع وتنفيذها وأيضاً توفير كافة التجهيزات حتى يصبح المشروع قادراً على العمل والانتاج ، إلا أنه يستطيع عن طريق التعاقد مع الغير من الباطن لتنفيذ العديد من بنود العقد . ويلاحظ أن أغلب الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه العمليات هي شركات هندسية عالمية يتوافر لديها المعرفة الكاملة بظروف السوق بالنسبة لمصادر شراء المعدات والآلات وقطع غيارها . وكذلك يتوافر لديها القدرة على وضع كافة تصميمات المشروعات الانتاجية والكفاءات الفنية التي تستطيع تحويل هذه التصميمات إلى أنظمة انتاجية عاملة . وهناك من يرى أن ارباح هذه الشركات ليست وليدة عمليات انتاجية كالشركات الأخرى ، إنما هي وليدة قدرتها على التصميم وبناء المجمعات الصناعية الكبرى – وذلك نظراً لطبيعتها الهندسية الغالبة . وبما لديها القدرة على تجميع مجموعات المهندسين وعمال التشييد والفنيين والاداريين القادرين على انجاز المشروعات التي تتعاقد عليها . كذلك هي لا تقوم بنقل تكنولوجي مملوكة لها ، بل تنقل تكنولوجي مملوكة للغير ومن ثم فهي لا تهتم

---

(١) La Documentation Francaise “ **Les Usine Cles en Main** ” Paris 1977, PP. 24–25.

(٢) Ibid.

بموضوع ملكية المشروعات التي تقيمها[1] . ونتيجة لذلك وطبقاً للأصل العام فإن عقود عمليات تسليم المفتاح لا تتضمن بطبيعتها علاقة طويلة المدى بالطرف المحلي وبالتالي فإن مساهمة هذه العمليات في نقل التكنولوجي للدول النامية وزيادة قدراتها التكنولوجية يتوقف على حجم العملية وشروط تنفيذها . كذلك النماذج التقليدية لهذه العقود لا تستلزم بالضرورة تقديم فرص التدريب للمحليين اللازمين لتشغيل المشروع ولا اكتسابهم المهارات الفنية ،كذلك قد لا ينص فيها على الزام الطرف القائم بالتنفيذ والتعامل مع المشكلات الفنية التي تنشأ بعد تشغيل المشروع ، إلا أنه في عدد من الدول النامية يلحق العقد الاصلي عقد آخر ينص على تشغيل المشروع لفترة زمنية تحدد في هذا العقد ، والغرض من ذلك تلافي بعض المشاكل التي قد تقع فيها بعض الدول النامية نظراً لعدم توافر الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل المشروعات الانتاجية محل عقود تسليم المفتاح .

ونكتفي بما قدمنا من وسائل نقل التكنولوجي نظراً لأنها أكثر الوسائل أهمية وشيوعاً وأن كان بحثنا لا يقتصر في تحليله عليها ومن ثم سوف نشير لكل وسيلة لم نتناولها في هذا الفصل عند مواضع الحديث عنها .

المبحث الثانى

اختلاف وجهات النظر حول نقل التكنولوجي للدول النامية

تعددت وجهات النظر حول دور الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجي للدول النامية ، حيث أيد البعض وجهة نظر الشركات محل البحث في أسلوب نقلها للتكنولوجي للدول المذكورة وعارضه البعض الآخر .

قبل أن نعرض لوجهة نظر كل من الدول الصناعية والدول النامية بصورة تفصيلية وكلا على حدة سوف نعرض لثلاثة آراء حول الاستراتيجيات العامة التي تحكم الشركات متعددة

---

(١) Mason, R. " **A comment on Professor Kojima's ' Japanese Type ' Versus ' American Type ' of Technology Transfer** " in Hitotsubashi Journal of Economics, Vol. 20, No. 2, 1980, P. 46, As quoted in, UNCTC "**Transnational Corporations in World Development Third Survey** " Op. Cit., PP. 159–60.

الجنسية عند نقلها للتكنولوجي للدول النامية[1] .

وجهة النظر الأولى يمكن أن توصف بالمفهوم الحر للشركات متعددة الجنسية ، حيث ترى أن الشركات محل البحث لها القدرة على أن تعمل في جو مستقل بعيد عن ازعاج السلطات في مختلف الدول . فلها سياساتها العامة لنشاط الابحاث والتطوير التي تضمن لها الاستقلال واليد الطولى في خلق ونقل التكنولوجي ومن ثم فنشاط هذه الشركات يحمل في طياته رفاهية الشعوب . وعلى حكومات الدول ان تترك مجال ادارة الشئون الاقتصادية لها حتى تتمكن من مرور الوقت أن تتحول إلى مؤسسات دولية تستطيع أن تحقق ترابط وتكامل الاقتصاد العالمي .

ويمكن وصف وجهة النظر الثانية بأنها ماركسية ، فهي ترى أن الشركات متعددة الجنسية ما هي إلا ممثل جديد للاستغلال الرأسمالي الامبريالي حيث أنها أدوات فعالة لسيطرة الاقتصاديات الرأسمالية على الدول النامية واستغلالها . وطبقا لوجهة النظر هذه ، فان الشركات محل البحث محتاجة للانتشار الخارجي وتجد في البحث عن فرص الاستثمار الخارجي بسبب انخفاض معدل ربحيتها في الدول الرأسمالية كنتيجة مباشرة لتراكم الفوائض الرأسمالية في هذه الدول .

وتعكس وجهة النظر الثالثة ، وجهة نظر التجاريين فطبقا لها أن هذه الشركات تماثل شركة الهند الشرقية البريطانية خلال القرن التاسع عشر ومع ذلك فهي لا تمثل أدوات لحكومات الدول الصناعية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقادة هذه الدول وهذه الشركات تجمعهم مصلحتهم المشتركة ، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ من خلال هذه الشركات بنصيبها في الأسواق الدولية وبقدرتها على الوصول للمواد الخام التي تنتجها الدول النامية ، كذلك هذه تعتبر مولداً ضخماً للعوائد المالية التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى لتمويل استثماراتها وتعهداتها الخارجية .

وسوف نتناول الآن وجهتي نظر الدول الصناعية والدول النامية في هذا الشأن كل على حدة :

---

(١) Robert Gilpin " **The Political Economy of the Multinational Corporation: Three Contrasting Perspectives** " American Political Science Review, Vol. 70, March 1976, PP. 184–191.

وجهة نظر الدول الصناعية :

تحصر الدول الصناعية دائماً على التأكيد على ملكية الشركات متعددة الجنسية للتكنولوجي ومن ثم فهي لا يمكن أن تجبر على نقلها لأية دولة ، أي أن نقل التكنولوجي لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة مالكها ووفق الشروط التي يحددها . ونلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة لهذا الاتجاه وتدافع عنه على الصعيدين الدولي والمحلي . فعلى الصعيد الدولي يذهب ممثلها لدى الانكتاد إلى أن سياسة بلاده في هذا الخصوص تقوم على الاعتقاد بأن الاستثمار والنشاطات المرتبطة به مثل الترخيص باستعمال التكنولوجي والمساعدات الفنية وعقود الادارة تمثل أكثر الوسائل فعالية من أجل نقل دولي فعال للتكنولوجي المملوكة للشركات متعددة الجنسية . كذلك أن بلاده تؤيد سياسة حرية الاستثمار في ظل أقل تدخل ممكن من جانب الحكومة خصوصاً فيما يتعلق بنقل التكنولوجي . وهو يرى أن هذه السياسة توفر مناخاً مناسباً للاستثمار في الدول المتلقية له وذلك من حيث السماح بتحقيق عائد مناسب لهذا الاستثمار ومن حيث توفير الحماية الملائمة للملكية الخاصة . وبدون توافر هذه العناصر فإن عملية نقل التكنولوجي إلى الدول النامية سوف تكتنفها مخاطر تقلصها بدرجة كبيرة . وباختصار فان هذه السياسة تدعم النقل الدولي للتكنولوجي عن طريق القطاع الخاص في حين أن نمو القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية في الدول النامية تكون عن طريق القطاعات العامة والاكاديمية[1] . ونجد أن غرفة التجارة الأمريكية تتبنى وجهة النظر الحكومية وذلك على الصعيد الداخلي ، حيث أنها تمثل رجال الأعمال الأمريكيين[2] .

أي أن الأتجاه السائد في الدول الصناعية يرى أن الطريق الأمثل لنقل التكنولوجي إلى الدول النامية يكون من خلال الشركات متعددة الجنسية المالكة لهذه التكنولوجي . ونتيجة لذلك فإن لهذه الشركات الحق في المطالبة بثمن التكنولوجي التي تقوم بنقلها لأنها تكلفت

---

(١) Walter Lockwood "**Transfer of Technology: the U.S. at UNCTA D Negotiations**" in U. S. Policy Toward Science, Technology and Development, Conference on Transfer of Technology: the Future of Regulation, Washington, D. C., April 1977, as quoted in, UNCTC "**Measutre Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in Their Relations With Transnational Corporations: Technology Transfer Through Transnational Corporations**" *Op. Cit. P. 2.*

(٢) Chamber of Commerce of the U. S. "**Transfer of Technology and the Developing Countries: Guidelines and Principles for Consideration in Development of National Policies Governing Transfer of Technology Between Industrial and Developing Countries**" Op. Cit., P. 20.

الكثير في ايجادها . ففي عام ١٩٧٣ بلغت المبالغ المنفقة على نشاطات الأبحاث والتطوير ٩٦,٤ بليون دولار ، كان مقدار ما أنفقته الدول الصناعية منها ٩٣,٦ بليون دولار[١] .

ان نقل التكنولوجي لاقامة أي مشروع انتاجي عملية معقدة ومكلفة تتطلب خبرات ومهارات خاصة لكل مرحلة من مراحل الانشاء ، وأيضاً تحتاج إلى اشراف تكنولوجي من مصدرها اثناء مراحل النقل . هذا كله لا يمكن ان توفره سوى الشركات متعددة الجنسية نظراً للترابط الوثيق بينها وبين فروعها والخبرة الكاملة بعمليات تسويق التكنولوجي[٢] . من ذلك يتضح ان الدول الصناعية ترى ان التكنولوجي مثل أية سلعة سوف يتم تصريفها في ظل ظروف مناسبة لمالكها ، وذلك من حيث الأسواق المستقبلة لها والاسعار والقدرة على الاستعمال والقوانين المنظمة لذلك في الدولة المستقبلة للتكنولوجي . وتعتمد الدول الصناعية في هذا الرأي على عدد من الفروض – وهي محلٌ لكثير من الانتقادات من جانب الدول النامية – أهمها الآتي :–

١ – ان العالم ينقسم من حيث القدرة التكنولوجية إلى دول صناعية يتوافر ويوجد بها مراكز انتاج التكنولوجي وتطويرها ودول تعاني من تخلف الوسائل التكنولوجية بها .

٢ – إن المشاكل التكنولوجية التي تواجه الدول النامية هي نفس المشاكل التكنولوجية التي تواجه مراكز انتاج التكنولوجي المتقدمة .

٣ – إن تقسيم العمل الدولي بين الدول الصناعية المنتجة للتكنولوجي المتقدمة ومستهلكي هذه التكنولوجي من الدول النامية هو وضع طبيعي للظروف الاقتصادية وعلى كافة الاطراف تقبله كما هو .

٤ – إن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أغلب النواحي التكنولوجية المتقدمة سوف تساعد على انهاء التخلف التكنولوجي في الدول النامية وذلك عن طريق نقل التكنولوجي اليها عبر هذه الشركات .

---

(١) Jan Annerstedt " **On the Global Distribution of R and D Resources** " Op. Cit., P. 6.

(٢) UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiations Capacity of Government in Their Relations With Transnational Corporations** " **Technology Transfer Through Transnational Corporations** " Op. Cit., P. 3.

٥ – إن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجي لا تحمل بين طياتها أية آثار سياسية أو اجتماعية .

٦ – طالما أن عملية نقل التكنولوجي تتضمن نقلاً عينياً للمعلومات والمعرفة عبر الحدود الوطنية وذلك بانشاء وحدات انتاجية جديدة ، فإنه لابـد أن تزيد رفاهية الدول المتلقية لهذه التكنولوجي بصورة تلقائية – بغض النظر عمن يسيطر على هذه الوحدات – وذلك بمقدار النقل التكنولوجي إليها .

٧ – إن الثمن الذي تؤديه الدول النامية لناقل التكنولوجي لا يمثل عائقاً لاستمرار نقل التكنولوجي لثلاثة أسباب هي :

أ – لا يمكن وضع تسعير مسبق للتكنولوجي بسبب التعقيدات الخاصة بالمعرفة التكنولوجية وكيفية نقلها .

ب – إن نقل التكنولوجي يتطلب تكاليف أعلى من الثمن الذي تدفعه الدول المتلقية لها .

جـ – إن نقل التكنولوجي عبر الشركات متعددة الجنسية سوف يكون له وفورات خارجية هامة تتمتع بها كافة الأطراف المشتركة في عملية النقل[١] .

ولكل هذه الأسباب ترى الدول الصناعية أن على الدول النامية ترك أساليب الضغط والألحاح السياسي في طلب التكنولوجي تاركة للقوى الاقتصادية تنظيم عملية تدفق وانتقال التكنولوجي ، وإلا فانها سوف تضر بنفسها في الأجل الطويل . وتذهب لجنة المساعدة الانمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الدول النامية تضر بنفسها ضرراً بليغاً بسبب عدم اعترافها بضرورة ترك العنان لميكانيكية السوق الدولية لكي تتمكن من القيام بوظيفتها الطبيعية لتوزيع الموارد توزيعاً فعالاً ونقل التكنولوجي باسلوب فعال يمهد لارساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد[٢] .

مما سبق يتضح لنا وحدة المصالح بين الشركات متعددة الجنسية والدول الصناعية التي توجد بها مراكزها وأن هذه الدول تتحدث دائماً عن ملكية الشركات للتكنولوجي ومن ثم

---

(١) Ibid.

(٢) John Lewis, Report of the Chairman of the OECD Development Assistance Committee, " A **Possible Scenario for Development Strategy** " OECD, Observer, Vol. 101, November 1979, P. 6.

حريتها في التصرف بمناسبة نقلها للتكنولوجي المملوكة لها . والغرض من ذلك استمرار سيطرة الدول الصناعية على التكنولوجي من خلال شركاتها متعددة الجنسية .

وجهة نظر الدول النامية :

قبل بيان وجهة النظر محل البحث سوف نلقي الضوء على نصيب الدول النامية من عمليات نقل التكنولوجي التي تتم من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية . بنهاية عام ١٩٧٨ كان اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة يصل ٢٨٧ بليون دولار ، ٩٥٪ من هذه الاستثمارات تمت بواسطة الشركات محل البحث وتوجه أكثر من ثلاث أرباع هذه النسبة إلى الدول الصناعية . وكانت ربع هذه النسبة فقط من نصيب الدول النامية وتوزيعها كالآتي :

٢٣٪ للدول المنتجة للنفط و ١٣٪ للدول النامية التي تستخدم كملاذ ضريبي و ٤٢٪ للدول النامية حديثة التصنيع وتحصل بقية الدول النامية على ٢٢٪[١] .

وهنا لابد من الاعتراف بحقيقة لا مهرب منها ان مسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية تقع على عاتقها في المقام الأول ، إلا أن أسلوب الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجي إليها به الكثير من الآثار الضارة بهذه الدول[٢] . وأغلب الدول النامية تشعر بأنها استغلت بطريقة سيئة في البداية عن طريق الاحتلال وحالياً بواسطة الشركات متعددة الجنسية الموجودة في الدول الصناعية المتقدمة ، ونظراً لحاجة الدول النامية للتكنولوجي فهي مضطرة للتعامل مع هذه الشركات باعتبارها المصدر الرئيسي للتكنولوجي[٣] . ومن الواضح أن الدول النامية تحتاج لعمليات نقل التكنولوجي ولكن التساؤل الذي يتبادر للذهن ، هو أية تكنولوجي تلائم الدول النامية وبأية شروط ينبغي نقلها إليها ؟ . نحن نرى أن مسئولية

---

(١) John Dunning " **Technology Export and Technology Transfer Controls** " in Togi Sagafi et al (ed) " **Controlling International Technology Transfer, Issues Perspectives and Policy Implications** " Pergamon Press, New York, 1981, PP. 338–339.

(٢) Jack Behrman " **ational Interest and the Multinational Enterprise** " Englewood, New Jersy, Princeton–Hall, 1970, P. 71.

(٣) Hal Mason " **Technology Transfer Control System: the Case of East and South Asian Developing Countries** " in Tagi Sagafi et al (eds) " **Controlling International Technology Transfer** " Op. Cit, P. 430.

نقل التكنولوجي مسئولية مشتركة بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسية ، حيث أنه على الدول محل البحث استيراد التكنولوجي الملائمة لها وعلى هذه الشركات ان تساعدها في ذلك ولا ترهقها أو تعوق محاولتها في الوصول للتكنولوجي المناسبة . ففي حالة الدول النامية التي تعاني من ندرة رأس المال وتتمتع بوفرة عنصر العمل ، عليها أن تطالب الشركات متعددة الجنسية الراغبة في العمل على أراضيها أن تنقل إليها التكنولوجي التي تعتمد على تكثيف العمالة أكثر من رأس المال . وهذا الأمر سوف يحقق مصالح الدول النامية حيث أن هذه التكنولوجي غير معقدة ومن ثم تستطيع العمالة في الدول النامية استيعابها سريعاً مما يؤدي إلى ارتفاع كفائتها الفنية وتزايد انتاجيتها مما يساعد هذا الأسلوب في حل مشكلة البطالة في الدول النامية . كذلك نجد أن هذا الأسلوب في صالح الشركات محل البحث حيث أنه سيؤدي لزيادة معدل صادراتها من هذه التكنولوجي المناسبة للأغلب الأعم من الدول النامية وبالتالي تزيد ربحيتها ، ولن يكون هناك طرفٌ خاسرٌ في عملية نقل التكنولوجي المناسبة . فليس من المنطقي ولا من صالح الدول النامية ان تعمد هذه الشركات لنقل تكنولوجي متطورة جدا لها من خلال اقامة فروع تابعة لها في هذه الدول – بغرض اقامة صناعات تخرج عن القدرات الانتاجية والمالية المتاحة فيها . ونحن نرى ان هذا الأسلوب غير مقبول ولو كانت حجة هذه الشركات انشاء صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل في هذه الدول . ورفضنا لهذا الأسلوب ينبع من أن المرحلة الأساسية المطلوب تحقيقها هي اكتساب الدول النامية للقدرات التكنولوجية ورفع كفاءة قوة العمل فيها كذلك أنه ليس في مقدور المشروعات الوطنية في اغلب هذه الدول ان تحاكي القدرات المالية والفنية المتاحة للمشروعات المماثلة في الدول الصناعية ومن ثم نضعها في منافسة غير عادلة مع هذه المشروعات . وعلى ذلك لابد أن تكون هناك برامج منظمة لنقل التكنولوجي حسب تطور المهارات الفنية والخبرة التكنولوجية المكتسبة في الدول النامية . حتى لو أهملنا هذا الافتراض وزعم أن الجزء الأكبر من انتاج هذه التكنولوجي المتطورة سوف يتم تصديره وبالتالي سيعود ذلك النفع على الدول النامية في صورة زيادة حصيلة صادراتها ، فسوف نجد أن ذلك ليس حقيقياً . وترجع عدم صحة هذا الزعم إلى أن حصيلة هذه الصادرات سوف يتم تحويل جزء منها للدول الصناعية في صورة ارباح لهذه الشركات والجزء الآخر تحصل عليه أيضاً من خلال استخدام الشركات متعددة الجنسية لظاهرة تحويل الأسعار التي سنتاولها فيما بعد . إن التدقيق في سياسة هذه الشركات بخصوص نقلها للتكنولوجي للدول النامية يؤدي إلى نتيجة واحدة هي عدم صلاحيتها للأغلب الأعم من هذه الدول . إن نقل التكنولوجي بصورة فعالة لابد وأن يؤدي إلى توفير فرص العمالة وتقليل معدلات البطالة

وزيادة القدرات التكنولوجية المحلية ورفع الكفاءة الفنية للعمالة وزيادة انتاجيتها حتى يتسنى للدول المتلقية لهذه التكنولوجي – خاصة الدول النامية – أن تبني قاعدة صناعية تساعدها في خلق التكنولوجي الخاصة بها . وأيضاً ليس من صالح الدول النامية الفقيرة أن يتم نقل تكنولوجي مغالي في أسعارها وذلك حتى لا تزيد اعبائها المالية عما هي عليه ، فمن المعروف ان أغلبية الدول النامية ترزح تحت عبء ثقيل من المديونية الخارجية وتعاني من اختلال مزمن لموازين مدفوعاتها . وبالإضافة إلى تزايد اعباء هذه المديونية هناك الاضمحلال المستمر لحصيلة صادرات هذه الدول إما بسبب الحماية التجارية المتنامية التي تواجه بها الدول الصناعية صادرات الدول محل البحث ذات الفائدة التصديرية وإما بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية التي تقوم بتصديرها . ومن خلال هذا التحليل نحن نرفض الافتراضات التي ساقها مؤيدو وجهة نظر الدول الصناعية وذلك للآتي :

١ – لا يمكن التسليم بوحدة المشاكل التكنولوجية في كل من الدول الصناعية والدول النامية فمشاكل هذه تختلف عن مشاكل تلك ، فالأولى تبحث عن الوصول إلى أرقى درجات السوبر تكنولوجي في حين أن الأغلب الأعم من الثانية تحاول ان تضع قدمها على الدرجات الأولى للتكنولوجي واكتساب قدرات محلية في هذا الشأن .

٢ – إن تقسيم العمل الدولي هو وليد لظروف اقتصادية أملتها الدول الصناعية على الدول النامية خلال فترة الاحتلال وما بعدها ومن ثم لايمكن التسليم بقبوله وعلى هذه الأخيرة أن تتكاتف وتعمل بجد في سبيل احلال تقسيم دولي للعمل أكثر عدالة وفائدة للجميع .

٣ – إن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجي بصورة مطلقة لا يمكن ان تنهي التخلف التكنولوجي في الدول النامية ، بل هي سبب مباشر في هذا التخلف ومن ثم في تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بها .

٤ – إن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجي ليست هي الهدف الرئيسي ، بل هي وسيلة فعالة للسيطرة على الحياة الاقتصادية ومن ثم تحقيق أرباح طائلة من وراء استثماراتها في مختلف الدول[1] .

---

(١) UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in Their Relations With Transnational Corporation: Technology Transfer Through Transnational Corporation** " OP. Cit. P. 5.

٥ – طالما أن هناك اختلافاً في نوعية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بكل من الدول الصناعية والدول النامية ، فإن هناك اختلافاً في نوعية التكنولوجي الملائمة لكل منهما[١] .

وهناك دراسة[٢] في هذا الصدد تضمنت آراءً لبعض الدول النامية والمشروعات الوطنية والتلقية للتكنولوجي عبر الشركات متعددة الجنسية وذلك بالنسبة لبعض المشاكل التي تثيرها عملية نقل التكنولوجي :

أولاً الدولة النامية المتلقية للتكنولوجي :

- **فيما يتعلق بملائمة التكنولوجي :**

يجب أن تكون التكنولوجي المنقولة ملائمة وأن تساهم في نمونا التكنولوجي . فنحن نريد النمو لا التبعية . أكثر التكنولوجي المنقولة إلينا عبر هذه الشركات غير ملائمة .

- **فيما يتعلق بالسيطرة على التكنولوجي :**

نحن مضطرون للرقابة والسيطرة على التكنولوجي المستوردة لتحسين أوضاعنا التكنولوجية والعلمية . فغياب مثل هذه الرقابة تضر بسياستنا .

- **فيما يتعلق بالقيود على التكنولوجي :**

إن القيود التي تفرضها الشركات متعددة الجنسية وسياستها التعسفية في هذا الصدد تؤدي إلى استنزاف ثروتنا في نفس الوقت تجعلنا في وضع التبعية لها وتفاقم تخلفنا التكنولوجي وكل هذه القيود يجب أن تزال .

- **فيما يتعلق بأسعار التكنولوجي :**

يجب على مصدري التكنولوجي أن يحملونا فقط بالتكاليف الحدية للتكنولوجي ، وذلك أن طلبنا على التكنولوجي لم يكن هو الدافع الأساسي لخلقها وتطويرها .

---

(١) Ibid.

(٢) Howard Perlmutter and Tagi Sagafi " **International Technology Transfer Guidelines Codes and Muffled Quadrilogue** " Pergamon Press New York, 1981, PP. 26–27.

- **فيما يتعلق برقابة الحكومة .**

يجب أن يكون لنا الحق في السيطرة على مجتمعنا وكيفية استعمال مواردنا الانتاجية .

- **فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية :**

نحن نحتاج إلى المعرفة لتقوية قدراتنا التكنولوجية المحلية . الشركات متعددة الجنسية تمارس سياسة تقييدية وتفرض ستار من السرية حول التكنولوجي التي تملكها .

- **فيما يتعلق بنقل التكنولوجي كصفقة :**

نحن غالباً ما نضطر لشراء تكنولوجي غير ضرورية ضمن ما نحتاجه فعلاً وذلك بسبب اصرار الشركات متعددة الجنسية على نقل التكنولوجي كصفقة كاملة .

- **فيما يتعلق بحل الخلافات :**

لدينا القوانين والمحاكم وسوف نحل كافة الخلافات والمنازعات طبقاً لهذه القوانين ، فنحن لا نقبل أي مساس أجنبي بسيادتنا .

ثانياً : المشروعات المتلقية للتكنولوجي :

- **فيما يتعلق بملائمة التكنولوجي :**

التكنولوجي التي نتلقاها يجب أن تساعدنا في جعل أنفسنا مكتفين ذاتياً معتمدين على أنفسنا ، في بعض الأحيان لا نتلقى الدعم والمساندة الواجبة من مصدر التكنولوجي .

- **فيما يتعلق بالسيطرة على التكنولوجي :**

نحن لا نشعر بأن هذه التكنولوجي تنتمي إلينا ، ومن ثم فلانبذل أقصى ما في وسعنا لتحسينها . فلو كان لنا عليها السيطرة الكاملة لكان استعمالنا لها أفضل واستفادتنا منها أكثر .

- **فيما يتعلق بالقيود على نقل التكنولوجي :**

بعض القيود تجعل التكنولوجي أعلى تكلفة وغير اقتصادية ولكن نحن نحتاج إليها

لنمونا ولانتاج منتجات جديدة وجيدة ولنبيع أكثر . هذه القيود تعوق استمرار نشاطنا .

- **فيما يتعلق باسعار التكنولوجي :**

غالباً ما تكون أسعار التكنولوجي مرتفعة بالنسبة لنا ولكنا مضطرين لدفع ما تطلبه هذه الشركات منا حتى توافق على حصولنا عليها .

- **فيما يتعلق برقابة الحكومة :**

نحن نحتاج إلى التحرر من التدخل الحكومي إذا لم تكن هناك ضرورة له ، ولكننا نحتاج لحماية الحكومة .

- **فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية :**

نحن نحترم رغبة مصدر التكنولوجي في السرية وكذلك نلتزم بما في عقودنا . لكن إذا كانت التكنولوجي التي نحتاجها باهظة التكاليف وليس في متناولنا الحصول عليها من المصدر إلا بهذه التكاليف فنحن نضطر لنسخها وتقليدها إذا تمكنا من ذلك .

- **فيما يتعلق بنقل التكنولوجي كصفقة :**

لا نعرف لماذا نضطر غالباً أن ندفع ثمن تكنولوجي لا نستطيع استعمالها أو لا نحتاج إليها . ونضطر لذلك لأنه لا مخرج لدينا غير تنفيذ ما تريد الشركة متعددة الجنسية مصدر التكنولوجي .

- **فيما يتعلق بحل الخلافات :**

نحن نتبع قوانين ومحاكم حكوماتنا .

ومن خلال هذا الاستبيان الشيق يمكننا أن نقترب بواقعية أكثر من سلوك الشركات متعددة الجنسية من خلال نقلها للتكنولوجي للدول النامية ونستطيع ان نستشعر فداحة الثمن الذي تدفعه هذه الدول ، مضطرة ، لتكنولوجي غير ملائمة في أغلب الأحيان .

المبحث الثالث

اختلاف القوى كمؤثر هام في نقل التكنولوجي

كانت الدول النامية تعلق آمالاً عريضة على نقل التكنولوجي إليها عبر الدول الصناعية ، إلا أن الواقع العملي أثبت أن عملية نقل التكنولوجي لا تتم بسهولة ، بل تكتنفها العديد من المشاكل . هذه المشاكل تنجم عن اختلاف القوى بين جانب عرض التكنولوجي وجانب الطلب عليها (الدول النامية في هذه الحالة) ، وحيث يتمتع جانب العرض ببعض القوة الاحتكارية في مواجهة جانب الطلب نجد ان الطرف الأولى يستطيع أن يفرض الكثير من الشروط على الطرف الثاني بمناسبة نقل التكنولوجي له . وبالتالي نجد أن عملية نقل التكنولوجي تستخدم في تحقيق غرضين ، تعظيم معدلات الارباح للشركات متعددة الجنسية وحماية قدراتها التنافسية[1] وأيضاً استمرار فرض السيطرة على الدول النامية تكنولوجياً . ولابد أن تدرك الدول النامية أن عملية نقل التكنولوجي تتم بقرار تتخذه السلطة العليا في المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسية أو بقرار تتخذه حكومة الدولة التي يوجد المقر الرئيسي للشركة فيها . ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعتبر أكبر مصدر للتكنولوجي في العالم ، لديها قانونان فيما يتعلق بنقل التكنولوجي ، الأول خاص بالتجارة مع الاعداء والآخر بالرقابة على الصادرات ومن خلالهما فإن الحكومة تستطيع أن تمنع دولة أخرى من الوصول إلى البضائع والتكنولوجي التي تنتجها مشروعات شركاتها متعددة الجنسية وفروعها التي تملك فيها أكثر من ٥٠٪ من أسهمها . أكثر من ذلك فإن هذه الشركات غالباً ما تستعمل عملية نقل التكنولوجي في المساومة مع الدول النامية للحصول على أفضل معاملة ممكنة وأفضل شروط لاستثماراتها فيها[2] . وكما أشرنا في المبحث الثابق أن

---

(١) Michiko Ariga **"Restrictive Business Practices and International Controls on Transfer of Technology "** in Tagi Sagafi et al (eds) **" Controlling International Technology Transfer "** Op. Cit, P. 178.

(٢) Werner Feld **" Multinational Corporations and U. N. Policies, The Quest for Codes of Conduct "**, Pergamon Press, New York, 1980, P. 27.

هذا الأسلوب غير مقبول من جانب الدول النامية وكذلك من شأنه ان يزيد من تدهور وضعها الاقتصادي ويوسع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول الصناعية ويزيد من تبعيتها لها . وهناك دراسة في هذا الصدد تشير إلى أن الظروف الاقتصادية لأغلب الدول النامية وكذلك تخلفها التكنولوجي يجعلها دائماً في حاجة إلى التماس التكنولوجي من الدول الصناعية . إلا أنها تطرح السؤال الآتي ، لماذا يغلب على التكنولوجي التي تستوردها الدول النامية طابع كبر الحجم والتكثيف الرأسمالي والاستيراد الكامل لكل متطلبات التكنولوجي بالرغم من الادعاءات المتكررة من قبل هذه الدول بضرورة زيادة قدراتها التكنولوجية الوطنية ؟ . وتجيب هذه الدراسة نفسها بأن أغلب الدول النامية تجد نفسها مجبرة على اتباع هذا الطريق وذلك بسبب أن إحتياجات تمويل سياسة التصنيع وما يصاحبها من ضرورة وجود بنية أساسية ، يمكن أن تتوفر شريطة أن يتم شراء التكنولوجي أو استيرادها كصفقة متكاملة . إلا أن هذا التمويل لا يمكن أن يتوفر في حالة محاولة شرائها لتكنولوجي مناسبة لظروفها الاقتصادية وللعناصر الانتاجية المتاحة أو لتيسير إقامة مشروعات حيوية ذات حجم صغير واستيراد تكنولوجي غير بالغة التعقيد لتحسين النشاطات الصناعية والزراعية القائمة[1] . وهنا يتضح لنا بجلاء استراتيجيات الكيانات الاقتصادية الكبرى متعددة الجنسية في محاولاتها الدائمة لتدويل عمليات الانتاج ورأس المال والسيطرة على قسط لا بأس به من مصادر التمويل . وهناك من يرى ضرورة الأعتراف بوجود علاقة وارتباط بين الانتشار الدولي للشركات متعددة الجنسية وتزايد البنوك المتعددة الجنسية وهذه العلاقة يمكن اكتشافها من خلال الارتباط والاعتماد المتبادل بينهما ووحدة أهدافهما وكيفية تطورهما . أي أن هناك تنسيق مشترك فيما بينهما بالنسبة لايجاد مصادر التمويل للدول النامية وخصوصاً بالنسبة لتمويل وارداتها من التكنولوجي[2] . وهذا الأمر من وجهة نظرنا جد خطير إذ أنه يوقع الدولة النامية (غير القادرة على تمويل وارداتها من التكنولوجي إلا من خلال الاقتراض) بين شقي رحي ، الأول يتمثل في حاجتها من التكنولوجي التي لا يمكن ان تحصل عليها إلا بشروط الشركات متعددة الجنسية والآخر تزايد أعباء مديونيتها كنتيجة مباشرة لاقتراضها

---

(١) Georges Carm " **Finance and Technology Transfer** " in A. B. Zahlan (ed) " **Technology Transfer and Changes in the Arab World** " Pergamon Press, Oxford 1979, PP. 95–114.

(٢) Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " in, Charles Wilber (ed) " **The Political Economy of Development and Underdevelopment** " Op. Cit. PP. 156–157.

بغرض تمويل وارداتها من التكنولوجي . وفيما يتعلق بمديونية الدول النامية في هذا الصدد ، ذهب البعض إلى أن هناك تغييراً هاماً وحديثاً لاتجاه تزايد مديونية الدول النامية ، وهو تغير مصدر الاقراض التقليدي من القروض الرسمية الحكومية أو التي تضمنها السلطات المالية إلى قروض تقدمها البنوك الدولية الخاصة وأسواق العملات الاوربية . هذا الاتجاه يعكس تزايد الضغوط التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية على النظام المصرفي الخاص في الدول الصناعية ذات الاقتصاد السوقي بهدف تقديم القروض للدول النامية لكي تتمكن من شراء صفقات التكنولوجي . فهناك تسهيلات متعمدة لزيادة مصادر قروض الدول النامية لزيادة معدلات استيرادها للتكنولوجي سواء في صورة صفقات متكاملة أو في صورة مشروعات مشتركة مع الشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى تزايد اعباء مديونيتها الخارجية.هذه القروض متاحة للدول التي تستورد التكنولوجي المعقدة والبالغة التطور مثل فنزويلا وإيران (قبل الثورة الاسلامية) ومن ثم فإن أكثر الدول النامية مديونية هي أكثرها استيراداً للتكنولوجي المتطورة جداً[1] . ونحن نرى أن هذا الأسلوب ليس غريباً على الشركات متعددة الجنسية ، فلقد أتت به محاكاة لأسلوب الدول الصناعية (سواء الاشتراكية منها أو الرأسمالية) إذ أنها تقدم مساعدات مشروطة للدول النامية بضرورة الشراء من أسواقها ولو كان في ذلك تكلفة أكثر على الدول المتلقية ، أو تقدم جزء من مساعداتها في صورة عينية قد لا تتلائم مع احتياجات من تقدم له المساعدة[2] . وبالتالي نجد أن هذه السياسة المدبرة من جانب الدول الصناعية تجعل لهذه الشركات قوة احتكارية في مواجهة الدول النامية بشأن إحتياجاتها من التكنولوجي ، أي تستطيع أن تفرض الأسعار والشروط التي تراها مناسبة لتصدير التكنولوجي وعلى ذلك فإن هذا الوضع الاحتكاري يولد عوائد ضخمة للشركات محل البحث بمناسبة تصديرها للتكنولوجي للدول النامية .وكنتيجة لهذه القوة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية فهي تستطيع أن تفرض الكثير من الشروط لنقل التكنولوجي مما يسبب انحسار الفائدة المرجوة من هذه التكنولوجي ، وعدم تحقيق المستهدف من نقلها ، وسوف نورد عدد من حالات القيود التي تصاحب عملية نقل

---

(١) Georges Carm " **Finance and Technology Transfer** " in A. B. Zahlan (ed) **" Technology Transfer and Changes in the Arab World "** OP. Cit, P. 107.

(٢) د. عاطف حسن النقلي «دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية الدولية» دراسات سعودية ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ١٩٨٦ ، ص ٢٦٥ – ٤٦٧ .

التكنولوجي إلى الدول النامية . من الحالات الشهيرة في هذا الخصوص ما تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من قيود على استعمال نتاج هذه التكنولوجي المنقولة إلى الدول النامية طبقاً لقانون التجارة مع الاعداء وقانون الرقابة على الصادرات وقد أشرنا إليها في بداية هذا المبحث . إن القيام بفرض الرقابة على الصادرات من جانب الحكومة التي توجد بها مركز الشركة الأم يمثل اعتداءاً صارخاً على استقلالية القرار في الدولة المضيفة وذلك من خلال عدة أوجه :

١ – يمكن أن يمنع استيراد سلع ضرورة لاحتياجات الدولة المضيفة وهي بصدد تنفيذها لبعض السياسات الانمائية .

٢ – يمكن أن يمنع تصدير بعض المنتجات المصنعة بواسطة فروع الشركة متعددة الجنسية العاملة في الدولة النامية إلى بعض الدول النامية بالذات – مثل ، منع فروع الشركات الأمريكية متعددة الجنسية والعاملة في دول أمريكا اللاتينية من التصدير لكوبا .

٣ – منع تصدير التكنولوجي أو بعضها إلى دولة بالتحديد أو أكثر من الدول النامية[١] .

المثال السابق يكون بالنسبة لما تملكه الشركات متعددة الجنسية من فروع عاملة في الدول النامية أو كانت تملك فيها أكثر من ٥٠٪ من رأسمالها ، أما في حالات نقل التكنولوجي من خلال اتفاقات الترخيص باستخدامها فهذا لا يتم إلا بتقديم ضمانات قوية بتنفيذ كافة القيود والاجراءات الوقائية الواردة في هذه الاتفاقات من جانب الدولة المتلقية لها ، وتعد الشركات الأمريكية أكثر الشركات في العالم استخداماً لهذه الوسيلة[٢] .

وهناك قيد آخر تتناوله اتفاقات نقل التكنولوجي والترخيص باستعمالها بين الشركات متعددة الجنسية والمشروعات الوطنية ، حيث يظهر في العديد من الحالات أن هذه الشركات تمنع المشروعات الوطنية من استعمال التكنولوجي المنقولة في انتاج سلع للتصدير . وهناك دراسة تناولت ٤٠٩ عقداً لنقل التكنولوجي في خمس دول ، هي بوليفيا – كلومبيا – شيلي – الاكوادور – بيرو ، تبين منها أن ٩٢٪ من المشروعات الوطنية و ٧٩٪ من فروع

---

(١) Werner Feld " **Multinational Corporations and U. N. Policies, the Quest for Codes of Conduct** " OP. Cit, PP. 31–32.

(٢) Jack Behrman " **National Interest and Multinational Enterprise** " OP. Cit, PP. 24–25.

الشركات متعددة الجنسية تمنعها الشركة الأم المرخصة لها باستعمال التكنولوجي من استعمالها في إنتاج سلع وتقوم بتصديرها لأي سوق خارجي[1] . ومن وجهة نظرنا ، أن هذا القيد يعد من اخطر القيود التي ترد على استعمال الدول النامية للتكنولوجي وذلك لأنه يمنع المشروعات المستخدمة لهذه التكنولوجي من أن تجد لها مكانا في السوق الدولية ومن ثم يمتنع عليها منافسة انتاج الشركة المرخصة باستعمال التكنولوجي . نتيجة لذلك فإن هذه الدولة النامية ستفقد ما كان سيعود عليها من النقد الأجنبي في حالة السماح للمشروعات العاملة بها بالتصدير . كذلك لن تدخل منتجات هذه المشروعات في محك المنافسة وبالتالي لن يوجد لديها الحافز الكافي لتطوير وتحسين مستوى إنتاجها وقد لا يشجع هذا الأسلوب مشروعات أخرى للدخول في هذه الصناعة ومن ثم لن يتحقق الهدف الخاص بزيادة المقدرة التكنولوجية المحلية وتزايد اعداد قوة العمل الماهرة المدربة وتنويع منتجات الدول النامية . وفي دراسة لمركز الأمم المتحدة للشركات متعددة الجنسية ، أظهرت أن الدول النامية تخضع لحوالي ٤٠ قيداً عند استعمالها للتكنولوجي المنقولة إليها من الدول الصناعية ، وهناك عدد من هذه القيود تفرضها الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجي التي تنقلها لفروعها العاملة في الدول النامية من أجل أحكام سيطرة الادارة المركزية على النشاط التكنولوجي للشركة وكذلك بهدف تعظيم أرباحها . والخطوط العريضة التي تنضوي تحتها هذه القيود وهي :-

١ - القيود التي تفرض لمنع الوصول للأسواق الدولية .

٢ - ربط نقل التكنولوجي بشراء سلع وخدمات من نفس الشركة التي تنقلها .

٣ - فرض القيود على الفروع بشأن عمل أية اتفاقات تؤدي إلى الوصول لتكنولوجي منافسة أو مكملة لما لديها .

٤ - فرض القيود على نشاطات الأبحاث والتطوير .

٥ - فرض القيود على اعادة تكييف التكنولوجي وفقاً لمتطلبات الانتاج في الدولة المستوردة لها .

---

(١) Canstantine Vaitsos " **The Process of Commercialization of Technology in the Andean Pact: Asynthesis** " Andean Group Document, Limo, October 1971, PP. 20–26.

وترى هذه الدراسة أن هذه القيود المفروضة من قبل الشركات متعددة الجنسية تؤذي وتضر الدول النامية ، إذ تقيد من الطاقة التصديرية للفروع وتزيد تكاليف التكنولوجي بالاضافة إلى إنها تعزل الفروع عن التطورات التكنولوجية في العالم . وقد يترتب على ذلك خسارة هذه المشروعات نتيجة لإخفاقها في الوصول إلى هذه التكنولوجي[١] .

ويعتبر إرتفاع تكاليف التكنولوجي من العوائق التي تقف أمام الدول النامية بمناسبة استيرادها للتكنولوجي وهذا الأمر سوف نناقشه بالتفصيل فيما بعد إلا أننا ندخله ضمن القيود التي ترد على استعمال هذه الدول للتكنولوجي . كذلك تعتبر عمليات استيراد التكنولوجي كصفقة متكاملة من العوائق التي تؤدي لارتفاع تكاليف استيرادها ومن ثم تقل قدرتها على استيراد ما يناسبها من التكنولوجي . ومن إحدى صور استيراد التكنولوجي كصفقة أن يرد في عقود نقل التكنولوجي التزام الطرف المتلقى لها بأن يقوم بشراء السلع الوسيطة والرأسمالية من نفس الشركة متعددة الجنسية التي تنقل التكنولوجي . وهذا بطبيعة الحال يمثل قيداً على هذا الطرف ذلك أن ما يضطر لشرائه من الشركة محل البحث يمكن ان يجده في أسواق أخرى باسعار أكثر انخفاضاً أو بشروط أكثر تيسيراً . ونجد أن هذا الأسلوب شائع بين الشركات متعددة الجنسية الناقلة للتكنولوجي فمثلاً ٦٧٪ من عقود نقل التكنولوجي في مجموعة الاندين والتي تم فحصها تتضمن مثل هذه الالتزامات[٢] . ونقل التكنولوجي كصفقة متكاملة أمر مستهجن وذلك لأنه يضخم من تكاليف نقل التكنولوجي ومن ثم فهو يقلل من المكاسب التي تعود على الدول النامية المتلقية لهذه التكنولوجي في حين أنه يكون عقبة في سبيل حصول دول نامية أخرى على التكنولوجي بسبب ضعف مقدرتها المالية على تحمل المزيد من الاعباء . ولقد أظهرت دراسة اخرى في هذا الصدد أن ٨٣٪ من عقود نقل التكنولوجي في بوليفيا و ٨٦٪ من هذه العقود في اثيوبيا تتضمن هذه الالتزامات السابق ذكرها[٣] .

---

(١) UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in Their Relations with Transnational Corporations: Technology Transfer Through Transnational Corporations** " OP. Cit, P. 16.

(٢) UNCTAD " **Transfer of Technology Policies Relating to Technology of the Countries of the Andean Pact: Their Foundations** ", TD/107, December 29, 1971, PP. 14–15.

(٣) Issam El-Ziam " **Problems of Technology Transfer– A Point of View of the Third World** " OP. Cit, P. 31.

ورغم القيود التي تفرضها الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية على نقل التكنولوجي فإن هناك من يتحفظ على نقل وتصدير التكنولوجي للدول الصناعية والنامية على السواء . يساور رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية كثير من القلق والمخاوف من وراء تزايد الصادرات الأمريكية من التكنولوجي ، ويبرر ذلك بأن الكثير من المنتجات الأجنبية التي تنافس المنتجات الأمريكية تستخدم التكنولوجي الأمريكية في صنعها[١] . ولذا فإن البعض يذهب إلى أن الشركات والمشروعات الأمريكية متعددة الجنسية تساهم في تدهور الميزان التجاري الأمريكي وفي فقد الولايات المتحدة الأمريكية لمركزها التكنولوجي القيادي في العالم وذلك عن طريق اقامتها العديد من الفروع الانتاجية التابعة لها في الخارج وأيضاً من خلال تصديرها للتكنولوجي الأمريكية إلى الدول الأجنبية[٢] . كذلك يرى البعض أن تلهف الشركات الأمريكية محل البحث على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أخلت كثيراً بالوضع التنافسي للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية[٣] .

فعلى سبيل المثال ، في مجال اشباه المواصلات الالكترونية ، قامت الشركات الأمريكية بتطوير ١٨ اختراعا ونتيجة لتصدير هذه الشركات لتلك الاختراعات فإن هذه الصناعة تعاني من منافسة المنتجات الأجنبية بصورة واضحة مما يترتب عليه الكثير من المشاكل لمستوى العمالة فيها . فالميزان التجاري الأمريكي دخل بصورة واضحة لمنطقة خطر العجز بالنسبة لصناعة التجهيزات الالكترونية وأجهزة الاتصالات ، فلقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بجزء هام من السوق الدولية لتصريف صادراتها من هذه المنتجات بالرغم من قدراتها العلمية والعملية الهائلة في هذا المجال[٤] .

ونلاحظ أن النقابات العمالية هي أكثر الجهات صراحة في معارضة نقل الشركات الأمريكية للتكنولوجي للخارج ، وفلسفة معارضتهم هذه تنبع من أن تصدير التكنولوجي

---

(١) Herbert Meyer **" Those Worrisome Technology Exports "** Fortune, May 22, 1978, P. 106.

(٢) Jack Baranson **" Technology Exports Can Hurt Us "** Foreign Policy, No. 25, Winter 1976–1977, P. 180.

(٣) Robert Gilpin **" U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment "** Basic Books, New York, 1975, P. 89.

(٤) Herber Meyer **" Those Worrisome Technology Exports "** OP. Cit, P. 108.

سوف يمكن الاجانب من معرفة أسرار الانتاج مما يساعدهم على انتاج سلع ومنتجات مماثلة ينافسون بها المنتجات الصناعية الأمريكية مما يؤدي إلى فقد هذه المنتجات لنصيبها في السوق وبالتالي يؤثر ذلك عكسياً على المشروعات والعمالة الأمريكية المنتجة لها . ونلاحظ اختلاف هذا الموقف عن موقف هذه النقابات في الخمسينات والستينات حينما كانت تدافع عن حرية التجارة الدولية . ومن الواضح أن هذا الاختلاف ظهر نتيجة لتغير المصالح ففي الخمسينات والستينات كانت حرية التجارة تأمن زيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأجنبية في حين أن حرية التجارة الآن مع تزايد أعداد المشروعات الأجنبية المنافسة سوف يؤدي إلى انخفاض هذه الصادرات وزيادة منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات الأمريكية في عقر دارها . ويرى هذا الاتجاه أن من الأسباب التي تضر بالعمالة الأمريكية نتيجة تصدير التكنولوجي ، تلك القيود التي تواجه الصادرات الأمريكية المستخدمة لهذه التكنولوجي وذلك حينما تتمكن الدول المتلقية للتكنولوجي من استخدامها في الانتاج . مثال على ذلك تجارة الطائرات الصغيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ، حتى بداية السبعينات كانت البرازيل من أكبر الدول المستوردة للطائرات الأمريكية الصغيرة . رغبت البرازيل في انشاء صناعة وطنية لبناء الطائرات الصغيرة من خلال الدخول في مشروع مشترك مع شركة بايبر لتصنيع الطائرات . في وقت لاحق فرضت الحكومة البرازيلية ضريبة جمركية مقدارها ٥٠٪ على جميع وارداتها من الطائرات حتى من الطائرات التي تنتجها شركة بايبر . في عام ١٩٧٦ كان المشروع المشترك محل البحث وفر ٧٥٪ من احتياجات السوق المحلية من الطائرات الخفيفة . وكان نصيب الولايات المتحدة من سوق استيراد الطائرات الخفيفة في البرازيل يصل إلى ١٠٠٪ عام ١٩٧٠ ، إنخفض إلى ١٪ عام ١٩٧٦ . في نفس هذا العام بدأت شركة بايبر البرازيلية في التصدير إلى كل من أرجوي وشيلي وبيرو وكلومبيا وفنزويلا وبعض الدول الأفريقية ، بل أنها فكرت في بيع هذه الطائرات البرازيلية في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها[1] .

مما سبق يتضح لنا كيف يمكن لاختلاف القوى أن يؤثر في كيفية نقل التكنولوجي وفرض مختلف القيود على استعمالها مما يقلل من المكاسب التي يمكن أن تعود على الدول النامية المتلقية لها .

---

(١) National Research Council " **Technology, Trade and the U. S. Economy** " National Academy of Sciences, Washington D. C. 1978, PP. 74–75. See also, Harold Berkman and Ivan Vernon " **Contemporary Perspectives in International Business** " Chicago, Rand McNally, 1979, p. 138.

الفصل الثالث

تكاليف نقل التكنولوجي للدول النامية

تتحمل الدول النامية تكاليف باهظة في سبيل حصولها على التكنولوجي وهذه التكاليف إما تتخذ صورة مباشرة وهي الارصدة النقدية التي تدفعها هذه الدول ثمنا لهذه التكنولوجي وإما تتخذ صورة غير مباشرة مثل ما تتحمله الدول النامية من خسارة لهجرة المهارات العلمية منها إلى الدول الصناعية . وأيضاً عدم رغبة الشركات متعددة الجنسية في مساعدة الدول النامية على انشاء مراكز خاصة بالأبحاث والتطوير يجعل هذه الدول تنزف كثير من مواردها لشراء حق استخدام الاختراعات الأجنبية وهذا من وجهة نظرنا تمثل تكاليف غير مباشرة . كذلك سوف نتناول صورة أخرى لهذه التكاليف وهي حالة شراء الشركات محل البحث للمشروعات الوطنية القائمة في الدول النامية ، حيث تفقد هذه الأخيرة أصول انتاجية كان من الممكن ان تدر لها عوائد كثيرة .

وعلى ذلك سوف ينقسم هذا الفصل لثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : التكاليف المباشرة لنقل التكنولوجي ودور الدولة في تخفيضها .

المبحث الثاني : التكاليف غير المباشرة لنقل التكنولوجي .

المبحث الثالث : أثر تكاليف نقل التكنولوجي على موازين مدفوعات الدول النامية .

المبحث الأول

لتكاليف المباشرة لنقل التكنولوجي ودور الدول في تخفيضها

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في الدول النامية من المصادر الرئيسية لنقل التكنولوجي ، إلا أن هذه الاستثمارات لم تلعب دوراً ايجابياً ملموساً في اقتصاديات هذه الدول[1] . والمشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية في هذا الخصوص ، ضعف قدراتها المالية ومن ثم عدم مقدرتها على تمويل احتياجاتها من التكنولوجي . وضعف المقدرة المالية للدول النامية يرجع إلى اسباب عديدة أهمها انخفاض حصيلتها من الصادرات وارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال منها إلى الدول الصناعية وتزايد مدفوعات ديونها إلى هذه الدول ، ومن ثم يمكن القول بأن هذه المدفوعات من جانب الدول الفقيرة تساعد في تمويل الدول الغنية . كذلك ترجع مشكلة نقص الموارد المالية المتاحة للدول النامية إلى إنخفاض معدلات الادخار بها في نفس الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الأرصدة اللازمة لتمويل الاستثمارات الداخلية بها ، وحتى إذا افترضنا أن مستوى الادخار كافٍ لتمويل هذه الاستثمارات فان من الصعوبة تنفيذها بسبب صعوبة تحويل هذه المدخرات المحلية إلى عملات صعبة بغرض تمويل استيراد التكنولوجي اللازمة للمشروعات الاستثمارية . وعلى عكس المفهوم الشائع بأن المشروعات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية تساعد في زيادة فرص التمويل الداخلي من خلال توفير التمويل اللازم لعملياتها في الدول النامية من مصادر أجنبية ، نجد أن الحاصل فعلاً في كثير من الحالات أن تمويل جزء لا يستهان به من هذه العمليات يتم عن طريق مصادر تمويل محلية في الدول المضيفة . وخطورة هذا الأمر تكون بالنسبة للمشروعات الوطنية التي تحتاج إلى مصادر التمويل المحلية ، ففروع الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية تلجأ إلى مؤسسات التمويل المحلية . وهذه المؤسسات تحاول تقليل المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عمليات الائتمان التي تقوم بها ومن ثم فهي تفضل التعامل مع هذه الفروع ، حيث أن الشركة الأم هي الضامنة لها ، على أن

---

(١) UNCTC " **Transnational Corporations in World Development Third Survey** " OP. Cit, P. 17.

تتعامل مع المشروعات الوطنية ومن ثم تتعرض لمخاطر عدم قدرة هذه المشروعات على الوفاء بالتزاماتها تجاهها[1] . ومن الطبيعي أن هذه الصورة تتكرر أكثر إذا كانت هذه المؤسسات التمويلية هي فروعاً لمؤسسات تمويلية متعددة الجنسية .

جدول (١)

النسبة المئوية لتمويل استثمارات الشركات الأمريكية متعددة الجنسية في أمريكا اللاتينية من خلال مصادر التمويل المحلية والأجنبية

المناطق والقطاعات والمستثمر فيها	مصادر التمويل للفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٥)			
	(أ) مصادر التمويل الخارجي (أمريكا)	(ب) الأرباح المعاد استثمارها	(ج) مصادر التمويل المحلي (الدول المضيفة)	إجمالي التمويل المحلي (ب) + (ج)
أمريكا اللاتينية (اجمالا)	٪١٧	٪٥٩	٪٢٤	٪٨٣
التعدين وصهر المعادن	٪ ٨	٪٧٨	٪١٤	٪٩٢
البترول	٪١٣	٪٧٩	٪ ٨	٪٨٧
الانتاج الصناعي	٪٢٢	٪٣٨	٪٤٠	٪٧٨

Source: Fernado Fajnzylber " **Estrategia Industrial Empresas Internationales: Posicion Relative de America Y Brasil** " Riode Janeiro Naciones Unidas, CEPAL, November 1971, As mentioned in, Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " OP. Cit, P. 164.

---

(١) Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " OP. Cit, P. 156.

من خلال الاحصائية السابقة يتضح لنا أن الشركات متعددة الجنسية لا تلجأ إلى الموارد الأجنبية بغرض تمويل استثماراتها في الدول النامية إلا في أضيق الحدود ، فنجد استثماراتها في القطاع الصناعي هي التي أستخدمت فيها أكبر قدر من التمويل الأجنبي وهي في الواقع نسبة ضئيلة إذ أنها لا تجاوز أكثر من خمس التمويل الاجمالي الذي استخدم في هذا القطاع . ونجد أن النسبة الكبرى من التمويل التي تستخدمها هذه الشركات هي من ارباحها التي تحققها عملياتها في الدول النامية وتلي هذه النسبة مصادر تمويل داخلية متوافرة في الدول النامية كان من المفروض أن تكون من نصيب المشروعات الوطنية التي تحتاج أكثر إلى هذا التمويل . فهذا الأسلوب من الشركات متعددة الجنسية يهدف إلى تضييق الخناق على المشروعات الوطنية بحيث تخرجها من مجال المنافسة أمامها ، أي أنها تعمل على اضعاف الوحدات الانتاجية الوطنية بدلا من أن تمد لها يد العون .

وتتحمل الدول النامية بتكاليف مرتفعة جداً مقابل حصولها على التكنولوجي ورغم عدم وفرة الاحصائيات حول مدفوعاتها مقابل استخدام الاختراعات العلامات التجارية والترخيص باستعمال التكنولوجي ، فاننا نستطيع أن نتخذ من متحصلات الشركات الأمريكية متعددة الجنسية في هذا الخصوص مؤشراً على مدى ارتفاع هذه التكاليف .

ونجد أن هذه المدفوعات في تزايد من عام لآخر حتى أن هذه المدفوعات زادت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ بنسبة ٢١٥٪ في الحالة الأولى وبنسبة ٣٢٥٪ في الحالة الثانية من الجدول . وهذه الاحصائية تتناول المدفوعات المباشرة بمناسبة نقل التكنولوجي ، أما المدفوعات غير المباشرة مثل المغالاة في رفع أسعار التجهيزات والسلع الوسيطة اللازمة لكي يبدأ المشروع انتاجه سوف نتناولها في المبحث القادم . وهناك دراسة أوضحت أن مدفوعات الدول النامية لاستيراد التكنولوجي تبلغ ١,٥ بليون دولار سنوياً وهذا المبلغ يمثل ٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول و ٤,٥٪ من إجمالي صادراتهم . وكذلك أن معدل الزيادة في هذه المدفوعات تصل إلى ستة أضعاف معدل الزيادة في انتاجهم الصناعي المحلي وأربعة اضعاف معدل الزيادة في ناتجهم المحلي الاجمالي ، أيضاً قدرت هذه الدراسة أنه بنهاية السبعينات سوف تصل مدفوعات الدول النامية للتكنولوجي ٩ بليون دولار سنوياً أي ما يوازي ١٥٪ من صادراتهم[١] .

---

(١) UNCTAD " **Transfer of Technology** " TD/106, 1972. See also UNCTAD " **Major Issues Arising from the Transfer of Technology to Developing Countries** " TD/B/AC. 11, 10, 1975, As quoted in Georges Corm " **Finance and Technology Transfer** " OP. Cit, PP. 95–114.

جدول (٢)

متحصلات الشركات الأمريكية متعددة الجنسية بمناسبة نقلها للتكنولوجي للدول النامية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

بالمليون دولار

متحصلات من	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
فروع تابعة لها في الدول النامية	١٠٠٦	١١٠٣	١١٧٢	١٠٨٤	١٣١٢	١٤٩٤	١٤٢٥	١٥٤١	١٥٢٧	١٨٠٧	٢١٦٦
مشروعات غير تابعة لها وتعمل في الدول النامية	١٣٢	١٢٨	١٤٤	١٤٨	١٨٨	٢٠٤	٢٤٠	٢٦٠	٣٢٦	٣٥٨	٤٣٠

Source: United States Department of Commerce, Survey of Current Business, Various Issues, As Mentioned in UNCTC " **Transnational Corporations in World Development Third Survey** " OP. Cit, Annex Table 11–30, P. 356.

وأياً كانت المبالغ التي تنفقها الدول النامية بمناسبة استيرادها للتكنولوجي فهي مغالي فيها بالنسبة لقدراتها المالية وكذلك للتكلفة الحقيقة لنقل هذه التكنولوجي ، فهذه الدول ترى أن اسعار هذه التكنولوجي متضخمة دون ما سبب أو ضرورة .. فعلى سبيل المثال تعتبر تكاليف نقل التكنولوجي الدوائية من أكثر تكاليف نقل التكنولوجي ارتفاعاً ومغالاة في تقدير اسعارها فطبقاً لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، نجد أن بعض تجيهزات هذه الصناعة مقومة بأكثر من قيمتها في الوقاع بحوالي ١٠٠٠٪ وفي أحيان أخرى بحوالي ٥٠٠٠٪[١] . ونجد في المقابل أن هذه المدفوعات تمثل متحصلات هامة لأكبر الدول المصدرة للتكنولوجي في العالم (أمريكا – فرنسا – بريطانيا) حيث حصلت على ٥,٤ بليون دولار عام ١٩٧٤ كمدفوعات لتصديرها للتكنولوجي[٢] . كذلك حصلت الشركات الأمريكية متعددة الجنسية على ما يقرب من ٥,٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ كمدفوعات لاستخدامها الاختراعات التي تملكها وهو مبلغ يعادل اضعاف ما تدفعه هذه المشروعات لاستخدامها الاختراعات المملوكة للدول الصناعية الأخرى[٣] . ومن ثم نجد أن هناك شبه اجماع على أن التكنولوجي المنقولة إلى الدول النامية تتصف بارتفاع تكاليفها ومن ثم عدم ملائمتها للظروف الاقتصادية والتمويلية فيها . ونحن نرى أن الشركات متعددة الجنسية تغالي في اسعار التكنولوجي التي تنقلها وذلك لأن كل من التكاليف الاستثمارية والمباشرة اللازمة لخلق التكنولوجي قد استعادتها هذه الشركات من خلال تسويقها الأولي واستعمالها في الانتاج في الدول الصناعية بدأة . كذلك أن التكاليف الحقيقية التي تتحملها الدول الصناعية من أجل انتاج هذه التكنولوجي هي تكاليف حدية فقط ومن ثم يجب عليها أن تحاسب الدول النامية على هذا الأساس عند تصدير التكنولوجي إليها ، كذلك كان الباعث الأساسي لخلق هذه التكنولوجي هو حاجة أسواق الدول الصناعية إليها وليس حاجة أسواق الدول النامية . وهناك من يؤيد وجهة نظرنا هذه بأن عملية نقل التكنولوجي للدول النامية ، بعد تسويقها في الدول الصناعية لا تكلف عارضيها أية تكاليف اضافية ومن ثم

---

(١) Cilinigiroglu, A. C. " **Transfer of Technology for Pharmaceutical Chemicals** " in, Dimitri Germidis (ed) " **Transfer of Technology by Multinational Corporations** " OP. Cit, P. 26.

(٢) Issam El-ziam " **Problems of Technology Transfer–A Point of View from the Third World** " OP. Cit, P. 31.

(٣) U. S. Department of Commerce " **Survey of Current Business** " Washington, D. C. : GPO, August 1981, P. 30.

فإن الدخل الناجم عن عملية نقل التكنولوجي يمكن اعتباره ربحاً صافياً[1] . ومن ثم يمكننا القول أن عملية نقل التكنولوجي إلى الدول النامية بهذا الأسلوب المكلف لن يحقق الغرض الأساسي منها وهو إنشاء قاعدة صناعية قوية وزيادة القدرة التكنولوجية المحلية . بمعنى آخر أن ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجي للدول النامية تعتبر من المعوقات الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية . وهنا لابد أن نلفت النظر إلى أن الأسعار المرتفعة للتكنولوجي التي تنقلها الشركات متعددة الجنسية غالباً ما تشكل نوعاً من الاستغلال للدول النامية ، حيث أن كثير من هذه التكنولوجي قديمة ولم تعد تستعمل للانتاج في الدول الصناعية ومثال ذلك التكنولوجي المستعملة في صناعات النسيج والصناعات الكيماوية وبعض الصناعات التعدينية . وهي قد تكون ملائمة للقدرات الفنية المحلية في الدول النامية إلا أنها غير ملائمة تماماً من حيث ارتفاع اسعارها نظراً لقدمها . فعلى سبيل المثال ، قامت الشركات متعددة الجنسية بنقل تكنولوجي قديمة لفروعها العاملة في المكسيك على أنها جديدة وغير مستعملة وكذلك نقلها لتكنولوجي آخر باسعار أعلى كثيراً من قيمتها في الأسواق الخارجية ، أي أن هذه الفروع كان يمكنها أن تحصل على هذه التكنولوجي باسعار أكثر إنخفاضاً لو كانت لديها الحرية في الشراء من الأسواق الأخرى[2] . وفي كلومبيا كانت المغالاة في أسعار التكنولوجي المنقولة إليها شديدة ، حيث قامت شركة متعددة الجنسية ببيع الآت لفرعها العامل فيها بسعر يزيد ٣٠٪ عن السعر الذي اشترى به مشروع اخر نفس هذه الآلات من السوق الخارجية[3] . كذلك هناك حالة أخرى اتضح من بحثها أن التقييم المعلن لثمن الآلات المطلوب استيرادها كان ١,٨ مليون دولار في حين كان هذا التقييم مغال فيه بمقدار ٥٠٪ حيث أن الثمن الحقيقي لهذه الآلات كان ١,٢ مليون دولار . أيضاً في صناعة الورق ، فرع لشركة متعددة الجنسية قدر ثمن الآت مستعملة بما يجاوز مليون دولار ، لذا قامت مؤسسة حكومية مختصة بعمل مناقصة عالمية لآلات جديدة لم تستعمل

---

(١) Constantine Vaitsos " **Intercountry Income Distribution and Transnational Enterprises** " Oxford Clarendon Press, 1974.

(٢) Leopaldo Solis " **Mexican Economic Policy in the Post–War Period: The Views of Mexican Economists** " American Economic Review, Vol. XVI, No. 3, Part 2, Supplement June 1971, PP. 18–22.

(٣) Constantine Vaitsos " **Interaffiliate Changes by Transnational Corporations and Intercountry Income Distribution** " PH. D Dissertation, Harvard University, June 1972, PP. 55–56.

من نقس النوع المقدم عن طريق فرع الشركة محل البحث ، ووجد أن سعر الفرع للآلات المستعملة يزيد عن سعر السوق للآلات الجديدة بمقدار ٥٠٪[١] .

مما سبق يتضح الأسلوب الاستغلالي الذي تتبعه الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية ومن ثم كان على هذه الدول أن تتدخل لتنظيم مدفوعاتها بمناسبة استيرادها للتكنولوجي ، ونحن هنا نركز أساساً على دول الدول المضيفة على تخفيض مدفوعاتها على التكنولوجي .

من المعروف أن سوق التكنولوجي يتميز بعدم المرونة بالنسبة للدول النامية حيث أن عارضيها يتمتعوا بقوة تمكنهم من فرض شروطهم لنقل التكنولوجي وعدم المرونة هذه تظهر بجلاء بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ندرة نسبية في الموارد المالية المتاحة لها . فبالرغم من حاجة الدول النامية إلى نقل التكنولوجي لتحديث وترسيخ القاعدة الصناعية بها إلا أنه من الضروري أن تكون هناك ضوابط ومحددات يجب مراعاتها بصدد نقل التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق بمدفوعاتها ، فاتجاه العديد من الدول النامية لسياسة احلال الواردات كأساس لاستراتيجية التصنيع بها ، أدى إلى تكثيف وارداتها من التكنولوجي اللازمة لتنفيذ هذه السياسة فكلما توسعت الدولة في سياسة احلال الورادات كلما توسعت في استيرادها للتكنولوجي وبالتالي ترتفع مدفوعاتها في هذا الشأن سواء كانت مدفوعات مباشرة لاستيرادها أو أخذت صورة التكاليف غير المباشرة والتي سنتناولها في المبحث القادم . ومن ثم فنحن نرى أن الارتفاع الحاد في مدفوعات الدول النامية من أجل إستيراد التكنولوجي من أجل التوسع في الانتاج الصناعي أدى إلى تضخم مشاكل موازين مدفوعاتها مما شد الانتباه نحو عدم نظامية أسواق إستيراد التكنولوجي في العديد من الدول محل البحث . وعدم نظامية الأسواق تظهر في العديد من القيود التي ترد على استعمال التكنولوجي وارتفاع تكاليف نقلها والمدفوعات غير المباشرة التي تضطر الدول النامية لادائها بمناسبة نقل التكنولوجي مثل ارغام هذه الدول على شراء المدخلات الانتاجية من نفس الشركة المقدمة للتكنولوجي . ومن ثم فإن مجالات تدخل الحكومات الدول النامية تكون بالنسبة لمدة العقد الذي بموجبه سوف يتم نقل التكنولوجي والمدفوعات الخاصة بذلك والتباحث بشأن الفقرات أو الشروط المقيدة التي ترد على عقود نقل التكنولوجي .

---

(١) Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " OP. Cit, PP. 162–163.

وهناك العديد من الدول النامية ، خاصة في أمريكا اللاتينية لها تجارب ناجحة في تقليل تكاليف نقل التكنولوجي والحد من القيود المفروضة على استعمالها من قبل الشركات متعددة الجنسية ، فلقد أوجدت هذه الدول نظاماً إدارياً يسمح لها بتنظيم نقل التكنولوجي عن طريق إنشاء سجل قومي لتسجيل كافة عقود التكنولوجي . هذا السجل يمكن الدولة من حصر عقود نقل التكنولوجي ومن ثم المدفوعات التي تتم طبقاً لهذه العقود وبالتالي فإن الدولة تستطيع أن تعقد مقارنة بين مدفوعات قطاعاتها الانتاجية ومدفوعات القطاعات الانتاجية المناظرة في الدول الصناعية وبالتالي تتمكن الدول النامية من بيان مدى مغالاة هذه الشركات في تحميلها باعباء نقل التكنولوجي[١] . واستخدام هذه البيانات عند التفاوض بشأن تجديد عقود نقل التكنولوجي أو ابرام عقود جديدة لتحديد الأسعار الحقيقة لها . ولقد أخضعت البرازيل مدفوعاتها للتكنولوجي لفحص وتدقيق مؤسسة وطنية تختص بحقوق الملكية الصناعية قبل أن يصدق البنك المركزي على توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عملية استيراد ونقل التكنولوجي[٢] ، والغريب أن الدول الصناعية اعتبرت هذا الاجراء من قبيل تهديد مصالحها ولابد من مواجهة هذه التهديدات بحسم[٣] . ولقد كانت هناك تجارب لكل من حكومات بعض دول أمريكا اللاتينية والهند والفلبين فيما يتعلق بالتدخل في عقود نقل التكنولوجي إلى مشروعاتها الوطنية المستقلة ، وكان محور التدخل الحكومي هو مدة العقد وتكاليف النقل . فبالنسبة لمدة العقد أصبحت ٥ سنوات كحد أقصى بعد ان كانت مدته تتراوح ما بين ١٠ – ١٥ عام وفي أحيان أخرى لم تكن محددة[٤] وكذلك تخفيضات المدفوعات على استخدام الاختراعات والمساعدات الفنية إلى مستوى مقبول من الأغراض الرئيسية لتدخل الحكومة في أسواق استيراد التكنولوجي ، فمن الجدير بالذكر أن هذه المدفوعات كانت مرتفعة جداً قبل تدخل الحكوم ، حيث كانت تتراوح ما بين ٣٪

---

(١) UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in Their Relations with Transnational Corporations: Technology Transfer Through Transnational Corporations** " OP. Cit, Para. 23–25.

(٢) Chamber of Commerce of the U. S. " **Technology Transfer and the Developing Countries** " OP. Cit, P. 12.

(٣) Ibid.

(٤) UNCTAD " **The Implementations of Transfer of Technology Regulations: A Preliminary Analysis of the Experience of Latin America, India and Philippines** " TD/B/C.6/56, 1980, Para 105–107.

إلى ١٠٪ من ناتج التكنولوجي المصرح باستخدامها وذلك حسب الدولة المستوردة والقطاع المستخدم لها ، هذا بالاضافة إلى ربط التصريح باستخدام التكنولوجي بشراء بعض السلع الوسيطة والنهائية الصنع من الشركة أو الجهة المرخصة باستعمال التكنولوجي[١] . والجدول (٣) يبين لنا من خلال المقارنة بين فترتي الستينات والسبعينات انخفاض مدفوعات التكنولوجي التي تقوم بها بعض الدول وذلك خلال السبعينات .

جدول (٣)

معدل تغير مدفوعات عدد من الدول النامية على التكنولوجي

خلال الستينات والسبعينات

نسبة مئوية

الدولة	الفترة (١) الستينات	متوسط المعدل السنوي للنمو	الفترة (٢) السبعينات	متوسط المعدل السنوي للنمو
الأرجنتين	٦٥–١٩٧٠	٪٢٦,٩	٧١–١٩٨١	٪ ٩,٦
البرازيل	٦٥–١٩٦٩	٪٢٠,٩	٧٠–١٩٧٦	٪١٦,٧
المكسيك	٥٣–١٩٦٨	٪١٥,٠	٧٠–١٩٧٩	٪١٠,١

Source: Period (1) UNCTAD " **Major Issues Arising from the Transfer of Technology to Developing Countries** " OP. Cit, Table 12. Period (2) UNCTAD " **The Implementation of Transfer of Technology Regulations** " OP. Cit, Table 10, As Collected in Denial chudnovsky " **Regulating Technology Imports in Some Developing Countries** ", Trade and Development, an UNCTAD Review No. 3, U. N. Publication, Sales No. E. 82. 11. D. 3, New York, 1981, PP. 133–150.

مما سبق يتضح لنا أن تدخل حكومات الدول النامية في نقل التكنولوجي ، وخصوصاً بالنسبة لمشروعاتها الوطنية الخاصة ، له أثر كبير في تخفيض مدفوعاتها ، صحيح أن هذا التدخل لم يخفضها كما ينبغي إلا أنه خطوة على الطريق الصحيح . وحتى يكون هذا التدخل

---

(١) UNCTAD " **Major Issues Arising from the Transfer of Technology to Developing Countries** " U. N. Publications, Sales No. E. 75. 11. D2., 1975.

سليماً وعلى أساس علمي لابد وأن يتوافر لديها الكوادر العلمية والفنية والهندسية القادرة على تقدير قيم التكنولوجي المنقولة بصورة صحيحة ، كذلك من الأفضل أن تكون هناك هيئة وطنية تختص بفحص مدى ملائمة التكنولوجي المنقولة للظروف الاقتصادية والعناصر الانتاجية للدولة المستوردة وذلك دون أن تضع هذه الهيئة أية تعقيدات ادارية أو روتينية فتكون قيوداًاضافية لاستعمال ونقل التكنولوجي .

وفي هذا الصدد لابـد ان تعمل الدول النامية على تزايد النصيب الوطني في المشروعات الأجنبية المشتركة حتى يتم الاستيعاب السلس والمثالي للتكنولوجي عن طريق الوطنيين ، كذلك لابد من وجود تشريعات وطنية تلزم المستثمرين الراغبين في الاستثمار بالدول النامية على اتباع أهداف الخطط الاقتصادية المرجو تحقيقها من قبل الدول المضيفة . وحتى تكون لهذه الاجراءات آثارها الفعالة لابد وان تكون هناك عقوبات على المستثمرين المخالفين لأحكام هذه التشريعات . ونحن هنا لا نقصد من ذلك تضييق الخناق على مجالات الاستثمار والمستثمرين في الدول النامية ، بل نهدف في الأساس إلى وجود ضوابط ومعايير للاستثمارات الأجنبية بالاضافة إلى حوافز وتشجيع هذه الاستثمارات في الدول محل البحث .

المبحث الثاني

التكاليف غير المباشرة لنقل التكنولوجي

إن زيادة القدرة التكنولوجية للدول النامية وزيادة استيعابها وتطويرها حسب المعطيات الاقتصادية في الدول النامية ، يتطلب ضرورة انشاء مراكز خاصة بالأبحاث وتطوير مجالات التكنولوجي المتاحة في الدول النامية . وكان من الممكن أن تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً هاماً وحيوياً في هذا الشأن عن طريق انشائها مراكز ابحاث وتطوير تابعة لفروعها العاملة في الدول النامية وعلى أراضيها . وكما ذكرنا فيما سبق أن الدول الصناعية تنفق قدراً كبيراً من الأموال على الأبحاث الخاصة بالتطور التكنولوجي وتتركز أغلب مراكز الأبحاث والتطوير في كبرى الشركات متعددة الجنسية ، وهي تحاول السيطرة على هذه الأبحاث عن طريق وجود تلك المراكز في أماكن تواجدها الرئيسية ، أي في الدولة التي تتبعها أساساً .

إن القدرة على استيعاب التكنولوجي تتوقف على مدى توافر الجهات التي تؤهل الأفراد لذلك ، والدول النامية تبذل مجهودات ، تختلف حسب قدراتها المالية ، تهدف لتشجيع اكتساب المعارف الفنية والتكنولوجية من خلال الاهتمام بانشاء المعاهد الفنية والتكنولوجية إلا أن تشجيع الأبحاث والتطوير يتطلب توافر قدرات مالية غالباً ما تخرج عن نطاق قدرات الأغلب الأعم من الدول النامية – فيما عدا الدول المنتجة للنفط . وهنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الشركات متعددة الجنسية في هذا الخصوص وذلك عن طريق انشاء مراكز الأبحاث محل البحث في الدول النامية عند انشائها لفروع تعمل على أراضيها . ونظراً لما تعانية أغلب الدول النامية من نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لانشاء مراكز أبحاث وتطوير وطنية ، فهي تطلب من الشركات محل البحث مساعدتها في انشاء مثل هذه المراكز ، إلا أنها تتردد كثيراً في تنفيذ مشروعات الأبحاث والتطوير في الدول محل البحث[1] . والدول النامية تحاول تسهيل عملية استيعابها للتكنولوجي وتحقيق حلمها في زيادة القدرات المحلية تكنولوجيا عن طريق حث الشركات متعددة الجنسية العاملة بها على

---

(1) United Nations Department of Economic and Social Affairs " **The Impact of Multinational Corporations on Development and International Relations** ", E/5500/Rev. 1., ST/ESA/6, New York, 1974.

اقامة مراكز للابحاث فيها . ويمكن لنا أن نستشف عدم نجاح الدول النامية في محاولاتها هذه من خلال دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شملت ٦٥ فرعاً لأكثر من ٢٢ شركة متعددة الجنسية عاملة في ١٢ دولة نامية ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نشاطات الأبحاث والتطور في هذه الدول ليس لها وجود من الناحية العملية[١] . وأسلوب هذه الشركات هي الامتناع عن القيام بنشاط الأبحاث والتطوير في الدول النامية وحتى لو اضطرت لذلك فهي لا تقوم يأية أبحاث جدية ، ففي الهند تحت ضغط الحكومة قامت فروع هذه الشركات بانشاء مراكز أبحاث أقتصر نشاطها على استعمال الموارد المحلية ، حيث كان إنتاج أية سلعة جديدة ضعيفاً جداً بسبب الاتفاق المعقود بين الشركة الأم والفرع بعدم السماح بتغيير التكنولوجي المنقولة من هذه الشركة أو ايجاد تكنولوجي جديد لمنتج جديد[٢] . وهناك تجربة أخرى في هذا المجال بالنسبة لكينيا حيث أنه بالرغم من المحاولات المتعددة للحكومة لحث فروع الشركات متعددة الجنسية العاملة بها على القيام بانشاء وحدات أبحاث تختص بتطوير التكنولوجي المتاحة لكينيا وجعلها ملائمة لظروفها الاقتصادية ، إلا أن هذه المحاولات لم تجد صدى مناسب من جانب هذه الفروع ، لذا فقد اضطرت حكومة كينيا إلى اللجوء في فرض الرسوم الجمركية في محاولة لزيادة المنتجات التي يتم تجميعها محلياً بواسطة هذه الفروع[٣] .

وعلى العموم الأسلوب المتبع من جانب الشركات متعددة الجنسية في هذا المجال هو عدم الألتزام من جانبها في القيام أو المشاركة في نشاطات الأبحاث والتطوير في الدول النامية وذلك حتى تضمن لنفسها السيطرة التامة على الاختراعات التي تمكنها بالتالي من فرض هيمنتها الكاملة على التكنولوجي وتصبح هي المصدر الوحيد لها . ولقد أظهرت احدى الدراسات أن ما قامت بانفاقه الشركات الأمريكية متعددة الجنسية على نشاطات الأبحاث والتطوير خارج الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق فروعها لا يمثل أكثر من ١٠٪ من

---

(١) Dimitri Germidis " **Transfer of Technology by Multinational Corporations: A Synthesis and Country Case Study** " Development Center of the DECD, Paris, 1977, Vol. 1, P. 52.

(٢) Simitra Chisti " **Technical Change and Multinationals: A Case Study of Eight Firms in India** " OECD Development Center, November 1975, P. 39.

(٣) Raphael Kaplinsky " **Technical Change and the Multinational Experience: Some British Multinationals in Kenya** ", OECD Development Center, Paris, October 1975, PP. 42–48.

أجمالي نفقاتها على هذه النشاطات التي أجرتها هذه الشركات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية . الجانب الأكبر من نسبة العشرة بالمائة كانت من نصيب كندا ودول غرب أوربا وجزء تافه كان من نصيب الدول النامية[1] . ويذهب البعض إلى أن هذه الشركات تبرر سلوكها هذا بأن اقتصاديات الانتاج الكبير تتطلب تركيز نشاطات الأبحاث والتطوير في الأماكن التي تتواجد فيها العناصر العلمية ذات المستوى الرفيع والامكانات المادية الكبرى وكذلك ضرورة التقارب والاتصال بين اعضاء المجتمع العلمي للاستفادة المتبادلة وكذلك ضرورة وجود الادارة الفعالة الواعية التي تستطيع ادارة هذه المراكز بفعالية[2] .

ونحن نرى عدم صحة هذه الحجة حيث أن هذه الشركات كما سبق القول تريد أن تضمن لنفسها مركز الصدارة التكنولوجية دائماً ، ابتداءاً من الخطوات التمهيدية لنشوء الأختراع وانتهاءاً بتسويقه ومن ثم تكون ممسكة بزمام تطور التكنولوجي وكيفية توزيعها في العالم ومن الطبيعي أن الدول الصناعية التي توجد بها مراكز هذه الشركات تبارك خطواتها وتحفها برعاية وحماية كاملتين ، فسيطرة هذه الشركات على التكنولوجي تضمن لدولها الريادة والسيطرة في هذا المجال .

ونحن نرى أن عدم رغبة الشركات متعددة الجنسية في إقامة مراكز للأبحاث والتطوير بالدول النامية إنما يحمل هذه الدول باستمرار تزايد مدفوعاتها لهذه الشركات من أجل استخدامها لهذه الاختراعات ، فإقامة مثل هذه المراكز وإن كان يكلف الدول النامية الكثير من النفقات في الأجل القصير إلا أنه سوف يوفر عليها الكثير من المدفوعات في الأجلين المتوسط والطويل وذلك نتيجة توافر الأمكانات التي تهيىء لأبنائها فرص الابتكار والتطوير . كذلك إن هذا الأمر سوف يمكن هذه الدول من تسويق اختراعاتها وبالتالي الحصول على عوائد ليست بالقليلة . أيضاً سوف يحد توافر الامكانات العلمية والبحثية من هروب الكفاءات العلمية الوطنية في الدول النامية إلى خارجها بحثاً عن فرصها العملية .

---

(١) Jack Behrman " **Potential Regulation of R and D Activities Overseas** " Conference on Transfer of Technology, the Future of Regulation, Washington, D. C., April 1977, As Quoted in UNCTC " **Measures Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in Their Relations with Transnational Corporations: Technology Transfer Through Transnational Corporations** " OP. Cit, P. 25.

(٢) William Dymza " **Regional Strategies of U. S. Multinational Firms that Affect Transfer of Technology to Developing Countries** " in Dimitri Germidis (ed) " **Transfer of Technology by Multinational Corporations** " OECD Development Center, Paris 1979, P. 99.

ويترتب على تدهور الامكانات العلمية والبحثية المتاحة في الدول النامية أن يهجرها كثير من ابنائها اصحاب الطموح العلمي والذين لا تتاح لهم الفرص في دولهم ويجدوا ضالتهم العلمية في الدول الصناعية حيث يتوافر بها الكثير من الامكانات التي تفتقر إليها دولهم . ونجد أن هناك اعداداً كبيرة من متعلمي الدول النامية والذين أتموا دراساتهم في الدول الصناعية ، وخصوصاً في المجالات العلمية الدقيقة مثل الألكترونيات والكثير من فروع الهندسة الدقيقة ، لا يرحبوا بالعودة إلى أوطانهم لمشاركتها الكفاح ويحبذوا الاستمرار في هذه الدول الصناعية حيث يتوافر فيها فرص استمرار البحث العلمي وحياة أكثر رفاهية . والامر لا يقتصر على امتناع كثير من المبتعثين عن العودة لدولهم الأصلية بل يتعداه إلى هجرة من هم في الدول النامية وتسمى هذه الظاهرة بهجرة العقول أو الانتقال العكسي للتكنولوجي . وهنا نجد أن الامر أكثر تعقيداً أمام الدول النامية ، حيث أن الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية ترفض في الأغلب الأعم من الحالات المساعدة في زيادة المهارات الفنية والعلمية لقوة العمالة في الدول النامية وكذلك ترفض إقامة مراكز الأبحاث والتطوير فيها حتى لا يتسنى لعلمائها تطوير التكنولوجي المتاحة أو تطوير العملية الانتاجية ذاتها أو المنتج ذاته حتى تنعدم القدرة في هذه الدول على خلق تكنولوجي محلي خاص بها ، ويضاف إلى ذلك هجرة العلمين والفنيين من الدول النامية إلى الدول الصناعية . في دراسة للانكتاد أظهرت أن الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ شهدت هجرة العديد من الكفاءات العلمية والفنية (مهندسون – أطباء – علماء فيزياء وعمال فنيين مهرة ، إلى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ، حيث وصل عدد هؤلاء ٣٠٠,٠٠٠ شخص[١] . وكانت مكونات هجرة العقول هذه كالآتي ، ٦١٠٠٠ فيزيائي وطبيب و ١٠٠٠٠٠ مهندس و ١٢٣٠٠٠ عامل ماهر[٢] . ومن ثم فان مكونات هذه الهجرة تدل على سياسة الدول الصناعية في انتقاء واختيار المهاجرين إليها طبقاً لتخصصاتهم ولاحتياجات اسواقها ، ولاتزال هذه السياسة مستمرة حتى بالنسبة للدول الصناعية الأقل تقدماً مثل استراليا وفلندا حيث يتم تشجيع أصحاب الكفاءات العلمية والفنية فقط على الهجرة إليها ، ومن الطبيعي أن الجانب الأكبر من هذه الهجرة يأتي من الدول النامية . وهنا لابد وان تتدخل الدول النامية بعمل ضروري لمنع استنزاف خبراتها الفنية والعلمية التي تعاني من نقصها في الأصل ولابد أن

---

(١) UNCTAD " **Technology: Development Aspects of Reverse Transfer of Technology** " Report of Secretariat, New York 1979, Para 6.

(٢) Ibid Para 12.

تشارك معها الدول الصناعية في ذلك ، بعدم قبولها لهؤلاء المهاجرين . ونحن نرى أن الدول الصناعية لا تملك معارضة ذلك بحجة حقوق الانسان في الهجرة إلى البلد التي يشاء ذلك انها ترفض هجرة من لا حاجة لهم بهم . ومن ثم فان عدم رغبة هذه الشركات في إنشاء مراكز للابحاث والتطوير في الدول النامية بالاضافة إلى هجرة العقول أو النقل العكسي للتكنولوجي لن يؤدي إلا لمزيد من اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول الصناعية ومزيداً من التبعية التكنولوجية لها .

إن الأثر العكسي لهجرة العقول إلى الدول الصناعية لا يتوقف على ما سبق ذكره بل يتعداه إلى أثر معاكس آخر على الدول النامية وهو الاثر المالي لهذه الهجرة إلى الدول الصناعية . فلقد تعرضت دراسة إلى ذلك وأوضحت أن هجرة العقول في الفترة ٦٠ – ١٩٧٢ قدرت قيمتها بما يوازي ٦٠ بليون دولار ومن ثم فإن هذا العائد كان من نصيب الدول الصناعية ، ولقد كان نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا من هذا العائد ٥٠,٩ بليون دولار ، على أساس ٣٣,٩ بليون دولار للأولى و ٥,٥ بليون دولار للثانية و ١١,٥ بليون دولار للثالثة . في نفس الوقت الذي بلغت فيه المساعدات الرسمية من الدول الصناعية للدول النامية ٤٦,٣ بليون دولار ، (أي من ٦٠ – ١٩٧٢)، بالتالي نجد أن الدول النامية قدمت مساعدة للدول الصناعية من خلال هذا النقل العكسي للتكنولوجي أكثر من المساعدة المالية التي قدمتها إليها هذه الأخيرة[١] . مما سبق يتضح لنا أن مساهمة الشركات متعددة الجنسية في زيادة القدرات التكنولوجية للدول النامية محدودة جداً وكذلك أن هذه المساهمة شبه معدومة بالنسبة لمساعدة هذه الدول في خلق تكنولوجي خاص بها من خلال مساعداتها على إنشاء مراكز للابحاث والتطوير ، بل أن هجرة العقول إلى الدول الصناعية والتي تتركز فيها مراكز الأبحاث والتطوير الخاصة بهذه الشركات ، يضعف كثيراً من أمل الدول النامية في تحقيق ذلك يكلفها الكثير من الناحية المالية .

والنقطة الأخيرة التي سنتعرض لها في هذا المبحث هو سياسة الشركات متعددة الجنسية

---

(١) UNCTAD " **The Reverse Transfer of Technology: Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications** " TD/B/C/617) 1975, As Quoted in, Georges Carm " **Finance and Technology Transfer** " **in A. B. Zahlan (ed) " Technology Transfer and Change in the Arab World** " OP. Cit, PP. 94–114.

في شراء المشروعات الانتاجية الوطنية العاملة في الدول النامية . ونحن نعتبر ان ذلك يمثل تكاليف غير مباشرة تتحملها الدول النامية نتيجة لرغبتها في قيام الشركات محل البحث بالاستثمار فيها ، وذلك لأن هذه الدول تفقد أصولاً انتاجية كانت تدر عليها عائداً أو توفر لها نقداً أجنبياً نتيجة توفيرها لبعض السلع التي كانت تستوردها . هذا بالاضافة إلى أن من مصلحة الدول النامية أن تزيد نسبة المشروعات الانتاجية التي تمتلكها مواطنيها . ومن الواضح أن هدف هذه الشركات هي ابعاد المشروعات الوطنية عن مجال منافستها في القطاعات الانتاجية التي تضع فيها استثماراتها ومن ثم فهي تحاول ابتلاع هذه المشروعات بالشراء . ويلاحظ أن شراء المشروعات الوطنية عن طريق هذه الشركات يكون في حالة رغبتها في إقامة فروع لها بالدول النامية لامتلاك النصيب الأكبر من السوق ولتخفيض بعض تكاليف الإنشاء .

إن عملية شراء المشروعات متعددة الجنسية للمشروعات الوطنية يكذب الادعاء بأن استثمارات هذه المشروعات من شأنها أن تزيد من المشروعات الانتاجية القائمة . فمن خلال الاحصائيات المتاحة نجد أن ١٨٧ شركة أمريكية من أكبر الشركات الأمريكية متعددة الجنسية والتي تملك ٧٠٪ من الاستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية أقامت ١٣٠٩ فروع لها في هذه المنطقة ، ويلاحظ أن ٤٧٧ فرعاً منها تم انشاءه من خلال شراء المشروعات الوطنية التي كانت قائمة بالانتاج قبل حدوث هذه الاستثمارات . أي أن أكثر من ٣٠٪ من فروع هذه الشركات في أمريكا اللاتينية قد اقيمت على حساب المشروعات الوطنية فيها[1] . وعلى ذلك نجد ان اسلوب هذه الشركات يهدف على الاقلال من قدرة الدول النامية على توسيع قاعدتها الصناعية وتنويع منتجاتها .

---

(١) Vaupel, J. and Curhan, P. " **The Making of Multinational Enterprise** " Harvard Business School, Boston, 1969, PP. 254–265.

المبحث الثالث

أثر تكاليف نقل التكنولوجي على موازين مدفوعات الدول النامية

كما هو معروف أن الدول النامية في أغلبها تعاني من مشاكل موازين مدفوعاتها حيث تعاني من عجز مزمن فيها ، وهذا راجع لعدة أسباب منها تزايد اعباء خدمة ديونها والانخفاض المستمر لحصيلة صادراتها نتيجة الاجراءات الحمائية التي تواجه بها منتجاتها عند دخولها أسواق الدول الصناعية وكذلك نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار السلع الأولية التي تقوم بتصديرها . كذلك تزايد معدلات خروج رؤوس الأموال منها إلى الدول الصناعية في صورة مدفوعات لاستيراد التكنولوجي والأرباح التي تحققها الشركات متعددة الجنسية العاملة في أراضيها وتقوم بتصديرها إلى دول المقر للشركات الأم ، وفيما نحن بصدده سوف نهتم أساساً بالسبب الأخير نظراً لارتباطه بموضوع بحثنا . أن تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في الدول النامية من المفروض أن تكون له آثاراً إيجابية على موازين المدفوعات ، إلا أن إعادة تحويل عوائد هذه الاستثمارات إلى دول مقر الشركات متعددة الجنسية صاحبة هذه الاستثمارات لها آثارها السالبة على موازين مدفوعات الدول محل البحث . ونلاحظ أن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين مدفوعات الدول النامية انما ترتبط بمعدل العوائد والارباح الناجمة عن هذه الاستثمارات وتأخذ طريقها إلى خارج الدول النامية ، فإذا كان معدل الأولى أكبر من الثانية سوف تكون هناك آثاراً ايجابية على موازين المدفوعات في حين أن هذه الآثار سوف تكون معاكسة في حالة ارتفاع معدل الثانية عن معدل الأولى . ففي دراسة أجريت على ٤٣ دولة نامية للفترة من ٦٥ – ١٩٧٠ وجد أن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية يمثل ٦٨٪ من التدفقات الخارجية والناجمة عنها ، وذلك دون أن يدخل في حساب هذه التدفقات التي تأخذ طريقها خارج الدول النامية عوائد الاستثمارات الحاصلة في الدول المنتجة للبترول ، أما إذا أدخلناها في الأعتبار تكون التدفقات الداخلية تمثل ٣٠٪ من التدفقات إلى الخارج[1] . ويمكن لنا ان نقدم

---

(١) Werner Feld " **Multinational Corporations and U. N. Policies, The Quest for Codes of Conducts** " Op. Cit. P. 20.

تفسيراً لذلك بأن الشركات متعددة الجنسية كما سبق القول لا تلجأ لمصادر التمويل الخارجية الخاصة بها إلا في أضيق الحدود ، وكذا تتوسع في استخدام مصادر التمويل الداخلية المتاحة في الدول النامية وجزءاً لا يستهان به من ارباحها في الدول النامية يجد طريقه إلى الخارج ومن ثم لابد وان تزيد نسبة خروج عوائد استثمارات الشركات محل البحث عن نسبة تدفق إستثماراتها للدول محل البحث . فالأمر العجيب هو أن هذه الشركات تستخدم في استثماراتها كميات ضئيلة من رؤوس الأموال الخاصة بها وتستخدم كمية أكبر من الأرصدة من خلال السوق المالي في الدول النامية ، ثم تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج . صحيح أن جزءاً من هذه الأرباح يعاد استثمارها في داخل الدول النامية ، إلا أن الجزء الأكبر يتم تحويله إلى الخارج ، وفي هذا الخصوص نجد أن الدول النامية عامل مساعد في هذا الصدد حيث تعمل على السماح للمستثمرين الأجانب أن يقوموا بتحويل الجزء الأكبر من ارباحهم إلى الخارج كعامل جذب لاستثماراتهم . وإذا ما استخدمنا الجدول (١) والخاص بمصادر تمويل استثمارات الشركات الأمريكية متعددة الجنسية في أمريكا اللاتينية ، نجد أن هذه الشركات لكي تحصل على عوائد عملياتها أيا كانت يكفيها ان تدبر ١٧٪ من رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات ونسبة ٨٣٪ تستطيع أن تحصل عليها من موارد تمويل محلية داخل الدول النامية . ففي الفترة من ٦٠ – ١٩٦٨ حولت الشركات متعددة الجنسية العاملة في أمريكا

جدول (٤)

معدل العائد السنوي على استثمارات فروع الشركات متعددة الجنسية العاملة في صناعة الأدوية بكلومبيا ١٩٦٨

فرع الشركة متعددة الجنسية	معدل العائد	فرع الشركة متعددة الجنسية	معدل العائد	فرع الشركة متعددة الجنسية	معدل العائد	فرع الشركة متعددة الجنسية	معدل العائد	فرع الشركة متعددة الجنسية	معدل العائد
١	٪١٩٧,٣	٤	٪٧٠٨,٣	٧	٪٤٠٢,٣	١٠	٪١٣٨,٠	١٣	٪ ٥٦,٦
٢	٪ ٩٤,٤	٥	٪٩٦٢,١	٨	٪١٢٦,١	١١	٪ ٨٨,٨	١٤	٪٢٧٨,٩
٣	٪٣٤٧,٠	٦	٪ ٣٨,١	٩	٪ ٤٤,٢	١٢	٪٢٥٦,٨	١٥	٪٢٥٢,٨

Source: Constantine Vaitsos " **Interaffiliate Changes by Transnational Corporations and Intercountry Income Distribution** " Op. Cit. PP. 69–73.

اللاتينية ٧٩٪ من صافي أرباحها للخارج[١] ، أي أن كل دولار تربحه هذه الشركات من دماء الدول النامية تحول ٧٩ سنت منه إلى الدول الصناعية ولا تستفيد الدول المضيفة إلا بـ ٢١ سنت فقط . وهناك دراسة تمكنت من التوصل لمعدلات العائد السنوي لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية في كلومبيا في قطاع الصناعات الدوائية . ومن خلال جدول (٤) يظهر لنا ضخامة هذا العائد السنوي والذي يتم تحويل الجزء الأكبر منه إلى خارج الدول النامية ليشكل جزءاً هاماً من التراكم الرأسمالي اللازم لاستمرار تطوير وتحديث التكنولوجي في الدول الصناعية ثم يعاد بيعها للدول النامية باضعاف قيمة تكلفتها . ورغم ضخامة المعدلات هذه فإن هناك من يرى أنها لا تصور على نحو كاف العوائد الحقيقية على استثمارات الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية للآتي :

١ – الحسابات المستخدمة لبيان هذه العوائد غير متضمنة للمقدار الذي تنخفض به أسعار صادرات هذه الشركات (ظاهرة تحويل الأسعار) التي لو اضيفت لارتفعت أكثر هذه المعدلات .

٢ – هذه العوائد المبينة تعتمد على قيمة الاستثمار الصافي المعلن من جانب فروع الشركات محل البحث ومن ثم فلا يمكن التعويل عليها تماماً لأن هذه الفروع تلجأ إلى تضخيم حجم هذه الاستثمارات لتقليل الضرائب الواجب دفعها . ونسبة تضخيم هذه الاستثمارات تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪[٢] .

وكلما زاد معدل تحويل الأرباح من الدول النامية إلى دول مقر الشركات محل البحث كلما أدى ذلك إلى مزيد من العجز في موازين مدفوعات تلك الدول وذلك إذا استمر عمل هذه الشركات لعدة سنوات دون أن يكون هناك تدفقات لرؤوس أموال جديدة إلى الدول المضيفة . ويزداد الاضرار بموازين مدفوعات الدول المضيفة كلما أصرت حكومات الدول التي يوجد بها مراكز الشركة الأم على اعادة تحويل الأرباح أو تضع العراقيل أمام تدفق رؤوس أموال جديدة للاستثمار في الدول النامية ، هذا تطبيقا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ حينما فرضت رقابة على خروج رؤوس الأموال وأصرت على عودة الأرباح الناجمة عن

---

(١) Fernando Fajnzylber, As Quoted in, Ronald Muller " **The Multinational Corporation and the Underdevelopment of the Third World** " Op. Cit. P. 164.

(٢) Ibid. pp. 173–174.

استثمارات شركاتها متعددة الجنسية في الخارج إليها مرة اخرى[1] .

وتعتبر ظاهرة تحويل الأسعار[2]– التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية – ذات اضرار بالغة بموازين مدفوعات هذه الدول ، ويقصد بهذه الظاهرة محاولة تغيير اسعار منتجات فرع الشركة متعددة الجنسية والتي يتم تصديرها إلى دولة أخرى للتهرب من الضرائب التي تفرض عليه هذه المنتجات المصدرة . فمثلاً نفترض وجود فرعاً لشركة متعددة الجنسية يعمل في دولة نامية (أ) وتواجه صادراته بضرائب مرتفعة في حين أن الفرع المستورد منه في الدولة (ب) ولنفس الشركة الأم تواجه واردااته بضرائب منفخضة، رغبة الشركة الأم في التهرب من هذه الضرائب للحصول على أكبر عوائد تجعلها تقيم اسعار صادرات فرعها العامل في الدولة الأولى بأقل من قيمتها ومن ثم تدفع ضرائب اقل وتزيد عوائدها . وقد تلجأ إلى وسيلة أخرى وهي توجيه صادرات الفرع العامل في الدولة الأولى المقومة بأقل من قيمتها إلى دولة أخرى تعتبر ملاذ ضريبي حيث تنخفض الضرائب بصورة كبيرة على الواردات أو تنتفي تماماً ومن ثم فهي تتهرب من الضرائب في الدولة الأولى وتستفيد من انخفاض الضرائب أو عدم وجودها في الدولة الثانية ثم تعيد تصديرها مرة أخرى باسعارها الحقيقية إلى دولة ثالثة وبالتالي تكون الشركة متعددة الجنسية هي الرابحة في كل الأحوال ولو على حساب الدول النامية العاملة فيها .

وهناك صورة أخرى لظاهرة تحويل الأسعار تستعملها الشركات محل البحث العاملة في الدول النامية وذلك عن طريق قيام فروعها بعمل زيادة صورية لأسعار وارداتها من المدخلات الانتاجية اللازمة لنشاطها الانتاجي وذلك للحصول على اعفاءات ضريبية أو تخفيض الضرائب المفروضة على الواردات ، وهناك دراسة حول زيادة اسعار واردات الفروع محل البحث والمنتشرة في أمريكا اللاتينية ، تبين أن متوسط زيادة اسعار واردات هذه الفروع العاملة في كلومبيا كانت ١١٥٪ بالنسبة للصناعات الدوائية ومن ١٦٪ إلى ٦٠٪ بالنسبة لصناعة الالكترونيات و ٤٠٪ بالنسبة لصناعة المطاط . وبالنسبة لبيرو كان معدل هذه

---

(١) Jack Behrmon **" National Interests and the Multinational Enterprise "** Op. Cit. PP. 93–98.

(٢) James Shulman **" Transfer Pricing in Multinational Business "** Ph. D. Dissertation, Harvard Graduate School of Business Administration, 1966. Michael Brooke and Lee Remmers **" The Strategy of Multinational Enterprise: Organization and Finance "** New York, American Elsevier Publishing Company, Inc., 1970.

الزيادة يتراوح من ٧٥٪ إلى ٣٠٠٪ وفي الأكوادور كان معدل زيادة أسعار واردات الفروع يتراوح من ٧٥٪ إلى ٢٠٠٪ وذلك في صناعات مختلفة[١] . وترجع أهمية ظاهرة تحويل الأسعار بالنسبة للدول النامية إلى أن الشركات متعددة الجنسية تختص بنسبة غير قليلة من التجارة الدولية للدول النامية خاصة دول أمريكا اللاتينية ، حيث أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسية كانت تختص بـ ٤٠٪ من الصادرات المصنعة لأمريكا اللاتينية و ٣٣٪ من إجمالي صادراتها وذلك عام ١٩٦٦ وأكثر من ثلث واردات المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية كانت عن طريق هذه الشركات[٢] . وهذه المبادلات التجارية كانت تتم بين الشركات الأم والفروع العاملة في أمريكا اللاتينية وهي تعرف بأسم التجارة البينية للشركات متعددة الجنسية .

وقد تأخذ ظاهرة تحويل الأسعار عن طريق الشركات متعددة الجنسية شكل عمليات التجارة المثلثية ، حيث يتم شحن واردات الفروع العاملة في الدول النامية ، من مقر الشركة الأم في أوربا أو أمريكا إلى شركة قابضة في دولة تعتبر ملاذ ضريبي مثل بنما باسعار منخفضة ، في بنما تتم اعادة تقييم هذه الواردات باسعار مرتفعة ثم يعاد تصديرها إلى دولة نامية مضيفة لفرع الشركة محل البحث بهذه الأسعار المرتفعة ، بالتالي تستطيع الشركة متعددة الجنسية ان تحقق ارباحاً خيالية من هذه العمليات حيث أنها تتهرب من دفع الضرائب الحقيقة على صادراتها في دولة المنشأ ولا تتحمل أي ضرائب في دولة الملاذ الضريبي ثم لا تدفع ضرائب عالية في الدول النامية الضيفة نظراً لأرتفاع أسعار المدخلال الانتاجية ومن ثم تكاليف الانتاج أي أن هامش الربح يكون قليلاً صورياً وبالتالي ينخفض مقدار الضرائب الواجبة الدفع . ونجد أن لهذه الممارسات من جانب الشركات متعددة الجنسية آثاراً ضارة على الدول النامية ، حيث أنها في أمس الحاجة إلى دخول الضرائب للمساعدة في قيامها بمشروعاتها الاصلاحية مثل محو الأمية والتخفيف من حدة مشكلتي الغذاء والبطالة ، في نفس الوقت الذي تتضخم فيه أرباح هذه الشركات على حساب الدول النامية المضيفة لها ، ويمكن القول أن اسلوب الشركات متعددة الجنسية في تحويل الأرصدة بالعملة الصعبة إلى خارج الدول النامية سواء من خلال تحويل القدر الأكبر من ارباحها أو

---

(١) Richard Barnet and Ronald Muller " **Global Reach** " Op. Cit. PP. 158–159.

(٢) UNCTAD " **Restrictive Business Practices** " TD/122/Supp. 1, January 7, 1972, P. 32.

عن طريق ظاهرة تحويل الأسعار وكذلك بسبب تزايد مدفوعاتها على نقل التكنولوجي واستخدامها ، يكون له مردود سيء على وضع ميزان مدفوعات هذه الدول ويعوق وصولها إلى الأهداف الاقتصادية التي ترمي إليها من وراء تحديث قدراتها التكنولوجية . فظاهرة تحويل الأرصدة من الدول النامية إلى الدول الصناعية حيث توجد مقار الشركات محل البحث من شأنه أن يزيد من الضغوط الواقعة أصلا على عملات هذه الدول ويزيد من اضطراب أسواق الصرف بها .

ونتيجة لذلك كان على الدول النامية أن تتدخل بثقل في عملية تكاليف نقل التكنولوجي وما ينشأ بسببها من عمليات تجارية بين الشركات متعددة الجنسية وفروعها العاملة على أراضيها .

الفصل الرابع

التجربة السعودية في نقل التكنولوجي

يرجع الاهتمام بتطوير وتحديث وسائل الانتاج السعودية وتنمية وزيادة قدرات الانسان السعودي إلى عهد مؤسس المملكة وموحدها جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز ال سعود . ولقد اهتم جلالته ببناء الانسان السعودي وتطوير امكانياته الفنية والعلمية منذ توليه زمام الأمور وكان رحمه الله يضع نصب أعينه وأعين معاونيه أن يكون هذا التطوير والتحديث غير متعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ، فكان هدفه احداث التطور مع التمسك والحفاظ على القيم الاسلامية الحنفية . ولقد نجح جلالته ومن خلفه في هذا الامر نجاحا حقيقيا ، حيث استطاعت المملكة أن تجمع ما بين التقدم والتطور التكنولوجي على احدث طراز وفي نفس الوقت مازالت محافظة على عاداتها وتقاليدها وقيمها المستمدة من تعاليم ديننا الحنيف وهذا في حد ذاته انجازاً لم تسبقها إليه احدى الأمم . فها نحن نرى أن الأمم الغربية تتطور تطورا سريعا من الناحية التكنولوجية ولكن على حساب الكثير من القيم والمبادىء السامية .

وفيما نحن بصدده سوف نتناول تجربة المملكة العربية السعودية الخاصة بالتحديث ونقل التكنولوجي وكيفية نجاحها في إحداث طفرة تكنولوجية وعلمية على أيدى ابنائها من الشباب السعودي الذي سعد بالرعاية الكاملة من جانب حكومة المملكة العربية السعودية والتي بذلت في تحقيق هذه الغاية كافة الامكانات المتاحة ولقد كان قطاع البترول هو أو القطاعات الانتاجية في المملكة التي استفادت من نقل التكنولوجي وذلك بالنسبة لاستخراج البترول وعمليات تكريره الأولية . ومع مزيد من تطور دخل المملكة العربية السعودية بدء التحديث التكنولوجي يآخذ طريقه لبقية القطاعات الانتاجية فيها . وتمكنت المملكة من خلال امتلاك مصادر التمويل أن تختار التكنولوجي التي تتلائم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستطاعت كذلك ان تنوع مصادر حصولها على التكنولوجي ، بل أكثر من ذلك كانت عنصر جذب للكثير من عارضي التكنولوجي . أي أن المملكة لم تترك نفسها فريسة لأي احتكار تكنولوجي بل كانت لها الارادة الكاملة في اختيار نوعية التكنولوجي ومصدر عرضها . وفي هذا الصدد لابد من القول بأن التطور التكنولوجي الحاصل في المملكة لم يكن هو الغاية المستهدف تحقيقها بل كانت وسيلة

لتحقيق العديد من الأهداف من أهمها تقليل الاعتماد على الثروة النفطية والعمل على ايجاد قاعدة صناعية قوية تؤدي إلى تنويع المنتجات الصناعية في المملكة . وكان الهدف من انشاء هذه القاعدة الصناعية الوصول لتحقيق الآتي :

١ – زيادة قدرة المشروعات الوطنية على الانتاج للسوق المحلية ولأسواق التصدير وذلك بتكاليف تنافسية .

٢ – التوسع الصناعي من خلال استغلال الميزة النسبية لانخفاض اسعار النفط في المملكة والتوسع في الصناعات الأساسية المشتقة من المواد الهيدروكربونية .

٣ – زيادة القدرات التكنولوجية المحلية والاستيعاب الجيد للتكنولوجي الحديثة .

٤ – تشجيع القطاع الخاص للعمل بأقصى قوة في الانتاج الصناعي .

٥ – العمل على تحقيق التوازن الاقليمي من خلال توزيع القطاعات الصناعية على مختلف مناطق المملكة ، بمعنى آخر تجنب حدوث أي تمايز اقليمي في مجال استعمال التكنولوجي .

٦ – زيادة الانتاجية عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للانتاج .

٧ – تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وإحلال العمالة الوطنية الماهرة عن طريق تطوير التعليم العام والفني[1] .

دور الأمم المتحدة في نقل المعارف والاستثمارات الفنية للمملكة :

كما سبق القول أن المملكة لم تعتمد في نقلها للتكنولوجي على مصدر واحد ، بل أنها عددت مصادر حصولها على التكنولوجي والخبرات الفنية والمعرفة ، باعتبار المملكة عضواً نشطاً في منظمة الأمم المتحدة فقد قامت بالتعاون مع المنظمة بانشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالرياض . ولقد بداء نشاط هذا البرنامج عام ١٩٥٧ تحت مسمى لجنة المساعدة الفنية بموجب اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والمنظمة في عام ١٩٧٠ تغير هذا المسمى ليصبح برنامج الأمم المتحدة للتنمية وأصبح له مكتب بالرياض ، والهدف الأساسي

---

(١) Fouad Al-Farsy "**Saudi Arabia : A Case Study in Development** " Second Edition, KPI, London 1986, PP. 135–136.

من هذا البرنامج كان تقديم المساعدات الفنية والتدريب للافراد السعوديين . وتعمل في المملكة العربية السعودية العديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتقديم المشورات والمساعدات الفنية في مختلف المجالات وفي هذا الصدد من الواجب أن ننوه بدور المملكة في الدعم المالي للأمم المتحدة .

جدول (٥)
وكالات الأمم المتحدة ذات النشاط في المملكة العربية السعودية

اسم الوكالة	المكتب الاقليمي	المكتب الرئيسي
منظمة الأغذية والزراعة	القاهرة	روما
مكتب التعاون الفني		نيويورك
منظمة الصحة العالمية	الاسكندرية	جنيف
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية		فينا
منظمة العمل الدولية		جنيف
الاتحاد الدولي للاتصالات		جنيف
المنظمة الدولية للطاقة النووية		فينا
صندوق الطفولة العالمي	بيروت	نيويورك
اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا		بيروت
اليونسكو		باريس
البنك الدولي للانشاء والتعمير		واشنطن
صندوق النقد الدولي		واشنطن
اتحاد البريد العالمي		برن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		جنيف
المنظمة العالمية للارصاد		جنيف
المنظمة الدولية للاستشارات البحرية		لندن
المنظمة الدولية للطيران المدني		موتريال

Source: Fouad Al-Farsy " **Saudi Arabia : A Case Study in Development** " Op. Cit. P. 130.

جدول (٦)
مشروعات الأمم المتحدة في
المملكة العربية السعودية

المشروعات ذات الحجم الكبير	مكان المشروع في المملكة	اسم الوكالة المنفذة
مركز التدريب والأبحاث التطبيقية لتنمية المجتمع	الدرعية – الرياض	UNOTC
تخطيط المدن	الرياض	UNDTC
مركز الدراسة والصناعة والتنمية	الرياض	UNIDO
مشروع وادي جيزان لتطوير الري	جيزان	FAO
مركز الهندسة الزراعية	الرياض	FAO
مركز التدريب	جدة	UNESCO
مركز الجيولوجيا التطبيقية	جدة	UNESCO
مركز الأبحاث التعليمية	الرياض – كلية التربية	UNESCO
تدريب الطيران المدني	جدة – الظهران	ICAO
الطرق والموانى	الرياض	UNOTC
تنمية المياه والزراعة	الرياض	FAO

مفتاح	Key
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
المنظمة الدولية للطيران المدني	ICAO
اليونيسكو	UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
مكتب الأمم المتحدة للتعاون الفني	UNOTC

Source: Fouad Al-Farsy **" Saudi Arabia : A Case Study in Development "** Op. Cit. P. 133.

ومن الملاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المملكة العربية السعودية تبذل جهوداً كبيرة في الاستفادة من الخبرات المتاحة من خلال التعاون الدولي بينها وبين الأمم المتحدة وتتركز أغلب أوجه الاستفادة في تنمية القدرات البشرية سواء في المجال الاداري أو المجال الفني . وتقدم هذه المشروعات الكثير من الارشادات والاستشارات في مختلف أوجه العمل الاداري والفني لتدريب وتأهيل الكوادر السعودية حتى يتسنى لها أن تأخذ دورها الطبيعي في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة . وهذه المراكز والمشروعات تتيح للمملكة أن يكون لديها رصيد ضخم في مختلف الخبرات التي من الممكن أن تنقلها فيما بعد إلى دول أخرى ومن ثم تصبح مركز اشعاعياً لهذه الخبرات .

استيراد التكنولوجي من السوق الدولية :-

إن الأساس في عملية استيراد التكنولوجي في صورة آلات ومعدات واستخدام براءات الاختراعات والترخيص باستعمال التكنولوجي والمشروعات المشتركة ، يتم من خلال سوق التكنولوجي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية من خلال شركاتها متعددة الجنسية . وفي هذا الصدد نذكر أن المملكة العربية السعودية كان لها قدر كبير من الحرية في اختيار التكنولوجي المناسب لها ولم تقع فريسة لاستغلال الشركات متعددة الجنسية كما سبق وذكرنا فيما تقدم . ولذا نجد أن المملكة كانت حريصة جداعلى مشاركة رأس المال الأجنبي في مشروعاتها الاقتصادية ، فمع ترحيبها بالاستثمار الأجنبي إلا أنها وضعت ضوابط لذلك وخصوصاً بالنسبة لملكية المشروع ، حيث تتفاوت حصة الشرعية للشريك الأجنبي في المشروع إلا أنها لا تتجاوز ٥٠٪ من ملكيتها حتى يكون القرار النهائي في أيد سعودية خبيرة بظروف وطنها وبمصالحه . وهناك الكثير من المشروعات المشتركة في المملكة تعمل في مجالات صناعية عديدة مثل الصناعات الثقيلة التي تعتمد على تكثيف رأس المال والاستهلاك الكبير للطاقة واستخدام المنتجات الناتجة عن تكرير البترول .

ونجد أن المملكة العربية السعودية كانت منطقية جداً عند قيامها بالتخطيط لاستيراد التكنولوجي ويتجسد ذلك في تكثيف جهودها في انشاء البنية الأساسية نظراً لأهميتها المطلقة لحسن استغلال واستخدام التكنولوجي وكان نصيب البنية الأساسية في خطط التنمية الأربع ٥٢٠ بليون ريال[1] . ولقد ساعد توافر هذه البنية الأساسية على وجود وفورات

---

(١) د. اسماعيل دعيس «الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية» الدراسات السعودية ، مجموعة من الدراسات المتخصصة ، الجزء الأول ، الرياض ، ١٩٨٦م ، جدول (١١) ص ١٢٨ .

خارجية لكافة المشروعات الصناعية والزراعية التي اقامتها المملكة وآدت إلى زيادة معدلات نموها بصورة حقيقية . وهذا الأمر ساعد كثيراً على سرعة استيعاب التكنولوجي المنقولة وتزايد القدرات التكنولوجية المحلية التي تمكنت من اجراء تعديلات على الناتج من استخدام التكنولوجي محل البحث لكي يتفق واحتياجات السوق المحلية ويصبح لديه القدرة التنافسية في الأسواق الدولية . ومن ثم فان عملية نقل التكنولوجي إلى المملكة العربية السعودية كانت تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين :-

الأول : تنمية وتطوير الكفاءات الوطنية من القوى العاملة .
الآخر : تطوير الوسائل الانتاجية في مختلف القطاعات الانتاجية .

وتجربة تحديث وتطوير المملكة يمكن اعتبارها تجربة فريدة بين الدول النامية بكل المقاييس حيث استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة جداً في انشاء البنية الأساسية وكذلك تطوير الوسائل الانتاجية المستخدمة فيها على أحدث مستويات التكنولوجي وأيضاً عمدت إلى تدريب كوادر وطنية ووصلت إلى مستويات مرضية للغاية . كل هذا يعتبر طبيعيا بالنسبة لدولة لديها فوائض مالية ضخمة مثل المملكة لكن الأمر الهام هنا أنها استطاعت أن تحقق مهمة كبرى وهي القدرة على تطوير المجتمع في زمن يعتبر قياسي وفي نفس الوقت حافظت على قيمها الاسلامية الحنيفة وتقاليدها العربية الراسخة . وكان على المملكة أن تحقق طرفي معادلة صعبة، أن تجعل الخبراء الأجانب يتكيفوا ويحافظوا تماما على عادات وتقاليد البلد المضيفة لهم في نفس الوقت تهيء لهم المناخ المناسب للعمل . وكذلك أن تعمل على زيادة معدلات العمالة الوطنية الماهرة لتحل تدريجياً محل العمالة والخبرات الأجنبية وذلك مع الاحتفاظ بنفس رتم برامج التحديث .

ولذا نجد أن انشاء وتدريب كوادر وطنية مدربة كان يحدث من خلال قناتين الأولى داخلية وذلك عن طريق انشاء المدارس العامة والفنية وكذلك الجامعات التي وصلت إلى ١٣ جامعة و ٤ كليات للبنات وكانت برامج الدراسة فيها تهتم بمختلف فروع العلم والمعرفة . والثانية خارجية ، بابتعاث الخريجين إلى الدول المتقدمة لكي ينهلوا من المعارف الحديثة ويأخذوا قسطاً من التدريب الفني الراقي[1] .

---

(١) Talal Hafiz " **Technology Transfer to the Developing Nations : The Case of Saudi Arabia** " in Ragaei El Mallakh and Dorothea Al Mallakh (eds) " **Saudi Arabia, Energy, Development Planning and Industrialization** " Lexington Books, 1982, P. 77.

تهتم المملكة بالقوى البشرية اهتماماً كبيراً وفي أكثر من مناسبة يشير خادم الحرمين الشريفين إلى أن الثروة الحقيقية التي تتمتع بها المملكة تكمن في شبابها وسواعدهم ومن ثم ضرورة الاعتناء التام بهذه الثروة والعمل على تنميتها وزيادة قدراتها مهما كانت التكاليف المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف . ولقد حظت القوى البشرية بنصيب ضخم من الانفاق الخاص بخطط التنمية الأربع ، حيث كان نصيب الموارد البشرية في الخطة الأولى ٣ بليون دولار وفي الثانية ٢٢,٧٦ بليون دولار وفي الثالثة ٣٦ بليون دولار[١] وفي الرابعة ٣٥,٩ بليون دولار[٢] .

إن استيراد التكنولوجي دون أن تكون هناك قوة عمالة وطنية لن يكون له إلا أثراً وقتياً على المجتمع ومن ثم لابد وأن يكون هناك تزامن بين التحديث التكنولوجي لوسائل الانتاج وزيادة قدرة الانسان السعودي على استيعاب التكنولوجي وهذا ما قامت به المملكة العربية السعودية حيث أنها لم تترك عملية تدريب قوة العمل بها لسيطرة الشركات متعددة الجنسية فقامت بارسال العديد من البعثات التدريبية للخارج لاكتساب المعرفة والمهارات الفنية ، ومن ثم فان عملية الاحلال المنظم الهادىء للعمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية تأخذ طريقها الصحيح والذي مكن المملكة من السير حسب الخطة الموضوعة لتحديث وسائل الانتاج بها . ويمكن بيان ذلك من خلال الاحصاءات المتوفرة من خلال خطة التنمية الرابعة ، بلغ اجمالي العمالة عام ١٩٨٥/٨٤ – ٤,٤٤٦,٠٠٠ ، حيث أن نسبة العمالة السعودية ٤٠,٢٪ والعمالة غير السعودية ٥٩,٨٪ . ومن ثم نلاحظ الارتفاع في العمالة السعودية على حساب العمالة الأجنبية وهذا هو الوضع الطبيعي حيث لابد وأن يتبوء ابناء البلد مواقع العمالة في وطنهم . وتهدف الخطة الخمسية الحالية إلى زيادة هذه النسبة لكي تصل إلى ٥١,٢٪ من إجمالي العمالة[٣] ، ونحن نرى في هذا انجازا كبيراً خلال عدد قليل من السنوات .

إن النجاح في عملية تطوير وتحديث المجتمع ككل لابد وأن يتم من خلال تقبل الأفراد لوسائل التحديث ، بمعنى آخر أن النجاح في تطوير المجتمع يتوقف لدرجة كبيرة على مدى

---

(١) *Ibid, P. 78.*

(٢) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الرابعة ، ص ١٠١ ، المبلغ المذكور في الخطة ١٣٥,٣ بليون ريال تم تحويله إلى دولار .

(٣) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الرابعة ، ص ١٣ .

تقبل أفراد المجتمع للتغيير الحاصل في المجتمع والتفاعل مع هذا التغيير . ولقد نجح المجتمع السعودي في تحقيق ذلك عن طريق تنمية القوى البشرية التي استطاعت أن تتقبل وتتفاعل مع وسائل التحديث دون أن يكون لذلك مسالب تذكر على المجتمع. فبالرغم من التطور المشاهد في المملكة إلا أنها استطاعت أن تحافظ تماما على قيمها الاسلامية والعربية .

وفيما يتعلق بالتكنولوجي العينيه التي استخدمت في المملكة ، نجد أنها كانت تعتمد على تكثيف رأس المال وفيما سبق تحدثنا عن ضرورة ملائمة التكنولوجي المنقولة إلى الظروف الاقتصادية والعناصر الانتاجية للبلد المتلقى لها . وبالنظر إلى مدى توافر العناصر الانتاجية في المملكة نجد أنها تتميز بوفرة كبيرة في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل ومن ثم فان الأفضل لها أن تعمل على استيراد التكنولوجي كثيفة رأس المال بالنسبة إلى العمل . وهذا ما لجأت إليه فعلا المملكة، ففي قطاع البترول نجد أنها تعتمد على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجي في مجال استخراج البترول والتي تتميز بتطورها الشديد نفس الشيء بالنسبة للصناعات المرتبطة بالنفط مثل البتروكيماويات التي استطاعت أن تحقق في انتاجها ميزة نسبية كبرى عن طريق استخراج النفط باسعار رخيصة وقدرتها على استيراد أفضل واحدث تكنولوجي في هذا الخصوص مما مكنها من زيادة انتاجها بصورة تنافسية فيما يتعلق بتكاليف انتاجها . ولقد أدى استخدام التكنولوجي المتطورة في المملكة إلى تحقيق هدف كبير جدا الا وهو تنوع المنتجات الصناعية وزيادة القدرة التصديرية للقطاع الصناعي . وبالنظر إلى قصر المدة التي تم فيها ذلك يمكن لنا أن نتصور حجم هذا الانجاز الضخم والجدول التالي يوضح لنا مدى تنوع المنتجات الصناعية في المملكة من خلال المصانع المصرح بانشائها والتي تقوم بالانتاج وما من شك في أن انتشار وتنوع المصانع في المملكة ما هو إلا دليل على تنوع المنتجات الصناعية وانتشار التكنولوجي الحديثة في مختلف مجالات الانتاج . والحكومة تعمل على تشجيع المنتجات الوطنية سواء عن طريق الحماية التجارية أو من خلال زيادة المشتريات الحكومية من هذه المنتجات وتشجيع المواطن على زيادة استهلاكه من المنتجات السعودية . وعمت هذه النهضة القطاع الزراعي أيضاً وعمدت الحكومة على تطوير وسائل الانتاج الزراعي واستخدام أحدث التكنولوجي الزراعية وخصوصاً في مجال الري .

جدول (٧)
التطوير الصناعي في المملكة
رأس المال بملايين الريالات

المنتـــــــج	التراخيـــص الصـــادرة				المصـــانع المنتجـــة			
	خـلال عـام ١٤٠٣هـ		الاجمـالي التراكمي		خـلال عـام ١٤٠٣هـ		الاجمـالي التراكمي	
	عـدد التراخيص	رأس المال المصرح به	عـدد التراخيص	رأس المال المصرح به	عـدد المصانع	رأس المال المصرح به	عـدد المصانع	رأس المال المصرح به
منتجات غذائية ومشروبات	٥٨	١٤٠٣	٥٠٤	٧٩٣١	٢٧	٣٣٨	٢٦٤	٤١٠١
منسوجات وملبوسات	١٤	٢٩٥	٧٤	١٣٩٥	٥	٢١٢	٢٨	٤٣٧
منتجات جلدية	٥	٤١	٢٩	٣٦٢	١	١١	٧	٥٢
منتجات خشبية	٢	١٥٨	٩٩	٢٠٦٦	–	–	٥١	٤٥٨
منتجات ورقية وطباعة	–	–	١٥٠	١٨٤٦	٥	٣٧	٩٥	٩٣٥
منتجات كيماوية ومطاطية وبلاستيكية	٥١	٧٢١	٥١١	٦٤٤٥١	٦	٢٩١	٢١١	٦٨٣٤
منتجات الخزف والصيني والزجاج	٦	١٢٥	٢١	٨٥٣	٢	١٩	٦	٤٠٦
مواد البنـــاء	٤	٢٩٢٤	٦٢٩	٢١٩٤٧	٩	٣٢٠٢	٤٥٨	١٥٧٣٤
منتجات معدنية ومكائن ومعدات	٩٣	٢٦٧٢	٨٠٦	١٧٥٦٥	١٦	٢٣٠٢	٤٣٠	٩٢٦٢
صناعـات أخـــرى	١٢	٢١٤	٥٠	٦٢٣	–	–	١٤	٢٠٩
المجمـــــوع	**٢٤٦**	**٩٥٦٦**	**٢٩٣٢(*)**	**١٧١٧٨٤**	**٧١**	**٦٣١٢**	**١٥٨١**	**٣٨٦٥٢**

المصـدر : (*) تشمل تراخيص المصانع المنتجة والمصانع تحت الانشاء والمصانع التي لم تبدأ التنفيذ بعد .

– مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٤م ، ص ١٠٥ ، مثبت في د . اسماعيل دعيس « الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية» ص ١٩٦ ، الدراسات السعودية ، مرجع سابق .

نشاطات الأبحاث والتطوير :-

يختصّ بهذا النشاط أساساً في المملكة العربية السعودية المركز العربي السعودي الوطني للعلوم والتكنولوجيا الـذي تغير أسمه فيما بعد وأصبح يعرف بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا ، والهدف من نشاط هذه المدينة تحقيق الآتي :

١ – وضع وتنفيذ سياسات العلوم والتقنية مع مراعاة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمملكة .

٢ – تنمية طاقات البحث وانشاء التجهيزات الأساسية ومساندة برامج البحوث المحددة وتنظيم ودعم برامج البحوث السعودية الدولية المشتركة والاهتمام بالبحوث التطبيقية في المملكة .

٣ – مساندة المؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب القائمة واعداد ونظام للمعلومات عن القوى البشرية العلمية والفنية ليكون عونا للتخطيط العملي .

٤ – تنظيم وادارة المؤسسات وأوجه النشاط المتعلق بالاعلام العملي ويشمل ذلك المؤتمرات الدولية والندوات والمطبوعات المتخصصة في نشر الأبحاث والتي ستعود بالفائدة والنفع في تحقيق أهداف المركز والتعاون مع الجامعات والمختبرات ومراكز الأبحاث الأخرى في تشجيع البحوث وتبادل المعلومات والخبرات[1] .

ولا يقتصر نشاط الأبحاث والتطوير في المملكة على هذه المدينة فحسب بل أن الجامعات السعودية وخاصة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن يوجد بها العديد من مراكز الأبحاث التي تهدف إلى تطوير منتجات البترول ومشتقاته وأيضاً تطوير التكنولوجي المستعملة في ذلك . ويقوم معهد البحوث التطبيقية بالجامعة بدور أساسي في نقل التكنولوجي حيث ينفذ المعهد حالياً ٣٣ مشروعاً وبحثاً ودراسات مختلفة ممولة من قبل المعهد . وتنفذ ادارة تكنولوجي البترول والغاز تسعة مشروعات تتعلق بتطوير بنك للمعلومات للبترول والغاز والبتروكيماويات ومنشأتها في المملكة وتطوير برامج بحوث ومختبرات للمواد المساعدة . وفي مجال تكرير البترول وتفسير سجلات الابار المنتجة للبترول ودراسة المكامن البترولية وتطوير بحوث ودراسات لأكياس تعبئة الأسمنت ووضع قاعدة معلومات

---

(١) عبدالفتاح محمد موسى «استراتيجية التوازن التقني في المملكة العربية السعودية» تجارة الرياض ١٤٠٧هـ ، ص ٢٦ .

خاصة بتحلية المياه . وتنفيذ ادارة مصادر الطاقة برنامجا للبرك المتدرجة الملوحة والذي يتكون من عدة مراحل ودراسات وقياسات وتجارب للاشعاعات الشمسية والسخان الشمسي والمحافظة على الطاقة . كما نفذت ادارة الجيولوجيا والمعادن عدة بحوث طويلة الأجل حول الرمال ، كما نفذت ادارة موارد المياه والبيئة مشاريع تتعلق بالتخلص من المخلفات الكيماوية الخطرة وتطوير بنك للمعلومات البيئية في الخليج العربي . ونفذت ادارة المقاييس والمعاير والمواد أبحاثا تتعلق باستخدام الاسفلت الكبريتي في رصف وصيانة الطرق . وكل هذه المشروعات تحتاج إلى تكنولوجي رفيعة المستوى وخبرات فنية على درجة كبيرة من الكفاءة . ولم يقتصر نشاط المعهد على الأبحاث الداخلية فقط بل يقوم بالاعداد لمشروعات أبحاث يبلغ عددها ٢٣ بحثاً يجرى تمويلها من هيئات حكومية ومؤسسات صناعية[١] .

المساهمة الحكومية في تمويل نقل التكنولوجي :

يعتبر الصندوق السعودي للتنمية الصناعية من القنوات الأساسية لتمويل نقل التكنولوجي للمملكة العربية السعودية وساهم كثيراً في التطور التكنولوجي بها . ولقد قدم الصندوق منذ تأسيسه أكثر من ٤ مليار ريال سعودي وذلك حتى آخر شهر جمادى الآخر ١٤٠٦هـ[٢] وساهم الصندوق في انشاء أكثر من الفي مصنع تصدر منتجاتها إلى أوربا وأمريكا واليابان بالاضافة إلى دول عربية واسلامية . ونشاط هذه المصانع يتراوح ما بين انتاج الانشاءات الفولاذية الثقيلة والكيماويات وما بين انتاج المشغولات والسلاسل الذهبية التي تعمل بالحاسبات الآلية وتحقق ذلك خلال ١١ سنة فقط هي عمر الصندوق[٣] .

وعلى ذلك نرى أن عملية نقل التكنولوجي للمملكة كانت تجربة تستحق الأعجاب حيث كان التخطيط لها يتميز بالصحة والمنطقية . إذ أنه في البداية كان هناك تخطيط سليم لاستقدام الخبرات الفنية الأجنبية والتي رسم لها المسار والطريق الذي لا يجعلها تتعارض مع قيم المجتمع السعودي وتقاليده وتم الحاق الكوادر السعودية بهذه الخبرات حتى تحتك بها وتكتسب المهارات الفنية اللازمة . كذلك تم ارسال بعثات سعودية للخارج لصقل الخبرات الوطنية ولكي تحل بصورة تدريجية محل الخبرة الأجنبية . والتكنولوجي التي تم نقلها للمملكة تكنولوجي تعتمد على تكثيف رأس المال وهو العنصر الانتاجي الذي يتميز بوفرته

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
(١) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

في المملكة ، كذلك رحبت المملكة بكافة الاستثمارات الأجنبية بشرط اشتراك المشروعات الوطنية في استثماراتها بنسبة الا تقل ٥٠٪ من ملكية المشروع وهذا لابعاد المستثمر الأجنبي عن أي مجال للسيطرة على مجريات الاقتصاد الوطني . ولقد ساهمت حكومة خادم الحرمين الشريفين والحكومات السابقة في تمويل كثير من المشروعات الصناعية التي ساهمت في تحقيق تطوير تكنولوجي حقيقي لوسائل الانتاج في المملكة . كذلك أخذت الحكومة على عاتقها القيام بمشروعات كبرى لا يقدر القطاع الخاص على تمويلها ولقد أدى وجود هذه المشروعات إلى حدوث وفورات خارجية كثيرة استطاعت الاستفادة منها المشروعات الخاصة . ولقد تمكن الجهاز الانتاجي الصناعي في المملكة من الوصول بمنتجاته إلى درجة عالية من الجودة وانخفاض التكاليف التي اكسبت هذه المنتجات مزايا تنافسية كبرى في الأسواق الدولية .

وبذلك نكون قد أعطينا فكرة عن التطور التكنولوجي في المملكة واستراتيجيتها في نقل التكنولوجي وكيف نجحت في التخلص من كثير من المسالب والعوائق التي تحيط بعملية نقل التكنولوجي لأغلب الدول النامية .

الخاتمـــة

تناولنا هذه الدراسة في ثلاثة فصول الأول بحثنا فيه تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول الصناعية ووجدنا أن تقسيم العمل الدولي بين الدول الصناعية والدول النامية على صورته الحالية ساعدت كثيراً في ظهور الشركات متعددة الجنسية للاستفادة من الأوضاع الخاصة بالدول النامية خصوصاً بعد استقلالها . وتتمثل هذه الاستفادة من القرب من امكان المواد الأولية واستغلال العمالة الرخيصة والتهرب من ضغوط مشاكل العمالة في الدول الصناعية وكذلك التهرب من الرسوم الجمركية في الدول النامية بانشاء وحدات انتاجية فيها . ولاحظنا أن الشركات متعددة الجنسية في نقلها للتكنولوجي للدول النامية المضيفة لها تتبع أسلوباً من شأنه ترسيخ تقسيم العمل الدولي بصورته الحالية غير العادلة . وخلصنا في ذلك المبحث إلى أن على الدول النامية أن تعمل جاهدة لتغيير من هذا الوضع المجحف من خلال الاستماتة في زيادة الانتاج وتنويعه وزيادة التعاون بينها لأنه ليس من مصلحة الدول الصناعية أن تحقق لها ذلك . وتناولنا في المبحث الثاني الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول الصناعية وكيف أن هذه الفجوة تتسع من خلال التطور التكنولوجي السريع في الدول الصناعية والأوضاع الاقتصادية المتردية في أغلب الدول النامية . كذلك لاحظنا السيطرة التكنولوجية للدول الصناعية من خلال حوزها لأكثر من ٩٠٪ من الاختراعات والابتكارات المتاحة في العالم ، ولديها أعداداً وفيرة من العلميين المهتمين بعملية الأبحاث والابتكارات وفي نهاية المبحث تعرضنا للسؤال الذي يطرح نفسه على ساحة البحث عن مدى امكانية الدول النامية لتضييق هذه الفجوة وكانت وجهة نظرنا في هذا الموضوع أن عدم توافر الموارد المالية للدول النامية (والتي تتمكن من خلالها اختيار التكنولوجي المناسب ومصدرها) سوف يزيد من هذه الفجوة نظراً لانعدام حريتها في اختيار مصدر التكنولوجي ومن ثم مصدر تمويل استيرادها . وفي المبحث الثالث تناولنا بالبحث العلاقة بين نقل التكنولوجي عن طريق الشركات متعددة الجنسية وهيكل العمالة في الدول النامية وتوصلنا إلى أن اسلوب الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية يساعد على تخلف هيكل العمالة بها وذلك لأنه يؤدي إلى انحسار الكفاءات الفنية المحلية باجتذابه لها للعمل في مشروعاتها وكذلك بسبب استخدامها لتكنولوجي تعتمد على تكثيف رأس المال على حساب عنصر العمل الذي تتمتع فيه اغلب الدول النامية بوفرة نسبية .

وكان الفصل الثاني محلا لبيان وسائل نقل التكنولوجي ووجهات النظر حول نقل التكنولوجي وكيف أن اختلاف القوى بين الشركات متعددة الجنسية والدول النامية يؤثر بصورة كبيرة في عملية نقل التكنولوجي ويجعلها في صالح الأولى على حساب الثانية .

في المبحث الأول تعرضنا لوسائل نقل التكنولوجي إلى الدول النامية عبر الشركات متعددة الجنسية وفي الثاني نتناول فيه وجهات النظر حول نقل التكنولوجي ونجد أن الدول الصناعية ترى أن التكنولوجي مملوكة ملكية خاصة للشركات متعددة الجنسية ومن ثم فهي الوحيدة صاحبة القرار في نقلها وبالشروط التي تحددها بنفسها ، وكذلك أن الشركات متعددة الجنسية هي القناة الأساسية في نقل التكنولوجي إلى الدول النامية . وبالنسبة لوجهة نظر الدول النامية نجدها غير راضية عن أسلوب نقل التكنولوجي إليها وأن التكنولوجي المنقولة إليها غير ملائمة لعدة أسباب وخاصة ارتفاع تكاليف نقلها وما يرد عليها من قيود وغيره من الأسباب التي فصلناها .

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل بحثنا كيف أن الموقف الاحتكاري للشركات متعددة الجنسية يساعدها في نقل التكنولوجي للدول النامية بشروط غاية في الاجحاف بهذه الدول . وخصوصاً نقل التكنولوجي في صورة صفقة متكاملة وذلك باجبار الدولة المتلقية للتكنولوجي على شراء سلع وخدمات من مصدر التكنولوجي قد لا تكون في حاجة إليها أو يمكن ان تحصل عليها باسعار أكثر انخفاضاً من الأسواق . وخطورة هذا الموقف أن الدول النامية تمول أغلب وارداتها من التكنولوجي عن طريق الاقتراض وهذا يزيد من اعبائها المالية ويضخم مشكلة مديونيتها . وكذلك رأينا كيف أن هجرة العقول تمثل تكاليف على الدول النامية ومساعدة للدول الصناعية بحيث تتعدى هذه المساعدة من جانب الدول النامية المساعدات المالية التي تقدمها لها الدول الصناعية .

وفي الفصل الثالث تناولنا مشكلة ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجي إلى الدول النامية المباشرة منها وغير المباشرة وكيف أن هذا يؤدي إلى الحد بصورة كبيرة من الاستفادة بالتكنولوجي المنقولة إليها وكذلك كيف تؤدي هذه المدفوعات إلى زيادة تدهور موازين مدفوعاتها وانتهينا إلى ضرورة تدخل الدول بصورة حاسمة لتخفيض مدفوعاتها لنقل التكنولوجي ولقد سقنا عدداً من تجارب الدول خاصة في أمريكا اللاتينية وبينا كيف أنها نجحت في تخفيض تكاليف نقل التكنولوجي لحد ليس بالقليل .

والفصل الرابع تناولنا فيه تجربة المملكة العربية السعودية في الاستفادة من عملية نقل التكنولوجي وبينا كيف أنها استطاعت أن تستفيد تماما من ذلك عن طريق استيراد التكنولوجي المناسبة لظروفها الاقتصادية في نفس الوقت الذي لم تقع فيه فريسة للشركات متعددة الجنسية التي تحاول فرض سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية – لصالح الدول الصناعية التي تمثلها – من خلال عملية نقلها للتكنولوجي للدول محل البحث .

ولابد من القول ان هناك حاجة لتنسيق سياسات الدول النامية في حصولها على التكنولوجي ولابد من تبادل المعلومات الخاصة بنقل التكنولوجي فيما بينها في محاولة للوصول إليها بشروط مناسبة وميسرة . وكذلك لابد من التدخل الدولي في هذا الصدد عن طريق اقناع الدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات باتباع سياسة عادلة تجاه الدول النامية وهي بسبيل نقل التكنولوجي إليها .

وفي الختام نتمنى من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في تقديم دراسة هادفة في هذا الخصوص .

والله الموفق،،،

* James Grant " **Multinational Corporations and the Developing Countries : The Emerging Job Crisis and its Implications** " Overseas development Council, Washington, D. C., January, 1972.

* La Documentation Francaise " **Les Usine Cles en Main** " Paris, 1977.

* National Research Council " **Technology, Trade and the U. S. Economy** " National Academy of Sciences, Washington, D. C. 1978.

* U. S. Department of Commerce " **Survey of Current Business** " Various Issues, Specially, 1981.

IV– OECD PUBLICATIONS :

* Bohn Youn Koo " **States and Changing Forms of Foreign Investment in Korea** " OECD, Development Center, Paris, 1982.

* Erik Thorbecke " **Employment and Output : A Methodology Applied to Peru and Guatimala** " OECD, Development Center, Paris, 1970.

* Frances Stewart " **Technological Dependence in the Third World** " A Paper Presented for OECD Seminar on " **Sciences Technology and Development in A Changing World** " DSTI/SPR/75. 33, Paris, April 21–25, 1975.

* Franco, L. " **Use of Minority and 50–50 Joint Ventures by U. S. Multinationals as Indicator of Trends in New Forms of International Investment** " OECD, Development Center Paris, 1982.

* Guimaraes, E., Malan, P. and Jose Tavares " **The New Forms of Foreign Investment in Brazil** " OECD, Development Center, Paris, 1982.

* Raphael Kaplinsky " **Technical Change and the Multinational Experience : Some British Multinationals in Kenya** " OECD' Development Center, Paris October, 1975.

* Simitra Chishti " **Technical Change and Multinationals : A Case Study of Eight Firms in India** " OECD, Development Center, Paris, November, 1975.

* Dimitri Germidis " **Transfer of Technology by Multinational Corporations : A Synthesis and Country Case Study** " OECD, Development Center, Paris, 1977.

* John Lewis, Report of the Chairman of the OECD Development Assistance Committee " **A Possible Scenario for the Development Strategy** " OECD Observer, Vol. 101, Paris, November, 1979.

* Tan Siew Ee and Kulsingham, M. " **New Forms of International Investment : The Malaysian Experience** " OECD, Development Center, Paris, 1982.

V– GENERAL PUBLICATIONS :

* Chamber of Commerce of the United States, Report of the Task Force on Technology Transfer " **Technology Transfer and the Developing Countries : Guidelines and Principles for Consideration in Development of National Policies Governing Transfer of Technology Between Industrial and Developing Countries** " Washington, Chamber of Commerce, April, 1977.

* UNCTAD " **Restrictive Business Practices** " TD / 122 / Supp, 1

* . . . . . " **Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries** " E. 72. 11. D. 19, December 1972.

* . . . . . " **Transfer of Technology - Technological Dependence : Its Nature, Consequences and Policy** " TD/190, 1975.

* . . . . . " **Major Issues Arising from the Transfer of Technology to Developing Countries** ", E. 75. 11. D2. 1975.

* . . . . . " **Technology : Development Aspects of Reverse Transfer of Technology** " Report of the Secretariat, New York, 1979.

* . . . . . " **Towards the Technological Transformation of Developing Countries** " Report of the Secretariat, New York, 1979.

* . . . . . " **The Implementations of Transfer of Technology Regulations : A Preliminary Analysis of the Experience of Latin America, India and Philippines** " TD/B/C.6/56, 1980.

* UNCTC " **Transnational Corporations in World Development : A Re-examination** " U. N. Publications, Sales No. E. 78. 11. A. 5. 1978.

* . . . . . "**Measures Strengthening the Negotiation Capacity of Governments in their Relations with Transnational Corporations : Technology Transfer Through Transnational Corporations** ", E. 79. 11. A. 6, 1979.

* . . . . . " **Transnational Corporations in World Development Third Survey** ", E. 83. 11. A. 14, 1983.

* U. N. Department of Economic and Social Affairs " **The Impact of Multi-national Corporations on Development and International Relations** ", E. 5500, Rev. 1, ST, ESA/6, 1974.

* United Nations Economic Commission for Latin America " **The Distribution of Income in Latin America** " U.N. Publications E/EN–12/935, New York, June, 1969.

* UNITAR, Research Report " **The International Transfer of Commercial Technology to Developing Countries** " No. 13, 1971.

* Herbert Meyer " **Those Worrisome Technology Exports** " Fortune, May 22, 1978.

* Issam El-Ziam " **Problems of Technology Transfer – A Point of View of the Third World** " Occasional Paper No. 7816, Vienna, Institute for Development, 1978.

* Jack Baranson " **Technology Exports Can Hurt Us** " Foreign Policy, No. 25, Winter, 1976–1977.

* Jan Annerstedt " **On the Global Distribution of R & D Resources** " Occasional Paper 79/1, Vienna Institute for Development, 1979.

* Leopaldo Solis " **Mexican Economic Policy in the Post-War Period : The Views Mexican Economists** " American Economic Review Vol. XVI, No. 3, Part 2, Supp. June, 1971.

* Mason, R. " **A Comment on Professor Kojima's Japanese Type' Versus ' American Type ' of Technology Transfer** " Hitotsubashi Journal of Economics, Vol. 20, No. 2, 1980.

* Rahat Nabi Khan " **Multinational Companies and the World Economy : Economic and Technological Impact** " Impact, No. 141, 1985.

* Robert Gilpin " **The Political Economy of the Multinational Corporations : Three Contrasting Perspectives** " **American Political Science Review**, Vol. 70. March, 1976.

* Ronald Muller and Richard Morgenstern " **The Impact of Multinational Corporations on the Balance of Payments of LDC's: A Econometric Analysis of Pricing in Export Sales** " Paper presented to the Econometrics Society program of the American Economic Association, Annual Meeting, Toronto, December 28, 1972.

* Ronald Muller " **Poverty is the Product** " Foreign Policy, Winter, 1973.

III– U. N. PUBLICATIONS :

* UNCTAD " **Transfer of Technology** " TD/106, November 10, 1971.

* . . . . . " **Transfer of Technology Policies Relating to Technology of the Countries of the Andean Pact : Their Foundations** " TD/107, December 29, 1971.

* Jack Behrman " **National Interest and the Multinational Enterprise** " Englewood, New Jersy, Princeton–Hall, 1970.

* James Shulman " **Transfer Pricing in Multinational Business** " Ph. D. Dissertation, Harvard Graduate School of Business Administration, 1966.

* John Blain " **Economic Concentration : Structure Behavior and Public Policy** " New York, Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1972.

* Junta Del Acuerdo De Cartagena " **Technological Policy and Economic Development** " Ottawa : IDRC, 1976.

* Michael Brooke and Lee Remmers " **The Strategy of Multinational Enterprise : Organization and Finance** " New York, American Elseview Publishing Company, Inc., 1970.

* Ragaei El Mallakh & Derothea El Mallakh " **Saudi Arabia, Energy, Development Planning and Industrialization** " Lexington Books, 1982.

* Richard Barnet and Ronald Muller " **Global Reach** " Simon & Schuster, New York, 1974.

* Robert Gilpin " **U. S. Power and the Multinational Corporation : The Political Economy of Foreign Direct Investment** " Basic Books, New York, 1975.

* Tagi Sagafi **et al** " **Controlling International Technology Transfer, Issues, Perspectives, and Policy Implications** " Pergamon Press, New York, 1981.

* Werner Feld " **Multinational Corporations and U. N. Policies, The Quest for Codes of Conduct** " Pergamon Press, New York, 1980.

* Zahlan, A. B. " **Technology Transfer and Changes in the Arab World** " Pergamon Press, Oxford, 1979.

II– ARTICLES :

* Constantine Vaitsos " **The Process of Commercialization of Technology in the Andean Pact : A Synthesis** " Andean Group Document, Lima, October 1971.

* . . . . . " **Patents Revisited : Their Function in Developing Countries** " The Journal of Development Studies, 1973.

* Henry Schwamm and Dimitri Germidis " **Code of Conduct for Multinational Companies, Issues and Policy** " Brussels: European Center for Study and Information on MNCs, 1979.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- عبد الفتاح محمد موسى «**استراتيجية التوازن التقني في المملكة العربية السعودية**» – تجارة الرياض ، ١٤٠٧هـ .

- كتاب الدراسات السعودية ، **أبحاث متخصصة** ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ١٩٨٦ .

- وزارة التخطيط – **المملكة العربية السعودية** ، خطة التنمية الرابع .

المراجع الأجنبية :

I– BOOKS :

* Alan Rugmand " **Multinationals and Technology Transfer : The Canadian Experience** " Prager Publishers, New York, 1983.

* Charles Wilber " **The Political Economy of Development and Underdevelopment** " Second Edition, Random House, New York, 1979.

* Constantine Vaitsos " **Interaffiliate Changes by Transnational Corporations and Intercountry Income Distribution** " Ph. D. Dissertation Harvard University, 1972.

* . . . . . " **Intercountry Income Distribution and Transnational Enterprises** " Oxfor Clarendon Press, 1974.

* Fouad El-Farsy " **Saudi Arabia : A Case Study in Development** " Second Edition, KPI, London 1986.

* Harold Berkman and Ivan Vernon " **Contemporary Perspectives in International Business** " Chicago, Rand McNally, 1979.

* Howard Perlmutter & Tagi Sagafi " **International Technology Transfer Guidelines Codes and A Muffled Quadrilogue** " Pergamon Press, New York, 1981.

مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ – ٤٩٨٠٧٧٦ * الرياض